الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم
General Secretariat for Fatwa Authorities Worldwide

المعلمة المصرية للعلوم الإفتائية

المجلد الثالث والثمانون

العملات الرقمية المشفرة في ميزان الشرع

إعداد

أ.د/ محمد البشاري

تقديم

فضيلة الأستاذ الدكتور

شوقي إبراهيم علام

١٤٤٥هـ/ ٢٠٢٣م

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
رقم الإيداع: ١٩٩٤٩
الترقيم الدولي: ٠_١٠_٦٩٩٨_٩٧٧_٩٧٨

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

الملخص ١٠

ABSTRACT ١١

المقدمة ١٢

موضوع البحث ١٤

أهمية البحث وأهدافه ١٥

منهج البحث ١٧

صعوبات البحث ١٨

الباب الأول: العملات الرقمية المشفرة (ماهيتها الوظيفية، إجراء المعاملات وتبادل القيمة في العصر الرقميّ) ٢٠

الفصل الأول: ماهيـة العمـلات الإلكترونية طبيعتها القانونية، ميزاتها وخواطرها ٢١

المبحث الأول: مفهوم النقود ووظائفها ٢٢

المطلب الأول: مفهوم النقود ؤ أنواعها ٢٢

الفرع الأول: في الدلالة المفاهيمية للنقود ٢٢

الفرع الثاني: في نشأة النقود ٢٥

المطلب الثاني: في أنواع النقود ٣٠

النوع الأول: النقود السلعية ٣٠

النوع الثاني: النقود المعدنية ٣١

النوع الثالث: النقود الورقية ٣٢

النوع الرابع: النقود الورقية الائتمانية ٣٣

النوع الخامس: النقود المصرفية ٣٦

النوع السادس: النقود الإلكترونية ٣٧

المطلب الأول: خصائص النقود الإلكترونية ٤٥

المطلب الثالث: وظائف النقود ٤٦

المبحث الثاني: التطور التاريخي للعملات الرقمية (المراحل الرئيسة) ٥٠

المطلب الأول: المرحلة الابتدائية (بداية من الصفر، سنوات ما بين ٢٠٠٩-٢٠١٥) ٥١

المطلب الثاني: المرحلة الانتقالية (بداية الانتشار الدولي، سنوات ما بين ٢٠١٦ و٢٠٢٠) ٥٣

المطلب الثالث: مرحلة النجاحات الكبيرة والأرقام القياسية (سنوات ما بين ٢٠٢٠ و٢٠٢١) ٥٥

الفصل الثاني: ماهية العملات الرقمية والافتراضية ومخاطرها وكيفية التعامل معها ٥٧

المبحث الأول: مفهوم العملة الرقمية المشفرة وأشكالها ٥٨

المطلب الأول: مفهوم العملة الرقمية وأشكالها ٥٨

النوع الأول: مفهوم العملة الرقمية المشفرة: نشأتها وأنواعها ٥٩

النوع الثاني: خصائص العملات الرقمية وتطورها ٦١

المطلب الثاني: أنواع العملات الرقمية المشفرة ٦٣

المطلب الثالث: تعريف نظام «البلوك تشين» الذي تسير عليه العملات الرقمية ٦٨

النوع الأول: تطور العملات المشفرة ومستقبلها ٧١

الفرع الثاني: كيف يعمل البلوك تشين؟ ٧٣

الفرع الثالث: مكونات نظام العملات الرقمية المشفرة ٧٤

المبحث الثاني: فوائد العملات الرقمية المشفرة وخواطرها ٧٦

المطلب الأول: ميزات العملات الرقمية المشفرة ٧٦

المطلب الثاني: خواطر ومساوئ العملات الرقمية المشفرة ٨٠

الفرع الأول: الاختراقات «السيبرانية» ٨٠

الفرع الثاني: مرحلة بدايات التداول الدولي ٨٢

الفرع الثالث: تقلبات أسعار العملات الرقمية ٨٢

الفرع الرابع: ارتفاع عدد الجرائم المالية باستخدام العملات الرقمية ٨٤

الفرع الخامس: استعمال العملات الرقمية من طرف الجهات الإجرامية والإرهابية ٨٥

الفرع السادس: فقدان البيانات ٨٧

الفرع السابع: التهديدات الإلكترونية للعملات الافتراضية ٨٨

الفرع الثامن: التداعيات على استهلاك الطاقة ٩١

الفرع التاسع: التداعيات على البيئة ٩٢

المطلب الثالث: في قانونية عملة التشفير من عدمها وموقف الأنظمة والقوانين والسياسات البديلة من العملات الرقمية المشفرة ٩٤

الفرع الأول: تطور البيئة القانونية والتنظيمية لدى العملات الرقمية ٩٤

الفرع الثاني: كيف تعاملت الحكومات مع ظاهرة العملات الرقمية المشفرة؟ ١٠١

المطلب الرابع: الرؤية المستقبلية للعملات الرقمية المشفرة ١١١

الفرع الأول: نحو خطى التشريع الوقائي ضد الجرائم الإلكترونية ١١٢

الفرع الثاني: مراكز تداول الأصول المشفرة ١١٥

الفرع الثالث: نحو نمو العملات الرقمية "المستقرة" ١١٧

الباب الثاني: التكييف الفقهي للمال في الشريعة الإسلامية وخصائص حكم العملات الرقمية ١١٨

الفصل الأول: التكييف الفقهي للعملات الرقمية المشفرة ١١٩

المبحث الأول: مالية العملات الرقمية المشفرة وتقومها (بيان مدى كون العملات الرقمية المشفرة متقومة ومتمولة) ١٢٠

المطلب الأول: مفهوم المال في الفقه الاسلامي ١٢٠

الفرع الأول: في التعريف اللغوي للمال ١٢١

الفرع الثاني: في تعريف الفقهاء الأقدمين للمال ١٢٣

الفرع الثالث: في تعريف الفقهاء المعاصرين للمال ١٣١

الفرع الرابع: في تعريف علماء الاقتصاد للمال ١٣٤

الفرع الخامس: في تعريف المال في بعض قوانين الدول العربية ١٣٤

المطلب الثاني: دلائل المال في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف ١٣٦

المبحث الثاني: الضوابط الشرعية في المعاملات المالية ١٤٠

المطلب الأول: أقسام المال ١٤٠

الفرع الأول: المال المتقوم والغير متقوم ١٤٠

الفرع الثاني: المال المثلي والمال القيمي ١٤٣

الفرع الثالث: المال الظاهر والباطن ١٤٦

المطلب الثاني: في الضوابط الشرعية في المعاملات المالية ١٤٩

الفصل الثاني: التكييف الفقهي للمضاربة بالعملات الرقمية **١٥٨**

المطلب الأول: التكييف الشرعي للتداول والتعامل بالعملات الرقمية ١٥٩

المبحث الأول: التكييف الفقهي للتداول والتعامل بالعملات الرقمية ١٥٩

المطلب الثاني: مدى أهمية العملات الإلكترونية المشفرة علميًّا وعمليًّا ١٦٤

المطلب الأول: في القوانين الوضعية الغربية والعربية ١٦٥

الفرع الأول: الطبيعة القانونية لمصدر النقود الإلكتروني ١٦٥

المبحث الثاني: من له السلطة في إصدار العملات في الفقه الإسلامي؟ ١٦٥

الفرع الثاني: مُصدِر النقود الإلكترونية هو المؤسسات الائتمانية في بعض الدول ١٦٨

الفرع الثالث: مصدِر النقود الإلكترونية هي البنوك التجارية بالإضافة إلى المؤسسات الائتمانية في بعض الدول ١٧٠

الفرع الرابع: مصدِر النقود الإلكترونية هي البنوك التجارية مع رقابة المصرف المركزي في بعض الدول ١٧٠

المطلب الثاني: في الفقه الإسلامي ١٧٣

الفصل الثالث: التعمق في خصائص الحكم الفقهي للعملات الرقمية ١٧٧

المبحث الأول: الطبيعة الفقهية للعملات الرقمية..... ١٧٨

المطلب الأول: العملات الرقمية المشفرة بين الثمنية والتسليع (الثمن والمثمن) ١٧٨

الفرع الأول: في تقسيم المنافع ١٧٨

الفرع الثاني: التحول التدريجي من أموال معدنية إلى أوراق نقدية..... ١٨٤

المطلب الثاني: التكييف الشرعي لنظام التعدين..... ١٨٨

المبحث الثاني: التكييف الشرعي لمسائل العملات الرقمية..... ١٩٠

المطلب الأول: التكييف الشرعي للمحافظ وللمنصات الإلكترونية..... ١٩٠

الفرع الأول: التكييف الشرعي للمحافظ الإلكترونية..... ١٩٠

الفرع الثاني: التكييف الشرعي للمنصات الإلكترونية..... ١٩٥

المطلب الثاني: التكييف لوظائف العملات الرقمية المشفرة..... ١٩٧

المطلب الثالث: الموقف المؤسساتي من العملات الرقمية المشفرة..... ٢٠١

الفرع الأول: الموقف الشرعي للمؤسسات والمرجعيات الإفتائية من العملات الرقمية ٢٠١

الفرع الثاني: تحذير من اقتصاديين غربيين ٢٠٩

المطلب الأول: فريق المانعين وأدلته..... ٢١٥

النوع الأول: في إشكال المسائل الفقهية ٢١٥

المبحث الثالث: في مناقشة الآراء الفقهية..... ٢١٥

النوع الأول: في إشكال المسائل الفقهية ٢١٥

النوع الثاني: مناقشة أدلة المحرمين ٢٢٠

الخاتمة والتوصيات ٢٤٩

الملاحق ٢٥٣

الملخص

تعد رقمنة العملات إحدى أهم التحولات التي عرفتها البنية التحتية الاقتصادية وتمثل قضية رائدة في بداية هذا القرن الحادي والعشرين، فإن مجال العملات الرقمية لا يؤثر فقط على مفاهيم واسعة وعميقة مثل تاريخ تطور النقود وعلاقة الدولة بالنقود، ولكنه يغطي أيضًا تساؤلات محورية مطروحة تخص النظام الاجتماعي والاقتصادي التي تنمو فيه هذه العملات الرقمية.

تلقي هذه الدراسة الضوء على مفاهيم العملات الرقمية ومستقبلها في العالم حيث أصبحت جزءًا رئيسيًّا من التداول التجاري والاستثماري للأفراد والمؤسسات، فيتم اعتمادها الآن من قبل شركات الاستثمار الرائدة كطريقة جديدة لتنمية المال أو العمل على تخزينه. وعلى الرغم من المخاطر الكبيرة التي تشكلها، فقد حققت العملات تداولًا كبيرًا ونجاحًا قياسيًا (وصل سعر البيتكوين (BTC) أشهر عملة رقمية إلى أعلى مستوى له على الإطلاق في عام ٢٠٢١م، حيث تجاوز تقييم البيتكوين الواحد أكثر من ٦٥٠٠٠ دولار أمريكي في فبراير ٢٠٢١ وأبريل ٢٠٢١ ونوفمبر ٢٠٢١).

ومن الناحية الشرعية، لم يتفق العلماء والفقهاء على حكمٍ واحدٍ فمنهم من حرم العملات الرقمية إطلاقًا، ومنهم من أجازها، ومنهم من توقف في الحكم فيها، في انتظار بيانات جديدة ودراسات معمقة وأحكام دور الفقه. مسألة العملات الرقمية تعتريها الكثير من الأمور، فنجد أولا أن العملات الرقمية تختلف في أنواعها وأشكالها فمنها المشفرة ومنها المستقرة ومنها الغير مشفرة والغير مستقرة وأنواعها كثيرة حتى أن عددها حسب آخر الإحصائيات أصبح حوالي ٦،٠٠٠ نوع[١]. كما أننا نرى أن هناك من أجاز شراء العملات الرقمية كسلع ينتفع بها وأباحوا متحصلات بيوع العملات الرقمية. ولكن في الحين نفسه، قاموا بمنع المضاربة والألعاب والتحويلات الربوية التي قد تقوم عليها هذه العملات من باب أن ما بني على حرام فهو حرام؛ خاصة أن هذه العملة تجذب الناس التي تبحث عن الربح السريع والثراء. وبناءً على ذلك وجب التمعن في هذه المسألة والرد على السؤال الإشكالي الذي تطرحه العملات الرقمية في عصرنا وعالمنا اليوم ولا بد من الجواب عنه بأجوبة تلم الاطلاعات العلمية الاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية الإسلامية.

(١) Statista | 2022-Number of crypto coins 2013.

ABSTRACT

Bitcoin، Ethereum، Tether.. are all new and innovative curencies based on the technology of blockchain that offers their users several benefits، such as low costs، discrecy، fast transaction speeds، and mostly they don't rely on a third-party intermediary to process transactions. Unfortunately، since they have emerged they face a lot of skepticism and resistance from regulators and policy makers for security reasons namely their supposed anonymity and the various financial crimes that were made thanks to them، hereby mentioning the money laundering، financing crime organisations and Ponzi schemes. In this paper، we try to provide our readers a simple summary of how these crypto currencies work and function and the history behind them. We also document how they are currently regulated in different countries and legislations. This research argues that crypto economy and crypto currencies are here to stay for the foreseable future and that countries should be working on regulatory frameworks that adequately understand their principles and way of work while insuring that security of their users and the state economies stay safe. We also need the framework to be comprehensive of the Islamic principles and ensure the currencies avoid the use of riba (usury) and gharar (ambiguity or deception). Especially now that we are noticing an interest in the ethical and economic principles of Islamic finance outside of the Muslim community.

المقدمة

يعيش العالم اليوم مستجدات تغيرات سريعة في جميع الميادين، قد نقارنه مع فترة الثورة الصناعية في أوروبا في أوائل القرن الماضي إلا أن التطور الذي نعيشه اليوم لا يقتصر على «القارة العجوز» بل يشمل العالم بأسره.

عامة، عندما نتكلم عن القفزات الهامة التي عرفها تاريخ الإنسانية، يتفق السوسيولجيون على الثورات الصناعية الأربع ألا وهي (الفحم والغاز) و(الإلكترونيات) و(النووية) و(الإنترنت والطاقة المتجددة أو المستدامة)؛ حيث إن بدءًا من عام ١٧٦٥ وحتى يومنا هذا شهد العالم تطورًا مذهلًا؛ نظرًا لأننا اكتشفنا مصادر مختلفة للطاقة الآن أكثر من أي وقت مدى، وبواسطة التقنيات الرقمية يتغير المشهد بأكمله في العالم الحديث.

مع الاستغلال الواسع الذي عرفه العالم مع الطاقات الطبيعية مثل النفط والغاز، والتي تعد محصورة العدد والكميات، نرى تحولًا واضحا يتوجه إلى الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية، خاصة وكما قلنا إن المواد الأخرى مثل النفط والغاز صارت مهددة بالاختفاء؛ حيث حسب الإحصائيات الأخيرة، وفي غياب اكتشافات جديدة، لا يملك العالم إلا ما يقرب من ٤٧ عامًا من النفط المتبقي وفقًا لمستويات الاستهلاك الحالية وفي حال لم يتم اكتشاف مخازن جديدة.

وهذا السبب قد يكون من بين أهم الأسباب التي دفعت إلى تسارع التكنولوجيا الرقمية، وما نشهده اليوم هو بداية تطوير الإنترنت الذي سمح بنمو التكنولوجيا السحابية والذكاء الاصطناعي، فسوف يندمج العالم الافتراضي مع العالم المادي بشكل متزايد في السنوات القادمة. ولقد بدأنا بمشاهدة ذلك بأعيننا، فالتطور التكنولوجي لمس بشكل فعلي مجال المعاملات المالية والتجارية وخلق ثورة رقمية سهلت عدد المعاملات الدولية بسرعتها. خاصة أننا نشهد عالم تكنولوجي جديد يميل إلى الاقتصاد الرقمي كاملًا؛ حيث إننا نستعمل اليوم وسائل دفع جديدة ببطاقات آلية وتطبيقات وبرامج على هواتفنا الذكية تسهل المعاملات التجارية والتحويلات المالية بكل سلاسة وأمان، فأصبح من الممكن أن يحول الإنسان مبلغًا ماليًّا كأنه يرسل نص هاتفي ولا يحتاج الأمر إلى استمارات وبيانات ووثائق أو أي تدقيق من الخط أو التوقيع كما كان الحال عليه عند إيداع الشيكات أو أي تحويلات مالية أخرى، وفي الظل تصاعد الاقتصاد الرقمي كان من الضروري اختراع عملة رقمية تتماشى مع هذا النظام وميزاته.

ومن أهم الأسس المبني عليها عالمنا اليوم هي العملة حيث المال ضروري لعمل الاقتصاد؛ حيث تقوم النقود بدور أساسي ومحوري في العلاقات الاقتصادية؛ سواء على مستوى الفرد أو الدولة أو في علاقاتها الخارجية، وذلك من خلال قيامها بدور الوساطة المالية في المبادلات؛ سواءً المحلية أو الإقليمية أو الدولية، وما تزال النقود تمر في مراحل تطور مستمرة حتى وقتنا الحاضر، خصوصًا ما يلعبه التقدم التقني في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من دور رئيسي بهذا المجال، وكذلك التطور في الصناعة المالية والمصرفية، وانتشار التجارة الإلكترونية، وتطور وسائل الدفع والتحويلات.

موضوع البحث:

لقد تغيرت العملة عبر التاريخ بشكل ملحوظ بمرور الوقت، لنجد أنفسنا اليوم في عالم يعترف بالعملات الحكومية والمعترف بها دوليًّا، ومن أهمها الدولار واليورو والذهب؛ إلا أننا نشهد اليوم تغير جذري في طبيعة العملات المتداولة حيث يتجه العالم إلى استعمال أكبر للعملات الرقمية المشفرة.

كثر مؤخرًا الحديث عن ما يسمى بالعملات الرقمية (digital currencies) بكافة أشكالها وأنواعها، وبشكلٍ خاص العملات الافتراضية المشفرة (Cryptocurrency) خصوصًا بعد تحقيق تلك العملات أرقامًا قياسية على غير النمط الطبيعي في حدود تداولها وأسعارها، بالرغم مما يكتنفها من غموضٍ في ظل الحذر الشديد الذي تنادي به منظمات دولية وبنوك مركزية.

يتضح لنا أن «البلوك تشين» من أكبر الاختراعات التقنية في قرننا الحالي، فمنذ اختراعه في التسعينات كنظرية جديدة وتطبيقه لأول مرة في ٢٠٠٨م، مع العملة الرقمية «بيتكوين» أثارت سلسلة الكتل هذه اهتماما كبيرا لدى الباحثين الاقتصاديين والمستثمرين الذي يرون لها مستقبلًا زاهرًا ويشبهونها بثورة الحواسيب وأجهزة الكمبيوتر، والإنترنت، والهواتف الذكية ومنصات التواصل الاجتماعي.

ولكن البلوك تشين هي أيضًا وسيلة جذابة لمن يريد خداع الأنظمة الأمنية، وارتكاب جرائم مالية كتمويل جهات متطرفة، أو غسيل الأموال؛ وذلك يعود إلى سبب مهم وهو من أهم خصائص هذه التقنية اللامركزية، فالبلوك تشين لا يعمل تحت رقابة مركزية أو مجموعة أفراد.

واللامركزية هذه تأثر أيضا على السوق بأكمله حيث إن الاتجاه الذي تمشي فيه العملات ليس مدروسًا ولا مخططًا، وهي تميل حسب هوى مستخدميها مما يؤدي إلى اضطرابات كبيرة وتذبذبات كثيرة تشكل خطرًا على استقرار النظام المالي العالمي قد يؤدي إلى أزمة اقتصادية وانهيار شديد إن لم يكن قائمًا على ضوابط سليمة.

ولذلك وجب علينا التعمق في هذه المخاطروالبحث فيها، ومحاولة تقديم حلول تساهم في حذفها أو على الأقل التقليص من آثارها، والتعرف على ما يحيط بها من فرص ومخاطر على ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية الغراء.

لذا سنقوم في هذه الدراسة، بالتعريف عن العملات الرقمية والبحث في التساؤلات الفقهية حولها خاصة أنها قضية مطروحة اليوم ولا يمكننا تجاوزها وفقا لقاعدة: « لا يُنسب إلى ساكت قولٌ، لكنّ السكوت في مَعرض الحاجة إلى البيان بيان».[١]

أهمية البحث وأهدافه:

مهما كان نظرنا وحكمنا على العملات الرقمية لا يمكننا إنكار الواقع الذي يدفع إلى القول بأن اقتصاد العملات الرقمية المشفرة هو قائد مركب تطوير البنية التحتية المالية والتكنولوجية البديلة والتي من شيمها الأساسية أن تكون عالمية ومفتوحة المصدر ومتاحة لجميع الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت، بغض النظر عن جنسيتهم وعرقهم وجنسهم والطبقة الاجتماعية والاقتصادية التي ينتمون إليها.

عادة ما يتناول السرد السائد حول العملات المشفرة في الدراسات والصحافة والإعلام الطبيعة التخمينية والمحفوفة بالمخاطر للعملات الرقمية، واستخداماتها في الجرائم الإلكترونية والشبكة المظلمة[٢]، والآثار السلبية لعملية تعدين التي تقوم عليه العملات الرقمية على البيئة. كما نجد عناوين لمقالات عديدة حول أحداث السرقة والاحتيال التي يكون ضحاياها المستخدمين الغير متطلعين للعملات الرقمية على يد المنصات تداول العملات الرقمية.

ومع ذلك، نلاحظ أن ليس هناك دراسات بشكلٍ كافٍ حول أهمية هذه العملات الرقمية، وكيف أنها ثورة في حد ذاتها للنقود فتحت بابًا جديدًا للتجارب الماليَّة العالمية المفتوحة في الاقتصاد تؤدي إلى تقنيات ملموسة من الناحية الاقتصادية وستفتح المجال إلى برمجة فريدة من نوعها تركز على تشجيع المدفوعات الصغيرة من نظير إلى نظير، وسرعة تحويل العمليات المالية، وتطوير صناع السوق[٣] . ويتم اختباركل هذه التقنيات اليوم في الحياة الواقعية من قبل ملايين الأشخاص بمليارات

(١) محمد صدقي، كتاب الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، الجزء (١) الصفحة رقم: (٢٠٥)، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان الطبعة: الرابعة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

(٢) (بالإنجليزية: dark web) هو محتوى الشبكة العنكبوتية العالمية الموجود في الشبكات المظلمة (الدارك نت) والذي يستخدم الإنترنت، ولكنه يحتاج برمجيات وضبط وتفويض خاص للولوج إليه؛ ويشكل (الدارك ويب) جزءا صغيرا من الويب العميق وهو جزء من الويب لا تُفهرسه محركات البحث.

(٣) صانع السوق أو مزود السيولة هو شركة أو فرد يعرض سعر شراء وسعر بيع في أصلٍ قابلٍ للتداول محتفظ به في المخزون، على أمل تحقيق ربح من فارق العرض والطلب، أو التغير بها. وتتمثل وظيفة صانع السوق في المساعدة في الحدِّ من تباين الأسعار (التقلبات) من خلال تحديد نطاق سعر تداول محدود لأسهم شركات معينة.

الدولارات على طموح أن تتطوروتؤدي إلى الشمول المالي العالمي الأوسع لمليارات الأشخاص الذين لا يتعاملون مع البنوك أولا يتمكنوا من التعامل معهم عن طريق تشجيعهم إلى استعمال هذه الخدمات المالية المجانية من غيروسيط أو رقيب، ولكن تحت سلطة وطنية تضمن حقوقهم وأموالهم.

إذا خاض العالم الإسلامي في هذه الخطوة الجديدة سيكون من الأولين في سباق العملات الرقمية، خاصة وأنها في أول سنيها (أول عملة تم اختراعها في ٢٠٠٩م هي البيتكوين).

يمكن للقوانين العالمية الوضعية أن تساعد على توفير الشمول المالي وأن تجعله سهل المنال للأشخاص الذين لا يزالون غيرمتعاملين مع البنوك وهذا أمرمهم حيث ستوفرلهم خدمات ضرورية مالية مفيدة وميسورة التكلفة مثل المدفوعات والمدخرات والاقتراض والتأمين، يُقدرأن الاستخدام الواسع المحتمل للتمويل الرقمي والذي يقوم على الخدمات المالية المقدمة عبرالهواتف المحمولة أو الإنترنت - سيعززالناتج المحلي الإجمالي السنوي لجميع الاقتصادات الناشئة بمقدار٣,٧ تريليون دولار[١]، مع ثلثي الزيادة ناتج عن زيادة إنتاجية المالية وغيرالمالية للشركات والحكومات.

ولذا، كان من المهم القيام بدراسة ماهية العملات الإلكترونية المشفرة ودراسة تنظيمها القانوني وتطبيقاتها المتعددة، وحكم الفقه الإسلامي في التداول بها وضوابطه الشرعية لتأطيرها، الأمرالذي سيكون له دور في دفع عجلة المداولات والتبادل التجاري، مما سيعود بالنفع العام على الوسط الاقتصادي في العالم الإسلامي على وجه الخصوص، حيث إن استعمال العملات الرقمية سيسمح من ناحية بتسهيل آلية الدفع الجديدة، ومن ناحية أخرى توفيرآلية دفع آمنة، تطمئن لها نفوس المتعاملين إذا توفرت الضوابط الشرعية والإسلامية.

وتكمن أهمية هذا البحث في جمعه بين المفاهيم الاقتصادية والعلمية لهذه المسألة والمسائل الفقهية المتعلقة بهذه النازلة الجديدة والمهمة. خاصة أنه لم يجد الباحث عملًا شاملًا لكل هذه النقاط في المكتبة العربية الإسلامية، الأمرالذي شكل دافعًا قويًا للسيرفي هذا البحث الاستباقي، لنحلل ونفهم ما هي النقاط المشتركة بين المفاهيم الفقهية التي ذكرها الفقهاء في مجال النقود والعملات الرقمية المشفرة بأنواعها وأساليبها وأدواتها.

(١) Mckinsey global institute، Digital Finance for All: Powering inclusive growth in emerging economies.

منهج البحث:

اتبع الباحث منهج مبتكر ضم فيه أنواع شتى من المناهج، فقام في الفصل الأول باتباع المنهج الوصفي، وتاريخي وضع فيه أسس العملات الرقمية منذ تأسيسها واجتهد في تعريفها عبر عرضه لأسئلةٍ كثيرةٍ حول طبيعة العملات الرقمية وماهية التعامل بها، وخصص الباحث مطلبًا كاملًا حول فوائدها ومخاطرها وخاض في موقف الأنظمة العالمية؛ منها مؤيد لها ومنها ما هو متوقف عنها. وقام الباحث في المبحث الثاني بالنظر إلى التطور التاريخي للعملات الرقمية ومراحله الرئيسة؛ ليتمكن من خلاله من شرح مفاهيم العملات الرقمية وسرد أنواعها، وكيف نشأت؟ ومن كان وراءها؟ وما هي طريقة استخراجها؟ والتقنيات التي تقوم عليها من بلوك تشين وتعدين.

ومن بعد تفكير وتعمق دقيق في مسألة العملات الرقمية وجد الباحث أنه من الضروري النظر في تاريخ النقود الإسلامية للمقارنة بينها وبين العملات الرقمية، وكذلك الآثار المترتبة على التعامل بها وقبولها كوسيط لتبادل في المعاملات المالية. وهذا ما قام به في الباب الثاني الذي يحمل عنوان التكييف الفقهي للعملات الرقمية المشفرة، وتعمق الباحث في ماليتها ونقديتها وثمنيتها.

ولجأ الباحث في هذا الباب إلى المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي الاستنباطي الذي يسمح باستقراء المصادر الشرعية وأقوال العلماء والفقهاء في المسألة، حيث ألم بين تعريفات الفقهاء الأقدمين والمعاصرين، وذكر وجوه نظر الاقتصاديين في المال. وأخيرا ضم بعض قوانين الدول العربية الخاصة بتعريفه. وقد أثار الباحث في مجال التكييف الفقهي دلائل المال في النصوص الشرعية وعرف عن الضوابط الشرعية الخاصة بأقسام المال (مال متقوم أو غير متقوم، مال مثلي ومال قيمي، مال ظاهر ومال باطن).

وبعد أن وضع الباحث هذه القاعدة العلمية، لجأ الباحث إلى الأحكام الفقهية حول العملات الرقمية والتعامل بها مُبينًا أهميتها علميًّا وعمليًّا. فقام الباحث بإبراز أهمية السلطة في إصدار العملات في الفقه الإسلامي، وَبيَّن الفروق المتواجدة بين القوانين الوضعية الغربية والعربية وما آثارها على المؤسسات المالية من بنك مركزي، ومؤسسات ائتمانية وبنوك تجارية.

وحاول الباحث عبر تحليل الآثار القانونية والاقتصادية لبعض الدول، أن يجد الإطار القانوني المناسب لطبيعة العملات الفقهية وطبيعتها الفقهية مركزًا على مفاهيم الثمنية والتسليع، والتكييف الشرعي لنظام التعدين، والأدوات التي تلجأ إليها العملات وتقوم عليها من محافظ إلكترونية ومنصات عبر الإنترنت.

صعوبات البحث:

أهم مشكلة تعرض إليها الباحث عند إعداد هذه الدراسة هي أنه واجه نازلة من النوازل الفقهية؛ حيث لا نجد أحكاما فقهية واضحة وكثيرة في مسألة العملات الرقمية، حتى إنه توقف بعض العلماء المعاصرين من الخوض فيها. بل إن بعض المختصين في مجال الاقتصاد أيضًا لم يقوموا حتى الآن بإعلان توجههم لسببٍ واضح، وهو أن المسألة تعدُّ جديدة وفريدة من نوعها في تاريخ النقود. خاصة أننا لا نرى تطبيقات واسعة للعملات الرقمية ولا نشهد ممارسة الدفع الإلكتروني عن طريق العملات الرقمية في العالم، وعلى وجه الخصوص في البلدان العربية والإسلامية. فالدولة العربية تتمتع كل واحدة بعملتها الوطنية ليس على غِرارِ دول الاتحاد الأوروبي مثلًا التي تستعمل العملة الموحدة (اليورو)، أو الولايات المتحدة التي تقوم على أهم عملة في المعاملات الدولية (الدولار الأمريكي)؛ ولذلك حاول الباحث أن يشملَ في بحثه عدد من التجارب والتطبيقات العملية الموجودة في مجال العملات الرقمية، ووضح إطار التنظيمات القانونية الدولية التي تتقاسم بين من يؤيد ويمهد لتقنيات العملات الرقمية وتطبيقها والعمل بها، والذي يتجاهلها ويحاربها علنًا.

وقد شمل هذا البحث عدة قضايا من شتى الميادين والعلوم؛ حيث إن الباحث توقف على مفاهيم العملات الرقمية الاقتصادية والفقهية القائمة على مقارنتها مع معادن الذهب والفضة، والنقود، وعلم المسكوكات، وسلطة ولي الأمر في إصدارها، كما حلل الآثار الاجتماعية لتلك الأحكام على التعامل بها بين الأفراد.

وقام الباحث بشرح كيفية إجراء عمليات الدفع والنقل لوحدات النقود الإلكترونية، وكيفية استخراجها حسب عملية التعدين، والتقنية التي تنبني عليها تلم المعاملات والتي تسمى بالبلوك تشين حتى إنه ذكر بداياتها وطريقة استعمالها ومزاياها وخواطرها. حيث كان من الضروري للباحث أن يضع الإطار الكامل لطريقة استعمال العملات الرقمية وتقنياتها وخصائصها قبل أن يتعمق في مناقشة آراء العلماء، والمقارنة بين أقوال الفقهاء في المسألة المطروحة، للربط بين مواضيع البحث، وبخاصة وأن مسألة العملات الرقمية المشفرة لا تزال موضوع جديد ينطرح لأول مرة في تاريخ البشرية فهي نَازلةٌ من النوازل الفقهية التي تنسجر بالخلافات الفقهية بين محرمين ومجيزين ومتوقفين فنجد تباين واضح أحكام الفقهاء.

أما بالنسبة للقوانين الوَضعيَّة والمدنيَّة فصعب على وجود قوانين تأطر هذه العملات الرقمية ومعاملاتها، ويرجع السبب إلى قلة المصادر الشَّرعيَّة وعدم تطرق بعض الدول إليها لحد الآن. وقد واجه الباحث صعوبة أخرى عند دراسته لهذا المحور؛ حيث إنه لم يجد بحوث ودراسات موسعة ومتعمقة في موضوع التعامل بالعملات الرقمية المشفرة خاصة باللغة العربية مما صعب عليه شرح التقنيات مثل البلوك تشين والتعدين التي نجدها باللغة الإنجليزية بوفرة. كما أن قلة آراء الفقهاء المعاصرين في هذا المجال وتوقف عدد كبير منهم في الفتوى والحكم فيه، صعب على الباحث استخلاص حكم يرجحه ويعتمده في بحثه.

ولقد نقل الباحث أهم أقوال الباحثين والفقهاء المعاصرين من مواقع التواصل الاجتماعي؛ حيث وجد فيديوهات منشورة لحوارات إعلامية مع الفقهاء حول هذه المسألة، كما أنه لجأ لمؤتمر المجمع الفقهي الدولي الإسلامية[١] الذي تناول هذا الموضوع مؤخرًا.

تبعًا لمفهوم السابقة القضائية حاول الكاتب أن يلجأ إلى بعض الأحكام القضائية السابقة في مجال العملات الرقمية المشفرة في الدول العربية، ولكنه صادف نفس المشكلة مرارًا وهي عدم وجود أو قلة الأحكام القضائية المنشورة والخاصة بموضوع التعامل بالنقود المشفرة، عامة ما يكون وجود الأحكام القضائية منبرًا للتوجه الحكومي والإداري لبلاد معينة مما يساهم في إيجاد حلول خاصة بالإشكالات الناشئة عن عمليات الدفع بالعملة الرقمية المشفرة، وبالتالي فعند عدم توافرها يتم اللجوء إلى القواعد العامة والقرارات المنشورة لبعض الجهات الرسمية وبعض الاجتهادات الفقهية من طرف الباحث.

(١) الندوة العلمية حول "العملات الرقمية المشفَّرة"، والتي عقدها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدّة بالتعاون والشراكة مع دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بإمارة دبي بالإمارات العربية المتحدة والتي انطلقت في يوم الإثنين ٣ من شهر ربيع الثاني ١٤٤٣هـ الموافق ٨ من شهر نوفمبر ٢٠٢١م.

الباب الأول:

العملات الرقمية المشفرة (ماهيتها الوظيفية، إجراء المعاملات وتبادل القيمة في العصر الرقميّ)

الفصل الأول:

ماهيـة العمـلات الإلكترونيـة

طبيعتها القانونية، ميزاتها وخواطرها

المبحث الأول

مفهوم النقود ووظائفها

المطلب الأول: مفهوم النقود وأنواعها

الفرع الأول: في الدلالة المفاهيمية للنقود

أ. في التعريف اللغوي للنقود

تستخدم كلمة النقود في اللغة بمعنيين، المعنى الأول هو فصل وتمييز الدراهم الجيدة عن الرديئة، يقال نقد الصيرفي الدراهم أي فصل الجيدة عن الرديئة، كما تستخدم أيضًا كلمة النقود في اللغة بمعنى الحلول، يقال: «اشتريت السلعة نقدًا أو بثمن نقد أي بثمن حال».

ومصطلح النقود من المفاهيم التي لم يتم الاتفاق على معنى واحد لها، وذلك بسبب اختلاف وجهات النظر التي يُنظر منها إلى النقود، وهو الأمر الذي أدَّى إلى وجود تعاريف مختلفة لها، يتم بموجبها تحديد ماهيتها استنادًا إلى الوظائف الأساسية التي تقوم بها، وبالتالي تعددت هذه التعاريف[١].

النقود لغة: الجيد الوازن من الدراهم[٢] جمع نقد[٣]، وهذه ال

مادة: (النون، والقاف، والدال أصل صحيح يدل على إبراز شيء وبروزه)[٤]. والنقد يطلق في اللغة على معانٍ عديدةٍ منها ما يأتي، فالأول: (خلاف النسيئة)[٥]، فنقد الثمن إعطاؤه نقدًا معجلاً[٦]، ومنه قول جابر رضي الله عنه[٧] في قصة بيعه الجمل لرسول الله صلى الله عليه وسلم ((فنقدني ثمنه)) [٨].

(١) فليح حسن خلف، النقود والبنوك، جدارا للكتاب العالمي، وعالم الكتب الحديث، الصفحة رقم (٩) الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

(٢) الزمخشري، أساس البلاغة، صفحة رقم (٦٥٠)، دار صادر- بيروت، ١٩٧٩م.

(٣) ينظر: المعجم الوسيط، مادة (نقد)، الصفحة رقم (٩٤٤). فائدة: وجه ذلك أن نَقْد اسم ثلاثي مفتوح الفاء ساكن العين ومثل هذا يطرد جمعه على فُعُول، قال ابن مالك في الألفية: وبفُعُولٍ فَعِلٌ نحو كَبِد يخص غالبًا كذاك يطرد في فَعْلٍ....

(٤) معجم المقاييس في اللغة، مادة (نقد)، الصفحة رقم (١٠٤٣- ١٠٤٤).

(٥) ابن منظور، لسان العرب، مادة (نقد) الجزء (٣) الصفحة رقم (٤٢٥)، الناشر: دار صادر- بيروت، الطبعة: الثالثة- ١٤١٤هـ.

(٦) ابن منظور، لسان العرب، مادة (نقد)، الجزء (٣) الصفحة، رقم (٤٢٥)، الناشر: دار صادر- بيروت، الطبعة: الثالثة- ١٤١٤هـ.الفيروزآبادي، والقاموس المحيط، مادة (نقد)، الصفحة رقم (٤١٢)، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م..

(٧) جابر بن عبد الله بن عمرو الأنصاري، صحابي جليل، وهو أحد المكثرين من الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان من آخر الصحابة موتًا بالمدينة، توفي سنة (٧٨هـ). ابن الأثير، أسد الغابة الجزء (١) الصفحة رقم (٣٠٧)، المحقق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م، ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة الجزء (١) الصفحة رقم (٢٢٢)، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى- ١٤١٥هـ

(٨) أخرجه البخاري، كتاب الشروط، باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز، رقم (٢٧١٨)، ومسلم في كتاب المساقاة، باب بيع البعير واستثناء ركوبه، رقم (١٠٩، ٧١٥).

الثاني: "تمييز الدراهم"[١]، وإخراج الزيف[٢] منها،[٣] فالنقد "أن يكشف عن حاله في جودته أو غير ذلك[٤]. ومن هذا قولهم: "درهم نقد: وزان جيد، كأنه قد كشف عن حاله فعلم"[٥]، والثالث: "العملة من الذهب أو الفضة وغيرهما مما يتعامل به"[٦]، وهذا هو المعنى المراد بالنقد والنقود في هذه الدراسة.

أ. تعريفها اصطلاحًا

وللفقهاء عدة اتجاهات في إطلاق كلمة النقد واستعمالها، وهي كما يأتي:

فأما الأول، فهو إطلاق النقود على المضروب من الذهب والفضة فقط[٧]. وأما الثاني: فهو إطلاق النقود على الذهب والفضة سواء كانا مضروبين أو غير مضروبين[٨]، وأما الثالث: فهو إطلاق النقود على الذهب والفضة، وعلى كل ما يقوم مقامهما في معاملات الناس ومبادلاتهم من أي نوع كان[٩]، قال الإمام مالك[١٠]: "لو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها سكة[١١] وعين لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة[١٢]، وقال أيضًا: "لا يجوز فلس بفلسين، ولا تجوز الفلوس بالذهب والفضة ولا بالدنانير نظرة"[١٣]، وقال ابن تيمية: "وما سمَّاه الناس درهمًا وتعاملوا به تكون أحكامه أحكام الدرهم من وجوب الزكاة فيما يبلغ مائتين منه، والقطع بسرقة ثلاثة دراهم منه إلى غير ذلك من الأحكام، قلَّ ما فيه من الفضة أو كثر"[١٤].

(١) الدراهم: جمع درهم. وهو وحدة من وحدات السكة الإسلامية الفضية. ووزنه بالغرامات ٢,٩٧ غرام.
[ينظر: الموسوعة العربية الميسرة الجزء (١) الصفحة رقم (٧٩١) أبحاث وأعمال الندوة التاسعة لقضايا الزكاة الصفحة رقم (١٢٨)].

(٢) الزيف: من وصف الدراهم، يقال: زافت عليه دراهمه، أي: صارت مردودة لغش فيها.
[ابن منظور لسان العرب، مادة (زاف) الجزء (٩)، الصفحة رقم (١٤٢-١٤٣)، الناشر: دار صادر- بيروت، الطبعة: الثالثة- ١٤١٤هـ].

(٣) لسان العرب، مادة (نقد) الجزء (٣) الصفحة رقم (٤٢٥)، الناشر: دار صادر- بيروت، الطبعة: الثالثة- ١٤١٤هـ

(٤) ابن فارس معجم المقاييس في اللغة، مادة (نقد)، الصفحة رقم (١٠٤٤)، الناشر: دار الفكر عام النشر: ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

(٥) ابن فارس، معجم المقاييس في اللغة، مادة (نقد)، الصفحة رقم (١٠٤٤)، الناشر: دار الفكر عام النشر: ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

(٦) مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، مادة (نقد)، الصفحة رقم (٩٤٤).

(٧) ابن عابدين، حاشية رد المحتار الجزء (٣)، الصفحة رقم (١٢٤)، الناشر: دار الفكر-بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م، محمد بن أحمد الدسوقي، كتاب الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي الجزء (٣)، الصفحة رقم (٢٨)، فتح العزيز الجزء (٥) الصفحة رقم (١٨٨)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ، النووي، تحرير ألفاظ التنبيه الصفحة رقم (١١٤)، المحقق: عبد الغني الدقر، الناشر: دار القلم- دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

(٨) فخر الدين الزيلعي، كتاب تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق الجزء (١)، الصفحة رقم (٢٨٨)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية- بولاق، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣١٣هـ، محمد بن أحمد عليش، كتاب منح الجليل شرح مختصر خليل، الجزء (٤) الصفحة رقم (٤٩٣)، شمس الدين الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج الجزء (٣)، الصفحة رقم (٨٣)، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة: ط، أخيرة- ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م، ابن حجز الهيتمي، الفتاوى الفقهية الكبرى الجزء (٢)، الصفحة رقم (١٤٢) الناشر: المكتبة الإسلامية، ابن النجار، معونة أولي النهى الجزء (٢)، الصفحة رقم (٦٨٤) مكتبة الأسدي.

(٩) الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع الجزء (٦)، الصفحة رقم (٥٩)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، القرافي، أنوار البروق في أنواء الفروق، الجزء (٣) الصفحة رقم (٢٥٣)، عالم الكتب، أبو المعالي الجويني، البرهان في أصول الفقه، الجزء (٢) الصفحة رقم (٧٠٠)، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ابن تيمية، مجموع الفتاوى، الجزء (١٩) الصفحة رقم (٢٥٠- ٢٥١)، والجزء (٢٩) الصفحة رقم (٤٦٨)؛ القرطبي الظاهري، المحلى بالآثار الجزء (٨)، الصفحة رقم (٤٧٧) دار الفكر.

(١٠) مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، إمام دار الهجرة، أحد الأئمة الأربعة، محدِّث، فقيه، له عدة مؤلفات أشهرها: الموطأ، توفي سنة (١٧٩هـ)؛ سير أعلام النبلاء الجزء (٨) الصفحة رقم (٤٨)، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥م؛ ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب الصفحة رقم (١٧- ٢٩)، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

(١١) السكة: هي حديدة منقوش عليها كتابات أو رسوم، ويضرب عليها الدراهم والدنانير، ثم نقل هذا الاسم إلى أثرها فتسمى الدراهم والدنانير المضروبة سكة. ينظر: ابن سيده المرسي، المخصص، الجزء (١٢) الصفحة رقم (٢٨)؛ مقدمة ابن خلدون الجزء (٢) الصفحة رقم (٧٠١) دار الكتب العلمية.

(١٢) مالك بن أنس، المدونة الكبرى الجزء (٣)، الصفحة رقم (٣٩٦)، وزارة الأوقاف السعودية، مطبعة السعادة.

(١٣) المرجع السابق.

(١٤) ابن تيمية، الفتاوى الكبرى الجزء (٥)، الصفحة رقم (٣٧٢)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

وبالنظر إلى هذه الاتجاهات يتبين أن الاتجاه الأخير هو الذي يسير عليه الفقهاء المتأخرون في دراساتهم واستعمالاتهم لكلمة النقد والنقود[١].

فالنقد هو: " كل شيء يلقى قبولًا عامًّا كوسيط للتبادل مهما كان ذلك الشيء وعلى أي حال يكون"[٢].

وبهذا التعريف للنقد يلتقي اصطلاح الفقهاء مع اصطلاح الاقتصاديين[٣] الذين يُعَرِّفون النقود بأنها: "أية وسيلة أوواسطة متداولة للتبادل مقبولة على نطاق واسع كمعيار أومقياس لقيمة الأشياء"[٤]، ويتمتع بالقبول العام، ومنهم من عرفها بأنها: "تلك الوسيلة التي تعرف بحدود الوظائف التي تؤديها"، أو "أي شيء مقبول عُمومًا كوسيلة دفع مقابل السلع والخدمات وتسديد الديون"، أو كما جاء في تعريف الدكتور إسماعيل محمد هاشم الذي عرف النقود بأنها: "الشيء الذي يلقى قبولًا عامًّا في التداول ويستخدم وسيطًا للتبادل ومقياسًا للقيم ومستودعًا لها، كما تستخدم وسيلة للمدفوعات الآجلة "[٥].

ب. في المفهوم الوظيفي للنقود

إن المدلول الاصطلاحي للنقود يدلنا مباشرة على مدلولها الوظيفي، فهي بهذا تكون: كل وسيلة (شيء) تلقى قبولا عاما في التداول وتستخدم وسيطًا للتبادل ومقياسًا للقيمة. و(شيء) لفظ عام يشمل جميع أنواع النقود كالنقود المعدنية والورقية والسلعية ونحو ذلك (يستخدم عادة)؛ أي يجري العرف والعادة على استخدام هذا الشيء كنقود، وهذا لإخراج الأشياء الأخرى التي قد تقوم بوظيفة النقود وليست بنقود؛ مثل: تذكرة الشراء والشيك وقسيمة التغذية ونحو ذلك. (وسيط للتبادل)؛ أي أداة لتسهيل عملية البيع والشراء وتبادل السلع والخدمات، و(معيار للقيمة) أي أداة محددة لأسعار السلع والخدمات. و(يتمتع بالقبول العام) أي أن جميع أفراد المجتمع يقبلون هذا الشيء كنقود أو كوسيط للتبادل إما بتعارفهم عليه أو بقانون يصدر من الدولة يلزمهم بذلك.

(١) ينظر: ابن منيع، الورق النقدي، الصفحة رقم (١٣)، مجلة المجمع الفقهي الإسلامي ١٤٠٥هـ- جدة؛ علي أحمد السالوس، النقود واستبدال العملات الصفحة رقم (٢١)، دار الفلاح- الكويت؛ محمد سليمان الأشقر- محمد عثمان شبير- ماجد محمد أبو رخية- عمر سليمان الأشقر، بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة الجزء (١)، الصفحة رقم (٢٨٤)، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م؛ علاء الدين الزعتري، النقود وظائفها الأساسية وأحكامها الشرعية الصفحة رقم (١٠٢)، دار قتيبة للطباعة والنشر ٢٠١٤م، حسن علي الشاذلي، الاقتصاد الإسلامي مصادره وأسسه الصفحة رقم (٢٢٤)، دار الكتاب الجامعي، ١٩٩٦م.

(٢) عبد الله بن سليمان بن منيع، الورق النقدي الصفحة رقم (١٣)، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

(٣) انظر: عوف محمد الكفراوي، النقود والمصارف في النظام الإسلامي الصفحة رقم (٣)، دار الجامعات المصرية، ١٩٨٦م، الشيخ بن بيه، توضيح وجه اختلاف الأقوال الصفحة رقم (٩٧)، ٢٠٠٢م؛ رفيق المصري، الإسلام والنقود الصفحة رقم (٩٥)، جامعة الملك عبد العزيز مركز النشر العلمي، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

(٤) معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال الصفحة رقم (٣٦٠)، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٧م؛ وينظر:
عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية الصفحة رقم (٥٧٣)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية الصفحة رقم (٢١)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، اقتصاديات النقود والبنوك الصفحة رقم (٥)، دار التعليم الجامعي.

(٥) هاشم، إسماعيل محمد، مذكرات في النقود والبنوك- الصفحة رقم (١٤)، دار النهضة العربية.

الفرع الثاني: في نشأة النقود

أ. في مراحل نشأة وإصدار النقود من العهود القديمة إلى العصر الوسيط

نشأة النقود في العهود القديمة:

تُعتَبَر النقود واحدة من أهم ابتكارات الإنسان على الإطلاق، وقد عرفها الإنسان منذُ القِدم وتعامل بها، فلم يعرف الإنسان في العصور الأولى النقود المعدنية، بل كانت تبادل السلع والخدمات بنقود بأسلوب المقايضة، فقد كان يتبايع الطرفان بأن يقدم كل طرف جزء معين من السلع أو الخدمات التي يحتاجها، ولكن صعوبة إجراء عملية المقايضة دومًا لصعوبة إيجاد الطرف الذي يحتاج السلع والخدمات التي يمتلكها الطرف الآخر أدَّى إلى بحث الناس عن وسيلة أفضل تسهل عملية التبادل، خاصة بعد تطور حاجات الناس وتعددها وظهور ما يسمى بالتخصص.

فكانت بداية نشأة النقود نتيجة لتعدُّد حاجات الإنسان وتوسُّع رغباته واستجابة لضرورة اقتصاديَّة أحستها الجماعات البشريَّة القديمة؛ حيث شَعَر الإنسان بضرورة وجود وسيلة ملائمة تسهِّل نشاطه الإنتاجي وترضي حاجاته المتعدِّدة.

ويقال أيضًا أن عام ٢٦٨- ٢٦٩ قبل الميلاد هو أول تاريخ لسك النقود، فكانت النقود المسكوكة من الذهب والفضة. وأول عملة تاريخية عرفت تداولًا واسعًا عام ٦٠٠ قبل الميلاد في العالم كله كانت عملة الأسد للملك "أليياتس" حاكم مملكة ليديا في الأناضول -تركيا حاليًا-، وثاني عملة اشتهرت أيضًا كانت عملة الفيل الهندية باسم "الروبية" والتي لا تزال للآن يعطى اسمها لنقودٍ في بلاد الهند. فالنقود مثل "الأسد" و"الفيل" وغيرها ذات طبيعة معدنية لقرون طويلة، بل الجزء الأكبر من التاريخ المسجل، وشجعت هذه النقود التجارة العالمية في كل أنحاء العالم.

لم يشهد تاريخ المعاملات التجارية العربية قبل الإسلام أي نقد خاص بهم، وإنما كان تعامل العرب يعتمد على النقود المحصلة عليها من خلال تجاراتهم مع الدول "المتحضرة" في عصرهم، فكانت الدنانير الذهبية الرومية من خلال تجارتهم مع الشام، والدراهم الفضية الفارسية من خلال تجارتهم مع العراق، وكانوا يحصلون أيضًا على دراهم أخرى تسمى الدراهم الحميرية من خلال تجارتهم مع اليمن. وقد كانت قريش تستخدم الدراهم لوزن الأشياء وذلك على النحو التالي:

١. كانوا يعتبرون كل ٤٨٠ درهما رطلًا.

٢. كانوا يعتبرون كل ٤٠ درهما أوقية.

٣. كانوا يعتبرون كل ٢٠ درهما نش.

٤. كانوا يعتبرون كل ٥ دراهما نواة.

إصدار النقود في صدر الإسلام:

لم يغير مجيء الإسلام تعامل الدولة الجديدة تعامل العرب السابق بالدنانير الرومية والدراهم الفارسية والحميرية، وقد أقرَّ النبي صلى الله عليه وسلم للتعامل بهذه النقود، ولم يجد مانعًا في ذلك، كما أقرَّ الرسول صلى الله عليه وسلم الأوزان التي كانت تستخدمها قريش فقال عليه الصلاة والسلام ((الوزن وزن أهل مكة والمكيال مكيال أهل المدينة))، كما فرض الرسول صلى الله عليه وسلم زكاة الأموال في هذه النقود، فجعل في كل ٢٠٠ درهما ٥ دراهم، وفي كل ٢٠ دينارا نصف دينار.

واستمر الحال على ذلك في عهد الخلفاء الراشدين؛ حيث لم يقوموا بإصدار نقود خاصة بالمسلمين، وإنما جرى التعامل بالنقود الرومية والفارسية والحميرية، وهذا هو المشهور من أقوال العلماء واستمر الحال على ذلك إلى عهد الخليفة عبد الملك بن مروان.

وكان قد أقر الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان بإصدار نقود إسلاميَّة حصريَّة للبلاد الإسلامية، ورأى في ذلك وسيلة عملية لتحقيق حضارة كبيرة مبنية على عملة ذاتية تشهد على القفزات الهامة التي عرفها المسلمون في تلك الحقبة.

وفي هذه السنة ضرب عبد الملك بن مروان الدنانير والدراهم وهو أول من أحدث ضربها في الإسلام، فانتفع الناس بذلك، وكان سبب ضربها أنه كتب في صدور الكتب إلى الروم: {قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ}، وذكر النبي صلى الله عليه وسلم مع التاريخ، فكتب إليه ملك الروم إنكم قد أحدثتم كذا وكذا فاتركوه وإلا أتاكم في دنانيرنا من ذكر نبيكم ما تكرهون، فعظم ذلك عليه؛ فأحضر خالد بن يزيد بن معاوية فاستشاره فيه، فقال: حرم دنانيرهم، واضرب للناس سكة فيها ذكر الله تعالى، فضرب الدنانير والدراهم، ثم إن الحجاج ضرب الدراهم ونقش فيها: {قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ}، فكَرِه الناس ذلك لمكان القرآن؛ لأن الجنب والحائض يمسها، ونهى أن يضرب أحدٌ غيره، فضرب سمير اليهودي فأخذه ليقتله، فقال له: عيار دراهمي أجود من دراهمك فلم تقتلني؟ فلم يتركه، فوضع للناس صنج الأوزان ليتركه فلم يفعل، وكان الناس لا يعرفون الوزن إنما يزنون بعضها ببعض، فلما وضع لهم سمير الصنج

كف بعضهم عن غبن بعض، وأول من شدد في أمر الوزن وخلص الفضة أبلغ من تخليص من قبله عمر بن هبيرة أيام يزيد بن عبد الملك وجود الدراهم، وخلص العيار، واشتد فيه، ثم كان خالد بن عبد الله القسري أيام هشام بن عبد الملك فاشتد أكثر من ابن هبيرة، ثم ولي يوسف بن عمر فأفرط في الشدة، فامتحن يومًا العيار فوجد درهمًا ينقص حبة، فضرب كل صانع ألف سوط وكانوا مائة صانع، فضرب في حبة مائة ألف سوط، وكانت الهبيرية والخالدية واليوسفية أجود نقود بني أمية، ولم يكن المنصوري يقبل في الخراج غيرها، فسميت الدراهم الأولى مكروهة، وقيل: إن المكروهة الدراهم التي ضربها الحجاج ونقش عليها {قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ}، فكرهها العلماء لأجل مس الجنب والحائض، وكانت دراهم الأعجام مختلفة كبارًا وصغارًا، وكانوا يضربون مثقالًا وهو وزن عشرين قيراطًا منها وزن اثني عشر قيراطًا، ومنها وزن عشرة قراريط وهي أصناف المثاقيل، فلما ضرب الدراهم في الإسلام أخذوا عشرين قيراطا واثني عشر قيراطًا وعشرة قراريط فوجدوا ذلك اثنين وأربعين قيراطًا، فضربوا على الثلث من ذلك وهو أربعة عشر قيراطًا، فوزن الدرهم العربي أربعة عشرة قيراطًا، فصار وزن كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل، وقيل: إن مصعب بن الزبير ضرب دراهم قليلة أيام أخيه عبد الله بن الزبير ثم كسرت بعد ذلك أيام عبد الملك، والأول أصح في أن عبد الملك أول من ضرب الدراهم والدنانير[١].

وفي العصر الإسلامي تعددت الدنانير والدراهم المضروبة ولكنها كانت دائمًا من الذهب والفضة الخالصة، ولكن ظهر ما يسمى بالنقود المغشوشة في فترات ضعف الخلفاء، وزيادة نفقات الدولة دون زيادة في إيراداتها مما أدَّى إلى غش الدراهم عن طريق خلطها بمعادن أخرى كالنحاس، ولكن بقيت هذه النقود مقبولة رغم غشها.

يقول أحد الباحثين: "ومع أن الفقهاء كرهوا ضرب الدراهم المغشوشة؛ لأن فيها إفسادًا للنقود، وإضرارًا بذوي الحقوق، وغلاءً للأسعار نتيجة التضخم النقدي الناتج عن كون القيمة الاسمية تزيد عن القيمة الحقيقية للدراهم، فقد تعامل الناس بتلك الدراهم، ولم ينكر الفقهاء المعاملات المبنية على تلك الدراهم"[٢].

بعد ذلك ظهر ما يسمى بالفلوس، وهي نقود مضروبة من النحاس وشاع استعمالها في عهد المماليك وراجت رواجًا عظيمًا بين الناس، رغم ذلك استمر اعتماد الذهب والفضة كنقود حتى إن الدولة العثمانية كانت تستخدم الليرة العثمانية على قاعدة الذهب.

(١) عز الدين ابن الأثير أبو الحسن الشيباني الجزري، الكامل في التاريخ، تحقيق: عبد الله القاضي، الجزء (٤) الصفحة رقم (١٦٧)، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٥هـ

(٢) حسن أحمد- الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- الصفحة رقم (٦٩٠)، دار الفكر، الطبعة: الأولى- دمشق، ١٩٩٩م.

نشأة النقود في العصر الحديث:

أُصدرت العملات الورقية الحكومية في الصين لأول مرة عام ١٠٢٣، ويعد ماركو بولو أول من عرض فكرة الأوراق النقدية المستخدمة في الصين بعد عودته إلى أوروبا عام ١٢٩٦، وتعرضت هذه الفكرة لشكوك الأوروبيين ولم يتقبلوها في البداية، لكنها راجت لاحقًا كونها أخف وزنًا، وعملية للاستخدام اليومي، وكان أول بلد أوروبي يبدأ باستخدامها هو السويد، إذ أصدر بنك (Stockholms Banco) في السويد أول عملات ورقية نقدية حقيقية عام ١٦٦١م في أوروبا، وأصدر بنك يوهان بالمستروش الأوراق النقدية كشهادات إيداع. وبدأت ظاهرة النقود الإلكترونية عام ١٨٦٠م من خلال ويسترن يونيون المسؤولة عن التحويل الإلكتروني للأموال. فاستمر نظام المعاملات المالية في التغير في العصور المعاصرة، ولكن إلى الأسوأ؛ حيث اخترقته العديد من الثغرات التي أدت إلى تدهوره وانحدار مستوى العدالة التي كان يحققها، وتدهور الاقتصاد الذي كان يخدمه.

وتفسير ذلك أنه وفي النصف الثاني من القرن السابع عشر في إنجلترا -وفي عدد آخر من الدول الغربية فيما بعد- انتشرت عادة الاحتفاظ بالنقود المعدنية لدى بعض التجار أو الصيارفة أو رجال الدين أو الخزانة العامة، وذلك خوفًا من التعرض لمخاطر السرقة أو الضياع عند الانتقال بها[١].

ثم بدأت الدول تتنافس فيما بينها على إصدار نقود ورقية صعبة، ومكمن صعوبتها أنها تستخدم في التجارة الدولية بديلًا عن الذهب والفضة، بل وتستخدم كغطاء للعملات الأخرى التي تصدرها الدول ذات السهولة النقدية[٢]، فقد أدى اختلال موازين القوى العسكرية والاقتصادية إلى استئثار دول بعينها بإصدار الأوراق النقدية، وإلزام الدول الأخرى التي تحت سيطرتها بقبول هذه الأوراق النقدية واتخاذ احتياطاتها منها بدلًا عن الذهب، كما حدث مع الدول التي كانت تحت الاحتلال البريطاني؛ حيث ألزمتها بريطانيا باستخدام الجنية الإسترليني كعملة احتياط لها، مقابل ذهبها الذي أودع في بريطانيا في ظل نظام قاعدة الذهب الذي ساد قبل الحرب العالمية الأولى[٣].

واستمر الحال على هذا المنوال، فكلما استطاعت دولة أن تهيمن على الدول الأخرى ألزمتها باستخدام عملتها كنقد احتياطي لها[٤]، وهذا ما حدث -كتطور هام- بالنسبة للدولار الأمريكي بعد

(١) عبد الهادي النجار، الإسلام والاقتصاد، الصفحة رقم (١٠٩) إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٣م.

(٢) وهي صفات تدعو إلى السخرية؛ حيث يفترض أن النقود متساوية الدرجة باعتبار أنها مجرد وسائل لنقل القيمة المختزنة فيها، ولا تمثل قيمة مستقلة، وبالتالي فلا مبرر لتفاوت درجاتها لولا التدخل في تحديد قيمتها.

(٣) رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، الصفحة رقم (٧)، عالم المعرفة- الكويت.

(٤) استشهد هنا بقول للدكتور رمزي زكي في استهلال كتابه "التاريخ النقدي للتخلف" حيث يقول: إن نظام النقد الدولي، قد عكس دائما، في مراحله المختلفة، المصالح الاقتصادية والعسكرية والسياسية للطرف الأقوى في هذا النظام، فهو إذن ليس نظامًا عالميًا محايدًا، له قواعد وآليات مثلى يخضع لها الجميع، وتتعامل معها الدول من مواقع متكافئة، وفي ضوء معاملة الند للند" رمزي زكي: التاريخ النقدي للتخلف، ص٦، ٧. ويرى أن "إذا أردنا علاج أزمات النقد، يتعين علينا دائمًا أن نستطلع الحل من خلال تعديل ظروف الإنتاج"، ويبدو أن وجهة نظر الباحث الشرعي تختلف عن رؤية الاقتصاديين، فكما اتضح لنا فإن الخلل النقدي هو الذي سبب الاضطراب في الإنتاج، وبالتالي فتعديل ظروف الإنتاج يستوجب إصلاح الخلل النقدي أولًا، وليس العكس. ولذلك أيضًا فإن عنوان كتاب الدكتور رمزي زكي -في وجهة النظر هذه- كان سيعبر عن المشكلة بصورة أوضح لو كان "تاريخ التخلف النقدي" بدلًا من "التاريخ النقدي للتخلف".

اتفاقية بريتون وودز سنة ١٩٤٥م بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وخروج الولايات المتحدة الأمريكية كمنتصر أكبر من تلك الحرب ومهيمن وحيد على العالم في ذلك الوقت.

ونتيجة لزيادة النفقات الحربية إبان الحرب العالمية الأولى أعلنت دول العالم التداول الإجباري بالنقود الورقية، والأخطر من كل ذلك أن هذه الدولة لم تكتف بإصدارِ الأموالِ الوهميَّة المتمثلة في الدولارات الورقيَّة في نظير الثقة التي تولها إياها دول وشعوب العالم المغلوب على أمرها، بل وصل بها الأمر إلى الإعلان عن تعويم هذه الدولارات، بمعنى نزع الغطاء الرسمي عنها، وترك قيمتها لتحددها قوى السوق والعرض والطلب عليها[١]، مما يعني أن هذه الأوراق أصبحت دون أي غطاء رسمي، وأن بقاءها رهن بمدى قبول المتعاملين بها، وهو الأمر الذي يتهاوى يومًا بعد يوم، حتى نصل إلى الانهيار الكبير الذي قد يعيد الأمور إلى نصابها رغم الكلفة الباهظة لهذا التصحيح[٢].

أوقفت جميع الدول المعيار الذهبي ولم يعد مستعملا، فبريطانيا العظمى التي كانت أول دولة تتبنى هذا النظام تخلت عنه في ١٩٣١م، واتبعتها الولايات المتحدة في نفس الخطوة في ١٩٣٣م، بعد الكساد الكبير الذي كان بدأ في ١٩٢٩م، واستمر حتى أواخر الثلاثينات. ولكنها حافظت على بعض بنوده ضمن اتفاقيات "Bretton Woods" لتتخلى عنه نهائيًّا ما بين (١٩٧١- ١٩٧٣م) تحت رئاسة نيكسون الذي كان رأى في ذلك حلًّا من أجل معالجة مشكلة التضخم في البلاد وثني الحكومات الأجنبية عن استبدال المزيد من الدولارات بالذهب واستنفاد بذلك مخازن الذهب للولايات المتحدة، وبالنسبة لألمانيا فخرجت عن معيار الذهب في عام ١٩١٤م، بعد أن استنفدت احتياطاتها من الذهب جراء الحرب العالمية الأولى التي كانت قد خسرتها. أما سويسرا فهي تعد من أكثر الدول التي تمتلك احتياطات كبيرة من الذهب، وربما كان هذا سبب كونها آخر دولة تخلت عن المعيار الذهبي في عام ١٩٩٩م، حين صوتت البلاد على قطع العلاقات بين عملة البلاد والذهب، وأصبح الفرنك السويسري غير مدعوم بالذهب.

يقول أحد الباحثين في ذات السياق: "وبسبب هذا التطور اختفى النقد المسكوك من الذهب والفضة من التداول ولم تعد الدول تتخذهما نقدًا، بل أصبحا معدنين يقوَّمان بالنقد الورقي، فقرر مؤتمر(جمايكا) للإصلاح النقدي الذي عقد سنة ١٩٧٦م، والذي جاء من جملة قراراته استبعاد الذهب من النظام النقدي أساسًا لتقدير قيمة العملات، وتحويل الذهب إلى بضاعة عادية وعلى هذا الأساس فُرِّغ الذهب من معناه النقدي"[٣].

(١) بعد إعلان الرئيس نيكسون في أغسطس ١٩٧١م عن تعويم الدولار، وعدم قابلية تحويله إلى ذهب كما كان معمولاً به عند سعر ٣٥ دولارا للأونصة -وصل السعر الآن لأكثر من ١٠٦٠ دولار للأونصة-، وهو ما أحدث فوضى في أسواق النقد الدولية، واضطرابًا شديدًا في المعاملات الاقتصادية الدولية لا زالت مستمرة حتى الآن؛ رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، الصفحة رقم (٤٧)، الكتاب رقم ٢٢٦ من سلسلة عالم المعرفة- الكويت ١٩٩٨م.

(٢) إلا أن بريطانيا عادت واتبعت نظام السبائك الذَّهبيَّة عام ١٩٢٥م، وأصبحت الدول الضعيفة المُستعمَرة تابعة في نظامها النقدي للدول القوية(المُستعمِرة)، فأصبحت عملة هذه الدول مرتبطة بالعملات الأجنبية القابلة للصرف بالذهب. ولكن هذا النظام انتهى أيضًا سنة ١٩٣١م.

(٣) هايل عبد الحفيظ داود، تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية- المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م.

المطلب الثاني: في أنواع النقود

تُعدُّ النقود منذ أزمنة بعيدة هي الوسيلة الرئيسة للتبادل بين الناس في معاملاتهم وتحصيل حوائجهم، وقد تنوعت أشكال النقود وصورها وأنماطها نتيجة تطور الاقتصاد وتوسع الاحتياجات الإنسانية وتزايد التبادلات وتسارعها، وكذلك نتيجة لاختلاف الأعراف والأموال المستخدمة؛ ولذلك فالنظام النقدي منذ نشأته في تطور مستمر، وهو لا يزال كذلك، بل هو مرشح لمزيد من التطور. وهناك اعتبارات عديدة يمكن تقسيم أنواع النقود وفقها إلا أن أشهرها وأكثرها انتشارًا تقسيمها باعتبار تطورها التاريخي[١].

النوع الأول: النقود السلعية

وهي عبارة عن سلع معينة يتعارف عليها الناس تستعمل وسيطًا بينهم في مبادلاتهم ومعاملاتهم[٢]، ويجب أن تكون هذه السلع مقبولة ومطلوبة من معظم أفراد المجتمع ويحتاجها هؤلاء الأفراد كالماشية بأنواعها، والقمح، والملح، والتمر؛ ومنه أيضًا المعادن النفيسة: كالذهب، والفضة. واختفت هذه النقود في الاقتصاد المعاصر على مستوى المجتمعات ولم يعد لها وجود بمعنى النقود لصعوبة التعامل بها في ظل التطور الهائل الذي شهده العالم في مجال المعاملات.

ومن أهم الخواص التي يتصف بها هذا النوع من النقود أنه يكون نافعًا بذاته، كما أنه سهل النقل والتقسيم[٣]، ومما يجدر ذكره هنا أن هذا النوع من النقود هو أول أنواع النقود ظهورًا واستعمالاً؛ وذلك أن التبادل في المجتمعات الأولى كان يجري بواسطة السلع، وهو ما يُعرف بنظام المقايضة[٤]، فلما كثرت التبادلات وتطورت الاحتياجات وتوسعت المعاملات صارت المقايضة لا تفي بحوائج الناس ومعاملاتهم، فانتقلوا إلى النقود السلعية وصارت وسيطًا للتبادل بينهم[٥]، وصار قبول بعض أنواع السلع ليس الغرض منه عينها، بل لمبادلتها فيما بعد بسلع استهلاكية[٦] مقصودة[٧].

---

(١) محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، النقود والعلاقات الاقتصادية الدولية الصفحة رقم (٢٣)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٩م؛ ناظم الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية الصفحة رقم (٤٠)، دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.

(٢) عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية الصفحة رقم (١٥٤)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، إسماعيل محمد هاشم مذكرات في النقود والبنوك الصفحة رقم (١٦-١٧) دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦م.

(٣) رسائل في النقود للبلاذري والمقريزي والذهبي الصفحة رقم (٦٨)، محمد أمين دمج، ١٩٣٩م؛ الزامل، يوسف بن عبد الله النقود والبنوك والأسواق المالية للدكتور الزامل الصفحة رقم (٤- ٥)، مجلة المحاسبة- السعودية، ٢٠٠١م.

(٤) المقايضة: هي مبادلة السلع بسلع أخرى مباشرة أو مبادلة سلع بخدمات.

الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الجزء (٥)، الصفحة رقم (١٣٤)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م؛ معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال الصفحة رقم (٥٠)، مكتبة لبنان ناشرون، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية الصفحة رقم (٨٢).

(٥) ينظر: النقود والمصارف للدكتور الشمري الصفحة رقم (٣٠- ٣٢)؛ النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية الصفحة رقم (١٣- ١٦)، مبادئ الاقتصاد الكلي للحبيب الصفحة رقم (٣١٣).

(٦) السلعة الاستهلاكية: هي السلعة التي تشبع حاجات الإنسان بطريقة مباشرة مثل: الطعام والملبس وغير ذلك. [ينظر: موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية صفحة رقم: (١٥١، ١٦٩)].

(٧) ينظر: النقود والبنوك والأسواق المالية للدكتور الزامل، صفحة رقم: (٤)؛ النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية صفحة رقم: (٢٣- ٢٤).

من أهم خصائص النقود السلعية ما يلي:

١) القيمة النقدية تساوي القيمة السلعية أي لها قيمة بحد ذاتها.

٢) تستخدم على المستوى المحلي فقط.

٣) التمتع بالقبول العام من جميع أفراد المجتمع.

٤) باستخدام هذا النوع من النقود أمكن التغلب على عيوب نظام المقايضة.

النوع الثاني: النقود المعدنية

وهي عبارة عن قطع معدنية تستعمل وسيطًا للتبادل إما وزنًا، وإما عدًّا[١]. ويتم إصدار هذه النقود بناءً على معدن متوفر مثل الفضة أو الذهب لتلبي وظائف النقود، ومن أهمها أن تكون مخزنًا للقيمة عبر الوقت، ووسيلة متفق عليها لتبادل وتغير وجهة النقود على مدار العصور كما رأينا سابقًا من خلال بحثنا هذا. ونجد أن أبرز أنواع النقود المعدنية هي كالتالي:

من أهم النقود المعدنية نجد النقود المستخرجة من الذهب والتي كانت تسمى في عصر الرسول عليه الصلاة والسلام بالدنانير، والنقود المستخرجة من الفضة التي كانت أقل قيمة والتي تسمى بالدراهم، وقد احتفظت بعض الدول بهذه المسميات لنقودها المحلية، حتى لو لم تعد مبنية على المعدن نفسه، والعملات المعدنية اليوم مصنوعة من معادن مثل النيكل والنحاس والزنك والتي تعد أقل قيمة من المعادن الأصلية؛ حيث كان قد وقع الاختيار على الذهب والفضة وقتها تميزا عن غيرهما من النقود السلعية بالقبول الواسع؛ لما يتمتعان به من الخصائص فإنهما قد صيغا بأشكال معينة؛ ليسهل التعامل بهما ولتتساوى كميتهما في جميع النقد المضروب، فسُكّت النقود من معدني الذهب والفضة، واستعملا في التبادلات والمعاملات بالعد[٢].

تم اللجوء أيضًا إلى نقود معدنية مكونة من المعدنين الرئيسيين الذهب والفضة، والتي تسمى بالمعادن النفيسة، إلا أنها كانت مخلوطة بمعادن أخرى، وكانت تسمى بالنقود المغشوشة، وقال فيها الفقهاء: «وغش النقود إما أن يكون من الإمام أو من غيره، فإن كان الغش من الإمام لمصلحة صلابة النقد، أو لمصلحة يراها الإمام ويتصرف بمقتضاها لمصلحة عامة المسلمين فهو جائز، وإن كان الغش لغير ذلك أو كان من غير الإمام ففي التعامل بهذه النقود المغشوشة خلاف وتفصيل»[٣].

(١) ينظر: معجم مصطلحات، الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال، صفحة رقم: (١١٠)؛ النقود والبنوك للدكتور قريصة، صفحة رقم: (٢٥).

(٢) ينظر: مقدمة في النقود والبنوك للدكتور القري صفحة رقم: (١٨-٢٠)؛ مبادئ الاقتصاد للدكتور العاني صفحة رقم: (١١٧)؛ مبادئ الاقتصاد الكلي للحبيب صفحة رقم: (٣١٤).

(٣) ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية، الجزء (٤)، الصفحة رقم (١٢٩).

النوع الأخير من النقود المعدنية هي النقود النحاسية التي أطلق عليها الفقهاء اسم الفلوس، ومن أشهرها الفلوس النحاسية البيزنطية. وكانت هذه العملة النحاسية تستمد قوتها حصريا من اعتراف السلطان أو الحاكم لها وكان هو من يحدد قيمتها، واختلف الفقهاء في تكييفها. ولكن نظرًا لتوسع المعاملات وتزايد الحاجة إلى النقود والندرة النسبية التي يتميز بها هذان المعدنان وصعوبة نقلهما وحفظهما نشأت الحاجة إلى نوع من النقود يلبي الحاجات الاجتماعية والاقتصادية المستجدة[١]. فقام بعض التجار بإيداع نقودهم المعدنية عند الصيارفة مقابل الحصول على صكوك ورقية بهذه الإيداعات، تتضمن تعهدًا بدفع المبلغ المحرر في الصك لصاحبه لدى الطلب، ومع تزايد الثقة بجهات إصدار هذه الصكوك الورقية اكتفى بها التجار في معاملاتهم، فاستعملوها وسيطًا في التبادلات التجارية، فكانت هذه الفكرة هي الخطوة الأولى لنشأة الأوراق النقدية المعاصرة[٢].

النوع الثالث: النقود الورقية

يعود تاريخ النقود الورقية إلى الصين خلال القرن الحادي عشر؛ حيث بدأ تطوير الأوراق النقدية بإصدارات محلية، حيث رغب التجار وتجار الجملة بالأخص في تجنب العملات النحاسية في المعاملات التجارية الكبيرة وكان استخدام النقود الورقية إلى جانب العملات المعدنية. ولكن سرعان ما لاحظت الحكومة المركزية المزايا الاقتصادية لطباعة النقود الورقية، وأصدرت حق احتكار إصدار شهادات الإيداع هذه. وتطورت وانتشرت بعد ذلك في أوروبا في إيطاليا ثم فرنسا ودول أخرى.

وهي عبارة عن أوراق تطرح للتداول وتستخدم في تبادل السلع والخدمات وسائر المعاملات[٣]، وتنوب عن نقود معدنية مودعة لدى الصاغة والصيارفة أو الجهة المصدرة، وتتعهد تلك الجهة بدفع قيمة هذه الصكوك عند الطلب. وتستمد النقود الورقية قيمتها حصريًّا من قوة السلطان أو الدولة التي تصدرها، وبخاصة بعدما تم إلغاء الغطاء الذهبي الذي كانت تطبع عليه تلك النقود، وتعد النقود الورقية هي النقود الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد كل دولة حيث تحظى بانتشار وقبول واسع من مواطني البلاد التي تسري فيه، وتكون بذلك قد لبت كل الوظائف المطلوبة من النقود بكونها "مخزن للقيمة ومقياس للقيم والأسعار، وتختلف نقود بلد عن بلد آخر حسب عوامل معينة تأثر على قوة العملة نفسها من بينها نسبة التضخم داخل الدولة، وقوة اقتصاد تلك الدولة، والجو السياسي هل مضطرب أو مستقر، وعوامل أخرى".

(١) ينظر: مذكرات في النقود والبنوك للدكتور هاشم، صفحة رقم: (١٧)، مقدمة في النقود والبنوك للدكتور شافعي، صفحة رقم: (٦٤- ٦٥)؛ النقود والبنوك والأسواق المالية للدكتور الزامل صفحة رقم: (٦).

(٢) ينظر: مقدمة في النقود والبنوك للدكتور القري، صفحة رقم: (١٨- ٢٠)؛ النقود والبنوك والأسواق المالية للدكتور الزامل صفحة رقم: (٦)، تطور النقود في ضوء الشريعة الإسلامية، صفحة رقم: (٥٨).

(٣) ينظر: معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال صفحة رقم: (٢٢٣)، وموسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية صفحة رقم: (٣٢٨- ٣٢٩).

إذن، فما هي النقود الورقية النائبة؟ هي الشهادات أو الإيصالات التي تثبت امتلاك صاحبها كمية من النقود المعدنية؛ ويرجع ظهورها إلى الدولة الأموية حيث عرفت انتشارًا كبيرا لدى التجار الذين كانوا يسافرون إلى دول بعيدة ويصعب عليهم حمل نقودهم كل هذه المسافات، فكانوا يستودعون نقودهم المعدنية لدى صراف يعطيهم بالمقابل تلك الشهادة التي تثبت ذلك، فيقتنون بها من وجهتهم بعض السلع ويدفعون مشترياتهم بهذه الوثيقة، وكان استعمال النقود النائبة في وقت كانت النقود المعدنية من الذهب والفضة منتشرة حول العالم.

ومن أهم خصائص النقود النائبة او التمثيلية:

١. تسهيل حركة البيع والشراء للتجار عبر مختلف الدول وهي بمثابة البطاقات المصرفية اليوم.

٢. القيمة المذكورة على الشهادات والإيصالات هي نفسها قيمة النقود.

٣. المساعدة في الحفاظ على النقود المعدنية من التلف والضياع والسرقة.

٤. تعتبر النقود النائبة مخزنا جيدًا للنقود حيث تحافظ على قيمتها مع مرور الوقت.

٥. إمكانية تحويلها إلى نقود معدنية أمر فعلي ومضمون.

النوع الرابع: النقود الورقية الائتمانية

وتشمل الأموال الائتمانية الودائع المصرفية (مثل الحسابات الجارية) لدى البنوك، ويتم قبول الأموال الائتمانية على أساس الثقة بين الطرفين. وتعتمد اليوم معظم الأنظمة النقدية الحديثة على النقود الورقية. أما قبل فكانت جميع الأموال عبارة عن أموال سلعية، مثل العملات الذهبية والفضية.

فما هي خصائص النقود الائتمانية؟ ويمكن الإجابة على ذلك باعتبارها:

١. وسيلة تبادل ليست سلعة ذات قيمة تجارية، ولا تنتمي إلى سلع الإنتاج أو الاستهلاك.

٢. تعتبر قيمة النقود الائتمانية ليست مغطاة كاملة بغطاء معدني.

٣. القيمة المذكورة على الأوراق النقدية الائتمانية أكبر من غطاءها النقدي.

٤. التعهد في تحويل النقود الائتمانية شكلي.

يقول ابن عاشور:" وظهرت بعد هذا النقودُ الورقية الائتمانية التي أصدرتها البنوك حين رأت أن ليس من الضروري أن تغطِّي ما صدر من الأوراق النقدية بغطاء معدني مقداره ١٠٠٪ من قيمتها. وجريًا وراء الربح أصدرت من الأوراق النقدية ما يتجاوز قيمة المعادن المحتفظ بها كغطاء أو ضمان لطلبات التحويل. وتم ذلك بالفعل عن طريق منح البنوك قروضًا تجارية وخاصة. وبدأ يظهر هذا في صورة عمليات الخصم أو صكوك الائتمان التي كثر إصدارها، وتدفّقت الأوراق النقدية في التداول بجانب النقود التي سبق إصدارها بغطاء، وبذلك أصبحت في أيدي الأفراد كميات من أوراق النقد لا تقابلها أرصدة نقدية[١]".

وتنقسم النقود الائتمانية إلى ثلاثة أنواع هي على النحو التالي:

أ- النقود المساعدة:

وهي النقود المعدنية التي تصدرها وزارة المالية في شكل قطع نقدية (فضة، برونز، نيكل...) لتلبية عمليات تجارية ضئيلة القيمة، ولا يمكن للشاري أن يدفع بها مشترياته إن كانت كبيرة، ويسمح أيضا لدائن أن يرفض قبولها في تسديد دينه إن كان المبلغ كبيرًا بموجب القانون. وتتميز بالعديد من الخصائص، فهي:

١. القيمة النقدية لها مختلفة عن القيمة السلعية.

٢. تستعمل للعمليات الصغيرة مثل اقتناء غرض بسيط من السوق أو غير ذلك.

٣. على اختلاف النقود المعدنية المصنوعة بالذهب والفضة فهذه النقود المساعدة متكونة من معادن رخيصة القيمة مثال النيكل والنحاس والبرونز.

٤. يحق للدائن رفضها بموجب القانون إذا كان مبلغ الدين كبيرًا.

ب- النقود الورقية الإلزامية:

وهي العملة السائدة في بلد معين والتي يوجب القانون على قبولها والتداول بها، وهي عبارة عن صكوك ورقية يكون إصدارها عن طريق البنك المركزي القائم في الدولة بناءً على القوانين والقواعد المحلية التي تأطر ذات العملية. وهنا يتحكم البنك المركزي في عملية الإصدار والكمية المصدرة، وتتعهد البنوك بتحويل قيم الصكوك عند الطلب وأصبح هذا التعهد ضمنيا، وتم إلغاؤه، ويمكن تحديد خصائص النقود الإلزامية، باعتبارها:

(١) ابن عاشور، كتاب مقاصد الشريعة الإسلامية، الجزء (٢) الصفحة رقم (٣٧٨).

١. تسمى بالنقود الإلزامية لأن الدولة تلزم مواطنيها باستعمالها وقبولها وتستمد نقديتها من السلطة.

٢. القيمة السلعية مختلفة عن القيمة النقدية.

٣. تسهل تلبية الوظائف النقدية من تبادل، ونقل وتخزين.

ج- نقود الودائع:

أو ما تسمى بالنقود الكتابية وهي النقود التي تتشكل من إيداع مستخدمي البنوك أموالهم، وتتمثل في الحسابات الجارية التي تستعملها البنوك لإعطاء القروض الربوية للمقترضين. فما خصائص نقود الودائع؟

١. تعد النقود الكتابية أو نقود الودائع من النقود الأكثر ربحًا لدى البنوك المصرفية.

٢. القيمة السلعية مختلفة عن القيمة النقدية.

٣. تساعد نقود الودائع على ضخ أموال في الاقتصاد الوطني تساعد على انتعاشه.

٤. تستغل الودائع البنكية التي تكون في البنوك لرواج الحركة الاقتصادية، ويساعد ذلك على انتعاش الاقتصاد إذا كان الاستعمال مدروسا وليست فيه مخاطرة كبيرة.

٥. وبعكس ذلك، إن كانت المخاطرة كبيرة وقامت البنوك على استثمار ودائع الناس في مشاريع فيها مخاطرة كبيرة يكون ذلك من أهم الأسباب في عدم الاستقرار الاقتصادي.

وفيما يخص الفرق بين النقود الودائع والنقود الإلزامية:

١. يقوم البنك المركزي بإصدار النقود الإلزامية حصريًّا، ولا تشترك في هذه العملية بنوك عادية أخرى، أما النقود الكتابية فهي من إصدار كل بنك يكون مَخزنًا لودائع مستخدميه.

٢. تعتبر النقود الإلزامية نقودًا بموجب القانون وهي نقود في حد ذاتها، أما النقود الكتابية فهي لا تعتبر نقودًا بل ودائع.

٣. يختلف شكل النقود الكتابية عن شكل النقود الإلزامية، بحيث تكون النقود الإلزامية لها قيمة محددة بموجب القانون تعطى لها عند إصدارها، أما نقود الودائع (الشيكات)، فلها قيم مختلفة حسب كل مستخدم وإمكانياته واحتياجاته.

٤. استعمال الشيك يكون محدودا لغرضٍ واحد، أما النقود الإلزامية فهي عملة البلاد وبناءً على ذلك يمكن استعمالها مرارًا وتكرارًا وتحتفظ بنفس القيمة

٥. يُحدد طرفي المعاملة في نقود الودائع، أما النقود الإلزامية فهي لحاملها[1].

(١) ينظر: فهد عبد الله الشريف، مذكرة نقود ومصارف إسلامية، جامعة أم القرى.

النوع الخامس: النقود المصرفية

وهذه النقود قد نشأت بصورتها الحديثة بعد نشوء المصارف؛ وهي عبارة عن توسيط المصارف عن طريق صكوك معينة (الشيكات) أوبطاقات خاصة (البطاقات المصرفية) في دفع أثمان السلع وسداد الديون.

رسم توضحي لتطور النقود عبر التاريخ، من إعداد الباحث

ومن بعض المراحل الرئيسة التي تطورت من خلالها النقود تلك التي بدأت من المقايضة، ومن ثم السلعية، المعدنية، الورقية، المصرفية وأخيرا الرقمية. فالمال تطور عبر مراحل مختلفة حسب الزمان والمكان والظروف. والمقايضة والنقود السلعية في الفترة الأولى من الحضارة الإنسانية تم استخدامها كأموال. فكانت السلع مثل الفراء والجلود والملح والأرزوالقمح والأواني والأسلحة وما إلى ذلك تستخدم عادة كنقود. وكان هذا التبادل للبضائع يُعرف باسم "تبادل المقايضة"، ولكنه كان ضمن تبادل يتوافق فيه الطرفان. ولكن سرعان ما ظهرت عيوب هذا النظام إذ لم يتم الاتفاق على السلع، أولبعد المسافات، أولظروف أخرى خارجية تأثر على السلع. فعلى سبيل المثال، السلع مثل الخضارأوالفواكه لا تصبرعلى مرورالوقت ولا تحتفظ إذًا بقيمتها.

و في العصر الإسلامي، مع فرض الزكاة الواجبة على كل مسلم وركن من أركان الإسلام بعد الشهادتين والصلاة، لقوله تعالى: {وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنۡ خَيۡرٖ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ}[1] وفي سورة أخرى قال عزوجل: {لَئِنۡ أَقَمۡتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيۡتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِي

(١) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية: (١١٠).

وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّاٰتِكُمْ}"[١]، بل إنه قال جل جلاله أن من يرفضون إتيان الزكاة أنهم كافرون، فقال: {ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلْأَخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ}[٢]، وقد يختلف تقدير مبالغ الزكاة حسب كل فرد وأمواله وممتلكاته، فالمعروف في حكم النقود أمرين:

- لا تخرج الزكاة إلا على معادن الذهب والفضة، وبين هاذين المعدنيين اختلاف كبير، فمقدار الزكاة على الذهب ليس نفسه مقدار الزكاة على الفضة، فالذهب ونصابه عشرون مثقالًا. والفضة ونصابها مائتا درهم. يقول تقي الدين المقريزي: "قد تقدم ما فرضه رسول الله صلى الله عليه وسلّم في نقود الجاهلية من الزكاة، وأنه أقر النقود في الإسلام على ما كانت عليه، فلما استخلف أبو بكر الصديق -رضي الله عنه-، عمل في ذلك بسنّة رسول الله صلى الله عليه وسلّم ولم يغيّر منها شيء، حتى إذا استخلف أمير المؤمنين أبو حفص عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، وفتح الله على يديه مصر والشام والعراق لم يعترض لشيء من النقود بل أقرها على حالها"[٣].

النوع السادس: النقود الإلكترونية

وتشير النقود الإلكترونية إلى النقود الموجودة في أنظمة الكمبيوتر المصرفية التي يمكن استخدامها لتسهيل المعاملات الإلكترونية، ولكن على اختلاف مع العملات الافتراضية التي سنراها لاحقًا، فهي تتميز بأن قيمتها أنها تكون مدعومة بالعملة الورقية، وبالتالي يمكن استبدالها في شكل مادي ملموس، إذ تستخدم النقود الإلكترونية بالخصوص في المعاملات على شبكة الإنترنت بسبب التسهيل الكبير الذي تمنحه لمستخدميها.

وقد استخدم الفقهاء مصطلحات مختلفة للتعبير عن مفهوم النقود الإلكترونية، فقد استخدم البعض اصطلاح النقود الرقمية (Digital Money)، أو العملة الرقمية (Digital currency)، بينما استخدم البعض الآخر مصطلح النقود الإلكترونية (Electronic cash (e-cash))، وبغض النظر عن الاصطلاح المستخدم واختلاف الزوايا التي اعتمدت في تعريف النقد الإلكتروني، فإن التعبيرات المختلفة تشير إلى مفهوم واحد وهو النقود الإلكترونية (Electronic Money) [٤].

(١) القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية: (١٢).

(٢) القرآن الكريم، سورة فصلت، الآية: (٧).

(٣) المقريزي، كتاب النقود القديمة والإسلامية، الصفحة رقم: (١٥٩) فصل النقود الإسلامية، دار الحديث، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

(٤) محمد إبراهيم محمود الشافعي، الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية، مرجع سابق، صفحة رقم: ١٣٣.

والنقد الإلكتروني منتج حديث من وسائل التعامل البشري؛ ونتيجة لذلك فقد اختلف الفقهاء في تعريفه، فمنهم من عرف النقود الإلكترونية بنظرة شمولية موسعة للدور الذي يقوم به النقد الإلكتروني، ومنهم من عرف النقود الإلكترونية بعكس النظرة الأولى؛ حيث عرفها في نطاق ضيق للدور الذي تقوم به النقود الإلكترونية، على اختلاف في هذا النطاق الضيق؛ سواء كان من النواحي الفنية للنقود الإلكترونية، أو من ناحية عدم ارتباط النقود الإلكترونية بحساب مصرفي معين، أو من خلال عرض وظائف النقود الإلكترونية[١].

وقد جنح رأي من الفقه إلى تعريفها بالنظر إلى عناصر ومكونات النقود الإلكترونية ذاتها[٢]، هذا بالإضافة إلى أن بعض الجهات واللجان الرسمية قد شاركت في وضع تعريف معين للنقود الإلكترونية؛ وذلك من خلال التقارير الرسمية التي أعدتها، كما فعلت اللجنة الأوروبية في المشروع الذي أعدته للتوجيه الأوروبي الخاص بتنظيم إصدار النقود الإلكترونية[٣] .

وعلى خلاف ذلك، فقد آثر رأي من الفقه عدم التعرض لتعريف النقود الإلكترونية[٤] ، معللاً بأنه لا جدوى من ذلك، نظرًا لكون هذه النقود تشهد تطورًا متسارعًا لها، يصعب معه وضع تعريف قانوني جامع لها[٥].

ولكن التطور التكنولوجي المتسارع والاستخدام الاجتماعي المتزايد في استخدام هذا النوع من النقود، يصعب معه الانتظار لحين وصول التعامل بالنقود الإلكترونية لمرحلة يصلح فيها الوقوف على ضوابطها القانونية والتقنية والاقتصادية، فكان وقوف الفقهاء على تعريف النقود الإلكترونية أمرا لازمًا لتعيين القواعد القانونية التي تحكم إجراءات وعمليات النقود الإلكترونية جميعها، بداية من الإصدار ومرورًا بالتداول، ونهاية برجوعها للمصدر وتحويلها لنقود مقيدة في حساب معين[٦]. وسوف نقوم بعرض أهم تلك التعاريف التي قيلت في النقود الإلكترونية، وأوجه النقد الموجهة إليها، ومن ثم يعرج الباحث للتعريف المختار للنقود الإلكترونية مساهمة منه في مواكبة ما طرأ على النقود الإلكترونية من تطور حديث.

(١) انظر في عرض هذه التعريفات: أحمد السيد لبيب إبراهيم، الدفع بالنقود الإلكترونية، مرجع سابق، صفحة رقم: ٣٦ وما بعدها.

(٢) شريف محمد غنام، محفظة النقود الإلكترونية رؤية مستقبلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٧م، صفحة رقم: ١٢ وما بعدها.

(٣) تعريف اللجنة الأوروبية للنقود الإلكترونية جاء مشوبًا بأوجه قصور، وسيعرضه الباحث في الفرع الثاني من هذا المبحث.

(٤) انظر: أحمد جمال الدين موسى، النقود الإلكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، مؤتمر الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية- بيروت، الجزء الأول، صفحة رقم: ٧١، صفحة رقم: ٤٢٦.

(٥) تسارعت عجلة تطور النقود الإلكترونية بشكل ملحوظ خلال الأعوام الأخيرة؛ حيث تطور مجال إصدارها إلى مؤسسات غير ائتمانية، وبقيمة نقدية تقارب قيمة ١٠٠٠ دولار تقريبًا، مع أن إصدار النقود في بداية عام ٢٠٠٠ كان مقصورًا نوعًا ما على المؤسسات الائتمانية وبقيمة لا تتجاوز ١٥٠ دولارا، وهو ما سنعرضه في الفصل الثالث من خلال النماذج التطبيقية للنقد الإلكتروني.

(٦) لقد تحولت عملية تداول وإصدار النقود الإلكترونية أسهل وأسرع من ذي قبل، فلقد أصبح بإمكان أي شخص أن يقوم بدفع مبالغ تتعدي قيمة الألف دولار وتحويلها إلى نقود إلكترونية في حافظة إلكترونية، ويتداول قيمتها أو يهديها لمن يشاء، وتتم هذه العملية في محطات الوقود المنتشرة.

أ. التعريف بالنقود الإلكترونية على اعتبار عموم الوظيفة التي تقوم بها

و عليه يستند بعض الفقهاء في تعريف النقود الإلكترونية إلى عموم وظيفتها في التعامل، لذا عرفها البعض بأنها "تلك النقود التي يتم تداولها عبر الوسائل الإلكترونية"[١]، وقيل بأنها " النقود التي تستخدم في تسوية قيمة المشتريات التي تتم من خلال شبكة الإنترنت"[٢] ، ومنهم من عرفها بأنها "هي التحويلات الإلكترونية للاعتمادات النقدية التي تتم إلكترونيًّا بصفة كلية، داخل أنظمة الدفع الشائعة فيها بين البنوك"[٣]، كما عُرفت النقود الإلكترونية أيضا بأنها: " طريقة إلكترونية من طرق الدفع عبر شبكة الإنترنت "[٤]، وقيل أيضًا في تعريف النقود الإلكترونية بهذا الاعتبار بأنها "أي شكل من أشكال النقود يتم تخزينه ونقله عبر نظم الحاسب الآلي وشبكة المعلومات"[٥] ، وقيل بأنها: "أي شكل من أشكال النقود لا يوجد في صورة ماديَّة وإنما في صورة إلكترونية غير ملموسة ويتم تحويلها بين الأفراد في شكل نبضات إلكترونية"[٦]، وعرفها بعض الفقهاء ببيان وظيفتها بأنها "رسالة دفع تحمل توقيعًا إلكترونيًّا، وتعمل كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة،[٧]"، كما عرفها بعضهم بأنها "طريقة من طرق تخزين القوة الشرائية إلكترونيًّا، وتعمل كوحدات للقيمة، ويمكن اعتبارها بديلا للعملة"[٨]. وبالنظر إلى التعاريف السابقة -والتي ركزت على تعريف النقود الإلكترونية بالنظر إلى عموم وظيفتها في التعامل- نجد أنها أعطت تعريفًا عامًّا لجميع أنظمة النقود الإلكترونية، وهذا التعريف العام قد ترد عليه انتقادات تمنع الأخذ به، ونطرح هذه الانتقادات على النحو التالي[٩]:

- أولًا: عند وضع تعريف لنظام معين يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار المفهوم الدقيق والمحدد للنظام المراد تعريفه، وعدم التركيز على رؤية أو وظيفة واحدة لهذا النظام، وهو ما لم تقم به التعاريف السابقة، حيث إنها لم تعط تعريفًا دقيقًا ومحددًا لماهية النقود الإلكترونية، بقدر ما أعطت تعريفًا لوظيفة النقود الإلكترونية.

(١) محمد سعدو الجرف، أثر استخدام النقود الإلكترونية على الطلب على السلع والخدمات، مرجع سابق، صفحة رقم: ١٩٢.

(٢) صالح محمد الحملاوي، دراسة تحليلية لدور النقود الإلكترونية، مرجع سابق، صفحة رقم: ٢٤٥.

(٣) TURK (G); Money and Currency in the 21 st Century; July 1997; P.L Available at http://www.futurestndies.co.uk/predictions/091.pdf

(٤) BEATTY (A.) and SMITH (A.); Internet Banking; and stored value smart cards; Sept.; 25; 1997; P.4. Available at : http:// www.futurestndies.co.uk/predictions/091.pdf

(٥) POLEER (L.) AND OTHERS; Op.Cit;P.104.

(٦) KVASNICKA (M.): Dose electronic money increase the freedom of choice. Available at: http:// www.vwltuwien.ac.at/hanappi/lehne/Emoney/kvasnicka.pdf

(٧) AMIT AND OTHERS ; digital cash ; Thesis; Feb.; 26;2004;P.1 Available at: http:// www.cs.bham.ac.ulc/mdr/teaching/mdulesos/security/student/ss4/digitalcash.html

(٨) PLATAN (P.); The evolution of money and the development of the smart card; Concordia University; Winter 2000; P.1.A. Available at : http:// www.cs.bham.ac.ulc/mdr/teaching/mdulesos/security/student/ss4/digitalcash.html

(٩) انظر: الموقع الرسمي لخالد بن عبد الله المصلح، التضخم النقدي في الفقه الإسلامي.

- ثانيًا: وبناء على الانتقاد السابق، فقد ركزت هذه التعريفات على عمل ووظيفة النقود الإلكترونية، وهذه التعاريف -وإن كانت تجمع الأنظمة العديدة للنقود الإلكترونية- فإنها تدخل فيها ما ليس منها من الأنظمة المشابهة للنقود الإلكترونية، كأنظمة البطاقات الإلكترونية الممغنطة، وأنظمة التحويلات المصرفية الإلكترونية، وأنظمة الأوراق النقدية الإلكترونية[1] ، فهذه الأنظمة تقوم ببعض الوظائف التي ذكرت في التعاريف السابقة، كتداول ونقل النقود، وتستخدم لتسوية قيمة المشتريات عبر شبكة الإنترنت، وهي في صورة غير ملموسة، ومع ما ذكر فإنها لا تعد من قبيل النقود الإلكترونية بالمعنى الدقيق[2].
- ثالثًا: التعاريف السابقة للنقود الإلكترونية تخلط بين مفهوم وسيلة الدفع والقيمة النقدية الذاتية، فالقيمة النقدية الذاتية للنقود الإلكترونية هي -بذاتها- تجعل لها استقلال ذاتي، لا تحتاج في عملها إلى وسيط للتنقل بين المتعاملين بها، أما وسائل الدفع كبطاقات الائتمان البنكية الممغنطة، فهي عبارة على وسائل ووسائط دفع، تُتيح تحريك الأموال المقيدة في حساب بنكي أو مصرفي معين عند قيام المتعاملين باستخدام هذه البطاقات في الصفقات التجارية المتنوعة، فهي تحتاج إلى الوسيط الذي يقوم بهذه العملية، وهو من الاختلافات الجذرية بين النقود الإلكترونية وغيرها من البطاقات الممغنطة.
- رابعًا: التعاريف السابقة للنقود الإلكترونية نظرًا لعمومها فهي تخلط بين مفهوم وسيلة الدفع والنقود الإلكترونية، فوسائل الدفع يدخل فيها كل الأنظمة التي وضعت لتسوية معاملات التجارة الإلكترونية ومنها النقود الإلكترونية، ولا يجعل لها وصفا دقيقًا خاصًّا بها، وأما النقود الإلكترونية فهي -وإن كانت من هذه الوسائل- تتميز بوجود صفات خاصة لها، فيما سنبينه لاحقًا عند التمييز بين النقود الإلكترونية وما يشابهها من أنظمة دفع إلكترونية[3].
- خامسًا: بناء على التعاريف السابقة تعتبر النقود الإلكترونية والنقود القيدية البنكية أو المصرفية على قدم المساواة عند التعاريف السابقة، وهو مما لا يسلم به، بيان ذلك أن النقود القيدية البنكية أو المصرفية لا يمكن تداولها إلا بعد أن تقيد إلكترونيًّا على البطاقات الممغنطة، ومن خلال وسيط، وهو المصرف أو البنك أو الجهة المُصدرة لها، وأما النقود الإلكترونية التي نحن بصددها فهي وإن كانت مقيدة إلكترونيًّا على البطاقات الممغنطة، ولكنها لا ترتبط بأي وسيط، ويمكن نقلها بين الأفراد بدون تدخل المصرف أو البنك أو الجهة المُصدرة لها، ولا يتم تدخل الجهة المُصدرة إلا عند طلب استردادها وتحويلها إلى نقود قيدية أو ورقية.

(١) كالشيكات والكمبيالات الإلكترونية.

(٢) سوف نوضح لاحقًا الفارق بين النقود الإلكترونية وأنظمة الدفع هذه.

(٣) انظر: التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، خالد بن عبد الله المصلح، منشور إلكتروني.

ومع ما ذكر من انتقادات على التعاريف السابقة، فإنه يمكن التسليم لبعض جوانب هذه التعاريف للنقود الإلكترونية، خاصة فيما يتعلق بتخزين القوة الشرائية واعتبارها بديلًا للعملة التقليدية أو الورقية.

ب. التعريف بالنقود الإلكترونية على اعتبار مدى الالتزام بإصدارها وارتباطها الخارجي

لقد استند جانب من الفقه في تعريفه للنقود الإلكترونية على معيار الالتزام بإصدارها وارتباطها الخارجي[١]، ونقصُد بهذا المعيار ما تمثله القيمة النقدية المخزنة على البطاقة الممغنطة من التزام على مصدرها، وأما ارتباطها الخارجي فهو ارتباط النقود الإلكترونية بحساب مصرفي أو بنكي يخول استخدامها لحاملها من عدمه؛ وطبقًا لذلك عرفت النقود الإلكترونية على هذا الاعتبار بعدة تعاريف، منها أنها "قيمة نقدية مخزنة إلكترونيًا على جهاز تقني في حيازة المستهلك، تمثل التزامًا على المصدر، وليس على الموفي، أي القائم بالدفع[٢]، وهو الشخص الذي دفع المقابل المالي لقيمة هذه النقود الإلكترونية؛ سواءً أكانت هذه النقود الإلكترونية مخزنة على البطاقة الممغنطة أو الحافظة النقدية الإلكترونية.

ت- التعريف بالنقود الإلكترونية على اعتبار مكوناتها وعناصرها وكيفية الحصول عليها

عرف جانب من فقه النقود الإلكترونية بتسليط الضوء على مكوناتها وعناصرها وكيفية الحصول عليها، وترتيبًا على ذلك، عرفت بأنها: "معلومات عن رصيد العملة، مدونة في صورة سلسلة من الأرقام يمكن حملها على كروت بلاستيكية ذات شرائح، أو الاحتفاظ بها على القرص الصلب لجهاز الحاسب الآلي، ويمثل هذا الرصيد حقًا عائما على البنك أو غيره من المؤسسات المالية، ولا يكون مرتبطًا بأي حساب خاص، ويتيح للحائز إتمام مدفوعاته دون تدخل البنك، حيث تنخفض الوحدات الإلكترونية من رصيد أحد الأطراف، وتزداد في رصيد الآخر في نفس اللحظة "[٣]، وعرفت كذلك استنادًا إلى هذا المعيار بأنها: " التزام على المصدر مخزن إلكترونيًا في شكل شيفرة كمبيوترية على بطاقة في حجم بطاقة الائتمان، أو على القرص الصلب لجهاز الحاسب الآلي، يشتريها المستهلكون مقابل النقود التقليدية، ويدفعونها للتجار الذين يقبلونها كثمن لما يعرضونه من سلع وخدمات"[٤]، وقيل إنها "قيمة نقدية، مخزنة على وسيلة إلكترونية، مدفوعة مقدمًا، وغير مرتبطة بحساب بنكي، وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها، وتستعمل كوسيلة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة"[٥].

(١) انظر: التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، مصدر سابق.

(٢) SCHREET (L.S.); Looking forward: The role for government inregulating electronic money; Economic Review; Federal Reserve Bank of Kansas; 4 th. Quarter; 1997; P. 63; KOBREN (J.S.); Electronic cash and the end of national markets; USIA e-journal;1997;P.2.

(٣) WHITE (L.H.); The Technology revolution and monetary evoiution; 1996;P.2.

(٤) HAYES (G.D.) AND OTHERS; An introduction to electronic money issues; paper presented for the United states Department of the Treasury conference: Sept.; (19-20) ;1996 ;Washington Dc;P.7. " Available at: http:// www.occ.treas.gov/netbank

(٥) محمد إبراهيم الشافعي، الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية، بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٣، المجلد الأول، صفحة رقم: ١٣٤.

وقد عرفت النقود الإلكترونية وفق هذا المعيار بأنها: "منتجات مخزونة القيمة أو مدفوعة مقدمًا، تكون فيها القيمة المسجلة والمتاحة للمستهلك مخزنة على جهاز إلكتروني في حيازته، تلك القيمة يشتريها المستهلك كما يشتري السندات المدفوعة مقدمًا، وتنخفض هذه القيمة كلما استخدم المستهلك الجهاز الإلكتروني في عمل مشترياته"(١)، وعُرفت كذلك بأنها: "النقود التي تتحرك إلكترونيًّا، ويحملها الأشخاص في شكل بطاقات ذكية أو كروت مدفوعة مقدمًا، أو في شكل حوافظ إلكترونية، ويمكن استخدامها -كالنقود المادية- في نقاط البيع، أو من شخص لآخر مباشرة دون تدخل أي كيان خارجي، أو تحول إلى البنوك أو المصدرين الآخرين عبر خطوط التليفون أو عبر شبكات الحاسب الآلي"(٢).

ومع كون التعاريف السابقة قد أبانت الكثير من معالم النقود الإلكترونية(٣)، واقتربت من وضع تعريف مثالي للنقود الإلكترونية، إلا أنها تُعُقِبت بما يلي:

- أولًا: أن في أغلب التعاريف السابقة، يركز القائلون بها على جوانب معينة للنقود الإلكترونية ويغفلون جوانب أخرى على قدر من الأهمية، كطبيعة العلاقة القانونية بين أطرافها، ومصير هذه النقود بعد تداولها، والحدود والأطر العامة التي تميزها عن غيرها من نظم الدفع، وهذا الانتقاد يرد كذلك على أنصار الاتجاه الأول.
- ثانيًا: لا يمكن الاعتماد على تعريف النقود الإلكترونية تعريفًا مرحليًّا، يختلف باختلاف ثقة المتعاملين بها، وذلك أن النقود الإلكترونية لا يتغير مضمونها بمرور الزمن، ولا بقلة أو كثرة مستخدميها، بل هي موضوعة لتلبي حاجات بشرية، وتواكب تطورات حديثة في التعامل، مما يوجب القيام بضبطها قانونيًّا وفق المبادئ العامة، رعاية لحقوق المتعاملين بها، ودفعًا للعجلة التجارية بأفضل طرقها ووسائلها.

(١) وهو تعريف بنك التسوية الدولي (BIS)، ومتاح في الموقع التالي: http:// www.bis.org/publ/bis01.pdf.

(٢) CHAMBERS (C.B.); Op. Cit.; P.3; VARTANIAN (T.P.); The emerging law of cyber-banking; Feb. 9; 1996; P.1. Available at: http:// www.ffhsj.com/bankmail/tpvcom.html

(٣) وهناك تعاريف اخرى ليست ضمن المعايير التي اختارها الباحث، بل ان القائلين بها وضعوا لها معيارًا زمنيًّا خاصًّا بها، حيث إن تعريفها يختلف للقائلين بهذا المعيار على المدى القريب والبعيد، ويرى الباحث أن هذا القول شبيه بقول القائلين بعدم إمكانية وضع تعريف للنقود الإلكترونية، لكون هذه النقود تشهد تطورا متسارعًا لها، يصعب معه وضع تعريف قانوني مانع جامع لها، ومن جانب آخر، فقد قيل في انتقاد التعاريف السابقة بعض الانتقادات التي لا تسلم للقائلين بها، كالقول بأن مجال استخدام النقود الإلكترونية مقصور على المعاملات صغيرة القيمة، وهو مما لا يسلم به، حيث إن النقود الإلكترونية قد بدأت تكسب ثقة المستخدمين لها وتستخدم في معاملات تفوق قيمة ٥٠٠ دولار في الصفقة الواحدة، ومن الآراء المنتقدة القول بأن استخدام النقود الإلكترونية كبديل للنقود الورقية والمعدنية قد يصطدم ببعض النظم القانونية التي تحظر استخدام أو استعمال أو قبول أي شكل من أشكال النقود متى كان الغرض من ذلك استبدال تلك النقود الجديدة بعملتها الرسمية؛ فيمكن تفسير ذلك بمنع إصدار أي نقود تحل محل العملة الرسمية للدولة وذلك للمؤسسات المالية؛ ولكن يمكن أن يتم إصدار النقود الإلكترونية وإدارتها من قبل الجهة الرسمية كالمصرف المركزي للدولة؛ فهو الجهة الوحيدة القادرة على ضبط عملية تداولها؛ أو منح المؤسسات المالية بعض مزايا إصدار النقود الإلكترونية تحت رقابتها؛ أو يمكن القول بإمكانية تعديل النصوص القانونية بعد التأكد من كسب النقود الإلكترونية لثقة المتعاملين وعدم إضرارها بالعملة الرسمية للدولة؛ وانظر في ذلك: (أحمد السيد لبيب إبراهيم؛ الدفع بالنقود الإلكترونية، مرجع سابق، صفحة رقم: ٤٨).

- ثالثًا: هذا بالإضافة إلى أن ضبط منتجات التعامل الإلكترونية، والتي منها النقود الإلكترونية، أولى من تركها عرضة لتغيرات التعامل بين المتعاملين[1]، حيث إن وجود هذه الضوابط قبل التعامل يوجب بيان الحقوق بينهم، مما يقلل النزاع، وينشر بيئة تعامل ذات ثقة عالية بين المتعاملين. ونصل إلى تعريف النقود الإلكترونية بهذا المعيار بأنها: "مخزن إلكتروني لقيم نقدية على جهاز تقني يستخدم لعمل مدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون ضرورة إدخال حسابات مصرفية في التعامل، وتستخدم كسند -لحامله- مدفوعًا مقدمًا"[2] كما عرفت بأنها "مخزن للقيمة النقدية التي يحتفظ بها في شكل رقمي، وتكون متاحة للتبادل الفوري أثناء عملية الدفع"[3].

وقد انتقدت التعاريف السابقة بأنها تركز على الجوانب الفنية للنقود الإلكترونية، ولم توضح الجوانب القانونية في العلاقة بين المتعاملين بها، خاصة في بيان التزامات المصدر لها، ولذا لم تكن هذه التعريفات جامعة[٤]، وعليه، تختلف صورة النقود الإلكترونية وأشكالها تبعًا للوسيلة التي يتم من خلالها تخزين القيمة النقدية، وكذلك وفقًا لحجم القيمة النقدية المخزونة على تلك الوسيلة التكنولوجية. فهناك إذًا معيارين لتمييز صور النقود الإلكترونية: معيار الوسيلة ومعيار القيمة النقدية، ومن تطبيقاتها البطاقات المصرفية.

جاءت البطاقات المصرفية مع التداول السريع للأموال والتصاعد الكبير الذي شهده العالم من خلال التجارة العالمية استلزمت العمليات النقدية استعمال البطاقات المصرفية التي تكون على نوعين: بطاقات الخصم أو بطاقات الائتمان وكلهما عبارة عن قطعة مستطيلة من البلاستيك أو الحديد. تحتوي البطاقات بداخلها على جميع التفاصيل المرتبطة بالحساب الجاري لمستخدمها في البنك. وبطاقات الخصم تسمح للمستخدم بالتصرف بالأموال الموجودة فعليًا على حسابه البنكي. أما بطاقات الائتمان فتسمح لحاملها باقتراض الأموال من البنك لدفع ثمن السلع والخدمات من التجار الذين يقبلونها. وتفرض بطاقات الائتمان شرطًا يقضي بأن يسدد حاملو البطاقات الأموال المقترضة، بالإضافة إلى فائدة مطبقة ورسوم إضافية متفق عليها.

---

(١) جانب من الفقه يعرف النقود الإلكترونية من ناحيتين مختلفتين، وهما: الناحية الفنية والقانونية، وهو مخرج جيد لبيان مفهوم النقود الإلكترونية، ولما فرضه من غموض على بعض إجراءاتها، ولكن الباحث أثر في التعريف المختار ذكر تعريف واحد يدخل فيه ما يجعل تعريف النقود الإلكترونية جامعًا مانعًا لكل النواحي المرادة من تحقيق أهدافه، وانظر: د. شريف محمد غنام، مرجع سابق، صفحة رقم: ٢٣ وما بعدها).

(٢) انظر لتعريف البنك المركزي الأوروبي، (ECB)، الرابط: (http:// www.ecb.int/publi/e-money.pdf).

(٣) SRIVASTAVA (L.) AND MANSELL (R.); electronic Cash and the innovation process:A user paradigm; Science Policy /Research Unit; University of Sussex; March 1998; P. 4 Available at: http:// www.databank.it

(٤) أقر البرلمان الأوروبي في ١٨/ ٩/ ٢٠٠٠ التقرير الذي أعدته اللجنة المعدة للمشروع الجديد الخاص بتنظيم إصدار النقود الإلكترونية، والتي تبنت هذا الاتجاه للتوجيه الأوروبي، وعرف ذلك المشروع النقود الإلكترونية بأنها: "قيمة نقدية مخزنة إلكترونيًا على أداة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة الحاسب الآلي ومقبولة كوسيلة للدفع من قبل متعهدين غير من أصدرها ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل للنقود الورقية والمعدنية ويتم إصدارها بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات محدودة القيمة"، وهذا التعريف مع شموله إلا أنه منتقد لتركيزه على الجانب الفني للنقود الإلكترونية وإغفاله للجوانب الأخرى، بالإضافة إلى عموم صياغته، وقد تم تعديل النص في صياغته الأخيرة، وانظر: (د. أحمد السيد لبيب، الدفع بالنقود الإلكترونية، مرجع سابق، صفحة رقم: ٤٠ وما بعدها).

ث. النقود الإلكترونية فريدة من نوعها:

إن لامركزية النقود الإلكترونية تعد أهم خاصية فيها؛ حيث إنه لا يوجد أي كيان يصدرها حصريًّا ويتم إصدارها عن طريق عمليات معادلات رياضية من طرف مستخدميها على الشبكة العنكبوتية، وبالمقارنة نجد أن العملات التقليدية يكون إصدارها من طرف البنوك المركزي الحكومية أو السلطات ولذلك تسمى النقود الإلكترونية بالنقود الخاصة لأن إصدارها يتم من جهات خاصة.

هل العملات الإلكترونية وسيلة نقدية؟

إن القرص الصلب[١] يعتبر محل تخزين النقود الإلكترونية، وتكون ضمن القرص الصلب؛ حيث يمكن للمستخدم استعمالها على شبكة الإنترنت متى ما أراد. إذ تتيح هذه الوسيلة الحرية التامة للمستخدم حيث يقدر على استخدام النقود الإلكترونية في أي وقت، فالشبكة العنكبوتية لا تعرف أوقات فتح وإغلاق مثل باقي المتاجر، فيكمن لمالك النقود أن يستعمل ماله في شراء السلع والخدمات بدون قيود ويتم خصم مبلغ هذه السلع والخدمات عند إتمام العملية الإلكترونية من دون أي تأخير أو تأجيل.

وبالنظر لما يسمى بالوسيلة المختلطة: فإنها تجمع بين البطاقات المصرفية الإلكترونية والقرص الصلب، حيث يتم بموجبها حفظ تفاصيل الحساب المسجل عبر البطاقة ضمن بيانات القرص الصلب، ويتم الدفع على المشتريات بواسطة الذاكرة الذكية للحاسب الآلي.

هل العملات الإلكترونية لها قيمة نقدية؟

يمكن تصنيف العملات الإلكترونية حسب حجم المبالغ النقدية التي تخزنها، ونجد وفقًا للحجم المادي شكلين من النقود الإلكترونية:

١. بطاقات ذات قيمة نقدية صغيرة أو ضئيلة Tiny Value Cards وهي بطاقات تسمح باقتناء السلع والخدمات الرخيصة التي لا تتجاوز قيمتها دولارًا واحدًا فقط.

٢. بطاقات ذات قيمة متوسطة: ويكون استعمالها لكل العمليات التي تتراوح دولار(مائة) ١٠٠ دولار.

لم يتم اختراع بطاقات للمبالغ التي تتعدى المائة دولار، ولكن ذلك ليس من المستبعد في السنوات القادمة.

(١) القرص الصلب هو جزء مهم من أجزاء الحاسب، وهو ما يسمى بجهاز التخزين الثانوي والذي يوفر تخزينًا دائمًا للبيانات حتى بعد انقطاع التغذية الكهربائية.

ج-خصائص النقود الإلكترونية

يرى الباحثون في الاقتصاد أن لدى النقود الإلكترونية مستقبل مزدهر، وليس من البعيد أن تغطي في المستقبل على العملات الرسمية التي نستعملها اليوم مثال النقود الملموسة والبطاقات البنكية والشيكات. ومن أجل هذه الدواعي سنقوم بطرح أهم الخصائص للنقود الإلكترونية وفقا للآتي:

المطلب الأول: خصائص النقود الإلكترونية

تعتبر متعددة الاستعمالات، فالنقود الإلكترونية مختلفة تمامًا عن باقي النقود، فهي لا تحتاج لطرف ثالث ليضمن قيمتها أو يسهل تحويلها. واستعمال النقود الإلكترونية متعدد الوظائف فيمكن لنقود أن تصلح كوسيلة دفع لشراء وبيع السلع والخدمات عند التجار الذين يقبلونها كما أنها تصلح لإبراء الذمة ودفع الديون كما تضمن النقود الإلكترونية لمستخدميها عدم وجود أي غش أو احتيال.

وتعتبر النقود الإلكترونية مخزنة إلكترونية، فكل بيانات مستخدم النقود الإلكترونية مشفرة ومخزنة على الشبكة العنكبوتية فلا يحتاج المستخدم إلى أي بطاقات إلكترونية أو غير ذلك لضمان إجراء عملياته النقدية؛ بالإضافة لأنها سهلة الاستعمال؛ فالنقود الإلكترونية غير ملموسة، وهي بذلك سهلة التنقل والتحويل، وتسهل على مستخدميها شراء السلع والخدمات مهما كانت قيمتها كبيرة، خاصة وأنها تعفو المستخدم أيضًا من رسوم التحويل التي غالبًا ما تكون متناسبة مع مبلغ عملية البيع أو الشراء، والنقود الإلكترونية غير متجانسة: النقود الإلكترونية غير متماثلة أو متجانسة، وتختلف طبيعتها وقيمتها باختلاف مصدرها.

ح- في نقط الاختلاف بين النقود الإلكترونية والعملات الافتراضية

تسمى بالعملات الرقمية كل أنواع العملات؛ سواء كانت مشفرة أو لا، إلكترونية أو افتراضية أو رقمية؛ والخاصية التي تجمع بين كل هذه العملات هي أنها عملات ليس لديها طابعًا ملموسًا، وتعتبر أهم نقاط الاختلاف بين النقود الإلكترونية والعملات الافتراضية أو الرقمية هي كالتالي:

- النقود الإلكترونية يمكن تحويلها إلى نقود محلية أو عالمية مثل الدولار أو اليورو أو أي عملة أخرى يحتاجها المستخدم، ولها نفس قيمة العملة فدولار على بطاقة الائتمان هو نفسه الدولار المطبوع على الورقة النقدية.

- النقود الإلكترونية تحت رقابة البنوك المركزية التي تصدرها بينما العملات الرقمية لا تتسم بالمركزية ولا توجد لها سلطة إصدار.
- النقود الإلكترونية تتسم بانتشارواسع على الشبكة العنكبوتية، ولها استعمال كبير في كل أنحاء العالم عكس العملات الرقمية التي رغم انتشارها الواسع في السنوات الأخيرة إلا أنها لا تلقى رواجًا كبيرًا لحد الآن ولا يزال الكثيرون يخشون التعامل بها وتداولها.

المطلب الثالث: وظائف النقود

وسيلة تبادل:

تتمثل الوظيفة الرئيسة والأكثر أهمية للمال في إمكانية استخدامه في تبادل السلع والخدمات باعتبارها طريقة دفع مقبولة في العالم بأسره، فهي بمثابة وسيلة تبادل تتيح لمن يستخدمها الحصول على ما يحتاجون إليه بسهولة قبل ظهور المال، كان على الناس استخدام نظام المقايضة. ويعود تاريخ المقايضة إلى عصر الفينيقيين. فقد قايض الفينيقيون البضائع بتلك الموجودة في مدن أخرى بعيدة بسبب نقص المال، وتعود المقايضة في عصرنا عندما يكون هناك نقص شديد في المال فكانت على سبيل المثال شائعة في الثلاثينيات في الولايات المتحدة خلال فترة الكساد الكبير في هذا النظام فيتبادل الناس السلع والخدمات مع بعضهم البعض، وإنه لنظام جيد إذا كان لدى الطرفان ما يريده الآخر، وهو ما يُسمَّى بالمصادفة المزدوجة للرغبات، ولكن ظهرت في هذا النظام مشكلة تأتي عندما لا يملك الفرد سلعة أو خدمة يريدها الطرف الآخر عند التبادل؛ ولذلك تطور الوضع إلى أن يتبادل الناس بالنقود التي دائمًا ما تكون مطلوبة ومرغوب فيها.

مخزن القيمة:

يعرف الاقتصاديون «مخزن القيمة»: مخزن بالشيء الذي هو في الأساس أصل أو سلعة أو عملة يمكن حفظها واسترجاعها وتبادلها في المستقبل دون أن تدهور قيمتها. بمعنى آخر يجب أن يَكونَ العنصر الذي تم الحصول عليه يحتفظ بنفس القيمة التي هو عليها أو أكثر مع مرور الوقت. والمال من بين العناصر التي لها مثابة مخزن للقيمة مما يعني أنه يحتفظ بقيمته. فهو وسيلة تعد جيدة لتحفيظ وتخزين واستيراد مع استمرار كونه قابلًا للتطبيق كوسيلة موثوقة للتبادل.

ومع ذلك، نجد حالات لا يخزن فيها المال قيمته كما هو الحال عندما يكون هناك تضخم، أو عندما تصبح القوة الشرائية ضعيفة في بلاد ما تمر بأزمة معينة، فعامة ما تكون ظروف خارجية تأثر على الوحدة النقدية فتنزل قيمة المال وتدمر معها ادخار الناس داخل تلك البلد، وتقلل من قدرتهم على التداول عالميًا؛ ولذلك يجب أن تبقى لدى أموال الأمة مصداقية وتحافظ على قيمتها حتى تمكن مواطنوها من الانخراط في العمل والتجارة، وتوفير المال وإنفاقه.

ولكن هذه الحالات عامة ما تكون استثنائية وفي فترات قصيرة، وعامة يبقى المال له قدرة في تخزين رأس المال في شتى أنحاء العالم.

وحدة للحساب:

من أهم وظائف النقود أيضًا أنها تعمل كوحدة حساب، فهي معيار مشترك لقياس قيمة السلع والخدمات، إنه متسق ويسمح لك بمقارنة قيمة ١ دولار من الصودا بالكرسي البالغ ٥٠ دولارًا بسهولة. ومن ناحية أخرى إذا اضطررت لدفع ثمن الصودا بأقلام الرصاص، والكرسي مع التفاح، فسيكون من الصعب فهم قيمهم؛ كما أنه باستخدام المال كمقياس، يكون من السهل تحديد الأسعار والمساومة عليها. يقول ابن رشد[١]: "إن العدل في المعاملات إنما هو مقاربة التساوي، ولذلك لما عسر إدراك التساوي في الأشياء المختلفة الذوات جعل الدينار والدرهم لتقويمها: أعني تقديرها".

فالمال هو مقياس كل السلع والخدمات التي نجدها في بيئتنا من خلال وجوده كقاسم مشترك، فإنه يسمح بتسعير كل شيء، وتقييمه من حيث المبلغ، وبالتالي، يتم تمكين الأشخاص من مقارنة الأسعار المختلفة، وبالتالي رؤية القيم النسبية للسلع والخدمات المختلفة وفقًا لرغباتهم وحسب قدرتهم الشرائية، ويخدم هذا غرضين أساسيين:

(١) يمكن للأسر (المستهلكين) تخطيط نفقاتهم.

(٢) يمكن لرجال الأعمال والتجار الاحتفاظ بسجلات للدخل والتكاليف من أجل حساب أرباحهم وخسائرهم.

(١) ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، الجزء الثاني، صفحة رقم: (١٠٧).

أساس الائتمان:

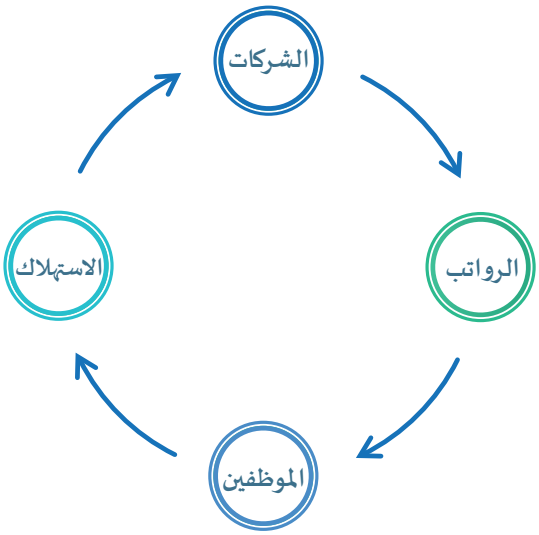

المال يسهل منح القروض؛ فيمكن للمقترضين استخدام الأموال للحصول على السلع والخدمات عندما تكون هناك حاجة ماسة إليها، وكما رأينا في هذا الفصل فالنقود وسيلة ساعدت على تطور الإنسانية وتسهيل معاملاتها بفضل القبول العام التي تحظى به داخل المجتمع فهي وسيلة التداول التجاري، ومخزنًا للقيمة، ومقياسًا للحسبة.

فتعريف النقود لا يمكن أن يكمن إلا في المعنى الاجتماعي لها؛ حيث قيمة النقود مبنية على ثقة المجتمع فيها وقبولهم التام لتلك النقود كوسيلة لتلبية أمورهم وشراء وبيع سلعهم وخدماتهم وغير ذلك من المنافع التي تلبيها النقود.

[1] فالمال هو مقياس كل السلع والخدمات التي نجدها في بيئتنا من خلال وجوده كقاسم مشترك، فإنه يسمح بتسعير كل شيء، وتقييمه من حيث المبلغ، وبالتالي يتم تمكين الأشخاص من مقارنة الأسعار المختلفة وبالتالي رؤية القيم النسبية للسلع والخدمات المختلفة وفقا لرغباتهم وحسب قدرتهم الشرائية؛ ويخدم هذا غرضين أساسيين:

(١) يمكن للأسر (المستهلكين) تخطيط نفقاتهم.

(٢) يمكن لرجال الأعمال والتجار الاحتفاظ بسجلات للدخل والتكاليف من أجل حساب أرباحهم وخسائرهم.

فالاقتصاد الوطني في أي بلد يكون مبنيًّا على حركة التجار ونشاطاتهم التي يقومون بها من شراء وبيع، وكان التجار يلبون أمورهم كما رأينا بتبادل السلع، ثم عن طريق المعادن ذات الوزن المحدد، ومع زيادة حجم المعاملات التجارية وانتشار النقود، كما أنه أصبح من الصعب التنقل بكميات ذهب وفضة كبيرة فاستوردت الحضارات النقود الورقية من الصين وأعطتها غطاءً قانونيًّا رسميًّا حتى أصبحت مقبولة لدى جميع الناس، ومع توسع الحضارات والتطورات العلمية والتكنولوجية التي عرفها العالم أصبحت المسافات صغيرة وأصبح العالم بأكمله قرية صغيرة، وساهم ذلك في أن تصبح الودائع المصرفية والشيكات أكثر تداولًا حيث إنها وفرت بديلًا آمنًا لحمل مبالغ كبيرة من النقود في البداية لمجموعة من نخبة التجار، ومن ثم انتشرت وسط كل الفئات والطبقات الاجتماعية.

(١) رسم توضيحي للاقتصاد، إعداد الباحث.

فالنقود هي تعبير تام لسلطة دولة معينة أو مجموعة من الدول، مثال اليورو عملة ١٩ دولة من ٢٧ التي تشكل الاتحاد الأوروبي والتي تسمى "منطقة اليورو". وتكون هذه السلطات أصدرت تشريعات تعطي الصيغة القانونية للعملات الورقية والبنكية أو المصرفية كعملات قانونية لها كامل ثقة المجتمع، حتى إنها ملزم على كل من أفراد المجتمع التعامل بهذه العملات والقبول بها في كل احتياجات الأفراد من شراء سلع أو بيعها، أو لسداد الديون، أو لطلب قرض.

فعامة ما تكون ضمانة النقود وفرضها من قبل هيئة مركزية أو سلطة معترف بها مثال الدولة، أو البنك المركزي، وبالتالي؛ فإن الأموال الائتمانية هي مناقصة قانونية وإجبارية؛ لا يمكن رفضها في شروط التجارة فالأموال الائتمانية هي جزء من مجموعة أكبر، وهي المعروض النقدي الذي يشمل وسائل وأنظمة الدفع الأخرى مثل النقود المصرفية، والأنواع المعدنية، والنقود الإلكترونية. هذا بالإضافة إلى أن هدف السلطة من حسبة حجم النقود المتداولة في المجتمع هو تمكين صانعي القرار من السيطرة والرقابة على حجم النقود المتداولة داخل بلد أو منطقة ما حيث يؤثر على اقتصاد الدولة بطريقة مباشرة.

فعلى الدولة أو البنك المركزي التأكد من المعروض النقدي باستمرار لتجنب التضخم أو العكس متمثلًا بالانكماش.

وهذا ما يقوم به الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي[١] الذي يقيم المعروض النقدي في شكل M٠ و M١ وM٢ وM٣. فأما ال(M٠)، فتمثل النقد المتداول والذي يوجد في خزائن البنوك، بالإضافة إلى الاحتياطيات التي تحتفظ بها البنوك التجارية. وأما ال (M١) فيجمع بين (M٠) بالإضافة إلى الودائع القابلة للصرف والشيكات السياحية للسياح في أمريكا، وفيما يتعلق ب(M٢) فيجمع بين (M١) بالإضافة إلى ودائع الادخار والودائع التي تقل قيمتها عن ١٠٠ ألف دولار أمريكي وحسابات البورصة (أو السوق المالية) للأفراد.

كما يجمع (M٣) بين (M٢) بالإضافة إلى الودائع طويلة الأجل، وصناديق أسواق المال المؤسسية، واتفاقيات إعادة الشراء قصيرة الأجل، وغيرها من الأصول السائلة، ويتتبع الاحتياطي الفيدرالي هذه الأرقام ويستخدمها لتقييم المبلغ النقدي المطلوب في النظام لدعم الاقتصاد. حيث يحتاج أن يواكب عرض النقود النمو الاقتصادي، وإلا سيكون هناك انكماش ونقص في السيولة، أو بالعكس إذا طبعت الحكومة الأمريكية النقود بمعدل أعلى من معدل نمو الاقتصاد، فإن ذلك يدفع إلى التضخم؛ ولذلك فاليوم نجد نفسنا أمام تساؤل كبير وهو العملات الرقمية. هل هي أصول نقود يمكن تعريفها كوسيلة لتداول وتبادل؟ وهل لديها دعم حكومي أو من بنك مركزي يأمن قيمتها وثباتها؟ وهذا ما سنحاول الرد عليه في الفصل الثاني من دراستنا.

(١) Does the Fed Know How Many Dollars Are in Circulation? Harvard Business Review, 2009.

المبحث الثاني

التطور التاريخي للعملات الرقمية (المراحل الرئيسة)

عندما ظهرت عملة البيتكوين في عام ٢٠٠٨، لم تحصل إلا على دعم حفنة من المتحمسين لها، لكن مسيرتها الثابتة نحو الشرعية مهدت الطريق لمزيد من التطوير لتقنية البلوك تشين والتعدين، ورأينا بعد ذلك ولادة العديد من العملات المشفرة الأخرى، وظهر قبول واعتماد أكبر للعملات الرقمية عبر السنين؛ حيث أثبتت العملات المشفرة أنها أكثر من مجرد تقنية عابرة. وأصبحت اليوم فئة متكاملة من الأصول المشروعة ضمن محافظ استثمارية عديدة.

وقد لا تكون الأصول المشفرة أداة تنويع مناسبة أو حكيمة لجميع المحافظ. من البيتكوين إلى الإيثر، فإن العملات الرقمية ككل معقدة ولا يمكن التنبؤ بها ولا تزال محكومة باضطرابات وتذبذبات عدة؛ حيث تُظهر تقلبًا شديدًا في الأسعار حتى إنها في بعض الأحيان يمكن أن تصبح غير سائلة، فيجب أن يُنظرَ إليها على أنها متقبلة للغاية وفيها مجازفة كبيرة لا يمكن إنكارها وقد تؤدي إلى خسارة كاملة إذا استثمر شخص بها، ولكنها تمكنت عبر السنوات أن تصبح وسيلة دفع منتشرة ومقبولة لدى عدد من المتاجر والمحلات وأصبحت وسيلة استثمار لا يمكن التغاضي عنها أو تجاهلها.

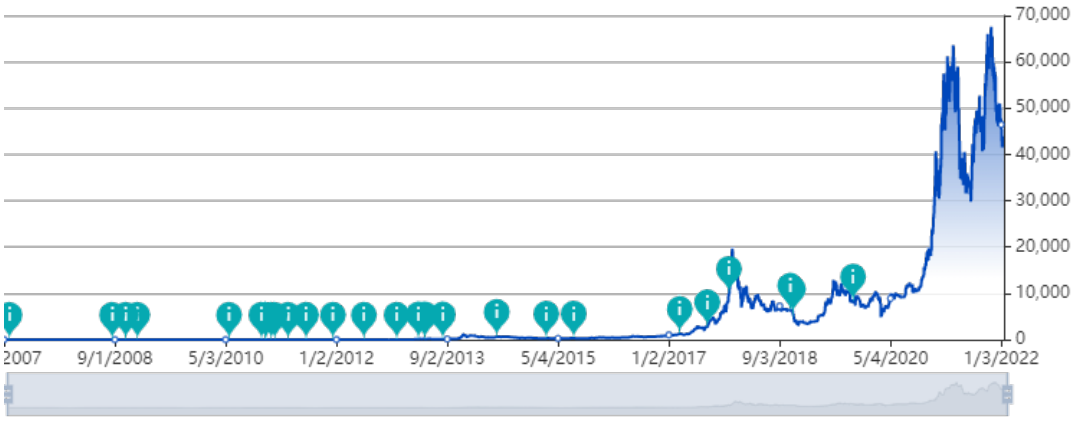

(١)

(١) Source for Bitcoin Price: WisdomTree (from January 3، 2009 when Bitcoin went live until June 12، 2015) and Coinbase (June 13، 2015، onward). Source for Ethereum Price : Coinbase

المطلب الأول: المرحلـة الابتدائيـة

(بداية من الصفر، سنوات ما بين 2009- 2015)

في أكتوبر ٢٠٠٨، نشر شخص أو مجموعة تحت الاسم المستعار المعروف اليوم ساتوشي ناكاموتو ورقة تأسيس البيتكوين. قدمت هذه الورقة نظامًا نقديًّا رقميًّا من نظير إلى نظير يعتمد على شكل جديد من تقنية دفتر الأستاذ الموزع والتي تسمى بلوك تشين.

وفي ٣ يناير ٢٠٠٩، بدأت شبكة البيتكوين في العمل على تعدين كتلة التكوين، مما سمح للمجموعة الأولى من المعاملات ببدء العمل بواسطة البلوك تشين، احتوت هذه الكتلة على ملاحظة نصية نصها: "الحاكم على وشك أن يقدم على معونات ثانية للبنوك". كانت تشير هذه الجملة إلى مقال نشر في جريدة London times البريطانية خلال الأزمة المالية العالمية التي كانت في (٢٠٠٨- ٢٠٠٩)، عندما تلقت البنوك التجارية مليارات من المساعدات من البنوك المركزية والحكومات.

لهذا السبب وغيره يشك الكثيرون في أن ناكاموتو أنشأ بيتكوين ردًّا على الطريقة التي جرت بها أحداث تلك السنوات ولعدم ثقته في البنوك التجارية والحكومات، فجاء اختراع البيتكوين، وهي عملة مشفرة لامركزية يتم إرسالها عبر شبكة نظير إلى نظير، وتسمح للأفراد والمؤسسات بتجاوز المؤسسات المالية التقليدية.

أول تسعير للبيتكوين كان يساوي صفر عند طرحه في عام ٢٠٠٩. وكانت بداياته بسيطة حيث في ١٧ يوليو ٢٠١٠، قفز سعره إلى ٠,٠٩٢ دولارًا أمريكيًّا، ليرتفع مرة أخرى في ١٣ أبريل ٢٠١١، من دولار واحد إلى أعلى مستوى ٢٩,٦٠ دولارًا بحلول ٧ يونيو ٢٠١١، مما شكل مكسب قياسي في غضون ثلاثة أشهر فقط، ولكن تبع ذلك ركود حاد في أسواق العملات الرقمية، وانخفض سعر البيتكوين إلى أدنى مستوى عندما تم تسعيره بدولارين بحلول منتصف نوفمبر ٢٠١١.

وجاء بعد ذلك عام ٢٠١٢ الذي يعتبر أنه كان عامًا هادئًا بشكل عام بالنسبة لعملة البيتكوين، تم تأسيس أول هيئة لدعم مستخدمي البيتكوين في سبتمبر ٢٠١٢ مما ساعد في أرباح عديدة للعملة بعد ذلك، وتم إطلاق مؤسسة البيتكوين لتسريع النمو العالمي لعملة البيتكوين من خلال توحيد وحماية وتعزيز بروتوكول المصدر المفتوح، وكانوا المؤسسون لتلك الهيئة هم جافين أندرسن، وجون ماتونيس، وباتريك مورك، وتشارلي شريم، وبيتر فيسينيس.

وقد ساعدت هذه الهيئة على تداول البيتكوين بشكل أكبر حيث بحلول عام ٢٠١٣ شهدت العملة مكاسب قوية في يناير ٢٠١٣ كان سعر البيتكوين عند ١٣,٢٨ دولارًا ليصبح في ديسمبر من نفس العام حوالي ٦٨٧,٠٢ دولارًا، وبينما توقع عدد من المستثمرين أن الأسعار ستبقى في تصاعد مستمر إلا أنها انخفضت خلال عام ٢٠١٤ ولامست ٣١٥,٢١ دولارًا في بداية عام ٢٠١٥.

المطلب الثاني: المرحلـة الانتقاليــة

(بداية الانتشار الدولي، سنوات ما بين 2016 و2020)

في مارس ٢٠١٦، أقر مجلس الوزراء الياباني أن العملات الافتراضية مثل البيتكوين لها وظيفة مشابهة للنقود الحقيقية. ساعدت مثل هذه القرارات بجذب مستخدمين جدد إلى المنصة حتى أصبحت تظهر أسواق عبر الإنترنت في عدد من الدول. ومثال اليابان جدير بالذكر؛ حيث إن البلاد حاليًا لها أحسن المناخات التنظيمية والأكثر تقدمًا في العالم للعملات المشفرة وتعترف بعملة البيتكوين والعملات الرقمية الأخرى كملكية قانونية بموجب قانون خدمات الدفع. ووفقًا للوائح المحلية يجب أن يتم تسجيل بورصات العملات المشفرة في اليابان والامتثال لالتزامات مكافحة غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب التقليدية. وتعد اليابان اليوم أكبر سوق في العالم لعملة البيتكوين، وفي ديسمبر ٢٠١٧ قضت وكالة الضرائب الوطنية بأنه يجب تصنيف المكاسب على العملات المشفرة على أنها "دخل متنوع" وفرض ضرائب على المستثمرين فيها وفقًا لذلك.

وبالنسبة لدولة لا يزيد عدد سكانها عن ١٢٧ مليون نسمة، تشكل اليابان ١١٪ من حجم التداول العالمي مما يمثل تأثيرًا هائلًا على صناعة العملات المشفرة اعتبارًا من مارس ٢٠١٨، وكان في البلاد أكثر من ٣,٥ مليون فرد يستخدمون ويتداولون العملات المشفرة بنشاط. وأدت شعبية العملة المشفرة في اليابان إلى تشريع من أفضل القوانين المتعلقة بالعملات المشفرة في العالم. فاليابان هي الدولة الأولى والوحيدة التي تعترف بالعملة المشفرة في النظام القانوني، وتوفر طريقة مشروعة لمواطنيها للتعامل مع العملات المشفرة، ومعظم المستخدمين اليابانيين من الشباب تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٣٠ عامًا.

وبالعودة إلى تاريخ البيتكوين في المرحلة ما بين ٢٠١٦ و٢٠٢٠ نجد أنها مرحلة انتشار قوي، ولكنها في نفس الآن عرفت تذبذبات عديدة، فارتفعت الأسعار ببطء خلال ٢٠١٦ لتصبح حوالي ٩٠٠ دولار بنهاية العام. وفي عام ٢٠١٧ كان سعر البيتكوين يحوم حول ١٠٠٠ دولار حتى كسر حاجز ٢٠٠٠ دولار في منتصف مايو، ثم ارتفع إلى مبلغ قياسي في ديسمبر من نفس السنة حتى سعر ١٩،٣٤٥,٤٩ دولارًا في ١٥ ديسمبر. وقد لاحظت ذلك عدد من المؤسسات المالية وبدأت بدورها في تطوير عملات رقمية للتنافس مع البيتكوين.

كما تحرك سعر البيتكوين بشكل هامشي خلال العامين ٢٠١٧ و٢٠١٨. فعلى سبيل المثال، كان هناك ارتفاع في السعر وحجم التداول في يونيو ٢٠١٩، حيث تجاوزت الأسعار ١٠٠٠٠ دولار. ومع ذلك، فقد انخفض إلى ٦٦٣٥,٨٤ دولارا بحلول منتصف ديسمبر.

والمنعطف الكبير كان في عام ٢٠٢٠ حين توقف الاقتصاد بسبب جائحة وباء الكوفيد -١٩، فاندلع سعر البيتكوين مرة أخرى. وبدأت العملة المشفرة العام بسعر ٦٩٦٥,٧٢ دولارًا. ولكن حين أدى الإغلاق الوبائي إلى إغلاق الرحلات والحدود الدولية وسارعت السياسات الحكومية إلى أخذ قرارات إغلاق وحظر تجول، تصاعدت مخاوف المستثمرين بشأن الاقتصاد العالمي مما أدى إلى صعود البيتكوين بشكل سريع. وصل سعر البيتكوين إلى ما يقل قليلًا عن ٢٩٠٠٠ دولار في ديسمبر ٢٠٢٠، تمثل زيادة بنسبة ٤١٦٪ عن بداية العام نفسه.

المطلب الثالث: مرحلة النجاحات الكبيرة والأرقام القياسية

(سنوات ما بين 2020 و2021)

أثرت الحالة الوبائية العالمية بشكل كبير على البيتكوين على وجه الخصوص وعلى سوق العملات الرقمية على العموم. فبعد مرور سنتين منذ بداية الوباء نرى سوق العملات في ازدهار تام. وأسعار البيتكوين تشهد على ذلك؛ حيث عندما اندلع الوباء كان البيتكوين مسعرًا حوالي ٧٣٠٠ دولار. وسعره في وقت الإعداد لهذا المؤلف [1] ٤٢،٠٤٨,٢٠ دولارًا، وكان قد وصل إلى أرقام قياسية خلال سنة ٢٠٢١ حين وصل سعره لغاية ٦٧،٥٨٢,٦٠ دولارًا في نوفمبر ٢٠٢١. ولم يكن البيتكوين الوحيد المتأثر إيجابيًّا بهذا النجاح؛ حيث أظهرت العملات المشفرة الرائدة الأخرى مثل الإيثريوم والدوجكوين زيادات مماثلة.

وبينما لم يكن من الممكن توقع مثل هذا النجاح في هذه الظروف الصعبة والمضطربة إلا أن البيتكوين وغيره من العملات الرقمية حقق نجاحًا مذهلًا، وعندما نتمعن في أسباب ذلك نجد أن للبيتكوين مزايا عديدة واكبت احتياجات الفترة الوبائية. ومن أولها أن البيتكوين عملة لامركزية يمكن تداولها من أي مكان في العالم، وفي أي وقت من دون أي قيود حكومية؛ فالبيتكوين على خلاف العملات السيادية لا يكترث للقوانين، وحتى إن قامت الحكومات المحلية بتقييد أنشطة التداول كجزء من التدابير الاحترازية ضمن حظر التجول ومنع السفر، فإن البيتكوين لا يتأثر بذلك. فلعبت هذه الخاصية لصالح العملات الرقمية التي حظت جاذبية أكبر خلال فترة انتشار الوباء، علاوة على ذلك فضَّل المستثمرون الاستثمار في البيتكوين خشية ما حدث خلال الأزمات المالية السابقة والتي أدت إلى انهيار عدد كبير من البنوك ومعها مدخرات عدد كبير من مستخدميها.

ومن الأسباب التي أدت إلى ازدياد طلب البيتكوين نجد أن عددًا من الناس اعتبروه مخزنًا للقيمة بدل العملات التقليدية؛ خاصة أن الحكومات قدمت مساعدات مالية كبيرة للمتأثرين من الوباء من كل الفئات الاجتماعية وفي حين ساعدت هذه المساعدات عددًا كبيرًا من الأشخاص على تجاوز مصاعب الوباء إلا أن المستثمرين والاقتصاديين حسبوا أن طباعة النقود تلك قد تؤدي إلى تضخم كبير في الاقتصادات العالمية. لذلك قرروا نقل أموالهم من البنوك إلى محفظات رقمية للتأكد من أن قيمتها محفوظة بشكل أو بآخر وأصبح البيتكوين ذهب العصر الجديد الرقمي. خاصة وأن معروض

(١) في وقت كتابة البحث، يوم ١٩ يناير ٢٠٢٢.

البيتكوين محدود لن يتعدى عددًا مُحَدَّدا من الوحدات المقررة منذ نشأته في ٢٠٠٩؛ حيث تم تقييد تعدين البيتكوين عند ٢١ مليون وحدة. ولحد الآن تم تعدين ما يقرب من ١٩ مليون عملة. ويرى المختصون أن المليونين المتبقيين سيتم تعدينهم بحلول عام ٢٠٤٠.

والسبب الآخر لتفسير هذا النجاح يرجع إلى ظروف الوباء التي حرمت عدد من الموظفين من وظائفهم في ظل الأزمة الوبائية، مما دفعهم إلى الاستثمار في العملات المشفرة لكسب دخل جانبي؛ علاوة على ذلك ظهرت الكثير من المهن الجديدة في هذا المجال من مواقع على شبكة الإنترنت، وأسواق مالية رقمية، وأصبح المجال يحتاج ويوظف متداولين أو محللين تقنيين أو مؤثرين في مجال العملات المشفرة.

الفصل الثاني:

ماهية العملات الرقمية والافتراضية ومخاطرها وكيفية التعامل معها

المبحث الأول

مفهوم العملة الرقمية المشفرة وأشكالها

المطلب الأول: مفهوم العملة الرقمية وأشكالها

تم إطلاق عملة البيتكوين، وهي من أشهر العملات الرقمية في عصرنا هذا، في أوائل عام ٢٠٠٩، ورغم أنه لم يلق نجاحًا كبيرا عند إطلاقه إلا أنه الآن وخلال السنوات الأخيرة قد ألهم إنشاء عدد من العملات الرقمية الجديدة من العملات المشفرة أو العملات البديلة، وأصبح اليوم متداولا بقيمة تفوق ٥٠ ألف دولار (ديسمبر ٢٠٢١). كما سبق وقلنا فإنه يُنظر إلى البيتكوين على أنها أول عملة مشفرة حديثة؛ حيث إنها أول وسيلة اجتمعت فيها شروط العملة الرقمية المشفرة والتي تكون مبنية على أسس معينة تجمع بين التحكم اللامركزي وإخفاء هوية المستخدم بالحفاظ على سريته وتطبيق نظام البلوك تشين.

وفيما يتعلق بالتأسيس، فإن مؤسس البيتكوين شخص (أو عدد من الأشخاص) سمى نفسه ساتوشي ناكاموتو، وأطلق منصة Bitcoin.org ، والتي نشر فيها أول ورقة رقمية مشفرة بعنوان "بيتكوين: نظام نقدي إلكتروني من نظير إلى نظير". ترجمته الأصلية "peer-to-peer" تعني أن عملية البيتكوين تكون بين متعاملين اثنين قد يكونا أفراد أو شركات.

وبحلول أواخر عام ٢٠١٠، بدأ ظهور العشرات من العملات المشفرة المماثلة والتي يفوق عددها اليوم وفقًا لموقع[١] CoinMarketCap، ٧٨١٢ عملة بقيمة سوقية إجمالية قدرها ٣٢٤,٧١٦ مليار دولار. وفي أواخر عام ٢٠١٢، أصبح[٢] WordPress أول تاجر رئيسي يقبل الدفع بعملة البيتكوين، وتبعت خطواه متاجر أخرى لبيع الإلكترونيات عبر الإنترنت Newegg.com و Expedia و Microsoft و Tesla حتى بات يرى العديد من التجار إن العملة المشفرة أصبحت وسيلة دفع شرعية.

وبشكل عام، يرى مستخدمو العملة الرقمية أن من أهم ميزاتها حماية الخصوصية والتي قد تكون بمثابة حصن ضد الجهات الحكومية المتدخلة أو المصادرة، والمعجبين بالفكرة يرون أنها تحرر الناس من قيود تلك الجهات الحكومية أو المركزية مثل البنوك.

(١) إحصاءات فترة (٢٠ يناير ٢٠٢١).

(٢) موقع التجارة الإلكترونية.

النوع الأول: مفهوم العملة الرقمية المشفرة: نشأتها وأنواعها

وهنا نمعن في ماهية العملات الرقمية، وماهية أنواعها، فالعملات الرقمية هي عملات غير ملموسة، فهي على عكس الأموال التقليدية ليس لها وجود مادي، وتأخذ شكلًا افتراضيًّا رقميًّا. كما يمكن استخدامها لشراء السلع وغيرها من الأشياء على شبكة الإنترنت وفي بعض المحلات التجارية التي تقبل بها أيضا.

ويضم مفرد العملات الرقمية على كل أنواع النقود الرقمية من نقود مشفرة أو افتراضية أو إلكترونية أو رقمية قانونية. وقد يكون لبعض هذه الأنواع التي ذكرنها مواصفات تشبه فيها العملات النقدية، وقد تلبي العملات الرقمية نفس وظائف النقود في أكثر من حالة، ولكن ما يميز العملات الرقمية عن غيرها هو نظام نظير إلى نظير (Peer-to-Peer)، المبني على قيم العملات الرقمية اللامركزية والسرية. كما لا تقيم حركة العملات الرقمية في الأسواق الدولية إلا عن طريق تسعيرها بالدولار ويرجع ذلك إلى سبب واضح وهو أن تداولها لا يكون من طرف المؤسسات النظامية والبنوك بل من طرف أفراد عبر الإنترنت.

ومن أهم ميزات استخدام العملات الرقمية إمكانية التشفير التي تقوم عليها، والحفاظ على السرية التي توفره لمستخدميها، كما أنها تسمح لهم بتحويل الأموال بسرعة وسرية تامة خارج أنظمة التحويل والدفع المركزية التقليدية مثل شركات التحويل أو شركات بطاقات الائتمان. كما أن من أهم ميزاتها عدم مركزيتها؛ فهي ليست تحت سلطة دولة أو بنك مركزي فلا يتحكم بها إلا مستخدميها، وبما أنه ليس لديها وجود فيزيائي ملموس فإنها تنبني على التعامل فقط عبر شبكة الإنترنت بعيدة عن شروط التحويل الحكومية وعن أي رقابة تنتج عن ذلك. فتطمح هذه العملات إلى مسح الحدود الجيوغرافية وتقارب الناس التجاري.

ويمكن تقسيم العملات الرقمية إلى ثلاثة أشكال رئيسة، وهي: العملات الافتراضية، والعملات الإلكترونية، والعملات الرقمية القانونية التي تصدرها البنوك المركزية أو مؤسسات النقد كما هو موضح في الشكل أسفله.

وفقًا للبنك المركزي الأوروبي يمكن تعريف العملة الافتراضية بأنها: "تمثيل رقمي للقيمة، لا يصدرها بنك مركزي أو مؤسسة ائتمانية أو مؤسسة أموال إلكترونية، والتي في بعض الظروف يمكن استخدامها كبديل للنقود"، وتعد العملات الافتراضية نوعًا من العملات الرقمية، يتم التحكم فيها عادة من قبل منشئيها، ويتم استخدامها وقبولها بين أعضاء مجتمع افتراضي محدد. وتتخطى عملية صرفها كل مراحل الوسطاء مثل البنوك وغيرها لتصل مباشرة إلى المتلقي بسهولة للغاية، قد تشبه إرسال نص هاتفي على الهاتف.

ويتم إنشاء العملة الجديدة عبر طريقة واحدة وهي ما تسمى بـ"التعدين"؛ حيث تتعامل مع المدفوعات شبكة بها مجموعة من المتطوعين، وفور ما تتحقق أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم من المعاملة تتم إضافتها إلى قائمة آمنة ضخمة تسمى "بلوك تشين" ويجنون حفنة من العملة لتحققهم من المعاملة.

والبيتكوين الذي أنشأ في يناير ٢٠٠٩ وهو أول عملة مشفرة لامركزية، ولم تظهر بعده العملة المشفرة الثانية نيم كوين، إلا بعد أكثر من عامين في أبريل ٢٠١١. أما اليوم، فهناك المئات من العملات المشفرة لديها قيمة سوقية يتم تداولها. والعنصر المشترك لمعظم العملات المشفرة والآلاف من العملات المشفرة التي كانت موجودة في مرحلة ما هو نظام "البلوك تشين" (Block Chain) الذي يتم مشاركته بين المشاركين في الشبكة واستخدام الرموز المميزة الأصلية مثل طريقة لتحفيز المشاركين على تشغيل الشبكة في غياب سلطة مركزية، ورغم هذا القاسم المشترك الذي قد ينظر إليه كأساسي في أغلبية الأحيان نجد رغم ذلك بعض الاختلافات بين العملات المشفرة فيما يتعلق بعرض مستوى الابتكار فغالبية العملات المشفرة هي إلى حد كبير نسخ من البيتكوين أو غيرها من العملات المشفرة وتتميز ببساطة بمختلف قيم المعلمات (على سبيل المثال: كتلة مختلفة، توريد العملات، ومخطط الإصدار).

تظهر هذه العملات المشفرة بقلة على الأسواق العالمية، ولكنها تنمو بشكل متواصل، ويشار إليها في كثير من الأحيان باسم "العملات البديلة". وتشمل على عملات مثال دوج كوين أو إيثيريوم.

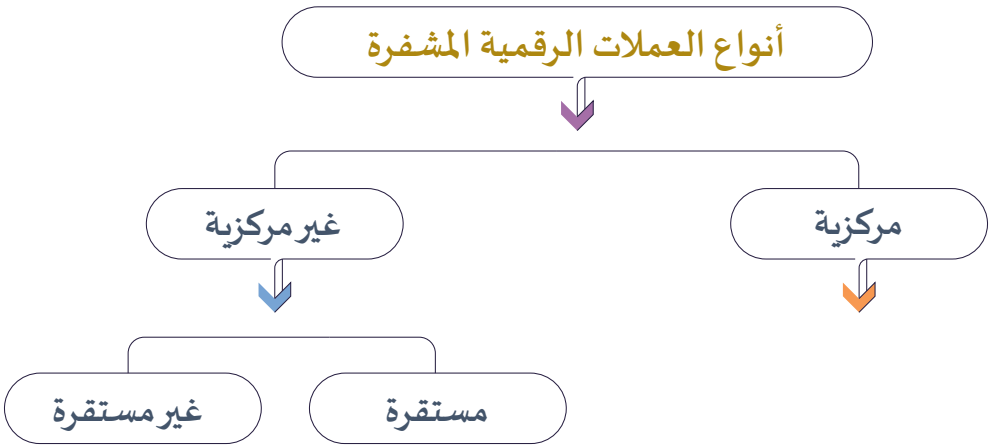

ويتوسع استخدام العملات المشفرة في الأسواق الناشئة والحدود عبر منفدين: فأما الأول، فمن الأسفل إلى الأعلى من خلال التبادلات سهلة الاستخدام بشكل متزايد مثل Paxful أو Binance، وأما الثاني: فمن الأعلى إلى الأسفل حيث تطرح الحكومات العملات الرقمية الرسمية، وتعتبر كمبوديا رائدة غير محتملة في هذه المسألة، حيث اجتذب نظامها Bakong"" ستة ملايين مستخدم منذ إطلاقه عام ٢٠٢٠.

النوع الثاني: خصائص العملات الرقمية وتطورها

من أهم الخصائص التي تتسم بها العملات الرقمية هي اللامركزية فهي نقود لا تعرف سلطة مركزية ولا تبالي للحدود فتلبي جميع احتياجات مستخدميها بتحويل فوري بدون رسوم أو أجل إضافي.

ومن أهم سماتها أيضًا السرية التامة، ولذا نسميها بالعملات المشفرة؛ حيث لا تكشف العملات وتحويلاتها عن هوية المستخدم، عكس العمليات التحويلية التي تصدر عن البنوك والتي تتطلب عددا من البيانات الشخصية مثل الهوية الشخصية، ورقم الجواز، والاسم الكامل وغير ذلك؛ خاصة وأن العملات الرقمية تسمح لمستخدميها باستعمال أسماء مستعارة لتحقيق السرية التامة، ولا تتطلب في أي مرحلة من المراحل الكشف عن هوية الشخص.

ورغم التذبذب الكبير الذي قد تعرفه العملات الرقمية إلا أنه يمكن تبديلها في أي وقت بعملات أخرى تقليدية مثال الدولار، واليورو.

أهم مراحل تطور العملات الرقمية:

وقد عرفت العملات النقدية، ثلاثة مراحل أساسية لعبت دورًا مهمًّا في تأسيسها وتطورها:

- النوع الأول: هي العملات الرقمية الافتراضية (Virtual currencies)، وهي تمثيل رقمي للنقود متاحة فقط على شكل إلكتروني. يتم تخزينها ومعاملاتها من خلال برامج معينة أو تطبيقات على الهاتف المحمول أو الكمبيوتر. تحدث المعاملات التي تتضمن عملات افتراضية من خلال شبكات آمنة ومخصصة عبر الإنترنت. وليس لدى العملات الافتراضية أي غطاء قانوني أو نقدي مع العملات التقليدية الأخرى.
- النوع الثاني: العملات المستقرة هي نوع من العملات المشفرة التي تستمد قيمتها من بعض الأصول الخارجية الأساسية، مثل الدولار الأمريكي أو سعر الذهب مثلًا، ويمكن تحويل العملات التقليدية التي تصدرها الحكومات، مثل الدولار الأمريكي إلى عملات مستقرة لتُستخدم بعد ذلك لشراء عملات رقمية أخرى.

ومن أهم أنواع العملات الرقمية المشفرة نجد عملة الدولار المشفرة (USDC) المدعومة بالدولار التابعة لشركة (Circle) المالية والتي أصدرتها عام ٢٠١٨، كما نذكر عملة ليبرا (Libra) التابعة لشركة فيسبوك، والتي تستخدم على مواقع التواصل الاجتماعي لشراء السلع والخدمات.

- النوع الثالث: الثورة الرقمية ويقصد بها تلك التابعة لتنظيمات رسمية وبنوك مركزية حول العالم؛ حيث خشيت الدول أن تبدأ العملات الرقمية المستقلة بالهيمنة على السوق؛ خاصة وأنها لا تقوم على رقابة دولية وحكومية، وتعتبر خطرا كبيرا للدول التي تتبع حركة الأموال لتجنب تمويل الحركات المتطرفة والإرهاب والجرائم مثل غسيل الأموال أو الهروب من دفع الضرائب.

وهو ما فتح الطريق للنوع الثالث والأخير من العملات الرقمية وهي: العملات الرقمية المصدرة من البنوك المركزية أو المدعومة من البنوك المركزية ((Central Bank Digital Currencies أو باختصار (CBDC)، فرأى الباحثون الاقتصاديون ومنهم كريستينا لاجارد المديرة السابقة لصندوق النقد الدولي ورئيسة البنك المركزي الأوروبي حاليا أن الاقتصاد الرقمي في طريقه للهيمنة على العالم، ولذلك أوجبت الاستعداد والاندماج في هذه الموجة لمواكبة العصر والتزاماته. ونرى اليوم عددا كبيرا من الدول أبدت مشاريع نقودها الرقمية الخاصة بها، والتي ستكون من إصدار بنكها المركزي ومنها: روسيا، تركيا، إندونيسيا وغيرها من الدول سبق وذكرناها في ذات البحث.

المطلب الثاني: أنواع العملات الرقمية المشفرة

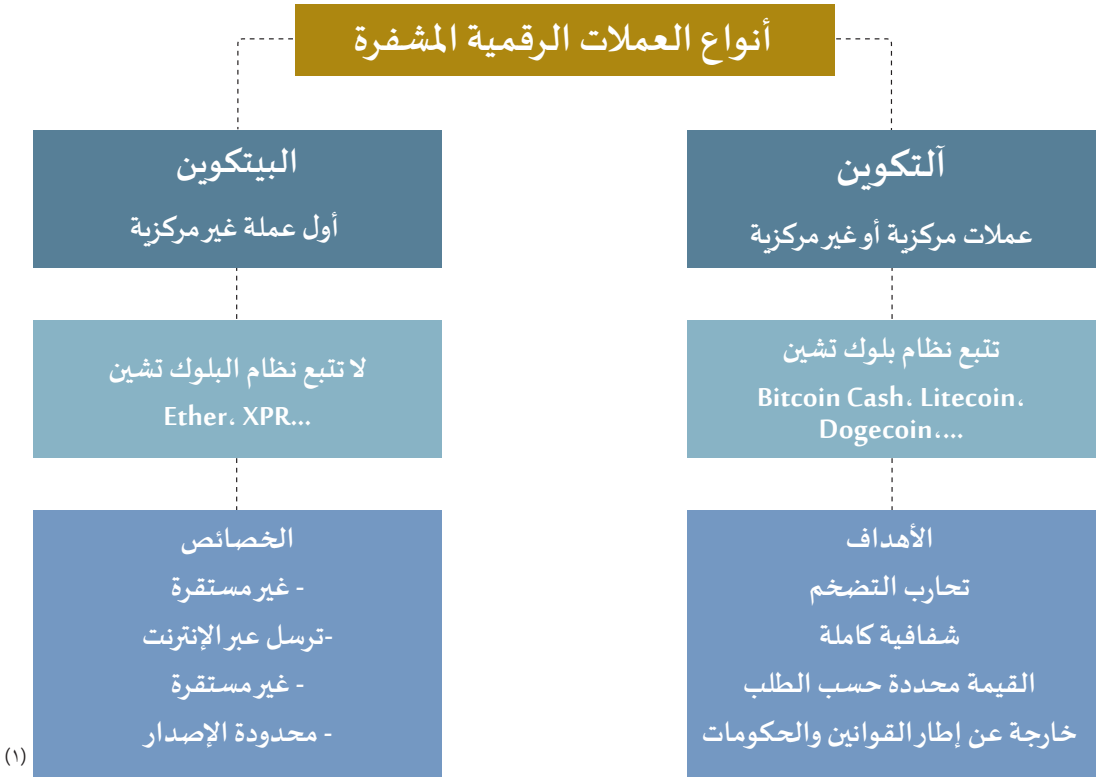

(١)

هناك نوع مستقل من النقود الرقمية تسمى بالنقود المشفرة؛ حيث يفترقان عن بعضهما بأن النقود المشفرة لامركزية؛ أي غير خاضعة لأي سلطة مركزية، ولا يتم الاعتماد على الوسطاء من أجل إدارتها، وأما النقود الرقمية غير المشفرة فهي عملات مركزية يتم تداولها رقميًّا وعلى الإنترنت ونظامها مركزي خاضع للوسطاء، فتكون النقود المشفرة جزءًا من النقود الرقمية عموما وأما بخصوص النقود الرقمية المنتشرة فقد تجاوز عددها ألف عملة رقمية، وبحسب أحد موقع بلغ عدد العملات الرقمية التي تنشر تحليلًا يوميًّا ١٥٩٩ عملة رقمية.

وعندما نذكر العملات الرقمية فأغلب الناس يفكرون في عملة "البيتكوين" التي أخذت "حصة الأسد"، واشتهرت عالميًّا كالعملة الرقمية الأولى في الأسواق المالية، وتمثل اليوم حوالي ٤٥٪ من القيمة السوقية للأصول المشفرة المتداولة على مستوى العالم برأس مال مالي يبلغ ٦٠٠ مليار دولار أمريكي.

ولكن لا يعني أنها العملة الوحيدة، فهناك مئات العملات الرقمية اليوم من أنواع مختلفة نذكر بعض منها في اللائحة التالية:

(١) رسم توضيحي من إعداد الباحث.

النوعان الرئيسيان من العملات المشفرة هما البيتكوين والآلتكوين.

البيتكوين كما رأينا في بداية البحث هي النوع المنتشر في سوق العملات الرقمية حيث هي أول عملة رقمية ظهرت في ٢٠٠٩. أما الآلتكوين: فهي كل العملات التي تم إصدارها بعد ذلك والتي يفوق عددها الآلاف من العملات الرقمية. وتبقى اليوم البيتكوين العملة المشفرة اللامركزية هي الأكثر قيمة وشعبية في تداول العملات المشفرة.

وقد تم إنشاؤها كمكافأة لعملية التعدين التي انتشرت منذ عام ٢٠٠٨، وهدفها كان لتجاوز ضوابط النظام المصرفي بعد الأزمة الاقتصادية العالمية في ٢٠٠٧- ٢٠٠٨، وهي أصول رقمية تُستخدم اليوم كوسيلة لتبادل المعاملات والتداول وشراء السلع والخدمات في بعض المتاجر التي تقبل بها.

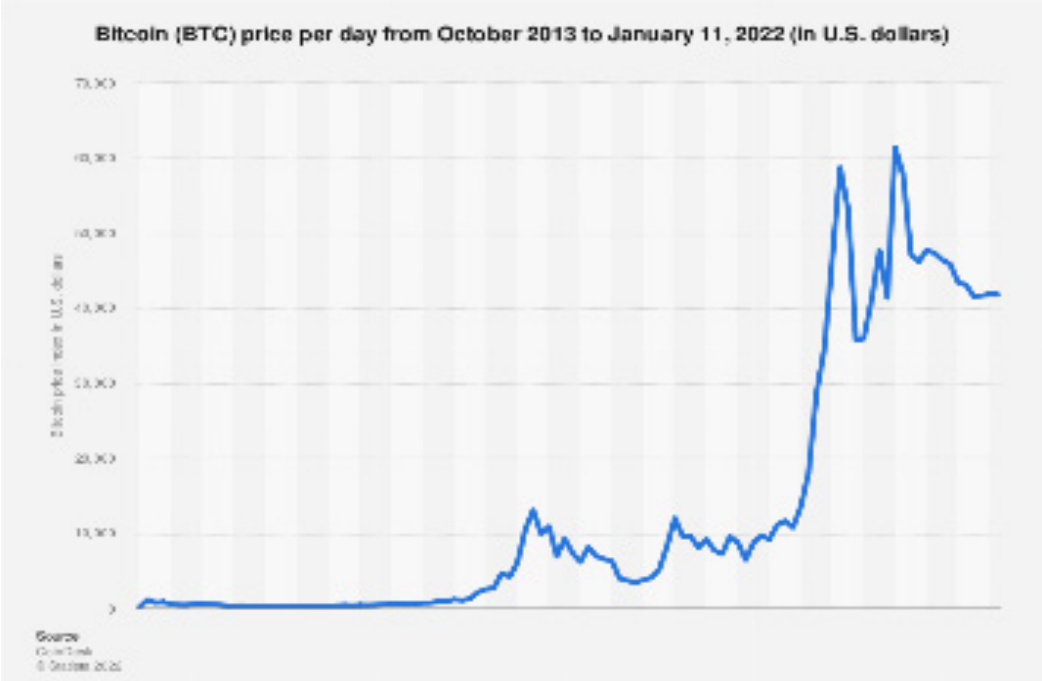

(١)(٢)

وأول تسعير للبيتكوين بلغت ٣٠ فلسًا في عام ٢٠١١، وعرف أول تصاعد في ٢٠١٧ حين وصل إلى ١٣٦٣٠ دولارًا في ديسمبر ٢٠١٧، وقفز قفزة كبيرة في ديسمبر ٢٠١٧، ثم عرف بعدها سنوات من التذبذبات. ليصعد بشكل خيالي في سنة ٢٠٢١ التي كانت سنة كل القياسات وتراوح سعره بين ٤١ ألف دولار و٦٢ ألف دولار.

(١) رسم توضيحي يمثل سعر عملة البيتكوين بالدولار عبر السنوات.

(٢) Bitcoin (BTC) price per day from October 2013 to January 12، 2022(in U.S. dollars) ، statistica.com

البيتكوين تعمل على نظام " البلوك تشين" الذي يتم تعريفه في الدراسة، وهي عملة تتميز بعدم وجود وسيط أو بنك مركزي يضمن قيمتها. ولكن اليوم من أهم القيود التي تواجهها العملة هي متطلباتها الصعبة حيث يجب القيام بعصف ذهني كبير خلال عملية التعدين لإنشاء الكتل، الأمر الذي يستهلك الكثير من الوقت والجهد والإنترنت والطاقة الكهربائية.

ولذلك نشأت الحاجة إلى إنشاء عملات رقمية أخرى بديلة عن عملات البيتكوين، وتم ذلك بسرعة فائقة فيما يقارب عشر سنوات بعد اختراع البيتكوين فنجد أن عدد العملات الرقمية يفوق ٨٠٠٠ (ثمانية آلاف) عملة رقمية[١]. ومن حيث رأس المال السوقي نجد أن من أهم أنواع العملات الآلتكوين الرقمية هي:

إيثريوم[٢]: وهي عبارة عن عملة رقمية لامركزية ومفتوحة المصدر. الإيثر هو العملة المشفرة الأصلية للمنصة من بين العملات المشفرة، ويأتي إيثر في المرتبة الثانية بعد البيتكوين من حيث القيمة السوقية. وتم تصميم العملة في عام ٢٠١٣ من قبل المبرمج فيتاليك بوتيرين[٣] الشاب الروسي الكندي بعمر ٢٧ سنة الذي يعدُّ من الأغنياء اليوم حيث حسب تقارير تفوق ثروته البليون دولار.

بينانس كوين[٤]: هي عملة مشفرة مفيدة تعمل كطريقة دفع للرسوم المرتبطة بالتداول في سوق تداول البينانس، وَتُعدُّ ثالث أكبر عملة من حيث القيمة السوقية. وتستعمل في السوق الرقمية كوسيلة للدفع وللتبادل والتداول. وتم تأسيس عملة البينانس من طرف شان بنغ زاوه[٥]وهي واحدة من أكثر البورصات استخدامًا في العالم بناءً على حجم التداول.

وتعمل مجموعة الآلتكوين على نفس المبادئ الأساسية لعملة البيتكوين. وهي تستند إلى تقنية البلوك تشين التي تمنع التلاعب بسجل المعاملات أو حذفه، ويحتاج المستخدم إلى محفظة رقمية لشراء الآلتكوين وليتصرف فيها ببيعها أو تخزينها، كما أنها عبارة عن عملات غير مستقرة في السوق ويمكن لقيمتها أن تتضاعف أو تنخفض بسرعة، وبذلك تكون لها نفس القوانين مع البيتكوين أيضا.

(١) Cryptocurrencies، https://coinmarketcap.com/ ، December

(٢) Ethereum (ETH).

(٣) Vitalik Buterin

(٤) Binance Coin (BNB).

(٥) Changpeng Zhao.

أما بالنسبة للاختلافات فهذه العملات تختلف عن البيتكوين في عملية التعدين حيث أغلبيتها تطبق نظام يسمى إثبات الحصة[١]؛ حيث تتناسب قوة التعدين للمستثمر بشكل مباشر مع عدد العملات المعدنية التي يمتلكها بالمقارنة، فإن البيتكوين يستخدم أساسا نظام إثبات العمل والذي ينبني على تعدين العملة عبر حل تمارين رياضية صعبة.

كما تقلل عملية إثبات الحصة من الوقت اللازم لإنشاء الكتل والتحقق من صحة المعاملات الجديدة. فعلى سبيل المثال، تستغرق عملة البيتكوين ١٠ دقائق لتعدين أو إنتاج كتلة واحدة أو بيتكوين واحد، بينما عامة العملات التي تشتغل تحت نظام الحصة دقيقتين ونصف لتعدين العملات المعدنية الجديدة. كما يمكن استخراج العملات البديلة من أي جهاز كمبيوتر، مما يجعل التعدين أكثر ملاءمة على عكس عملات البيتكوين التي تستخدم أجهزة باهظة الثمن لتعدين العملات المعدنية. كل هذه التسهيلات والتطورات عرفت بجذب المستثمرين وخلقت سوقًا صاخبًا وتنافسيًّا في عالم العملات المشفرة.

وفي النظر للنوع الثالث الأكثر شيوعًا في السوق الرقمية هو العملات المستقرة. يأتي اسمها من استقرار أسعارها إلى جانب الأمان والخصوصية؛ لأنها تجمع بين خصائص كل من العملات المشفرة والعملة الورقية التقليدية. وغالبًا ما يُنظر إلى العملات المستقرة على أنها استثمار لأنها مرتبطة بأصل خارجي مثل الغطاء القانوني التي تطبقه، أو المعدن التي تقيم عليه (ذهب، فضة،...) أو العملة الورقية (دولار، يورو،...). ويتم استخدام العملات الرقمية المستقرة من قبل المتداولين لتخزين العملات الورقية قبل تداولها بعملة مشفرة أخرى أو تحويلها إلى عملة ورقية.

وباختصار، لا تواجه العملات المستقرة تقلبًا في تقييمها، وهو شرط أساسي لتحقيق أرباح في تداول العملات المشفرة؛ نظرًا لأن العملات الرقمية البديلة والبيتكوين شديدة التقلب، فهي خيار مثير لجني أرباح كبيرة.

(١) Proof of stake (PoS).

(١)

(١) انظر الرابط: (https://arabic.sputniknews.com/20211111_1050678055.html)، ويضم عشر عملات رقمية تتصدرها بيتكوين وقيمتها المأخوذة بتاريخ: ١١/ ١١/ ٢٠٢١.

المطلب الثالث: تعريف نظام «البلوك تشين» الذي تسير عليه العملات الرقمية

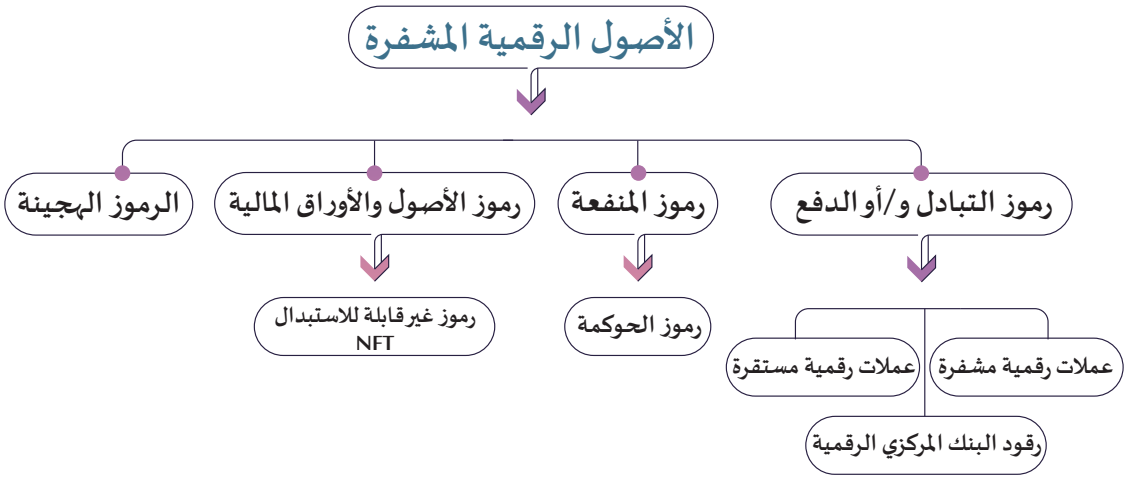

هناك ثلاثة أنواع رئيسة من الرموز، رموز المنفعة، والرموز السلعية، والرموز الأمنة. كل واحد منهم لديه تنظيمه الخاص به، ومستويات التدقيق حسب نوعه. وهي كالتالي:

1. الرموز المنفعة Utility tokens هي رموز لها قيمة فقط داخل النظام التي تستخدم فيه.

فهذه الرموز تستخدم داخل نظام بيئي معين. تسمح للمستخدمين بتنفيذ بعض الإجراءات على شبكة معينة. ويعتبر رمز المنفعة فريد من نوعه في نظامه الإيكولوجي. على سبيل المثال، لا يمكن استخدام رمز (BAT Brave's Basic Attention Token) (من أهم أنواع رموز المنفعة) إلا للدفع لمنشئ المحتوى من خلال متصفح Brave أو من خلال التطبيقات الأخرى التي تحتوي على محافظ BAT مدمجة، مثل تويتر. ليس لشركة BAT أي استخدام آخر غير الاحتفاظ بقيمتها. يمكن قول الشيء نفسه عن أي رمز منفعة أو فائدة. هذه الرموز تعتبر أدوات مساعدة، وليست عملات مشفرة قابلة للتعدين، وعادة ما يتم تعدينها مسبقًا، ويتم إنشاؤها مرة واحدة وتوزيعها بطريقة يختارها الفريق المؤسس أو المسؤول عن المشروع.

١. رموز السلع Commodity tokens

هي توكنات مدعومة بأصول قياسية لها بالفعل قيمة مستقلة؛ مثل الذهب أو النفط أو العملة السيادية في بلاد معينة. وتركز الكثير من المشاريع على ربط الرموز بالعملات السيادية؛ حيث يكون الدولار الأمريكي هو الأكثر شيوعًا وتلقى إقبالا كبيرا؛ حيث يحس المستثمرون أنهم لا يخاطرون كثيرًا، وأن يمكنهم استبدال رموزهم إلى نقود ملموسة. ولكن تواجه بعض هذه العملات مشاكل عديدة ومن

أكبر هذه الرموز تيثير الذين اعترفوا بعد محاكمة قضائية في ولاية نيويورك أنه قد لا يكون لديهم ما يقرب من المال لتغطية كل رموزهم.

٢. رموز الأمنية:

هي الرموز المميزة التي تعادل حصة ملكية في شركة أو منظمة مستقلة لامركزية (DAO)، فعندما تشتري رمز أمان، فأنت تشتريه بقصد امتلاك حصة من شركة لتقوم بجني أرباحها و/أو توزيعات من الأرباح المستقبلية. وهناك الكثير من منهجيات التقييم واللوائح والأنظمة الحالية لعمل الرموز الأمنية. وكل هذه اللوائح تجبرهم على أن يكونوا الأكثر تقييدًا فيمن يمكنه شراءها. وتتطلب معظم الأنظمة المطبقة للمستثمرين الأمريكيين أن تكون "مستثمرًا معتمدًا" مما يتطلب أن يكون لدى المستثمر صافي ثروة لا يقل عن مليون دولار أو دخل يزيد عن ٢٠٠٠٠٠ دولار خلال العامين الماضيين.

٣. الرموز الهجينة أو المميزة المختلطة

هي ببساطة رموز تحتوي على نوعين أو أكثر من الرموز المميزة من الذين ذكرناهم أعلاه... وتقترض الرموز المميزة الهجينة عناصر من رموز حيث يتم إنشاء عرض محدود منها. وتعمل كوسيلة للتبادل داخل شبكة معينة. وفي الوقت نفسه يمنح الرمز المميز المختلط حاملي التوكنات حقوقًا اقتصادية من نوع ما مثل الرموز الأمنية؛ وقد يتخذ هذا على سبيل المثال شكل حقوق ربح إضافية أو حقوق ملكية في أعمال المُصدر. عملة BNB) Binance) من أهم الرموز الهجينة، والتي يمكن استخدامها لدفع رسوم المعاملات في Binance Exchange. عند دفع رسوم المعاملات هذه باستخدام BNB، يحصل حامل الرمز المميز على خصم على رسوم المعاملات في البورصة. علاوة على ذلك، تقوم منصة Binance بإعادة توزيع ٢٠٪ من أرباحها على حاملي التوكنات عن طريق "حرق" أو تدمير عملات BNB، وبالتالي تقليل إجمالي المعروض من الرموز المميزة، والتي توزع بشكل أساسي قيمة الرموز المحترقة عبر جميع حاملي الرموز الأخرى.

ويعتبر الأساس المشترك ما بين البيتكوين ومعظم العملات الرقمية المشفرة هو النظام الذي تنتمي إليه والذي يسمى ب البلوك تشين، وهو نظام لتسجيل المعلومات بطريقة تجعل من الصعب أو المستحيل تغيير النظام أو اختراقه أو خداعه. وفي الأساس هو دفتر سجل رقمي للمعاملات التي يتم تكرارها وتوزيعها عبر الشبكة الكاملة لأنظمة الكمبيوتر، وتحتوي كل كتلة في السلسلة على عدد من المعاملات، وفي كل مرة تحدث معاملة، تتم إضافة سجل لتلك المعاملة إلى دفتر السجل لكل مشارك أو مستعمل. وتُعرف قاعدة البيانات اللامركزية التي يديرها العديد من المشاركين بتقنية دفتر الأستاذ الموزع (DLT) وهو شبيه دفتر الأستاذ في القاموس الحسابي.

ما هي عملية التعدين؟ وكيف تتم؟

في الاصطلاح العام، التعدين: هو استخراج معادن ثمينة أو مواد قيمة من الأرض، ومن أهم المعادن التي يتم استخلاصها من الأرض نجد خام الحديد والفحم والبوتاس والنحاس. وتعتبر أهم البلدان في هذا المجال الصين وإندونيسيا والهند. فالصين هي أيضا أكبر منتج لخام الحديد والفحم والذهب.

والتعدين يقوم باستخلاص المواد التي لا يمكن زراعتها، أو إنشاؤها بشكل مصطنع في المختبر ويشمل هذا المصطلح استخراج أي مورد غير متجدد مثل: الغاز الطبيعي، والبترول (النفط)، والماء أو حتى العملات الرقمية كما سنرى لاحقًا.

عادة ما تؤدي عمليات التعدين إلى تأثير بيئي سلبي؛ سواء أثناء نشاط التعدين أو بعد الانتهاء منه وإغلاق المنجم. فتعدين البيتكوين ليس استثناء لذلك حيث أقرت الدراسات[١] [٢] أنه مضر للبيئة من حيث الطاقة الكهربائية التي يتطلبها. وعملية تعدين العملات الرقمية لا تقوم على الطريقة التقليدية للتعدين حيث إنه لا يستخلص مواد من باطن الأرض، بل إنه يقام على الإنترنت فقط، فعملية التعدين هي التي يتم من خلالها إدخال عملات بيتكوين جديدة إلى التداول يتم تنفيذ "التعدين" باستخدام أجهزة متطورة يمكن القول عنها أجهزة كمبيوتر فائقة تحل مشاكل حسابية معقدة للغاية. وتُمنح العملة الرقمية في هذه الحالة البيتكوين إلى أول كمبيوتر يجد حلًّا للمشكلة وتبدأ العملية مرة أخرى.

ويعد تعدين العملات المشفرة عملية مرهقة ومكلفة ومجزية بشكل كبير؛ ومع ذلك فإن التعدين له جاذبيَّة كبيرة للعديد من المستثمرين المهتمين بالعملات المشفرة نظرًا لحقيقة أن المعدنين يُكَافَؤون على عملهم باستخدام الرموز المشفرة.

(١) Shawn Tulley، 20-10-2021، Bitcoin got 50% less green over the last year، says this influential crypto analyst، Fotune.com..

(٢) André Gonçalves.22-05-2021، Is Bitcoin Bad For the Environment? Energy and Pollution Impacts.

النوع الأول: تطور العملات المشفرة ومستقبلها

فمن المتوقع في المستقبل القريب أن تؤدي شعبية العملات الافتراضية أو الرقمية مثل: (البيتكوين، والإيثيريوم، واللايتكوين، والتيثر)، وغيرها الكثير إلى تغيير السوق المالي في السنوات القادمة. ومن المرجح أن يتبنى الأشخاص من البلدان المتقدمة طريقة المعاملات السهلة والمرنة التي تقدمها العملة الرقمية؛ حيث من أهم مزايا العملات الرقمية سرعة وبساطة تحويلاتها. كما أدت شعبية العملة الافتراضية كوسيلة للتبادل إلى قيام البنك المركزي الأمريكي وغيره من البنوك المركزية الدولية بدعم أو السماح بالعملة الرقمية حتى لو لم يعترف لها في بعض الأحيان بغطاء قانوني. ونذكر على سبيل المثال، بنك تايلاند والبنك المركزي في أوروغواي الذي قاما بتطبيق مجموعة من الأدوات تسمح بتداول العملات الرقمية داخل البلاد. وحاليا تقوم العديد من الشركات مثل فيسبوك بتوسيع أعمالها من خلال تقديم الأموال الرقمية؛ حيث أطلقت شركة فيسبوك في يونيو ٢٠١٩، عملتها الرقمية Libra وسمحت لمستخدمي منصة التواصل الاجتماعي بشراء سلع وخدمات وبيعها بهذه العملة كما تسمح بإرسال الأموال للآخرين عبر الإنترنت.

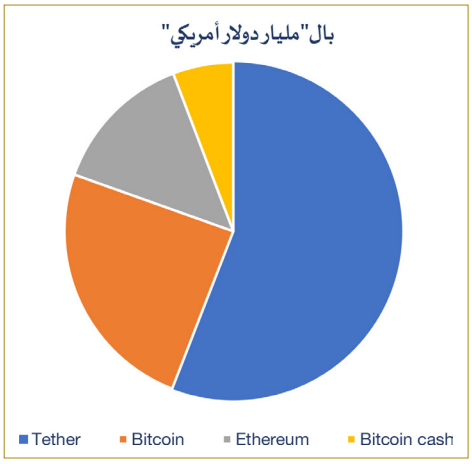

ارتفعت شعبية البيتكوين في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ بسبب مستويات الأسعار المتزايدة خلال جائحة وباء كورونا، ولكنها لم تظل العملة المشفرة الأكثر تداولًا في البورصات عبر الإنترنت؛ حيث إنه وبناءً على حجم التداول على مدار ٢٤ ساعة، أصبح تيثر الأقل شهرة يحتل المركز الأول.

ما هو "تيثر"؟

التيثر هي عملة مشفرة يتم استضافتها على سلسلة " الإيثريوم بلوك تشين ". يُطلق على التيثر اسم عملة مستقرة؛ لأنه تم تصميمها في الأصل لتكون بقيمة ١,٠٠ دولار أمريكي، ولكنه تم بعد ذلك جدل كبير حول ذلك حيث وفقًا للمدعي العام في نيويورك ليتيتيا جيمس، "تمثل عملة تيثر للمستخدمين مخزنا للقيمة إلا أنه يمكن لأي حامل للعملة استردادها من شركة تيثر مقابل دولار أمريكي واحد"، ولكن اعتبارًا من عام ٢٠١٧ ذكرت الشركة في بنودها أنه ليس لديهم أي حق تعاقدي، أو التزامات قانونية أو ضمان، وأن وحدة العملة يمكن استبدالها بدولار واحد في ٣٠ أبريل ٢٠١٩، وادعى محامي شركة تيثر أن كل وحدة تيثر مدعومة بـ ٠,٧٤ دولار نقدًا أو ما يعادله. وفي مايو ٢٠٢١، نشرت تيثر تقريرًا يوضح أن ٢,٩٪ فقط[١] من عملات التيثر كانت مدعومة بالنقود، وأكثر من ٦٥٪ مدعومة بالورق التجاري. وفي فبراير ٢٠٢١ قامت شركة تيثر بتسوية نزاعهما القانوني مع مكتب المدعي العام في نيويورك. ولم تعترف الشركة بأي خطأ ولكنها دفعت غرامة قدرها ١٨,٥ مليون دولار. كجزء من التسوية أيضا، ويُحظر على التيثر ممارسة الأعمال التجارية في ولاية نيويورك عاصمة العالم المالي الأمريكي. وبالرغم من كل هذا الجدل إلا أن سمعة العملة لا تزال جيدة، وتلقى إقبالا لدى المستخدمين منذ عام ٢٠١٩، وتجاوز التيثر عملة البيتكوين في حجم التداول بأعلى حجم تداول يومي وشهري وأصبح أكثر عملة مشفرة متداولة في السوق.

(١) Financial Times، 2.9% . . . Tether says its reserves are backed by cash to the tune of.

الفرع الثاني: كيف يعمل البلوك تشين؟

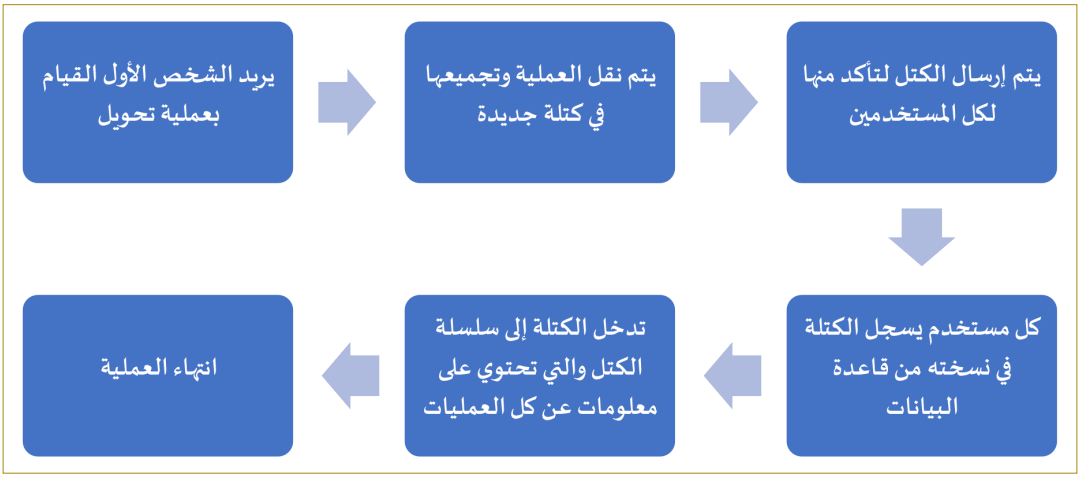

ويعتبر البلوك تشين نظام لتسجيل المعلومات بطريقة تجعل من الصعب أو المستحيل تغيير النظام أو اختراقه أو خداعه؛ إذ تحتوي كل كتلة في السلسلة على عدد من المعاملات، وفي كل مرة تحدث معاملة جديدة على البلوك تشين، تتم إضافة سجل لتلك المعاملة إلى دفتر الأستاذ لكل مشارك، كما تم تصميم البلوك تشين الأصلي للعمل بدون سلطة مركزية (أي بدون أي بنوك أو منظم يتحكم في المعاملات)، ولكن لا يزال يتعين المصادقة على المعاملات. وفي حال البلوك تشين يتم ذلك باستخدام مفاتيح التشفير، وهي سلسلة من البيانات (مثل كلمة المرور) تحدد المستخدم وتتيح له الوصول إلى "الحساب" أو "المحفظة" ذات القيمة على النظام.

وكل مستخدم لديه مفتاحه الخاص، ومفتاح عام يمكن للجميع رؤيته. ويؤدي استخدامهما إلى إنشاء هوية رقمية آمنة لمصادقة المستخدم عبر التوقيعات الرقمية و"فتح" المعاملة التي يريد تنفيذها. وبمجرد الاتفاق على المعاملة بين المستخدمين يجب الموافقة عليها علنًا أو التصريح بها، قبل إضافتها إلى كتلة ضمن السلسلة.

بالنسبة إلى نظام البلوك تشين العام يتم اتخاذ قرار إضافة معاملة إلى السلسلة بالإجماع؛ أي بعد موافقة جميع المستخدمين. وهذا يعني أن غالبية المستخدمين (أو أجهزة الكمبيوتر في الشبكة) يجب أن توافق على أن المعاملة صحيحة. ويتم تحفيز الأشخاص الذين يمتلكون أجهزة الكمبيوتر في الشبكة للتحقق من المعاملات من خلال المكافآت. وتُعرف هذه العملية باسم "إثبات العمل".[1] ويتطلب نظام إثبات العمل من الأشخاص الذين يمتلكون أجهزة الكمبيوتر في الشبكة حل مشكلة رياضية معقدة حتى يتمكنوا من إضافة كتلة إلى السلسلة. وتُعرف طريقة حل المشكلة هذه باسم التعدين (تم دراستها في البحث أيضا)، وعادة ما تتم مكافأة "المعدنين" على عملهم بوحدات العملة المشفرة.

(١) Proof – of – work.

لكن التعدين ليس بالأمر السهل، ولا يمكن حل المشكلة الرياضية إلا عن طريق التجربة والخطأ واحتمالات حل المشكلة تبلغ حوالي ١ في ٥,٩ تريليون. يتطلب قوة حاسوبية كبيرة تستخدم كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية، هذا يعني أن مكافآت إجراء التعدين يجب أن تفوق تكلفة أجهزة الكمبيوتر وتكلفة الكهرباء لتشغيلها؛ حيث إن جهاز كمبيوتر واحد بمفرده قد يستغرق سنوات لإيجاد حل للمشكلة الرياضية.

كما اعتمدت شبكات البلوك تشين اللاحقة بروتوكولات جديدة للتحقق من المعاملات التي قامت بناء على ما يسمى بتقنية "إثبات الحصة"[١]، حيث يجب أن يكون للمشاركين حصة في البلوك تشين، والتي تكون عادة عن طريق امتلاك بعض العملات المشفرة ليكون لديهم فرصة لاختيار المعاملات والتحقق منها. وهذا يوفر موارد طاقة حاسوبية كبيرة؛ لأنه لا يلزم التعدين، بالإضافة إلى ذلك تطورت تقنيات البلوك تشين لتشمل "العقود الذكية" التي تنفذ المعاملات تلقائيًّا عند استيفاء شروط معينة.

الفرع الثالث: مكونات نظام العملات الرقمية المشفرة

أدى ظهور الإنترنت والتكنولوجيات الجديدة إلى إطلاق العنان لوصول الجمهور إلى سيل من المعلومات. والبلوك تشين هي الموجة الأخيرة من هذه الثورة التكنولوجية. فيعمل نظام البلوك تشين بإتاحة بيانات المعاملات في نظام لامركزي، فيكون مثل دفتر الأستاذ اللامركزي الذي يخزن إداريًّا جميع المعاملات عبر شبكة من أجهزة الكمبيوتر.

ويعتبر أحد أكثر التطبيقات الواعدة لتقنية البلوك تشين هي العقود الذكية؛ حيث تنقل تنفيذ العقد من مقدمي الخدمات مثل المحامين، وكتاب العدل، وشركات التأمين إلى عقد ذكي يجعل من الممكن تبادل الأموال أو الممتلكات أو الأسهم أو أي شيء ذي قيمة بطريقة شفافة وخالية من النزاعات مع تجنب الوسطاء، فالعقد الذكي يحتفظ ويطبق القواعد والعقوبات التي ينطوي عليها الاتفاق، ويسهر على إنفاذ التزاماته. ويستخدم منطق إذا/ تم لتنفيذ الخطوات التالية، مثل دفع المكافأة في عملية التعدين عندما يكون العقد متاحًا على البلوك تشين، فيعتبر موجود على الساحة العامة، ويمكن للمستخدمين الآخرين التأكد من تنفيذه بشكل صحيح ودقيق.

(١) Proof – of – stake.

(١)

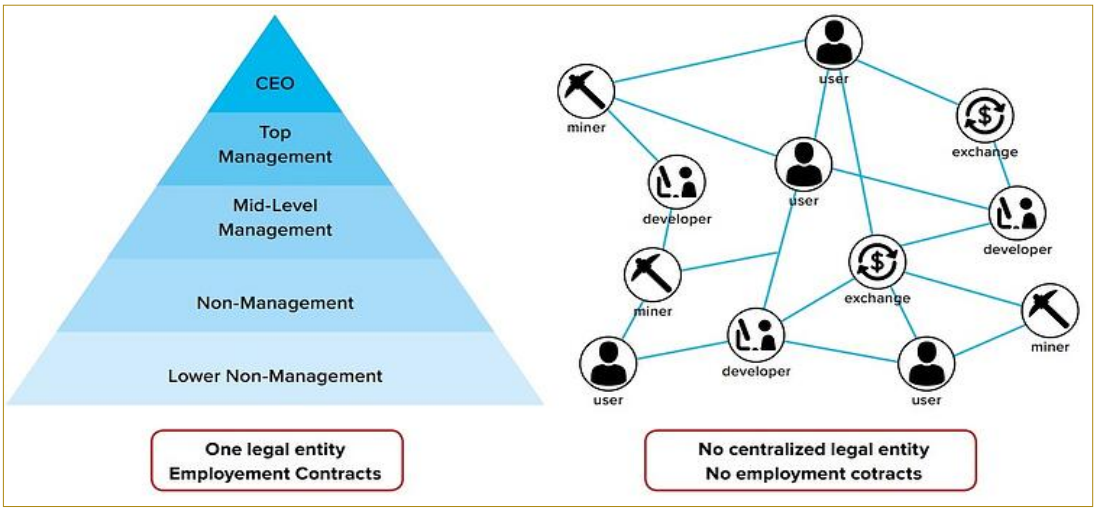

وفيما يتعلق بهيكل المنظمات التقليدية فهو هيكل مركزي، فالهيكل التقليدي مبني على العديد من طبقات؛ من العامل البسيط إلى الإدارة العليا لتنسيق العمليات كلها وتنفيذها، ورغم أننا نشهد مؤخرًا بهياكل تنظيمية جديدة إلا أنها لا تزال منظمة بشكل مركزي، تترك قدرة اتخاذ القرار إلى فئة معينة فقط.

ويعتبر نظام البلوك تشين هو أول ظهور لشكل تنظيمي جديد غير مركزي، إذ تكون المنظمات التي تطبق هذه الطريقة من العمل متكونة من مجموعات من الأشخاص الذين يعملون فيما نسميهم ب"القبائل"، وفقًا لقواعد شفافة تمامًا، ولا توجد سرية في العمل أو ترتيب هرمي، ويتطلب الأمر بشكل مبسط أن تتم كتابة قواعد برنامج ما أو عقد ما ليتم السهر على تطبيقه وتصحيحه والتأكد منه من كل المنصة.

وعليه، فما هو الفرق بين العملات الرقمية المشفرة والعملات الرقمية الغير مشفرة؟ يمكن أن تكون العملة الرقمية إما مركزية أو لامركزية. وتحتوي العملات الرقمية على تشفير. وتشير العملة المشفرة إلى نوع من العملات الافتراضية التي تطبق تقنية التشفير لتأمين معاملات العملات والمصادقة عليها. وتعتمد العملات المشفرة على شبكات البلوك تشين.

(١) رسم توضيحي، انظر: (دراسة «المستقبل الطارئ: البلوك تشين» ٢٠١٨)، الرابط: Urgent Future: Blockchain، How Enterprise-Ready is Xebia، Blockchain?، ٢٠١٨).

المبحث الثاني

فوائد العملات الرقمية المشفرة وخواطرها

المطلب الأول: ميزات العملات الرقمية المشفرة

لا يمكننا إنكار أهمية تأثير العملات الرقمية في عالمنا اليوم؛ حيث إنها توفر تسهيلات كبيرة للتجارة العالمية عبر تخفيضها لسرعة وتكلفة المعاملات، فالعملات الرقمية المشفرة لا تحتاج لوسطاء لتحويل الأموال أو التأكد من البيانات، وتتميز بأنها لامركزية لا تتبع التزامات سلطة معينة ولا تكترث للحدود الجغرافية والسياسية فتحرر مستخدميها من الدواعي الزمنية والأمنية التي قد يلقوها في عملات أخرى وكل هذه المزايا من دون تحمل أي رسوم إضافية، أو فروق في معدلات الصرف للعملات المختلفة. ومن أهم أسباب انتشار العملات الرقمية المشفرة المتسارع، الخصائص الفريدة التي تحظى بها هذه العملات.

الحماية من التضخم:

تسبب التضخم في انخفاض قيمة العديد من العملات على مرور السنوات. ونذكر على سبيل المثال فنزويلا التي عرفت معدل تضخم بلغ أكثر من ٦٥ ٪ في عام ٢٠١٩، وفقًا لصندوق النقد الدولي (IMF) وكان دافع لانطلاق عدد من الاحتجاجات والثورات الشعبية كما حصل في لبنان أيضا خلال السنتين الماضيتين (٢٠٢٠- ٢٠٢١). وعامة يتفق الاقتصاديون على أن التضخم المفرط له عواقب وخيمة على استقرار اقتصاد الدولة وحكومتها وشعبها.

وغالبًا ما يكون أحد أعراض الأزمات الداخلية في بلاد ما، ويكشف الطبيعة الحقيقية للمال والعملة التي لا تقف فقط علة كونها كائن اقتصادي يستخدم كوسيلة للتبادل، ومخزن للقيمة، ووحدة حساب، بل المال هو رمز للواقع الاجتماعي للشعب. لذا يعتمد استقرار العملة وقيمتها على استقرار المؤسسات الاجتماعية والسياسية للبلد. أما بالنسبة للعملات الرقمية المشفرة، فلا يقوم إصدارها إلا على عملية صعبة حيث يحدد ملف الكمبيوتر ASCII كمية أي عملة؛ وعددها بالنسبة للبيتكوين محصور فلا يوجد سوى ٢١ مليون غير قابلة للتغيير؛ لذلك نظرًا لزيادة الطلب ستزداد قيمته مما قد يحافظ على السوق ويمنع التضخم على المدى الطويل.

سلعة حقيقية:

قد يختلف الفقهاء في شرعية العملات الرقمية ولكن أغلبهم يتفقون على أن العملات الرقمية تشكل سلعًا يباح التعامل بها، فالعملات الرقمية تعتبر أصولا حقيقية تضيف من القيمة لصاحبها وتعود عليه بالمنفعة والربح. وبخاصة أن في زمننا هذا نجد أمورا كثيرة افتراضية وليست بالملموسة، ولكن ذلك لا يقلل من شأنها أو قيمتها، فكم من برمجة حاسوبية تساعد الناس في مهامهم اليومية! وكم تُقَدم المواقع الإلكترونية من منفعة لمستخدميها على شبكة الإنترنت، خاصة أن ميزات العملات الرقمية جاءت كحل بديل للمشاكل التي طرحت أو قد تطرح في عالمنا اليوم الذي يزداد فيه حجم وتنوع الاقتصاد العالمي اللامركزي الذي لا يكترث لاختلاف الحدود الجغرافية أو الرسوم المحلية أو المناطق الزمنية.

سهلة الاستعمال والتحويل:

من أهم استخدامات العملات المشفرة هو إرسال الأموال دوليًا؛ حيث إن رسوم التحويل لتلك العملات ضئيلة جدًا أو غير موجودة. وتكون العملية سهلة جدًا لا تتطلب عنصر ثالث مثل البنك أو شركات بطاقات الائتمان مثل VISA أو PayPal، مما يلغي الحاجة إلى دفع أي رسوم معاملات إضافية، ويلغي أيضا هامش الأخطاء التي قد يقوم أو يتسبب فيها العنصر الثالث، كما أن معاملات العملات المشفرة لا تخضع لقواعد مثل مبلغ عملات أو تحويلات محدد من طرف البنك، كما أن التحويلات في العملات المشفرة سواء كانت دولية أم محلية سريعة للغاية بل أحيانًا مباشرة بين مرسل ومتلقي.

عدم مركزيتها:

فمن أهم المزايا لدى العملات الرقمية المشفرة هو أنها لامركزية بشكل كبير[١]. إذ يتم التحكم في العديد من العملات المشفرة من قبل مستخدميها، وأولئك الذين لديهم كمية كبيرة من العملة أو من قبل شركة لتطويرها قبل طرحها في السوق. وتساعد اللامركزية في الحفاظ على عدم احتكار العملة، فتبقى مداولتها حرة وغير مقيدة الشيء الذي يقف سدًا لمحاولة أي منظمة تحديد التدفق وبالتالي قيمة العملة، والشيء الذي ينكب بدوره على بقاء العملة مستقرة وآمنة، على عكس العملات الورقية التي تسيطر عليها الحكومة عن طريق أسعار الفائدة والصرف والرسوم التي تقوم بفرضها.

(١) لا يتم التكلم هنا عن العملات الرقمية المركزية التابعة لبلاد ما.

إدارة تتمثل في الحكم الذاتي:

تعتبر إدارة وصيانة أي عملة عاملًا جادًّا في تطورها. ويتم تخزين معاملات العملة المشفرة بواسطة المطورين" المعدنين" على أجهزتهم؛ حيث يحصلون على رسوم المعاملة كهدية للقيام بذلك، منذ أن حصل عليها المعدنون، فإنهم يحتفظون بسجلات المعاملات دقيقة ومحدثة، مما يحافظ على سلامة العملة المشفرة.

عملات «مشفرة»

لطالما كانت الخصوصية والأمان مصدر وجود العملات المشفرة؛ ولذلك يعتمد دفتر الأستاذ في البلوك تشين على ألغاز رياضية مختلفة يصعب فك تشفيرها. ويجعل العملة المشفرة أكثر أمانًا من المعاملات الإلكترونية العادية. فتعمل العملات المشفرة على تحسين الأمان والخصوصية لمستخدميها، ولتحقيق ذلك تسمح لهم باستعمال أسماء مستعارة لا رابط لها بشخصيتهم الحقيقية. وحتى لو رأينا أن العملات الرقمية لا تؤدي وظائف نقدية أخرى غير أنها وسيلة بسيطة للتداول، فهي تعد وسيلة سهلة وآمنة تحقق هدفها تلقائيًّا، ولا تتطلب رسومًا إضافية أو وسيط ثالث في المعادلة، وهي مفتوحة للجميع عكس بطاقات الائتمان البنكية التي تتطلب راتبًا محددًا وتحويلات شهرية بمعدل حد أدنى.

شفافية وأمان:

فيصعب تزوير العملة الرقمية عكس العملات التقليدية، ورغم أنها تُتهم بأنها تسمح لمستخدمي الغش والتلاعب بالربح الكبير والثراء، إلا أن في الواقع نجد أن العملات التقليدية لا تزال تتصدر بكثير العملات الرقمية من حيث التلاعب والغش، وبخاصة أن العملات الرقمية مبنية على تقنية «البلوك تشين» والتي تكون مفتوحة لجميع المستخدمين للتأكد من صحتها، مما لا يفتح المجال للغش والتلاعب عكس العملات النقدية التي نشهد كل يوم عن تقنية جديدة لطباعتها وتزويرها أو التلاعب بالبطاقات الإلكترونية؛ خاصة عندما يقوم المجرمون باستهداف فئات عمرية كبيرة في السن لا تجيد التعامل بالبطاقات المصرفية، ويقومون بسرقة بياناتهم والتحكم في حساباتهم، أما العملات الرقمية فتمنح تأمينًا خاصًّا ضد هذه السرقات؛ خاصة وأن كل العمليات تبقى مسجلة وموثقة على شبكة «البلوك تشين»، ويمكن لأي شخص تعقب مستخدم واكتشاف أي تلاعب تم ممارسته.

مخزون محدد

وضع ساتوشي ناكاموتو حدًّا أقصى لمقدار عملة البيتكوين التي قد يتم تعدينها عندما اخترع العملة، وحدد أن عدد البيتكوين لن يتجاوز إجمالي عدد إحدى وعشرون مليونا. وحاليا ووفقًا لمخطط عرض البيتكوين لا يزال عدد ٢،٢٥٣،١٦٨،٨ BTC[1] (مليونان ومئتان وثلاثة وخمسون ألف ومائة وثمانية وستون وثمانية فلس) عملة بيتكوين غير مُعَدَّنة. مما يعني أنه ومنذ أكتوبر ٢٠٠٩، عندما تم طرح عملة البيتكوين للجمهور، تم تداول أكثر من ثمانية عشر مليون (BTC) حتى الآن.

وبما أن الجميع يتشارك بمعرفته التي تفضي بالقول بأن للضرورة أحكام؛ فنرى أن من تمعن في تاريخ النقود سيجد أن العملات هي أولًا وقبل كل شيء وسيلة للتبادل والتداول تساعد الناس على تعمير الأرض، وتلبية حاجاتهم لعيش حياة كريمة واحتياجات الناس، وقد تغيرت مع تغير الزمان، فأول نظام مالي وجده المؤرخون كان نظام المقايضة؛ حيث كان الناس يتبادلون سلعهم حسب احتياج كل منهم، ومع تكاثر البشرية واتساع الناس في الأرض اكتشف الإنسان معادن كريمة تحتفظ بقيمتها عكس السلع الاستهلاكية التي كانت تفسد مع الوقت والاستعمال، فاستعمل الناس الذهب والفضة وازدادت التجارة العالمية من الشرق إلى الغرب، وبعدها لطول المسافات أصبح من الصعب التنقل بالنقود المعدنية فانتشرت النقود الورقية وأصول الدفع بين التجار؛ لتصبح بعد ثورة الاتصالات والإنترنت نقودا إلكترونية، واليوم ومنذ العشر السنوات التي مضت ظهرت النقود الرقمية مثل البيتكوين وغيرها ورأى فيها البعض أنها شكل معاصر ومتطور لنقود يواكب تحولات وتطورات عصرنا.

الحماية الإضافية بواسطة البلوك تشين

التعامل الفوري في العملات الرقمية تحقق بواسطة "البلوك تشين" أما بالنسبة لتحويلات البنكية التقليدية فتكون مبنية على طرف ثالث وهو البنك الذي يقوم بتحويل مبلغ من حساب لحساب آخر و/أو من عملة لعملة أخرى، وقد يكون التحويل المصرفي داخلي؛ أي بين بنوك في نفس البلد أو خارجي أي عالمي. وطريقة التحويل في العملات الرقمية مختلفة، فبينما تتطلب العملات التقليدية المرور من بنك للقيام بتحويل أيًّا كانت طبيعته فالعملات الرقمية تنبني على تقنية "البلوك تشين" لتحويل العملة الرقمية بشكل تلقائي من محفظة رقمية لمحفظة أخرى، ويتم التحقق من صحة المعاملة من طرف كل مستخدمي تكنولوجيا "البلوك تشين" وبشكل مجاني حيث لا يتم احتساب أي رسوم إضافية على الطرفين.

(١) (Buy Bitcoin Worldwide)، (Statista).

المطلب الثاني: خواطر ومساوئ العملات الرقمية المشفرة

تعتبر نقطة التشابه بين النقود الإلكترونية والنقود الأخرى هي إمكانية وقوع بعض الأعطال؛ فمثل ما تكون النقود التقليدية عرضة للاحتيال والسرقة، فإن النقود الإلكترونية قد تعرف الأعطال الإلكترونية مثل عدم سماح المستخدم من إدخال بياناته، أو اختفاء بعض عملاته من المخزن خاصة، فالنقود الإلكترونية تعد تكنولوجيا جديدة تحتاج إلى مزيد من الابتكارات.

الفرع الأول: الاختراقات «السيبرانية»

رغم كل الميزات الجديدة التي تحظى بها العملات المشفرة إلا أنها قد تكون موضوع لاختراقات "سيبرانية" قد تقع في أيدي من يسمونهم بال "هاكرز" الذين غالبا من يكونوا أشخاصا يتسمون بإمكانيات برمجية عالية واحترافية، وتقنية مهمة في التداول مع العملات الرقمية والبرامج والشبكات التي تخزنها، ويكون بقدرتهم استغلال أي ثغرات أمنية لاختراق البورصات العالمية لهذه العملات وسرقة حسابات مستعمليها.

يمنح "البيتكوين" السرية التامة لمستخدميه، فيصعب تعقب من يكون في خلفية المعاملة سواء أفرادا كانوا أو شركات كانت أو حتى دول، بالرغم من تدقيق كلّ التعاملات والحفاظ على سجلٍّ كاملٍ لها من طرف تكنولوجيا "بلوك تشين" Blockchain للتعاملات الرقمية، والتي تشكّل أساس العملات الإلكترونية، مما يتيح للمستخدمين معرفة ما تلقوه بالضبط من دفعات بالإضافة إلى تواريخها، وبمجرّد تأكيد التعاملات الخاصة بالبيتكوين فلا يمكن الرجوع عنها.

ويعني مصطلح بلوك تشينBlockchain حرفيًّا السجل الذي يتم الاحتفاظ فيه بجميع الحركات المالية والأصول والمصاريف، كسجل المحاسبة العام في القطاع المال،. وفي الوقت الحالي فإن هذه التقنية مبنية على أسس ومعادلات معقدة، إلا أن هدفها بسيط، فهي قاعدة بيانات لامركزية، ويستطيع أيا من كان المشاركة بهذه البيانات عن طريق فتح جهازه الجوال أو الكمبيوتر، كدفتر لتسجيل بيانات خاصة لأي مدفوعات أو معلومات ضمن هذا الدفتر.

ويتيح هذا السجل الإلكتروني للجميع تتبع المعلومات بأمان ولا تستدعي رقابة مركزية، أي لا تحتاج لتدخل البنك المركزي في حال تم تحويل الأموال مثلا، ولا تحتاج لوسيط لإتمام عمليات التبادل سواء المعلومات أو الصفقات أو الأموال. وتحد تقنية بلوك تشين من المخاطر، كونها توفر أداة ملكية قوية تستوفي المتطلبات أو التوثيق، وهو بمثابة مفتاح يثبت الملكية، ولا يتطلب

الشخص تبادل معلومات شخصية إضافية هو بغى عنها كونها تعرضه للقرصنة، أما الأمر الآخر، وهو إثبات الموافقات، فإن البلوك تشين تجبر جميع الأطراف التي تجري صفقات؛ سواء للبيتكوين أو غيرها على تطبيق القوانين التي صممتها التقنية بما يشمل إلزامها بحفظ السجلات والأمن، وعلاوة على ذلك، فإنَّ فكرة تشفير هذه العملة -مثل غيرها من الخيارات الإلكترونية بما فيها "ريبل"[١]- تمنح المستخدمين شعورًا إضافيًّا بأنَّ تعاملاتهم وهوياتهم في مأمن، وهو بالضبط ما يسعى إليه المجرمون، أي إخفاء هوياتهم.

أكبر دليل على ذلك، السرقة التي تعرض لها مستعملوا العملات في صيف ٢٠٢١؛ حيث سرق "الهاكرز" مبلغا ماليًّا ضخمًا تم تقديره بما يفوق عن ٦٠٠ مليون دولار؛ حين تم اختراق العديد من الحسابات لمستثمري العملات المشفرة. ففي اليابان تعرضت إحدى أكبر الشركات اليابانية المتخصصة في تداول العملات الرقمية في يناير ٢٠١٨ لسرقة أصول افتراضية بقيمة ٥٣٤ مليون دولار؛ وذلك في هجمات قرصنة إلكترونية. وتعهدت شركة "كوين-تشيك" Coincheck برد أكثر من ٤٦ مليار ين ياباني (٤٢٣ مليون دولار) من مالها الخاص لعملاء فقدوا ممتلكاتهم من عملة "نيم" NEM الافتراضية، وأوقفت الشركة -ومقرها طوكيو- التعاملات عقب رصد اختراق لعمليات التداول الرقمي الخاصة بها. وتشير تقارير إلى أن نحو ٢٦٠ ألف عميل تضرروا من الاختراق.

وأوضحت "كوين-تشيك" أن المبلغ الذي تعهدت برده يغطي نحو ٩٠ في المئة من خسائر العملاء من النيم، والتي قدرت بنحو ٥٨ مليارين ياباني. كما تشير تقارير إلى أن نحو ١٠ آلاف شركة في اليابان تقبل السداد بالعملات الافتراضية. وفي عام ٢٠١٤، انهارت شركة "إم تي جوكس" MTGox اليابانية للتداول في الأصول الرقمية بعد اعترافها بضياع ٤٠٠ مليون دولار في سطو إلكتروني.

وحدث الاختراق في الساعة ٢:٥٧ صباح الجمعة بتوقيت طوكيو (١٧:٧٥ مساء الخميس بتوقيت غرينتش)، لكن الاختراق لم يكتشف حتى الساعة ١١,٢٥ صباحًا بتوقيت طوكيو، أي بعد نحو ٨ ساعات ونصف، وفقا لبيان من كوين-تشيك[٢].

(١) الريبل: هو شبكة الدفع من نظير إلى نظير آخر، وبروتوكول دفع حقيقي في الزمن الفعلي، وسوق صرف العملات، وشبكة تحويلات ماليه من طرف شركة ريبل. كما يطلق عليه بروتوكول المعاملات ريبل (RTXP) أو بروتوكول الريبل، فهو مبني على بروتوكول إنترنت موزع ومفتوح المصدر، وسجل توافقي وعملة أصلية تسمى XRP (ريبل). تهدف شبكة ريبل التي تم إطلاقها في عام ٢٠١٢ إلى تمكين «المعاملات المالية العالمية الآمنة واللحظية وشبه المجانية من أي حجم دون رد المبالغ المدفوعة». وهو يدعم أي نوع من العملات الائتمان أو العملات المشفرة أو الأصول أو أي وحدة أخرى ذات قيمة في جوهرها، ويستند ريبل على قاعدة بيانات عامة مشتركة أو سجل، والذي يستخدم عملية توافقية تسمح بالدفع والتبادل والتحويلات في عملية موزعة.

(٢) الخبر منقول من: https://www.bbc.com/arabic/business-٤٢٨٥٢١٣٦

الفرع الثاني: مرحلة بدايات التداول الدولي

المشكلة الثانية التي تأتي مع استعمال العملات المشفرة هو قلة وجود محلات تجارية ومواقع إلكترونية تقبل في التداول بها، وذلك رغم أن عدد العملات الرقمية واعتمادها يتزايدان بسرعة، إلا أن استعمال العملات المشفرة لا يزال يتضاءل أمام المعاملات التي يعالجها عملاق الدفع VISA على سبيل المثال، الذي حسب موقع الرسمي يداول أكثر من ١،٧٠٠ معاملة في الثانية أي ما يقارب ال ١٥٠ مليون معاملة في اليوم الواحد[١]. بالإضافة إلى ذلك، تعد سرعة المعاملة مقياسًا مهمًّا آخر لا يمكن للعملات المشفرة أن تنافسه على نفس المستوى العمالقة VISA و Mastercard إلا بعد أن يتم توسيع البنية التحتية التي توفر هذه التقنيات على نطاق أوسع. خاصة أن نهج توسيع البنية التحتية لشبكة العملات أمر معقد ويصعب القيام به بسلاسة.

الفرع الثالث: تقلبات أسعار العملات الرقمية

يعد تقلب الأسعار المرتبط بنقص القيمة المتأصلة مشكلة كبيرة؛ خاصة عندما نرى شهادة أكبر رجال الأعمال الأمريكي وارن بوفيت[٢] الذي وصف النظام البيئي للعملات المشفرة بأنه فقاعة. وكما يعلم الاقتصاديون والمستثمرون أن أي نظام مالي غير مبني على ثوابت وركائز قد ينهار في سرعة. وتاريخ البيتكوين وهو أهم عملة رقمية مشفرة اليوم أحسن دليل على ذلك؛ حيث إن قيمة البيتكوين متقلبة للغاية، ففي يوم واحد في مايو ٢٠٢١، انخفض سعر البيتكوين بحوالي ٣٠٪. وفي يوم الجمعة ١٨ فبراير ٢٠٢٢ شهدت سوق العملات الرقمية المشفرة سقوط مدويا، حيث هبطت العملات الرقمية المائة الأولى وانخفض رأس مال العملات الرقمية الكلي بما يقرب من الـ ٦٪ ليهبط إلى ١,٨٦ تريليون دولارًا بعد أن تجاوز الـ ٢ تريليون في الأيام الماضية.

فهبطت البيتكوين أدنى مستويات الـ ٤٠ ألف دولار منذ لحظات، وتتداول عند مستويات ٣٩٨٠٨,٥ دولارًا للرمز هبوطًا بـ ٥,٠٤٪، وكذلك هبطت العملة الرقمية البديلة الأولى، الإيثريوم، ٦,١٧٪ لتتداول عند ٢٨٠٤,١ دولارًا للرمز، وهبطت القيمة السوقية لرأس مال العملات الرقمية ١,٨٢ تريليون دولار، بحجم تداولات ٨٤ مليار دولار في الـ ٢٤ ساعة الأخيرة. وتهبط العملات الرقمية بقوة في يوم واحد منسجمة مع الهبوط العالمي الذي ضرب كل العملات عالية المخاطرة وأسواق البورصة الأمريكية على خلفية تجدد التوترات الروسية الأوكرانية، وبعد يوم واحد من وجود أنباء تفيد بتراجع روسي منح الأسواق راحة وفرصة للارتفاع، وقبل أن تعود الأطراف الأجنبية وكييف

(١) The Blockchain Scalability Problem & the Race for Visa-Like Transaction Speed. Kenny L.towards data science.com.

(٢) Bitcoin's in a slump - here's why Warren Buffett has hated it all along. finance.yahoo.com

لتؤكد أن التراجع الروسي ليس حقيقيًّا حتى الآن، وتتجدد بعد ذلك المواجهات المسلحة بين أوكرانيا والانفصاليين تزامنًا مع تلقي الأراضي الأوكرانية في دونباس ضربات صاروخية من الجانب الروسي.

أسباب التراجع[١]

يتفاعل المستثمرون، بما في ذلك سوق العملات الرقمية، مع تطور الصراع بين روسيا وأوكرانيا. ويخشى المستثمرون من تجدد تصعيد الموقف بعد هجوم بقذائف المورتر في منطقة دونباس الأوكرانية، والذي أدى بحسب تقارير مختلفة إلى تدمير العديد من المباني، بعد بعض الأخبار التي رفعت الآمال في انسحاب روسي. كما يرجع انخفاض سعر البيتكوين أيضًا إلى انخفاض يوم أمس في أسواق الأسهم الأمريكية. أنهت جميع مؤشرات الأسهم الأمريكية الرئيسة بخسائر حادة، لا سيما مؤشر ناسداك، الذي هبط بنحو ٣ في المائة.

وأخيرًا، فهناك تعليق جديد، ومتشدد بشكل خاص، من عضو اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة، بولارد، رئيس مجلس إدارة بنك سانت لويس الفيدرالي، الذي دعا مرة أخرى إلى اتخاذ إجراء سريع من قبل البنك المركزي في مواجهة التضخم.

المستويات الفنية للبيتكوين والإيثريوم:

من وجهة نظر فنية، يعتقد العديد من مستثمري العملات الرقمية أن الاحتفاظ بعتبة ٤٠,٠٠٠ دولار أمر ضروري لبيتكوين للحفاظ على أي فرصة لاستمرار الصعود. في الواقع يجب اعتبار منطقة ٣٩٥٠٠ دولار - ٤٠٥٠٠ دولار هي المنطقة الرئيسة عند النظر إلى الرسم البياني اليومي؛ حيث إن العودة إلى ما دون هذا الدعم الرئيسي ستؤدي حتمًا إلى انخفاض عملة البيتكوين نحو الدعم التالي عند ٣٧٠٠٠ دولار. ويمكن رصد العديد من المقاومة قصيرة المدى في الاتجاه الصاعد، ولكن أول عقبة مهمة حقًّا على الرسم البياني اليومي هي منطقة ٤٤٥٠٠ دولار - ٤٥٥٠٠ دولار.

بالنسبة إلى الإيثريوم فإن العائد أقل من ٣٠٠٠ دولار هو بالطبع إشارة سلبية، ولكن منطقة ٢٨٠٠ دولاركانت بمثابة دعم رئيسي كما شهدته عدة مرات خلال أيام قليلة. ومن ناحية أخرى، فإن الاختراق دون ٢٨٠٠ دولار - ٢٨٥٠ دولار سيكون إشارة هبوط. فلا ينبغي تجاهل هذا لأنه يمكن أن ينخفض بسرعة نحو ٢٦٠٠ دولار بعد ذلك.

(١) انظر: (البيتكوين تخسر مستويات الـ ٤٠ ألف دولار مجددًا)، انظر الرابط:
(https://www.arabictrader.com/ar/news/cryptocurrencies/١٢٦٨٠٩).

ولذلك أصبح المستثمرون في العملات الرقمية الآن يبحثون على سبل الربط بين قيمة العملة المشفرة بالأصول الملموسة وغير الملموسة (الألماس أو مشتقات الطاقة أو غيره). وليومنا هذا، هناك العديد من البلدان التي تكون فيها العملات المشفرة إما غير منظمة أو غير خاضعة لنظام معين، مما يساعد بشكل فعال إلى وجود عدد من الاختراقات.

الفرع الرابع: ارتفاع عدد الجرائم المالية باستخدام العملات الرقمية

عدم وجود نظام موحد أو سلطة مركزية للعملات الرقمية، أمر يؤدي إلى جلب انتباه المجرمين الماليين الذين يقومون بأنشطتهم دون قيود؛ ولذلك تحتاج المؤسسات المالية والهيئات التنظيمية إلى أن تكون أكثر استباقية لمواجهة سوء الاستخدام الذي تعاني منه العملات الرقمية اليوم، فيجب على الشركات المنظمة لهذه العملات والمستعملين لها في جميع أنحاء العالم السعي إلى إنشاء قواعد فعالة تتعلق بفضاء التشفير وتعزيز استخدام التكنولوجيا للكشف عن الجرائم المالية والتي قد تتعلق بغسيل الأموال أو السرقة، أو النصب والاحتيال، أو تمويل الإرهاب والتطرف؛ خاصة أن خصوصية العملات المشفرة والتي تعتبر في الوقت نفسه ميزة فيها سلاح ذو حدين؛ حيث إن هذه الخصوصية نفسها تسهل على المجرمين إخفاء مصادر عائدات الجرائم التي يرتكبونها، وتسهل عليهم نقل الأموال الغير مشروعة عبر الحدود دون قيود. وتشير التقارير الأخيرة إلى أن استخدام العملات المشفرة في غسيل الأموال يكتسب قبولًا سريعًا في جميع أنحاء العالم.

فعندما أدى ارتفاع شعبية تداول العملات المشفرة واعتمادها من قبل بعض المؤسسات المالية إلى قيام بعض الحكومات بعمل استباقي؛ وذلك من خلال تقييم ما إذا كانت هناك حاجة إلى التنظيم لحماية المستخدمين؛ حيث عرّفت مجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) الخدمات المتعلقة بالعملات المشفرة على أنها: «مقدمو خدمات الأصول الافتراضية» وأوصت بأن يتم تنظيمها بنفس عمليات غسل الأموال (AML)، ومعرفة متطلبات إجراءات اعرف العميل (KYC)، كما يتم اعتمادها في المؤسسات المالية. وفي ١٠ يونيو ٢٠٢١، اقترحت لجنة بازل للرقابة المصرفية بأن البنوك التي لديها أصول مقيمة بعملة مشفرة يجب أن تخصص رأس المال؛ لتغطية جميع الخسائر المحتملة. فعلى سبيل المثال، إذا كان البنك سيحتفظ بعملة البيتكوين بقيمة ملياري دولار، فالمطلوب تخصيص رأس مال كافٍ لتغطية ملياري دولار بالكامل، وهذا معيار أكثر تطرفًا مما تلتزم به البنوك عادة عندما يتعلق الأمر بأصول أخرى، ومع ذلك، هذا اقتراح وليس لائحة. وقد يختلف الوضع القانوني للعملات المشفرة بشكل كبير من بلدٍ إلى آخر، ولا يزال غير محدد أو يتغير في العديد منها. وأظهرت دراسة واحدة على الأقل أن التعميمات العامة حول استخدام البيتكوين

في التمويل غير المشروع مبالغ فيها بشكل كبير، وأن "البلوك تشين" يعد أداة فاعلة لمكافحة الجريمة، وجمع المعلومات النافية للجهالة Due Diligence. وفي حين أن بعض البلدان سمحت صراحة باستخدامها والاتجار بها، فقد حظرها البعض الآخر أو تم تقييدها. ووفقًا لمكتبة الكونجرس، ينطبق «الحظر المطلق» على تداول أو استخدام العملات المشفرة في ثماني دول؛ هي: الجزائر وبوليفيا ومصر والعراق والمغرب ونيبال وباكستان والإمارات العربية المتحدة. وينطبق «الحظر الضمني» في ١٥ دولة أخرى، بما في ذلك البحرين وبنجلاديش والصين وكولومبيا وجمهورية الدومينيكان وإندونيسيا وإيران والكويت وليسوتو وليتوانيا وماكاو وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية وتايوان[١].

الفرع الخامس: استعمال العملات الرقمية من طرف الجهات الإجرامية والإرهابية

أصبحت عملات البيتكوين والعملات المشفرة المماثلة جذابة للإرهابيين الذين يرون فيها وسيلة لجمع التبرعات، أو شراء وبيع الأسلحة، ونقل الأموال على الصعيد العالمي دون رقابة؛ حيث إن العملات المشفرة تركز على خصوصية مستخدميها وتزدهر في نظام مالي غير مركزي.

وفي حين إن تمويل الإرهاب هو الأساس الاقتصادي للأنشطة الإرهابية، فبدون تمويل لا تقدر المنظمات الإرهابية على النمو في السنوات الأخيرة، فبدأت المنظمات الإرهابية تستخدم العملة المشفرة بشكل متزايد وملحوظ لتمويل أنشطتها مبعدة بذلك عن الطرق التقليدية، فأهم خاصية تستقطب المنظمات الإرهابية في استعمال العملة المشفرة هي السرية التي تمنحها هذه العملة لمستخدميها مما يشكل جاذبية كبيرة للمنظمات الإرهابية التي تنمو في الخفاء بعيدا عن القوانين ورقابة الشرطة الحكومية. وتستخدم المنظمات الإرهابية العملة المشفرة لتجارة المخدرات والأسلحة وغيرها من الأشياء الموجودة في السوق السوداء[٢]. فنذكر مثال باهرون نعيم، مخطط الهجمات الإرهابية في إندونيسيا في عام ٢٠١٦، الذي اتضح أنه استخدم عملة البيتكوين لتحويل الأموال إلى العناصر المسلحة وتمويل الأنشطة الإرهابية[٣]. أو المراهق الأمريكي علي شكري أمين الذي نشر في ٢٠١٥ مقالا بعنوان "بيتكوين وصدقة الجهاد"، وتغريدات عديدة عبر حسابه تويتر يشجع فيها أنصار الجهاديين لتبني عملات البيتكوين كوسيلة لدعم اقتصاديا نظام داعش (Islamic State). وفي دراسة أجرتها الوكالة الوطنية لمكافحة الإرهاب في إندونيسيا (BNPT) كشفت أن التبرعات عبر الإنترنت هي الطريقة المفضلة لتمويل الإرهاب لدى المجموعات الإرهابية بسبب عمليتها. ففي

(١) تنظيم أسواق العملات الرقمية والأصول المشفرة/مقالات/اقتصاد- آراء- وتحليلات، انظر الرابط:
(https://www.alkhaleej.ae/٢٠٢١-٠٨-٢٥/).

(٢) السوق السوداء -الاقتصاد التحتي-: هي السوق التي تتكون من كل التعاملات التجارية التي يتم فيها تجنب كل القوانين الضريبية والتشريعات التجارية.

(٣) Cryptocurrencies: Potential For Terror Financing? By Ahmad Helmi Hasbi and Remy Mahzam، ٢٠١٨.

ديسمبر ٢٠١٧، وجهت إلى المواطنة الأمريكية زوبيا شهناز تهمة الاحتيال المصرفي، وعدة تهم أخرى منهم غسيل الأموال في محاولة مزعومة لتحويل أكثر من ٦٢ ألف دولار أمريكي إلى عملات البيتكوين والعملات المشفرة الأخرى لتمويل مجموعة داعش.

كما أن مجموعة Ghost Security Group المناهضة للإرهاب قد كشفت عن أن تمويل هجوم شارلي إبدو في باريس في ٢٠١٥ كان من خلال تمويل البيتكوين. ومنذ تفشي وباء[١] كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠، ذكرت تقارير عديدة أن المنظمات الإرهابية استغلت هذه الأزمة العالمية لتحقيق أرباح غير مشروعة عن طريق تزوير المستلزمات الطبية، والاستثمار في اقتصاد الاحتكار، واستغلال المعونات الحكومية التي قدمت خلال أزمة الوباء؛ وذلك بالرغم من أن عددا من المؤسسات الدولية والحكومات سهرت على تحسين نظامها القضائي باستمرار لتفادي ذلك.

وقد أصبح للمنظمات الإرهابية اليوم احتياج كبير لجمع التبرعات عن طريق استخدام العملات. وقد أظهرت الدراسات أنه منذ عام ٢٠١٤ بدأت المنظمات تدريجيًّا في استخدام العملة المشفرة لتمويل عملياتهم ومن بينها داعش، القاعدة وحزب الله[٢].

إن تأمين خدمات دفع بدون مراقبة أو تتبع يسهل للمجرمين التمادي في أعمالهم الإجرامية، وتحقيق أهدافهم باستخدام عملاتٍ إلكترونية مشفرة ذات مزايا تجعل تعقبها أكثر صعوبة. ووفقًا لوكالة تطبيق القانون الأوروبية "يوروبول" فإنَّ العملات الرقمية الأخرى غير البيتكوين مثل "مونيرو" و"إيثريوم" و"زي كاش" باتت تحصل على شعبية أكبر في أوساط "العالم السفلي الرقمي"، على الرغم من أنَّ الـ"بيتكوين" ما زالت مفضلة لدى المجرمين الإلكترونيين.

وهذا ما حدث إبان إطلاق سراح أحد المتاجرين بالـ"بيتكوين" فكان قد اختطف في أوكرانيا في ديسمبر عام ٢٠١٧، حيث دُفعت قيمته فدية بالعملات الرقمية بقيمة مليون دولار أمريكي، ومن جهة أخرى تعتزم الحكومة الأمريكية بيع ٥١٢ "بيتكوين" و٥١٣ "بيتكوين كاش" (نتاج العملة الأصلية) قامت بضبطها من عصابات تجار المخدرات وغاسلي الأموال، كما أصبح هناك ضغط كبير على المجتمع الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب. وفي حين إن الوسائل التقليدية لتمويل الإرهاب لا تزال موجودة وفعالة إلا أنه لا يمكننا إنكار أن استخدام العملات المشفرة من قبل الإرهابيين على نهج متزايد، بل وقد يتسارع في حال تواصل تطور تكنولوجيا العملات المشفرة؛ وخاصة إن تحسن ميزتها الأساسية

(١) https://www.fatf-gafi.org/ ،٣٠،٢٠٢١ Related Money Laundering and Terrorist Financing Risks. Accessed June-١٩-COVID
ml-tf.html-١٩-publications/methodsandtrends/documents/updated-covid

(٢) Feng، S. and Ding، J (٢٠١٩). 'Money Laundering Risk in Digital Cryptocurrency Transactions: Evidence and Enlightenment.' International Financial Research ٧: ٢٥–٣٥.

وهي إخفاء هوية المرسل والمستقبل للأموال، سيجعلها حتمًا مصدرًا مهمًّا لجمع أموال المنظمات الإرهابية. والأدلة الحالية تبين أن المنظمات الإرهابية لا تعتمد بشكل أساسي على العملات الرقمية المشفرة، ولكن على الدول والمنظمات الدولية توخي اليقظة والعمل على تحسين قدراتها الخاصة عبر تشجيع استخدام عملات مشفرة خاصة بها، ومنع القنوات الغير رسمية لتمويل الإرهاب.

يُدعى أشهر مجرمي الـ"بيتكوين" المدانين "روس أولبريخت"، حيث قام باستخدام العملة في مبيعات مخدرات غير قانونية على موقع "الإنترنت المظلم" المدعو "سيلك رود" (Silk Road). وبلغت ثروته الشخصية من عملة الـ"بيتكوين" ما لا يقل عن ٢٨,٥ مليون دولار استولى عليها مكتب التحقيقات الفيدرالي لاحقًا. ويقدر العاملون في مجال إنفاذ القانون إجمالي قيمة التعاملات التي تمت عن طريق موقع "سيلك رود" بنحو ١,٢ مليار دولار أمريكي في الفترة ما بين عامي ٢٠١١-٢٠١٣.[١]

الفرع السادس: فقدان البيانات

كما ذكرنا في النقطة السابقة، فمن أهم خصائص العملات الرقمية المشفرة هي عدم إدلاء مستعمليها ببياناتهم الشخصية، فكل مستخدم له حساب رقمي أو محفظة رقمية تحت اسم مستعار يختاره بنفسه؛ وبذلك فيكون مجهول الهوية مقارنة مع مستخدم حساب بنك عادي، ويتطلب منه لفتح حساب الإدلاء بصورة جوازه وهويته الشخصية وعنوان سكنه وشهادة وظيفته... إلخ.

فبالمقابل مستخدم العملة الرقمية المشفرة يحتفظ بعنوان تشفير يخترعه دون الكشف عن أي شيء عن هويته، ويمكن للشخص الواحد أن يحمل عناوين متعددة، ومن الناحية النظرية لن يكون هناك ما يربط بين هذه العناوين معًا، أو للإشارة إلى أن نفس الشخص يمتلكها. وهذا يعني أن الشخص الذي يفتح الحساب هو الوحيد المتمكن من التداول بعملاته ولا يمكن لشخص آخر أن يخترقه، فإن نسي تفاصيل محفظته الرقمية ضاعت كل عملاته ولا يمكنه التصرف بها، فأصبحت بحكم المفقود، كما أن ذلك يعني أنه لن يتمكن من توريثها لعائلاته أو أقاربه إلا إن شاركهم بها خلال حياته.

(١) انظر الرابط: ما مدى سوء جرائم البيتكوين؟ التفاصيل/ ٢٠١٧/ المقالات/ الراصد (https://www.worldgovernmentsummit.org/ar/).

الفرع السابع: التهديدات الإلكترونية للعملات الافتراضية

لا شك أن تقنية البلوك تشين نمت بسرعة فائقة في السنوات الأخيرة، والفكرة التي كانت نظرية بحتة لسنوات أصبحت فجأة عملية ومتواجدة في كامل بقاع الأرض. وهذا الانتشار لم يحصن العملة المشفرة ضد الهجمات الأمنية؛ حيث لا تزال هناك مخاطر على الأمن السيبراني والقومي للدول. ويمكن القول بأن أفضل مثال على ذلك، بعض العملات المشفرة التي وقعت بالفعل ضحية لهجمات برامج الفدية، وغيرها من الانتهاكات الأمنية من قبل المتسللين. ونجد العديد من الأمثلة فخسر كل من الإيثريوم والبيتكوين ملايين الدولارات بسبب مشكلات خرق أمن البلوك تشين.

وبعض هذه الأضرار ترجع فعلًا للطريقة التي تعمل بها تقنية البلوك تشين نفسها؛ حيث تكون جميع البيانات موجودة على السلسلة معروضة لجميع المستخدمين. مما يمكن أن يؤدي بلا شك إلى مشكلات الأمن والخصوصية.

النوع الأول من الاختراقات التي قد تهدد كيان العملات الرقمية تقع من الداخل وهي التي تؤدي إلى فقدان ثقة مستخدمي العملة فيها وفي قيمتها، وهنا نذكر مثال لإحدى أكبر عمليات الاحتيال في تاريخ العملات المشفرة التي لم تأخذ شكل قرصنة أو خرق للبيانات؛ حيث كان نظام العملة الكامل عملية احتيال بنفسها وهي العملة التي تسمى "one coin" التي كانت عملية احتيال تسويقية متعددة المستويات، جذبت الناس بوعود عائدات كبيرة، وأرباح كثيرة، ولكن سرعان ما تبين أنها كلها أكاذيب. وهذا دليل على أن القرصنة ليست الخطر الأمني الوحيد على العملات المشفرة.

وإن لم تكن الاختراقات من شركة العملة نفسها فقد تكون من جهات أخرى منها غير حكومية ومنها تابعة للحكومة أو حلفائها، وهذا ما اتضح في عدد من التقارير الأمنية من وزارة العدل الأمريكية والأمم المتحدة حين نددت ضد اختراقات كوريا الشمالية في مجال العملات الرقمية.

وحسب شركة شين أناليزيز المتخصصة في البلوك تشين[١] "من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢١، قفز عدد الجرائم المالية المرتبطة بكوريا الشمالية من أربعة إلى سبعة، ونمت القيمة المستخرجة من هذه الاختراقات بنسبة ٤٠٪"، انظر أدناه اختراق كوريا الشمالية من حيث القيمة الإجمالية للقرصنة وإجمالي عدد الاختراقات:

(١)

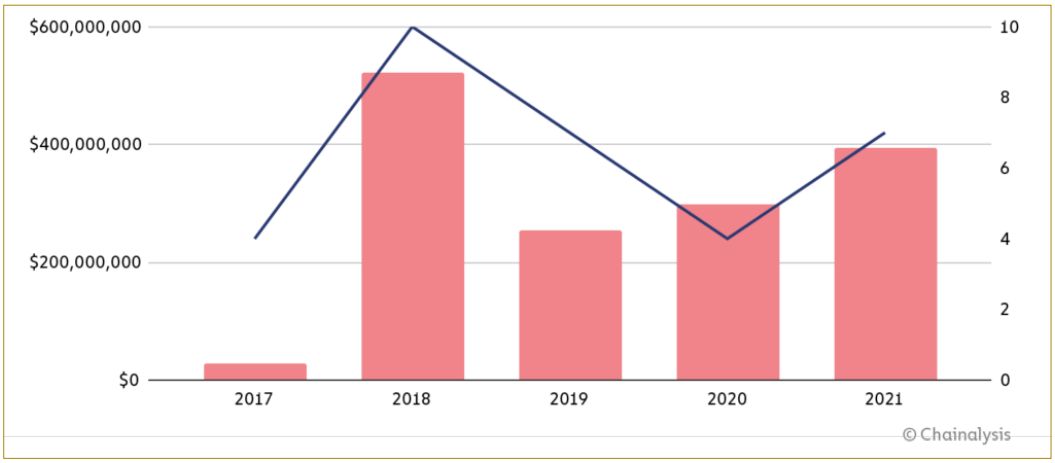

(١)

وقالت الشركة نفسها إن المتسللين استخدموا عددًا من الأساليب، بما في ذلك إغراءات التصيد واستغلال الشفرات، والبرامج الضارة والمحملة بالفيروسات لسرقة الأموال من محافظ المنظمات الرائجة، ثم نقلها إلى العناوين التي تسيطر عليها كوريا الشمالية.

ومحافظ العملات المشفرة كلها متصلة على شبكة الإنترنت وبالتالي فهي عرضة للقرصنة بسهولة. ويتم استخدامها كمنصات للعملات الرقمية لإرسال واستقبال العملات والسماح للمستخدمين بمشاهدة عدد الرموز المميزة لديهم. لذلك قام عدد من الخبراء بالطلب من المستخدمين توقي الحذر، ونقل عملاتهم خاصة إن كانت كميات كبيرة إلى محافظ تسمى بال"باردة"، والتي يتم فصلها عن الإنترنت ويصعب بذلك اختراقها. وإن مجموعة لازاروس، وهي مجموعة قرصنة فرضت الولايات المتحدة عقوبات عليها تخضع لسيطرة مكتب الاستخبارات الرئيسي في كوريا الشمالية -حسب تقارير وزارة الداخلية الأمريكية-، وسبق أن اتهمت المجموعة بالتورط في هجمات برامج الفدية واختراق البنوك الدولية وحسابات العملاء والهجمات الإلكترونية على شركات كبيرة أمريكية، ويتضح أن كوريا الشمالية تقوم بعمليات واسعة لغسيل الأموال للاحتياز عليها. واتهمت لجنة تابعة للأمم المتحدة كوريا الشمالية باستخدام الأموال المسروقة لدعم برامجها النووية والصاروخية كوسيلة لتجنب العقوبات الدولية.

(١) North Korean Hackers Have Prolific Year as Their Unlaundered Cryptocurrency Holdings Reach All-time High، ١٣ JANUARY ٢٠٢٢ | BY CHAINALYSIS TEAM.

كما اتهمت الولايات المتحدة ثلاثة من مبرمجي الكمبيوتر في كوريا الشمالية بعملية قرصنة ضخمة تهدف إلى سرقة أكثر من ١,٣ مليار دولار من الأموال والعملات المشفرة. وبشكل عام، فإن مجرمي الإنترنت ينجذبون إلى العملات المشفرة خاصة في السنوات الأخيرة؛ خاصة أن معظم هجمات برامج الفدية تلزم الدفع بعملة البيتكوين أو أي عملة مشفرة أخرى؛ لأنه يصعب تتبعها مما يوفر للجناة المجهولية التامة. فالمجرمون ينجذبون بشكل متزايد إلى اختراق محافظ العملات الرقمية لأنهم يتبعون مكان وجود المال، واليوم مع تزايد شعبية العملات المشفرة فالتهديدات معظمها هناك.

ورغم أن معظم التركيز يكون على مخاطر العملات المشفرة من الاستخدامات الشائنة المحتملة، مثل التي ذكرناها أعلاه في ظل التهرب من العقوبات أو حتى الشراء من الأسواق السوداء على الشبكة العنكبوتية. إلا أن الاستخدامات المشروعة للعملات المشفرة تنطوي على مخاطر أمنية كبيرة ذات طبيعة تقنية. ومن أهمها الثغرات المتأصلة في أي نظام مبني على نظام الكمبيوتر. وهذا النظام الذي تمشي عليه العملات الرقمية؛ لتفادي الحاجة إلى طرف ثالث مثل مؤسسات البنوك والحكومات تقوم العملات الرقمية على نظام البلوك تشين الذي يحرر المستخدمين من الاحتياج إلى طرف ثالث في المعاملة، مما يعدم إمكانية التراجع عن أي ضرر إذا تبين أن البروتوكول أو أداة برمجية أخرى فيها أخطاء.

ويعد أكبر مثال على هذا خطأ في تطبيق الإيثريوم -ثاني أكبر عملة مشفرة من حيث القيمة- أدى إلى سرقة ما قيم في وقته بـ ٥٠ مليون دولار أمريكي من عملة الإيثر المميزة في عام ٢٠١٦، والذي تسبب في حدوث اضطراب كبير في سلسلة البلوك تشين التابعة للإيثريوم التي انقسمت في نهاية المطاف إلى سلسلتين منفصلتين.

ويمكن أن تؤدي المشكلات والتهديدات الأمنية أيضًا إلى فقدان الثقة بشكل كبير في بروتوكول معين مما يدفع مستخدميه إلى نقل أصولهم إلى مكان آخر، وبدوره يؤدي لانخفاض النشاط الاقتصادي، ويقوم على تضاءل مكافأة المدققين الذين يكرسون قوة الحوسبة لتأمين تلك الشبكة، والتأكد من صحة معاملاتها مما يقلل رغبتهم في المشاركة في عمليات التعدين، وينتج ذلك بالفعل دوامة تشل نظام العملة الرقمية بأكمله.

وتبقى المشكلة الأكبر هي مخاطر بورصات العملات المشفرة عالمية؛ حيث غالبًا ما تنتشر تأثيرات انهيار البورصات أو قمعها في جزء واحد من العالم حول العالم، وفيه عدد كبير من المدققين على جميع العملات الرقمية في كل العالم.

الفرع الثامن: التداعيات على استهلاك الطاقة

أ. تأثير النقود الرقمية على البيئة وخاصة في استهلاك الطاقة[١]

استهلاك قياسي للكهرباء: إذ إن عملية تعدين العملة الرقمية، أو العملية التي يتم خلالها إنتاج بيتكوين وتدقيق المعاملات تنطوي على حل معادلات حسابية معقدة، وتستدعي وجود طاقة حاسوبية كبيرة؛ لذا فإن هذه الشبكة تعتمد على سلسلة من أجهزة الكمبيوتر اللامركزية، وتلتهم المزيد والمزيد من الطاقة بمرور الوقت، فكلما تم تعدين بيتكوين تصبح العملية أكثر تعقيدًا، وتحتاج المزيد من الوقت والإجراءات، وبالتالي المزيد من القدرة الحاسوبية والطاقة الكهربائية. (كلما زادت أجهزة الكمبيوتر في معمل التعدين، ارتفعت احتمالية حل المعادلات والحصول على بيتكوين جديدة).

ويستهلك تعدين العملة الرقمية نحو ١٢١ تيرا واط/ساعة من الكهرباء سنويًّا، ويقدر مركز كامبردج أن استهلاك بيتكوين السنوي للكهرباء يقدر بنحو ١١٥ تيرا واط، ووفقًا للموقع فإن هذا المعدل قد يتراوح في أي مكان بين ٤٠ و٤٤٥ تيرا واط/ ساعة سنويًّا؛ نظرًا لصعوبة تقدير الاستهلاك بالضبط. (تستهلك المملكة المتحدة نحو ٣٠٠ تيرا واط). ولتصور حجم استهلاك دولة بيتكوين من الكهرباء، فإن ألمانيا رابع أكبر اقتصاد في العالم تستهلك ٥٢٤ تيرا واط في الساعة سنويًّا، أي أن استهلاك العملة الافتراضية يعادل ٢٧,٣٪ من الاستهلاك الألماني.

وعليه، فإن معاملة واحدة من عملة بيتكوين لها البصمة الكربونية نفسها مثل ٦٨٠ ألف معاملة فيزا أو ٥١٢١٠ ساعة من مشاهدة يوتيوب. ويري أليكس دي فريس، الخبير الاقتصادي الذي وضع أحد المؤشرات الأولى في هذا الموضوع سنة ٢٠١٦، تشاؤما أكبر، إذ يعتبر أن الارتفاع الكبير المسجل أخيرا في سعر البيتكوين سيرفع استهلاكها للطاقة الكهربائية إلى مستوى يفوق استهلاك كل مراكز البيانات الأخرى.

وهو ما يفوق استهلاك الأرجنتين والإمارات وهولندا وسويسرا وإيرلندا، حسبما ذكر موقع تويك تاون الإخباري، وتشير تقديرات الباحثين إلى أن تعدين العملة المشفرة يمثل ٠,٥٦٪ من استهلاك الكهرباء في العالم؛ حيث يتطلب التعدين استخدام خوادم -غالبًا ما تكون متخصصة- للاتصال بشبكة بلوك تشين الخاصة بالعملات الرقمية.

(١) (أصبح نوار، موقع الطاقة نت ١٣-٢-٢٠٢١).

وعلى حسب دراسة لمعهد أوك ريدج في أوهايو سنة ٢٠١٨ فإن تعدين عملة بيتكوين بقيمة دولار واحد تستهلك ٤,٧ كيلو واط من الطاقة، أي أكثر من ضعف كمية الطاقة اللازمة لتعدين النحاس والذهب والبلاتين بقيمة دولارواحد. وذكرت دراسة أخرى من المملكة المتحدة نُشرت في سنة ٢٠٢٠ أن طاقة الحاسب المطلوبة للتعدين تضاعفت أربع مرات في عام ٢٠١٩ مقارنة بالعام السابق، وأن التعدين كان له تأثير في الأسعار في بعض أسواق الطاقة والمرافق.

الفرع التاسع: التداعيات على البيئة

انبعاثات الكربون: إذ لا تتوقف تداعيات البيئة السيئة للبيتكوين عند الاستعمال الكهربائي المفرط، فإن دراسات عديدة وجدت أن تعدين البيتكوين يولّد نحو ٢٢ ألف طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويًا، وإذا قارنا هذه الكمية فسنجد أنها تساوي انبعاثات مدينة لاس فيجاس الأميركية في ولاية نيفادا والتي تحتضن حسب آخر الإحصائيات ما يقارب ٧٠٠ ألف نسمة.

وكما ذكرنا سابقًا فإن استعمال عملية التعدين لاستخراج أو إنتاج البيتكوين يحتاج إلى ٦٧ إلى ١٢١ تيرا واط في ساعة في السنة. في كل أنحاء العالم قد يؤدي ذلك إلى أسعار خيالية في فاتورة الكهرباء إلا في منطقة الدول الإسكندنافية.

حيث نذكر مثال ذلك، أيسلندا التي تستمد حوالي ٨٥٪ من إجمالي إمدادات الطاقة الأولية فيها من مصادر الطاقة المتجددة المنتجة محليًا. حيث وفرت الطاقة الحرارية الأرضية حوالي ٦٥٪ من الطاقة الأولية في عام ٢٠١٦، وبلغت حصة الطاقة الكهرومائية (الطاقة المستخرجة من حرارة الماء تحت الأرض) ٢٠٪، وبلغت حصة الوقود الأحفوري (المنتجات النفطية بشكل أساسي لقطاع النقل) ١٥٪؛ ولذلك أصبحت أيسلندا وبعض الدول الإسكندنافية التي لها فائض في طاقات الرخيصة وجهة لأهم الشركات التعدين في العالم حتى إن أيسلندا أصبحت واحدة من الدول الرائدة في تعديل العملات الرقمية وبالأخص البيتكوين التي تحتاج إلى طاقة كهربائية كبيرة، فوفقًا لمؤسسة بلوك تشين الأيسلندية، تم بالفعل تعدين ٨٪ من جميع عملات البيتكوين في إيسلندا في السنوات الأخيرة.

ويقول مناصري العملة الإلكترونية المشفرة، إن التعدين يتم بشكل متزايد باستخدام الكهرباء من مصادر متجددة، حيث يصبح هذا النوع من الطاقة أرخص، والطاقة المستخدمة أقل بكثير من استخدامات الطاقة الأخرى الأكثر إهدارًا، غير أن الباحثين في جامعة "نيو مكسيكو"، خلصوا في ٢٠١٩ قبل الارتفاع الجنوني أخيرا في الأسعار، أن كل دولار تدرّه البيتكوين يخلّف ٤٩ سنتا من الأضرار الصحية والبيئية في الولايات المتحدة.

كما اعتبر ميشال روش[١]، أحد مبتكري مؤشر «كامبريدج بيتكوين إيليكتريسيتي كونسامبشن إيندكس» أنه «رغم أن الآلات الحديثة تستهلك كميات أقل من الكهرباء، فإن استهلاككم منها سيزيد» لتلقي حصة أكبر من البيتكوين الممنوح للمشاركين في التعدين.

وتبقي الصين وفقا لمؤشر "كامبريدج بيتكوين إيليكتريسيتي كونسامبشن إيندكس" أكبر بلاد تنتج العملات الرقمية؛ حيث تستضيف حسب أحدث البيانات حوالي ٧٥٪ من قدرة تعدين البيتكوين في العالم باختلاف الدول الإسكندنافية، فإن ثلثي إنتاجها من الكهرباء يأتي من الفحم والباقي يأتي من طاقات مستجدة مثل الطاقة الكهرومائية خاصة في سيتشوان التي تستغل موسم الصيف وأمطاره الغزيرة. وغالبًا أيضا ما تقدم الحكومات المحلية الطاقة مقابل أجر ضئيل -أو حتى بالمجان- لجذب الوظائف والسياح.

ولكن في أواخر شهر مايو، أشار مجلس الدولة الصيني إلى شن حملة حظر على تعدين العملات المشفرة، مما تسبب في انخفاض سعر البيتكوين بنسبة ٣٠٪، وألقى بظلاله على الصناعة بأكملها، حيث أدى ذلك إلى خسارة أكثر من تريليون دولار من الاستثمارات في العملة الرقمية. قال نائب رئيس مجلس الدولة الصيني ليو هي لمجموعة من المسؤولين الماليين إن الحكومة سوف "تضيق العنان على تعدين البيتكوين وأنشطة التداول" لضمان الاستقرار المالي في البلاد.

رفع درجة حرارة الأرض: إذ توقع فريق البحث أن استهلاك الكهرباء بكميات كبيرة في عمليات التعدين الرقمية، سيرفع درجة حرارة الأرض بمقدار ١,٥ درجة مئوية، أو أكثر في غضون ٢٠ عامًا، وأشار الفريق إلى أن الاحتباس الحراري العالمي سيبلغ ذروته بحلول عام ٢٠٣٣ نتيجة عمليات التعدين للعملة الرقمية.

(١) لماذا تستهلك بيتكوين طاقة كهربائية أكثر بعشر مرات من غوغل؟ الأربعاء ١٧ مارس ٢٠٢١، موقع ٢٤ الإلكتروني.

المطلب الثالث: في قانونية عملة التشفير من عدمها

وموقف الأنظمة والقوانين والسياسات البديلة من العملات الرقمية المشفرة

الفرع الأول: تطور البيئة القانونية والتنظيمية لدى العملات الرقمية

عندما انتشرت العملات المشفرة اللامركزية في العالم، تعرف الناس على طرق جديدة مبنية على التكنولوجيا يمكن استخدامها لتحقيق العديد من الغايات منها تحويل الأموال وتسجيل البيانات، والاستثمار، وتخزين المال، واستعمال التطبيقات والبرامج الذكية؛ ولكن رغم الانتشار السريع لهذه العملات الرقمية إلا أنها لا تمتلك بعد كيانًا قانونيًّا محددًا مسؤولًا عن حماية المستهلك. والطبيعة الافتراضية واللامركزية لهذه التكنولوجيا تجعل تطبيق الأطر القانونية التقليدية غير فعال، علاوة على ذلك، فإن عدم وجود كيان قانوني معين يجعل إنفاذ أي إطار قانوني جديد ضعيفًا؛ لهذين السببين، فإن الوضع التنظيمي الحالي للعملات المشفرة اللامركزية، أو العملات الرقمية أمر غامض.

انظر في شمال أمريكا:

المنطقة	هل هناك حظر على العملات الرقمية؟		اللوائح والقوانين
	مباشر	غير مباشر	
باهاماس	لا	لا	العملات الرقمية ليست مستثنى من تطبيق ضريبة القيمة المضافة.
كندا	لا	لا	عند استخدام العملة المشفرة للدفع مقابل السلع أو الخدمات، يتم تطبيق قواعد معاملات المقايضة لأغراض ضريبة الدخل. ويمكن أيضًا شراء أو بيع العملة الافتراضية بصفتها سلعة. وقد تكون أي مكاسب أو خسائر ناتجة عن العملات خاضع للضريبة.
الولايات المتحدة	لا	لا	إذا كانت شركات خدمات الأموال بما في ذلك منصات تبادل العملات المشفرة، وأجهزة إرسال الأموال، وخدمات إخفاء الهوية تقوم بقدر كبير من أعمالها في الولايات المتحدة، فإنها مطالبة بالتسجيل في USFinCEN كشركة خدمات مالية، وتنفيذ برنامج مكافحة غسيل الأموال (AML)، والاحتفاظ بالسجلات المناسبة وتقديم التقارير إلى FinCEN، بما في ذلك تقارير الأنشطة المشبوهة (SAR) وتقارير معاملات العملة (CTRs).
المكسيك			أصبحت عملة البيتكوين قانونية في المكسيك ابتداء من عام 2017 ولدى البلاد خطط مستقبلية لتنظيمها كأصل افتراضي بموجب قانون FinTech

والبيتكوين عملة يسمح بها القانون الأمريكي والكندي وفي بعض دول أمريكا الشمالية الأخرى مثل المكسيك، ولكن تصنيفها يتغير حسب الجهة، فوزارة المالية في الولايات المتحدة تصنف عملة البيتكوين على أنها قابلة للتحويل والتسعير بالدولار (٢٠١٣م)، بينما لجنة تجارة وتداول السلع تصنف العملة كسلعة (٢٠١٥م)، أما مصلحة الضرائب فتفرض ضرائب على البيتكوين بصفتها من الممتلكات، وفي المكسيك يشرف إطار قانوني شامل باسم (La Ley Fintech) على ملكية وشراء واستعمال البيتكوين في المكسيك.

وفي كندا، يجب على الشركات التي تتعامل مع العملات الافتراضية التسجيل لدى مركز تحليل المعاملات المالية والتقارير في كندا (Fintrac) الذي يتأكد من صحة تسعير العملة ويحتفظ بالسجلات المطلوبة، كما من دوره أن يقوم بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة أو المتعلقة بالإرهاب، وتحديد ما إذا كان أي من عملائها "أشخاص ذات وظيفة حكومية"، كما أن القانون الكندي يعتبر بعيد المدى من حيث إنه ينطبق حتى على التداولات الغير كندية إذا كان فيهم أطراف وعملاء كنديون. ولدى البنوك الحق في أن لا تفتح حسابات للشركات التي تتعامل في العملات الافتراضية من دون تسجيل في مركز (Fintrac).

انظر في جنوب أمريكا:

البلاد	هل هناك حظر على العملات الرقمية؟		اللوائح والقوانين
	مباشر	غير مباشر	
الأرجنتين	لا	لا	تصنف العملات الرقمية مثل البيتكوين كأموال، لكنها ليست عملة قانونية في البلاد. يمكن اعتبار عملة البيتكوين سلعة أو شيء بموجب القانون المدني الأرجنتيني، وقد تخضع المعاملات التي تتم باستخدام عملات البيتكوين لقواعد بيع البضائع بموجب القانون المدني في البلاد.
بوليفيا	نعم	لا	أصدر البنك المركزي في بوليفيا قرارًا يحظر عملة البيتكوين وأي عملة أخرى لا تنظمها دولة أو منطقة اقتصادية في عام 2014.
البرازيل	لا	لا	وفقًا لبيان صادر عن البنك المركزي البرازيلي بشأن العملات المشفرة في 2014، فللعملات مخاطر تشغيلية. وفي نوفمبر 2017، كرر البنك المركزي البرازيلي هذا الوضع العشوائي الذي رأى أنه غير مشجع لتبني العملات، ولكن في 7 مايو 2019 نشرت الإدارة الخاصة للإيرادات الفيدرالية في البرازيل وثيقة حول ضرائب العملة المشفرة في البلاد.

البلاد	هل هناك حظر على العملات الرقمية؟		اللوائح والقوانين
	مباشر	غير مباشر	
كولومبيا	لا	نعم	لا يُسمح للمؤسسات المالية في كولومبيا بتسهيل معاملات البيتكوين. حيث حذرت Superintendencia Financiera المؤسسات المالية في عام 2014 بأن "لا" تحمي أو تستثمر أو تتوسط أو تدير عمليات الأموال الافتراضية".
فنزويلا	لا	لا	قامت السلطات الفنزويلية سابقًا بإلقاء القبض على مستخدمي البيتكوين الذين يمارسون نشاط التعدين، ولكن في يناير 2018، قال كارلوس فارغاس المشرف على العملة المشفرة في الحكومة: "إنه نشاط أصبح قانونيًا تمامًا الآن، لقد عقدنا اجتماعات مع المحكمة العليا حتى يتمكن من براءة الأشخاص المعتقلين سابقًا وإسقاط تهمهم وإرجاع مصادرتهم التي حجزت في السنوات السابقة.

وهناك اختلافات كثيرة في أمريكا الجنوبية حيث سياسات الدول متباينة بشكل ملحوظ، فنجد أن هناك عدة دول قامت بحظر كامل للعملات الرقمية ومنها بوليفيا في ٢٠١٤ والإكوادور في عام ٢٠١٥، ولكن نجد دول أخرى مثل البرازيل، تشيلي، وكولومبيا التي ليس لديها بعد أي إطار قانوني للعملات الرقمية، أما في الأرجنتين، فتعتبر عملة البيتكوين بمثابة "أموال" ولكنها ليست مناقصة قانونية، ويتم التعامل معها على أنها إما "مال" أو "شيء" بموجب القانون المدني الأرجنتيني، أما في تشيلي فلا يوجد حظر على استخدام عملات البيتكوين ولكن نجد أن في فنزويلا حالة خاصة؛ حيث إنها استباقية بعض الشيء في هذا المجال؛ حيث قامت بنشر عملة رقمية خاصة بها باسم "بيترو" وهي عملة مدعومة من الدولة مرتبطة بتسعير الأصول النفطية للدولة. وفي نيكاراغوا وكوستاريكا لا تُعَامل عملة البيتكوين على أنها غير قانونية، ويسمح بتداولها في حين أن دول "الكاريبي" مثل جامايكا وترينيداد وتوباغو أعلنت رسميًا بسماح التداول بها قانونيًا.

انظر في الشرق الأوسط وآسيا:

البلاد	هل هناك حظر على العملات الرقمية؟		اللوائح والقوانين
	مباشر	غير مباشر	
قيرغيزستان	لا	لا	عملة البيتكوين في قيرغيزستان تعتبر سلعة، وليست ورقة مالية أو عملة بموجب قوانين جمهورية، وتسمح القوانين بتعدينها وشرائها وبيعها وتداولها في البورصة كسلعة محلية.
الإمارات العربية المتحدة	نعم	لا	لا يعترف البنك المركزي بالعملات المشفرة كشكل من أشكال الدفع، لكنه يعمل على ملف تنظيم خدمات العملات الرقمية.
السعودية	نعم	لا	حذر البنك المركزي السعودي (ساما) المؤسسات المالية من استخدام البيتكوين؛ لأنها عملة عالية المخاطر، وأعلن أنه لن يتم ضمان أي حماية أو حقوق لمتعاملها.
الأردن	نعم	لا	أصدرت الحكومة الأردنية تحذيرًا بعدم تشجيع استخدام البيتكوين أو أي أنظمة أخرى مماثلة. وحظر البنك المركزي الأردني البنوك ومحلات الصرافة والشركات المالية، وشركات خدمات الدفع التعامل في عملات البيتكوين أو العملات الرقمية الأخرى. في حين حذر الجمهور من مخاطر عملات البيتكوين، مُعلنًا أنها ليست مناقصة قانونية.
قطر	نعم	لا	لا يُسمح للبنوك بالتداول في عملة البيتكوين بسبب مخاوف البلاد بشأن الجرائم المالية والقرصنة، بالإضافة إلى ذلك، فإن العملة المشفرة محظورة في مركز قطر المالي.
إسرائيل	لا	لا	أصدرت سلطات الضرائب الإسرائيلية بيانًا في عام 2017 قالت فيه: إن البيتكوين والعملات المشفرة الأخرى لن تندرج تحت التعريف القانوني للعملة، ولكنها تصنف كأصل مالي خاضع للضريبة. وفي كل مرة يتم فيها بيع عملة البيتكوين، يتعين على البائع دفع ضريبة أرباح "رأس المال" بنسبة 25٪، ويتم التعامل مع مستخدمين التعدين وتجار عملات البيتكوين على أنهم شركات، ويتعين عليهم دفع ضريبة دخل الشركات بالإضافة إلى فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 17٪.

البلاد	هل هناك حظر على العملات الرقمية؟		اللوائح والقوانين
	مباشر	غير مباشر	
الصين	نعم	نعم	لا يُسمح للمؤسسات المالية في الصين بتسهيل معاملات البيتكوين تحظر القوانين المطروحة على الشركات المالية الاحتفاظ بالعملات المشفرة أو تداولها. وقد أخذت الصين على مدى السنوات إجراءات عديدة لتأمين عدم تداول العملة داخل البلاد ومن أهمها: في 5 ديسمبر 2013، اتخذ بنك الصين الشعبي (PBOC) خطوته الأولى في تنظيم البيتكوين من خلال منع المؤسسات المالية من التعامل مع معاملات البيتكوين، وفي 1 أبريل 2014، أمر بنك الشعب الصيني (PBOC) البنوك التجارية، وشركات الدفع بإغلاق حسابات تداول البيتكوين في غضون أسبوعين. كما تم حظر عمليات تبادل العملات المشفرة أو منصات التداول فعليًا بموجب اللوائح التنظيمية في سبتمبر 2017 مع إغلاق 173 منصة بحلول يوليو 2018. وفي أوائل عام 2018، أعلن بنك الصين الشعبي أن إدارة الدولة للنقد الأجنبي بقيادة بان قونغ شنغ ستتخذ إجراءات صارمة ضد تعدين البيتكوين. وتوقفت العديد من عمليات تعدين البيتكوين في الصين عن العمل بحلول يناير 2018. وتم فرض حظر كامل على تداول العملات المشفرة والتعدين في 24 سبتمبر 2021.

ويعتبر "المال البيتكويني" محظورًا في كل من الأردن، والسعودية، ولبنان، ولكننا نجد تداولًا غير معلن عنه في بعض الأحيان. أما في دولة الاحتلال "إسرائيل"، فالتعامل به يقع تحت المعاملة "الخاضعة للضريبة». وفي الإمارات العربية المتحدة تعمل على تعديل مناخها التنظيمي لدمج العملات المشفرة في السوق المالية. أما في قيرغيزستان، فتعتبر عملة البيتكوين سلعة وليست عملة ويسمح بتعدينها بشكل قانوني وشرائها وبيعها والمتاجرة بها في بورصة السلع المحلية. وتعتبر أوزبكستان أيضا دولة صديقة للعملات المشفرة وفقا لمرسوم (٢٠١٨) يقنن التعدين والتداول في العملات المشفرة ويعفي العمليات الخاصة بالعملات الرقمية من الضرائب. وقد قام البنك المركزي الباكستاني بحظر العملات الرقمية في عام ٢٠١٨، لكن من المتوقع إعادة النظر في الموضوع في الأشهر المقبلة. وفي أوائل عام ٢٠١٨ أعلن بنك الاحتياطي الهندي (RBI) عن إصدار قرار حظر بيع أو شراء العملات المشفرة للكيانات الخاضعة للتنظيم، وجاء ذلك القرار عقب التحقيقات في الأنشطة الاحتيالية من خلال مخطط تسويق متعدد المستويات لعملة الوان كوين. ولكن في ٢٠١٩ تم تقديم عريضة أمام المحكمة العليا في الهند للطعن في عدم شرعية العملات المشفرة، والبحث عن قرار ينظم أو يقيد العملية التجارية. وفي مارس ٢٠٢٠ أصدرت المحكمة العليا في الهند الحكم، بقرار يلغي حظر البنك الاحتياطي الهندي لتداول العملات المشفرة.

انظر في إفريقيا:

البلاد	هل هناك حظر على العملات الرقمية؟		اللوائح والقوانين
	مباشر	غير مباشر	
الجزائر	نعم	نعم	بحسب "الجريدة الرسمية" (28 ديسمبر 2017): البند 117 - يحظر شراء وبيع واستخدام وحيازة ما يسمى بالعملة الافتراضية. العملة الافتراضية هي التي يستخدمها مستخدمو الإنترنت عبر الشبكة العنكبوتية. وتتميز بغياب الدعم المادي مثل العملات المعدنية أو الأوراق النقدية أو المدفوعات بشيك أو بطاقات الائتمان. يُعاقب على أي خرق لهذا الحكم وفقًا للقوانين والأنظمة المعمول بها.
مصر	نعم	لا	أصدرت دار الإفتاء المصرية، المشرع الإسلامي الرئيسي في مصر مرسومًا دينيًا يصنف المعاملات التجارية في البيتكوين على أنها حرام، وبررت أنها محظورة بموجب الشريعة الإسلامية.
المغرب	نعم	لا	في 20 نوفمبر 2017، أصدر مكتب الصرافة بيانًا عامًا أعلن فيه، "أن المعاملات عن طريق العملات الافتراضية تشكل انتهاكًا لأنظمة الصرف، ومعرضة للعقوبات والغرامات المنصوص عليها في القوانين الحالية المعمول بها". وقد قامت وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب والهيئة المغربية لسوق المال (AMMC)، بعد ذلك بتحذير من المخاطر المرتبطة بعملة البيتكوين، والتي يمكن استخدامها "لأغراض غير مشروعة، مثل الأغراض الإجرامية، بما في ذلك غسل الأموال وتمويل الإرهاب". وفي 19 ديسمبر 2017، قال عبد اللطيف الجواهري مدير بنك المغرب في مؤتمر صحفي عقد في الرباط خلال الاجتماع ربع السنوي الأخير لمجلس إدارة بنك المغرب لعام 2017: إن البيتكوين ليست عملة بل "أصل مالي"، كما حذر من مخاطرها ودعا إلى وضع إطار لحماية المستهلك.
نيجيريا	لا	لا	أصدر البنك المركزي النيجيري (CBN) في 17 يناير 2017 تعميمًا لإبلاغ جميع البنوك النيجيرية بأنه تم حظر المعاملات المصرفية للعملات الافتراضية في نيجيريا. كما تم إنشاء بعد ذلك لجنة من قبل البنك المركزي النيجيري (CBN) ومؤسسة التأمين على الودائع النيجيرية (NDIC) للنظر في إمكانية اعتماد الدولة للتكنولوجيا التي تقود عملات البيتكوين والعملات الرقمية الأخرى وهي البلوك تشين. وفي 5 فبراير 2021م، أصدر البنك المركزي النيجيري تعميمًا لإبلاغ المؤسسات المالية في نيجيريا أن التعامل في العملات المشفرة لا زال محظورا وأنه يؤدي إلى فرض عقوبة صارمة.

ويعتبر من أهم اقتصادات القارة الإفريقية في جنوب الصحراء: (نيجيريا، وجنوب أفريقيا)، ورغم أن في فبراير ٢٠٢١، حظرت الحكومة النيجيرية معاملات العملة المشفرة إلا أن العملة لا تزال شائعة لدى فئة كبيرة من المستثمرين؛ حيث تستقبل نيجيريا مليارات الدولارات شهريًّا عبر البيتكوين. واستغل مؤسس تويتر والرئيس التنفيذي السابق جاك دورسي الاستعمال الواسع للعملة في نيجيريا وإفريقيا لترويج لمشروعه الخيري الجديد؛ حيث رشح أربعة أفارقة لعضوية مجلس إدارة Btrust (Bitcoin Trust)، وهي مبادرة خيرية لنشر ٥٠٠ بيتكوين بقيمة تعادل حوالي (٢١,٥ مليون دولار) لجهود تطوير العملة في العالم النامي الإفريقي. قال دورسي: "إن أعضاء مجلس الإدارة سيعملون على تحديد مبادئ تشغيل الأموال بأفضل طريقة لتوزيع ٥٠٠ بيتكوين نحو جهود التطوير".

بعيدًا على البيتكوين، أصرت نيجيريا أن تدخل سوق العملات الرقمية وأعلن الرئيس النيجيري محمد بخاري في خطاب متلفز: "أصبحت نيجيريا أول دولة في إفريقيا، وواحدة من أوائل الدول في العالم التي تقدم عملة رقمية لمواطنيها". مضيفا: "اعتماد العملة الرقمية للبنك المركزي والتقنية الأساسية الخاصة بها، المسماة بالبلوك تشين، يمكن أن تزيد الناتج المحلي الإجمالي لنيجيريا بمقدار ٢٩ مليار دولار على مدى السنوات العشر المقبلة"؛ حيث يأتي إصدار العملة الرقمية، المسماة eNaira، كبديل رسمي للعملات المشفرة؛ لأنها تشكل تهديدًا للنظام المالي، وعرفت eNaira، منذ إطلاق منصتها استقبالًا هامًّا حيث زار أكثر من ٢,٥ مليون شخص الموقع الرسمي للعملة، ووافق على التعامل بها ٣٣ بنكًا وقيم تداولها بحوالي ٥٠٠ مليون نايرا أي ما يعادل (١,٢ مليون دولار).

انظر في أستراليا:

البلاد	هل هناك حظر على العملات الرقمية؟		اللوائح والقوانين
	مباشر	غير مباشر	
أستراليا	لا	لا	أشار محافظ البنك الاحتياطي الأسترالي (RBA) في مقابلة حول شرعية البيتكوين في ديسمبر 2013، قائلًا: "لن يكون هناك شيء يمنع الناس في هذا البلد من اتخاذ قرار بالتعامل بعملة أخرى، حتى في متجر إذا أرادوا ذلك. لا يوجد قانون ضد ذلك، لذلك لدينا عملات متنافسة ". اعتبارًا من أبريل 2018، وجب على بورصات العملات الرقمية الأسترالية التسجيل في المركز الأسترالي لتقارير المعاملات والتحليل وتنفيذ سياسات "اعرف عميلك" للامتثال للتشريعات الجديدة لمكافحة غسيل الأموال.

البلاد	هل هناك حظر على العملات الرقمية؟		اللوائح والقوانين
	مباشر	غير مباشر	
نيوزيلاندا	لا	لا	ينص بنك الاحتياطي النيوزيلندي على ما يلي: "لا تحتاج البنوك غير المصرفية إلى موافقتنا على المخططات التي تتضمن تخزين و/ أو تحويل القيمة مثل "البيتكوين"، طالما أنها لا تتضمن إصدار عملة متداولة بشكل ملموس (أوراق نقدية وعملات معدنية).

قرر كل من البنوك الاحتياطية في أستراليا ونيوزيلندا السماح باستخدام العملات الرقمية، وفي أستراليا أصبح البيتكوين الآن يتداول تمامًا مثل النقود الرسمية لشراء السلع والخدمات في المتاجر التي تسمح بذلك، بينما في نيوزيلندا ليس هناك اعتراض على عملة البيتكوين كمخزن للقيمة، أو وسيلة تداول ما دام أنها تبقى افتراضية ولا يكن لها طابع ملموس.

الفرع الثاني: كيف تعاملت الحكومات مع ظاهرة العملات الرقمية المشفرة؟

بسبب انتشارها السريع اختار عدد من الدول السماح بمداولة العملات الرقمية وأعطتها طابعًا قانونيًا، وبخاصة، وأن استخدام العملات المشفرة لإجراء المعاملات بين أي من أصحاب الحسابات يكون في العالم يكون بشكل مجهول؛ الشيء الذي قد أدَّى بالفعل إلى ظهور مخاوف عديدة حول هذه العملات واستخداماتها بعيدًا عن أي رقابة، وفي حين أن بعض المشرعين والمسؤولين قد لا يدعمون استخدامه بسبب الافتقار إلى الرقابة والروابط الغير قانونية، إلا أن هناك من رأوا أنه من الأفضل إدخال قوانين مكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في بلادهم في محاولات للحد من استخدامها من أجل هذه الأهداف الشنيعة.

وفي نوفمبر ٢٠٢١، حصرت مكتبة الكونجرس الأمريكي[١] ١٠٣ دول وجهت حكوماتها وهيئاتها التنظيمية المالية لتطوير لوائح وقوانين تأطر العملات الرقمية المشفرة واستخدامها.

الولايات المتحدة الأمريكية: كأول بلد لمستعملين العملات الرقمية المشفرة تريد أن تجمع بين حماية الأمن وحقوق المستخدمين دون سحق الابتكار الجديد التي أتت به هذه العملات؛ ولذلك تقوم شبكة الجرائم المالية (FinCEN) التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية[٢] بإصدار توجيهات بشأن عملة البيتكوين منذ عام ٢٠١٣، وقد حددت وزارة الخزانة البيتكوين كعملة قابلة للتحويل بقيمة معادلة بالعملة الحقيقية أو يمكن أن تكون بمثابة بديل للعملة الحقيقية.

(١) Update، The Law Library of Congress، Global Legal ٢٠٢١ Regulation of Cryptocurrency Around the World: November .Research Directorate

(٢) United States Department of the Treasury، Financial Crimes Enforcement Network. "Application of FinCEN's Regulations to Persons Administering، Exchanging، or Using Virtual Currencies، Page ١، Accessed Dec ١٣، ٢٠٢١.

تحافظ كندا بشكل عام على إقبالها للبيتكوين مثل جارتها الجنوبية، وينظر إلى عملة البيتكوين الأمريكية كسلعة من قبل وكالة الإيرادات الكندية (CRA) لأغراض حسابات ضريبة الدخل؛ هذا يعني أن أي دخل من معاملة باستخدام عملة البيتكوين يُنظر إليه على أنه دخل تجاري أو مكسب رأسمالي ويجب الإبلاغ عنه على هذا النحو. وتعتبر كندا أن بورصات العملات المشفرة هي شركات خدمات مالية، وهذا يضعهم تحت اختصاص قانون عائدات الجرائم المالية (غسيل الأموال) وتمويل الإرهاب. نتيجة لذلك، تحتاج بورصات العملات المشفرة إلى التسجيل في مركز تحليل المعاملات المالية والتقارير في كندا (FINTRAC)، والإبلاغ عن أي معاملات مشبوهة، والالتزام بخطط الامتثال والاحتفاظ بسجلات معينة.

في الهند: صرح رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي[١] إنه ينبغي استخدام العملات الناشئة مثل العملات الرقمية المشفرة لتمكين وتعزيز الديمقراطية، وليس لتقويضها. وكما جاء واضحًا في تصريحه، فإن صناع السياسة في الهند يهتمون لأمر المعاملات الغير منظمة للعملات الرقمية التي حسب رأيهم، يمكن أن تضر بالاقتصاد الكلي والاستقرار المالي للبلاد. وفي وقت منعت فيه الهند مداولة العملات الرقمية في بداياتها إلا أنها الآن تدرس تشريعًا جديدًا لتنظيم استخدامها، خاصة بعد أن قامت المحكمة العليا الهندية في مارس ٢٠٢٠ بإلغاء قرار البنك المركزي الهندي[٢] بحظر العملات الرقمية في ٢٠١٨، وبحسب تقرير مكتبة الكونجرس الأمريكي[٣] تسمح العديد من البلدان الأخرى باستخدام البيتكوين في المعاملات ومنها: فرنسا، الدنمارك، أسبانيا، ألمانيا، اليابان، المملكة المتحدة، المكسيك...، فاليوم معظم حكومات العالم تبحث عن طرق لمواكبة هذا التطور.

زعماء مالية! «مجموعة السبع يضعون إرشادات للبنوك المركزية بشأن إصدار العملات الرقمية»:

صدق المسؤولون الماليون في مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى على ١٣ مبدأ للسياسة العامة بخصوص العملات الرقمية التي يمكن للبنوك المركزية إصدارها، قائلين إن مثل هذه العملات يجب أن تستند إلى الشفافية وسيادة القانون والحوكمة الاقتصادية السليمة، وقال وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية في المجموعة في بيان مشترك عقب اجتماعهم في واشنطن يوم الأربعاء ١٣ أكتوبر ٢٠٢١ أن: «الابتكار في مجال النقود والمدفوعات الرقمية يمكنه تحقيق فوائد جمة، ولكنه يثير أيضا قضايا سياسية عامة وتنظيمية كبيرة» بحسب رويترز. وأضافوا «يساعد التنسيق والتعاون

(١) India's Modi says cryptocurrencies should be used to boost democracy, not harm it, REUTERS، ٢٠٢١/١٢/١٠.

(٢) Taxation Of Cryptocurrencies In India, Vijay Pal Dalmia، ٧ January ٢٠٢١.

(٣) Update, The Law Library of Congress, Global Legal ٢٠٢١ Regulation of Cryptocurrency Around the World: November Research Directorate.

الدولي القوي بشأن هذه القضايا على ضمان أن الابتكار في القطاعين العام والخاص سيحقق فوائد محلية وعبر الحدود مع كونه آمنًا للمستخدمين والنظام المالي الأوسع». وشددوا على أن أي عملة رقمية يصدرها بنك مركزي لا بد وأن «تدعم ولا تضر» قدرته على الوفاء بتفويضه الخاص بالاستقرار النقدي والمالي. كما تكثف البنوك المركزية العالمية جهودها لتطوير عملاتها الرقمية في سبيل تحديث الأنظمة المالية وتسريع المدفوعات المحلية والدولية.

صندوق النقد الدول العملات المشفرة تشكل فرصة للاستثمار

وعلى لسان مديرته كريستالينا جورجيفا أكد صندوق النقد الدولي أنه يعتبر العملات المشفرة فرصة للمستقبل، وليست وسيلة مستقرة للحفاظ على قيمة الأصول؛ حيث قالت مديرة صندوق النقد الدولي، كريستالينا جورجيفا، يوم الثلاثاء ٢١ أكتوبر ٢٠٢١، إن المؤسسة المالية المرموقة تعتبر العملات المشفرة فرصة للمستقبل وليست وسيلة مستقرة للحفاظ على قيمة الأصول، وأضافت جورجيفا خلال مناقشة افتراضية حول الاقتصاد الرقمي: متسائلة: «لماذا نتوخى الحذر بشأن الأصول المشفرة؟ لأنها تشبه إلى حد كبير فرصة استثمارية أكثر من كونها طريقة تقليدية للعمل كمخزن ثابت للقيمة يمكن الاعتماد عليه في العمليات اليومية».(١)

وأردفت بالقول إن الأصول المشفرة لا يتم دعمها مثل الأموال التقليدية، داعية أيضًا إلى تنظيم الاقتصاد الرقمي والذي قالت إنه سيشكل «خطوة مهم». وشددت رئيسة صندوق النقد الدولي كذلك على أهمية تسخير التكنولوجيا الجديدة من أجل تحسين الاقتصاد العالمي، موضحة: «إذا لم تكن التكنولوجيا موجودة، فسيكون من الصعب تحقيق الشمول (المالي)».(٢)

وتعتبر السلفادور، من الدول التي سمحت بمداولة البيتكوين بل وأعطته سمة قانونية؛ حيث أقرت السلفادور قانونًا جديدًا من شأنه أن يجعل الدولة الصغيرة الواقعة في أمريكا الوسطى أول دولة في العالم تعتبر عملة البيتكوين عملة رسمية وقانونية، وهي خطوة يقول المحللون إنها جريئة؛ حيث إن البلد تخاطر بوضع اقتصادها تحت رحمة التقلبات الحادة للعملة الرقمية. ويسمح هذا التصنيف القانوني باستخدام عملة البيتكوين، وهي أكبر عملة مشفرة في العالم من حيث القيمة السوقية، لشراء السلع ودفع الضرائب والقروض المصرفية في السلفادور، وسيُطلب من الشركات قبول عملات البيتكوين من الزبائن عند الدفع مع تحديد سعر صرف البيتكوين مقابل الدولار من قبل السوق. الأمر الذي دفع بمسؤولين في صندوق النقد حكومة رئيس السلفادور نجيب أبو كيلة إلى إعادة النظر في قرار اعتماد عملة البيتكوين المشفرة كوسيلة دفع رسمية بجانب الدولار الأمريكي محذرين

(١) https://arabic.sputniknews.com/٢٠٢١١٠١٩/صندوق-النقد-الدولي-العملات-المشفرة-تشكل-فرصة-للاستثمار-١٠٥٠٤٧٩٢٤٢.html

(٢) https://arabic.sputniknews.com/٢٠٢١١٠١٩/صندوق-النقد-الدولي-العملات-المشفرة-تشكل-فرصة-للاستثمار-١٠٥٠٤٧٩٢٤٢.html

من "المخاطر الكبيرة" لهذه العملة على الاقتصاد الوطني وقدرات المواطنين الشرائية، وفقدت البيتكوين اليوم نحو نصف قيمتها مقارنة بالسعر القياسي الذي حققته في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي عندما سجلت ٦٧،٧٣٤ دولار؛ حيث حث مسؤولو صندوق النقد الدولي في بيان صادر لهم[١]، أن دولة السلفادور وحكومة رئيسها نجيب أبو كيلة إلى تغيير مسارها والتوقف عن اعتماد البيتكوين وسيلة دفع رسمية وإعادة النظر في قرارها بهذا الشأن، مشيرين إلى "المخاطر الكبيرة" التي تشكلها العملة المشفرة. بينما استخدم المجلس التنفيذي للصندوق الذي يتألف من ممثلين عن الحكومات الأعضاء وبينهم الولايات المتحدة، لغة أكثر حدة. وكانت الدولة الصغيرة في أمريكا الوسطى أول من شرّع في أيلول/سبتمبر الماضي من ذات العام المصدر فيه البيان، تداول العملة المشفرة، ما سمح للمستهلكين باستخدامها في جميع تعاملاتهم إلى جانب الدولار الأمريكي.

وحض المسؤولون سلطات السلفادور على تضييق نطاق قانون بيتكوين وإلغاء اعتبار العملة المشفرة وسيلة دفع رسمية، وفق بيان صادر عن صندوق النقد الدولي. وشدد المسؤولون على أن هناك «مخاطر كبيرة لاستخدام البيتكوين على الاستقرار المالي والنزاهة المالية وحماية المستهلك» وإصدار السندات المدعومة من بيتكوين. وحذر الصندوق من المستويات العالية لتقلبات سعر صرف العملة المشفرة.

كما تم تداول عملة البيتكوين بسعر ٣٧ ألف دولار الثلاثاء ٢٥ يناير ٢٠٢٢، بعد أن فقدت نحو نصف قيمتها مقارنة بالسعر القياسي الذي حققته في تشرين الثاني/نوفمبر عندما سجلت ٦٧،٧٣٤ دولار. واستغل أبو كيلة انخفاض سعر البيتكوين لتعزيز أصول بلاده من العملة المشفرة.[٢] ونجد أيضًا بعد الدول التي اختارت مسار آخر وهو أن تنشأ عملات رقمية خاصة ببلدها كصورة جديدة للعملة المحلية ومنها فنزويلا التي كانت في ٢٠١٨، الدولة الأولى والوحيدة حتى الآن التي تصدر عملتها الرقمية الخاصة: البترو. وتدعي الحكومة الفنزويلية أن العملة المشفرة مدعومة باحتياطات فنزويلا من النفط والذهب والألماس، وأن كل بترو مرتبطة بسعر برميل واحد من النفط الفنزويلي، ويؤكد موقع عملة البترو الرسمي أنه يمكن استخدام العملة لدفع ثمن السلع والخدمات في الشركات والمؤسسات الفنزويلية التي تقبلها، وأنه يمكن استبدال البترو بعملات مشفرة أخرى أو نقود ورقية.

وأما الصين، فقد شرعت بدورها في أبريل ٢٠٢٠ في اختبار عملتها الإلكترونية -اليوان الصيني الإلكتروني، أو اليوان الرقمي- وهو مشروع يمكن أن يضع الحكومة في منافسة مباشرة مع العملات المشفرة العالمية؛ خاصة عندما نرى أهمية الصين على الساحة الاقتصادية وحجمها الديمغرافي في المقابل، ونجد بعض الحكومات التي تخشى جعل العملات المشفرة متداولة قانونيًّا بسبب الآثار

(١) وذلك يوم: (الثلاثاء ٢٥ يناير ٢٠٢٢).

(٢) فرانس٢٤/ أ ف ب، ٢٦/ ١/ ٢٠٢٢.

المالية والقانونية والتنظيمية التي قد تترتب عن ذلك؛ ولذلك نرى عددًا منها قاموا بحظر العملات المشفرة تمامًا، نذكر منها المغرب[١]، قطر[٢]، بنغلادش، مصر، الجزائر...، أو جزئيًّا عبر وضع قوانين مقيدة للأمر مثال: البحرين، المملكة السعودية[٣]، لبنان، عمان.

وأما في جمهورية مصر العربية، فإنه ووفقًا للمادة (٢٠٦) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، تعتبر في جمهورية مصر العربية العملات المعتمدة داخل الدولة هي العملات المعترف بها لدى البنك المركزي المصري فقط، وتمنع السلطات المصرية إصدار العُملات المشفرة أو التداول فيها أو الدعاية لها أو استعمال منصات تتداول فيها أو أي إجراءات قد تمس بها.

وحذر البنك المركزي المصري من التعامل بشتى أنواع العملات الافتراضية المشفرة، وعلى وجهها عملة البيتكوين لما يغلب عليها من مخاطر وعيوب قد تؤدي بالشخص إلى خسارة فلوسه، أو التلاعب بالنظام المالي السليم في البلاد؛ خاصة وأن ليس عليها أي رقابة رسمية ولا تتبع أي قوانين مما قد يشجع مستخدميها على ارتكاب جرائم مالية عديدة.

وحذرت الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية جميع المستثمرين الذين قد يرون في العملات الرقمية مجالا للربح السريع أن هدف تلك العملات سحب أموال المواطنين وتهريبها بعيدًا عن رقابة الدولة، مما يصب فعليًّا في سبل التحايل والخداع على البنك المركزي المصري وما يرتبط به من قوانين وتشريعات.

وفي المغرب، أعلن كل من البنك المركزي المغربي ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة والهيئة المغربية لسوق الرساميل عن تحذيرها من مخاطر الاستثمار في العملات الرقمية كـ"بالتكوين"، واعتبرت أنها عملات افتراضية لا وجود لها في الواقع وتحمل الكثير من المخاطر، بعدما لاحظت إقبالًا على شرائها من طرف فئة من المغاربة، نظرًا إلى الارتفاعات الخيالية لسعرها في سوق العملات الافتراضية. وعللت السلطات المالية المغربية موقفها من التعامل بعملة "البيتكوين" باعتبارها نشاطًا غير منظم ليست له أي شرعية قانونية، وينطوي على مجموعة من المخاطر المرتبطة بغياب إطار حمائي للزبون المتعاطي لهذا النشاط، وتقلب سعر صرف العملات المشفرة، وإمكانية استعمالها في ارتكاب بعض الجرائم الخطرة.

وسبق لمكتب الصرف المغربي أن عمم بلاغًا سنة ٢٠١٧ يجعل من المعاملات بالنقود الافتراضية مخالفة لقانون الصرف الجاري به العمل، والفصل ٣٣٩ من القانون الجنائي الذي يجرم صنع أو تداول عملة تقوم مقام النقود المتداولة، والنتيجة تعرض مرتكبيها للعقوبات والغرامات المنصوص عليها في النصوص ذات الصلة.

(١) Office des changes Marocain. Communiqué "Mise au point au sujet de l'utilisation des monnaies virtuelles". ٢٠ novembre ٢٠١٧.

(٢) مصرف قطر المركزي، تعميم ٦/ ٢٠١٨، ٧ فبراير ٢٠١٨.

(٣) مؤسسة النقد تحذر من التعامل بالعملة الإلكترونية، ٤ يوليو ٢٠١٧.

ودعا مكتب الصرف الجميع إلى الاحترام التام لمقتضيات قانون الصرف الجاري بها العمل، والتي تنص على أن المعاملات المالية مع الخارج يجب أن تتم عن طريق البنوك المعتمدة بالمغرب وبواسطة العملات الأجنبية المعتمدة من طرف بنك المغرب، ومن أجل حماية المستهلكين المغاربة، قامت السلطات المغربية بإطلاق حملة وطنية توعية ضد مجازف التعامل بالعملات الافتراضية تداولا أو استثمارًا؛ ذلك لكونها نقودًا افتراضية غير واقعية، وهي عبارة عن أرقام ورموز عبر الإنترنت تم تطويرها بطرق معقدة لا يمكن معرفة مصدرها، ولا وساطة بين المتعاملين لا بنوك للتحويل ولا بنوك مركزية بالإضافة إلى انعدام الرقابة على المعاملة، الأمر الذي جعل العديد من الأسواق الإجرامية تتعامل مع هذا النوع من العملات مثل الإرهاب والمخدرات.

وأما في الجزائر؛ فقد منع قانون المالية لعام ٢٠١٨ الصادر في الجريدة الرسمية في الجزائر تداول العملة الافتراضية «بيتكوين»، محذرًا مستعملها من عقوبات ينص عليها القانون؛ حيث جاء في المادة ١١٧ من القانون الذي دخل حيز التطبيق أنه «يمنع شراء العملة الافتراضية وبيعها وحيازتها». وأضافت: «العملة الافتراضية هي تلك التي يستعملها مستخدمو الإنترنت عبر الشبكة العنكبوتية، وهي تتميز بغياب الدعامة المادية كالقطع والأوراق النقدية، وعمليات الدفع بالصك أو بالبطاقة البنكية». ووفق المادة ١١٧ ذاتها، فإن مخالفي هذا الأمر يعاقبون وفق القوانين السارية المفعول[١].

وفي تونس يتم حظر التعامل بمثل هذه العملات على الرغم من غياب قانون يجرّم أو ينص على منع استخدام العملات الرقمية، بل على العكس فإن الفصل ٢٨ من دستور الجمهورية التونسية ينص على أن: «العقوبة شخصية، ولا تكون إلا بمقتضى نص قانوني سابق الوضع، عدا حالة النص الأرفق بالمتهم»، وبالتالي فلا جريمة بدون نص قانوني سابق الوضع لتاريخ وقوع الجريمة، والقانون التونسي لا يفرض الحصول على رخصة مسبقة لتعاطي الألعاب الإلكترونية أو عملية التعدين المسؤولة عن إنتاج البيتكوين، وبالتالي فإن المبدأ هو حرية الممارسة؛ ليطرح السؤال حول أسباب توجيه مثل هذه التهم دون وجود سند قانوني للتجريم.

والبنك المركزي كان له طبعًا رأي آخر؛ حيث عبر محافظه الشاذلي العياري عن رفضه التعامل بالأموال الافتراضية في البلاد وعلى رأسها بيتكوين والعملات الإلكترونية المشفرة بصفة عامة، مؤكدًا أن هذه المواقع تستعمل تكنولوجيات عالية التشفير، ممَّا يجعل عمليات تعقبها شبه مستحيلة إلى جانب أنها تمكن مستعملها من التهرب الضريبي، فأصدر البنك التونسي المركزي بيانًا على إثر الشائعات الأخيرة التي راجت حول اعتماد البنك المركزي التونسي لتطبيق نقد رقمي والتزامه مع مؤسسة أجنبية لإرساء هذه التطبيق، وإن البنك المركزي يدحض كل هذه المزاعم والمعلومات التي

(١) https://arabic.rt.com/business/٩١٩١٣٨-تحريم-مفتي-مصر-بيتكوين-الجزائر-تحظر-التعامل-العملة-الافتراضية/

لا أساس لها من الصحة، وَيهم البنك في هذا الصدد توضيح مواطن اللبس المذكورة وتبيان ما يلي[١]:

في إطار التفكير المتعلق برقمنة الاقتصاد ووسائل الدفع، فإن البنك المركزي قد بلغ حاليا مرحلة دراسة كافة البدائل المتاحة ومن ضمنها العملة الرقمية المركزية (CDBC). ومع ذلك، فإن هذا الخيار لا يزال بعد في طور التفكير.

يركز البنك المركزي في الوقت الراهن اهتمامه على الرقمنة المالية في بعدها المتعلق بالنقد الإلكتروني، وليس في بعدها الخاص بالعملة المشفرة، وتعكف مصالح البنك حاليًا على دراسة الفرص والمخاطر المرتبطة بهذه التكنولوجيات الحديثة لا سيما في مجال السلامة الإلكترونية والاستقرار المالي.

لم يتعهد البنك المركزي بربط أي علاقة أيًّا كان نوعها مع أي مسدي خدمات وطني أو أجنبي قصد إحداث أي عملة رقمية.

وبالفعل وفي إطار الحدث الأخير لنادي فوركس « Forex Club Tunis»، وهي جمعية مستقلة عن البنك المركزي، وبهدف تشجيع باعثي الشركات الناشئة من الشبان التونسيين، تابع المشاركون في هذا الحدث عرض للجدوى الفنية لتطبيق نظرية متعلقة بالعملة الرقمية أنجزته شركة ناشئة خاصة ليس لها أي علاقة معنوية أوتَعاقديَّة مع البنك المركزي. وقد تمَّ إخراج هذه التجربة لإثبات المفهوم (Proof of Concept) من سياقها لتصبح بالتالي عملية تسويق وقع الزج باسم البنك المركزي فيها دون موجب.

كما يذكر معهد الإصدار في هذا السياق أنه يخول فقط لممثليه الرسميين دون سواهم التحدث نيابة عنه، وإبراز موقفه بشأن اعتماد هذه التكنولوجيا؛ وإن البنك المركزي التونسي الذي يستعد في مستهل سنة ٢٠٢٠ لإطلاق مختبر البنك المركزي التونسي والصندوق الرقابي التنظيمي (Sandbox)، يظل منفتحًا أمام جميع الابتكارات التكنولوجية في المجالين البنكي والمالي.

وأما في العراق، فقد شدد البنك المركزي العراقي على عدم التعامل بالعملات المشفرة والرقمية والافتراضية، مؤكدًا أنها ذات مخاطر عالية. وحسب بيان للبنك نشرته وكالة الأنباء العراقية يومه ١٤ أكتوبر ٢٠٢١، قال: «لتلافي أية تداعيات سلبية ناتجة عن التعامل بتلك العملات ذات التذبذب العالي وعمليات المضاربة فيها، فإننا نحذر من استخدامها». وأوضح البيان أن البنك يجري متابعة حثيثة للتعاملات في سوق العملات الرقمية والمشفرة، لافتًا إلى وجود «مخاطر كبيرة مرتبطة بتلك العملات».

وأكد مدللًا على تلك المخاطر أن تلك العملات لا تخضع «لأية ضوابط أو تشريعات قانونية أو رقابية أو فنية في العراق».. وبناءً عليه قال البيان: إن تلك العملات «لا تكفل ولا توفر الحماية القانونية لمن يتعامل بها»، مُشددًا على أنه لم يقم بمنح «رخصة لأية عملة رقمية مشفرة حاليًا».

(١) https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/arabe/actualites_ar.jsp?id=٦٣٨&la=AR.

أما في إيران، فلا يمكن القول بأن البيتكوين قانوني في إيران أم لا. ذلك ما يشوب من ضبابية في الموقف، فإن القانون صامت حول بيتكوين في إيران، نستطيع القول بأن بيتكوين قانوني في إيران؛ لأنه لا يقتصر على بلد معين وجغرافيا خاصة، ولكن السلطات لم يعلق على شرعيته أو عدم شرعيته.

وفي سبتمبر ٢٠٢٠، قال المجلس الأعلى للقضاء الإيراني أن تعدين العملات المشفرة سوف يتم الاعتراف به رسميًّا كصناعة على الأقل داخل حدود البلاد، وفي ذلك الوقت، قال الوزير أبو الحسن فيرزبادي أن البلاد ستعلن الشروط الكاملة للتنظيم والسياسة الخاصة بالعملات المشفرة، والتعدين بحلول نهاية الشه، ولكن في يونيو ٢٠٢١، صادرت السلطات الإيرانية ما يقرب من ١٠٠٠ آلة تعدين بيتكوين من مصنعين سابقين.

إن ضبابية الوضعية القانونية للعملات الرقمية المشفرة في إيران هو بين تعدين البيتكوين قانوني -حيث أبرز مشروع القانون الذي صدّقت عليه الحكومة الإيرانية وأُصدر في يناير-٢٠٢٠، وبين أن الحكومة «تعرف» دون اعتراف قانوني لتداول للعملات المشفرة. ورسميًّا، فلا تعتبر الحكومة الإيرانية والنظام المصرفي الإيراني العملات المشفرة عملات قانونية، وبالتالي لن يضمن البنك المركزي الإيراني قيمتها.

ومع ذلك، سيتم السماح بالتعدين داخل إيران ولكن فقط في ظل ظروف معينة؛ فإذا حصل عمال التعدين على الضوء الأخضر من وزارة الصناعة في البلاد، فلا يجب إقامة مناطق تعدين داخل دائرة نصف قطرها ٣٠ كم من جميع المراكز الإقليمية باستثناء العاصمة طهران ومدينة أصفهان المركزي.. فيما كشف ديوان المحاسبة والرقابة الإيراني في تقريرله، أن حصة إيران من قدرة تعدين العملات المشفرة وخاصة عملة بيتكوين تبلغ نحو ١٠٪ من قدرة تعدين البيتكوين في العالم».

ووفقًا للتقرير يعمل حوالي ٥٠ مركزًا لتعدين العملات المشفرة باستهلاك طاقة ٢٠٩ ميجا وات بشكل قانوني، فيما يوجد حوالي ٥١٠٠ مركز غير مرخص بقدرة ٦٠٠ ميجا وات. وأن مُشغلي تعدين العملات المشفرة سيحصلون على الكهرباء اللازمة من الشبكة الوطنية أو من خلال محطات توليد كهرباء جديدة تعمل خارج الشبكة.

التهرب من العقوبات الأمريكية:

إلا أن مع عمل الدولار كعملة قائدة في السوق العالمية، تعتقد إيران أن استخدام البيتكوين سيساعدها في مقاطعة جميع القيود التي فرضتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق ترامب، هذا يجعل إيران أول دولة في العالم تعلن رسميًّا عن عملة البيتكوين كوسيلة دولية للتبادل، الأمر الذي دفع بالإدارة الأمريكية حث الشركات المتعاملة بالعملات المشفرة على استخدام أدوات وتقنيات لتحديد الموقع الجغرافي للشخص الذي يتعامل بالعملات الرقمية.

وبالنظر لما ورد بذات السياق في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد قامت بنشر الإعلان عن قانون جديد دخل حيز التنفيذ. حيث سيواجه مجرمو الإنترنت الذين يروجون لعمليات الاحتيال بالعملات المشفرة عبر الإنترنت خمس سنوات خلف القضبان وغرامات تصل إلى مليون درهم بموجب قوانين إماراتية جديدة صارمة تم تقديمها لحماية الجمهور من الاحتيال المالي؛ ذلك أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعرف تطبيقات عملية خاصة بأنظمة النقد الإلكتروني على النحو السابق، على الرغم من وجود الدعم التشريعي القانوني من المشرع الإماراتي في مجال المعاملات والتجارة الإلكترونية[١]،بالإضافة إلى وجود ترسانة قانونية وتشريعية التي تقوم بتأمين بيئة التعامل والنقل للمعلومات الائتمانية الإلكترونية بصورة تامة، وإضفاء قوة وثقة أكبر بين المتعاملين.

وعلى الرغم من دخول خدمات الإنترنت إلى دولة الإمارات في عام ١٩٩٥ م، ووجود الآليات والوسائل المتميزة لإقامة التجارة الإلكترونية فيها[٢]، إلا أن النقود الإلكترونية لم توجد وجودًا فعليًّا على الرغم من وجود البنية التحية التقنية الخاصة بالحكومة الإلكترونية [٣]،حتى انتشرت وبسرعة في أغلب الدوائر الحكومية، حيث كان استعمالها أولا تأمين خدمات وبأريحية للمستخدمين كشباك إلكتروني تتم فيه تقريبًا كل المعاملات الإدارية، والنتيجة الطبيعية فقد وجدت بعض التطبيقات الإلكترونية لبعض الخدمات الحكومية المالية الخاصة بدفع الرسوم، والتي كان المقصد منها تنظيم عمليات توريد الدخل المالي لتلك الجهات، والتيسير على مستخدمي تلك الخدمات بصورة خاصة.

وقد جاء هذا القانون كجزء من سلسلة من الإصلاحات القانونية الشاملة التي أعلنها الرئيس الشيخ خليفة في نوفمبر ٢٠٢١؛ حيث يوسع التشريع الجديد قوانين الجرائم الإلكترونية الحالية في البلاد لتشمل الإعلان والترويج للعملات المشفرة التي لا تعترف بها السلطات الإماراتية وفقًا للمادة ٤٨، فإن نشر إعلانات مضللة أو بيانات غير دقيقة عبر الإنترنت حول منتج معين سيعاقب عليه بالسجن (و/ أو) غرامة تتراوح بين ٢٠٠٠٠ درهم و٥٠٠٠٠٠ درهم إماراتي. وتنطبق العقوبة نفسها على أفراد الجمهور الذين يروجون للعملات المشفرة غير المعترف بها من قبل السلطات في الدولة. والقوانين السابقة السائرة في الدولة كانت تحظر الترويج للعملات المشفرة لكنها لم تكن تعاقب عليها، وترجع أهمية تحديد الطبيعة القانونية لهذا النقد إلى إمكانية تطبيق النظام القانوني الخاص للنقود التقليدية على التعامل بالنقود الإلكترونية، مع عدم وجود نصوص قانونية منظمة له.

(١) عبد الفتاح بيومي حجازي، التجارة الإلكترونية العربية، الكتاب الثاني، النظام القانوني للتجارة الإلكترونية في دولة الامارات، دار الكتب القانونية، ٢٠٠٧، صفحة رقم: ٦٣ وما بعدها، انظر في شرح التشريعات المذكورة.

(٢) عبد الفتاح بيومي حجازي، التجارة الإلكترونية العربية، الكتاب الثاني، النظام القانوني للتجارة الإلكترونية في دولة الامارات، دار الكتب القانونية، ٢٠٠٧، صفحة رقم: ١٤ وما بعدها.

(٣) مصطلح الحكومة الإلكترونية مصطلح حديث يقصد به النظام الذي تتبناه الحكومات باستخدام الشبكة العنكبوتية العالمية والإنترنت في ربط مؤسساتها بعضها ببعض، وربط مختلف خدماتها بالمؤسسات الخاصة والجمهور، ووضع المعلومة في متناول الأفراد؛ وذلك لخلق علاقة تتصف بالسرعة والدقة وتهدف للارتقاء بجودة العمل، انظر د. فهد بن ناصر العبود، الحكومة الإلكترونية، مرجع سابق، صفحة رقم: ٢٤.

وفي النموذج الإندونيسي مثال حقيقي لبلاد تسعى إلى تداول العملات الرقمية ولكن وفقًا لضوابط محلية محددة. وشهدت الحكومة الإندونيسية التطور الهائل للعملات المشفرة؛ حيث زاد اهتمام الإندونيسيين بالعملات الرقمية ورغبتهم الاستثمار فيها. الشيء الذي حث الحكومة على إدخال تشريعات لتمكين التنظيم والرقابة المناسبين لتلك العملات من خلال إرشادات أوضح تتناسب مع الإقبال المحلي.

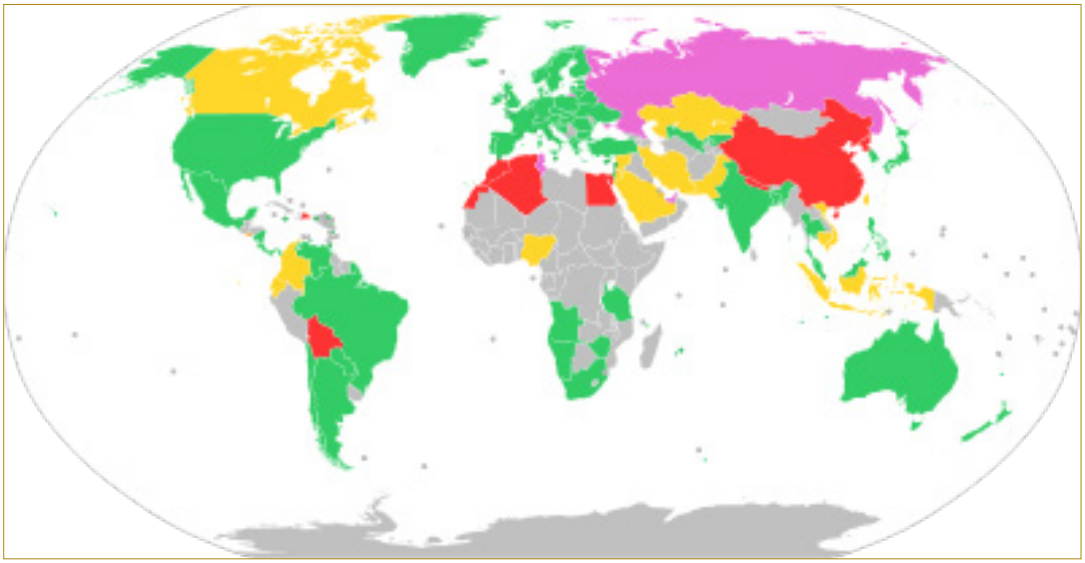

(١)

الوضع القانوني للعملات الرقمية المشفرة في العالم

- استخدام العملات الرقمية مسموح به.
- استخدام العملات الرقمية مسموح به مع بعض القيود القانونية.
- غير محظور بشكل مباشر.
- حظر كلي أو جزئي
- لا توجد بيانات

(١) Wikipedia. Legality of bitcoin by country or territory. August ٢٠٢٠. <https://en.wikipedia.org/wiki/Legality_of_bitcoin_by_country_or_territory>.

المطلب الرابع: الرؤية المستقبلية للعملات الرقمية المشفرة

لا مركزية البيتكوين

يدعي مؤيدو البيتكوين وغيرها من العملات المشفرة أن هذه المنصات المالية هي بطبيعتها أنظمة غير مركزية؛ أي أنها ليست مرتبطة بشكل مباشر بأي دولة أو حكومة أو هيئة، وقد يجادلون بأن العملة المشفرة تتفوق على العملات المادية التقليدية؛ لأنها لا تعتمد على حكومة بلد معين، وهذا صحيح إلى حد ما؛ حيث إن مستخدمي هذه العملات لا يزالون يعتمدون على البنية التحتية الأساسية التي تعمل على تشغيل العملات المشفرة مثل البيتكوين، والتي توجد أغلبيتها في الصين، فإذا قامت الحكومة الصينية باتخاذ إجراءات على العملات المشفرة على مستوى محلي من خلال فرض تدابير معينة، فهذا سيكون له عواقب مباشرة على كل مستخدمي العملة الرقمية في العالم.

موقع جديد للاستثمار

ففي حين نجد أن الدفع بالعملات المشفرة ليس شيئا متداولا بين الناس في الوقت الحالي، إلا أن عدد التجار الذين يقبلون بهذه العملة مقابل سلعهم يزيد كل يوم، وتبني المؤسسات والتجار قد يؤدي بالفعل إلى انتشار استخدام العملات الرقمية، وبالتالي قد يكون لذلك تأثير على أسعار العملات المشفرة، فكلما زاد استخدام "العالم الحقيقي" لها، زاد الطلب عليها وزادت بذلك قيمتها.

ويمكننا التكهن بالقيمة التي قد تكون للعملة المشفرة للمستثمرين في الأشهر والسنوات القادمة، وهذا بكل تأكيد ما سيفعله العديد من المحللين الاقتصاديين،، ولكن الحقيقة هي أنها لا تزال استثمارًا جديدًا يشكل مخاطرة كبيرة، فالعملات الرقمية ليس لديها تاريخ يمكن الاستناد عليه في التوقعات المستقبلية. بغض النظر عما يعتقده أو يقوله خبير ما، لا أحد يعرف حقًّا ما هو مستقبل هذه العملات الرقمية المشفرة وخاصة الغير مركزية منها، والتي تعد غير تابعة لحكومة أو ولي أمر معين؛ لذا من باب الوقاية، أن يستثمر الإنسان مالًا هو مستعد لخسارته، وبالطبع في عالم انتشار الوباء والتقلب المناخي فإن التمسك بالاستثمارات التقليدية يبقى أهم طريقة لبناء الثروة على المدى الطويل.

الفرع الأول: نحو خطى التشريع الوقائي ضد الجرائم الإلكترونية

وهذا لن يتم إلى إذا لجأت الدول إلى التعاون المستمر في محاربة الجريمة المنظمة وغير المنظمة، وخاصة في مجال الأمن السيبراني؛ حيث تقود كل التقارير الأمنية المتخصصة إلى مخاوف حقيقية وخطيرة بسبب النمو المفاجئ لقيمة العملات الرقمية غير المرتقب، وكيفية تعامل المشرعين مع هذا النمو والذي صبت اهتماماتهم بشكل أكثر صرامة على بعض جوانب تداولها فقط، لكن ما زالت محاولات فرض رقابة عالمية على الأنشطة غير القانونية المتعلّقة بها في مراحلها الأولى.

وفي محاربة غسيل الأموال والتهرب الضريبي وتمويل الأنشطة الإجرامية والإرهابية منها لم تدخر الجهات الأوروبية والبريطانية جهدًا في إيجاد أرضية قانونية وتشريعية ملزمة للدولة، ليس فقط في محاربة الدول لمثل هذه الجرائم بل بإلزامية التعاون فيما بينها من خلال تبادل المعلومات وتنظيم حملات مشتركة لمقاومة الإجرام السيبراني بضمان إشراف الهيئات الرقابية؛ سواء الوطنية أو الأوروبية على تعاملات العملات الإلكترونية.

ومن أجل ذلك اقترح الاقتصادي الفرنسي توماس بيكيتي أن يقوم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بإنشاء سجل عالمي للأصول المالية[١] لتحديد المالكين الفعليين، بهدف المساعدة في مكافحة التهرب الضريبي والاحتيال، ويمكن لهذا السجل أن يشمل العملات الإلكترونية.

خدعة "آل كابوني"

ألفونس غابرييل كابوني، تختصر بـ"آل كابوني"، ويعرف أحيانا باسم شهرته "الوجه المخيف سكارفيس". كان من أهم رجل أعمال مافيا شيكاغو في الولايات المتحدة خلال الثلاثينات في زمن حظر الكحوليات في الولايات المتحدة. وانتهت قيادته للجريمة بعد سبع سنوات من الحرية عندما كان في سن ٣٣؛ حيث حكم عليه بالسجن لفترة طويلة. وأهم سبب أدخله السجن كان ضريبة الدخل في وقت لم تمتلك الشرطة فيه أدلة لجرائمه الأخرى من قتل وتهريب وغيره. وقد حققت الولايات المتحدة نجاحًا كبيرًا من خلال قوانين مبتكرة قد تكون بمثابة سوابق قضائية لمن لم يدرك بأهمية إمكانات الضرائب كسلاح ضد الجريمة المنظمة. وتنبع فعالية الضرائب كسلاح ضد الجريمة المنظمة من حقيقة أن التهرب الضريبي يؤدي إلى عقوبات مدنية وجنائية. وكانت أمريكا رائدة في استخدام الضرائب كسلاح ضد الجريمة المنظمة من خلال عمل قسم التحقيقات الجنائية في دائرة الإيرادات الداخلية، ونجحت في تأمين إدانات ضد زعماء مجرمين كبار من المافيا وغيرها من

(١) https://www.ujuh.co.za/piketty-the-world-needs-a-global-register-on-financial-assets/

العصابات؛ خاصة عندما فشلت جميع الجهود الأخرى، ففي أمريكا يمكن مقاضاة التهرب الضريبي بموجب مجموعة من القوانين الجنائية؛ لإثبات جريمة التهرب الضريبي، ويجب على الادعاء إثبات ثلاثة عناصر بما لا يدع مجالًا للشك: أولًا، وجود عجز ضريبي، والفعل الإيجابي يشكل تهربًا أو محاولة تهرب من دفع الضرائب؛ والعزيمة.

وربما سيضطر العالم إلى اللجوء للحلول القديمة والمجربة لمراقبة هؤلاء المجرمين ريثما يطور واضعو السياسات إستراتيجية للتعامل مع الجرائم المتعلّقة بالعملات الرقمية.(١)، فبعد الانتشار السريع الذي عرفته العملات الرقمية خاصة خلال سنة ٢٠٢١، وقام أعضاء لجنة الأوراق المالية في الولايات والمقاطعات الموجودة في أمريكا الشمالية بالتضامن حول قضية «عمليات الاحتيال على عملة البيتكوين» عن طريق جمعية مديري الأوراق المالية في أمريكا الشمالية، وتم التحقيق بمشاركة أكثر من ٤٠ سلطة قضائية.

كما ظهرت في نفس الآونة إجراءات أخرى تبحث في شرعية وتأطير العملات الرقمية، ومن أهمها لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية (SEC) التي أخذت خطوات صريحة لتجنب الاحتيال والنصب عن طريق العملات المشفرة، وقامت السيناتور إليزابيث وارن، عضوة لجنة البنوك بمجلس الشيوخ، بطلب من رئيس لجنة الأوراق المالية والبورصات لتقديم إجابات بشأن تنظيم العملة المشفرة بفترة وجيزة لا تعدي بضعة أيام؛ مشيرة إلى أن الأمر مستعجل بسبب الزيادة الكبيرة التي اتضحت في استخدام تبادل العملات المشفرة، مما قد يوقع الضرر بعدد من مستخدميها.

وقد أثبتت الصين، صرامتها في الموقف المتخذ؛ حيث قام البنك المركزي الصيني بحظر التعامل مع عملات البيتكوين من قبل المؤسسات المالية في الصين منذ عام ٢٠١٤، وتم إدراجها على لائحة الحظر في مايو ٢٠٢١، وعدد من المؤسسات المالية وشركات الدفع لها خدمات متعلقة بمعاملات العملة المشفرة. مع العلم أن في الصين ما لا يقل عن ٢٠ ٪ من شبكة البيتكوين العالمية وأنها لديها أكبر مستعملين للبيتكوين؛ لذلك كان لها تأثير مباشر على سوق البيتكوين العالمية، وكان قد أدى وقتها إلى انخفاض ملحوظ في سعر العملات المشفرة، فانخفض سعر البيتكوين بنسبة ٣١٪، وانخفضت إيثريوم بنسبة ٤٤٪، وانخفضت «بايننانس كوين» بنسبة ٣٢٪، وانخفضت عملة «دوجكوين» بنسبة ٣٠٪..

(١) https://www.worldgovernmentsummit.org/ar/ الراصد/ المقالات/ ٢٠١٧/ التفاصيل/ ما-مدى-سوء-جرائم- البيتكوين.

وقد تكرر ذات الحادث في أبريل ٢٠٢١ عندما انقطع التيار الكهربائي في منطقة شينج يانغ في الصين، مما أدى إلى انخفاض معدل تعدين البيتكوين؛ أي عدد العملات التي يتم تعدينها مما أخاف المستثمرين ودفعهم إلى بيع أصولهم. وانخفض سعر البيتكوين وقتها من ٦٥ ألف دولار إلى حوالي ٣٥ ألف دولار. وعلى صعيد المملكة المتحدة فمنذ ١٠ يناير ٢٠٢١، فرضت الدولة على جميع شركات العملات المشفرة في المملكة المتحدة وكل من مستثمرين ومستشارين وشركة البورصات والمهنيين الذين يتداولون بالعملات الرقمية التسجيل لدى هيئة السلوك المالي، وفي ٢٧ يونيو ٢٠٢١، أغلقت نشاطات هيئة الرقابة المالية بورصة العملات الرقمية رقم واحد في العالم: بايننانسBinance، ورأى في ذلك بعض الباحثين أن هذا الإغلاق يوحي بإجراءات صارمة أخرى قد تأتي في المستقبل القريب.

وقد عرفت جنوب إفريقيا، عددًا كبيرًا من أهم عمليات الاحتيال المتعلقة بالعملة المشفرة حيث اختفى مؤسسا بورصة العملات المشفرة في إفريقيا باسم AFRICRYPT، وهما أمير ورئيس كاجي بقيمة ٣,٨ مليار دولار من بيتكوين. بعد أن قامت شركة أخرى ميرور تريدينغ بنفس الشيء في يناير ٢٠٢١ عندما هرب مؤسسها بما لا يقل عن ١٧٠ مليون دولار من العملات المشفرة. هذه الأحداث سلطت الضوء في جنوب أفريقيا على نواقص سوق العملات الرقمية في البلاد، والذي عرف قفزة غير مسبوقة آخر فترة، وأعلنت الدولة بعدها أنها ستقوم بتشريع قوانين جديدة تعمل على حماية مستخدمي العملات الرقمية.

وقد اتجهت كوريا الجنوبية في مارس ٢٠٢١، نحو تأطير عمل مديري الأصول الرقمية ومقدمي الخدمات والتبادلات في هذا المجال بإجبارهم على التسجيل لدى سلطة التنظيم المالي الكورية، وتقديم بيانات حساباتهم البنكية بأسمائهم الحقيقية، كما يشترط عدم إدانتهم بأي جرائم من قبل، والحث على أن تكون البورصة تحمل ما يكفي من مستويات التأمين على الودائع، لتغطية أي خسائر قد تنتج عن عمليات الاحتيال أو الاختراق.

أما بالنسبة إلى تايلاند، فبعد أن تضررت السياحة من جائحة COVID-١٩ في السنوات الأخيرة، قررت البلاد أن تتعاون مع شركات العملات المشفرة المحلية والبورصات لبدء قبول العملات الرقمية من السياح؛ حيث يطمح هذا النوع من السياحة المعروف باسم السياحة المشفرة لجذب عشاق العملات الافتراضية من خلال التقديم لهم برحلات سفرية يمكن دفع ثمنها بالعملة الرقمية بيتكوين أو غيرها، كما يمكن للمسافرين إجراء أعمال الدفع والشراء بسلاسة مع تجنب رسوم السحب والتحويلات (atm) التي تكون مرتفعة في أغلب الأحيان، وتخطط هيئة السياحة في تايلاند (TAT) لاستهداف أغنياء العملات المشفرة؛ وقال حاكم تايلاند يوثاساك سوباسورن: «إنه إذا كان

بإمكان الأشخاص الذين أصبحوا أثرياء من حيازة العملات الرقمية استخدام العملات دون الحاجة إلى استبدالها، أو مواجهة ضرائب حكومية، فسيكون ذلك ملائمًا جدًّا لهم»[١].

ومع تزايد شعبية العملات المشفرة والبلوك تشين في الإمارات العربية المتحدة، فيرى عدد من المستثمرين ومديري الثروات في الإمارات العربية المتحدة أن لدى العملات الرقمية مستقبل مزدهر في البلاد، والتي يمكن أن يصل عددها إلى أكثر من ١٠٠٠ عملة في ٢٠٢٣.

ولحد الآن لم يتم ترخيص العملات المشفرة من قبل البنك المركزي في الإمارات العربية المتحدة، ولكنه تم منح عدد من بورصات العملات المشفرة الإذن للعمل داخل المناطق المالية الحرة. مركز التشفير التابع لمركز دبي للسلع المتعددة [٢] والذي تم إطلاقه في مايو ٢٠٢١ للترويج لتقنيات التشفير والبلوك تشين في دبي وهو موطن لأكثر من ١٠٠ مؤسسة تعمل في مجال التشفير، وما لا يقل عن ٩٠٠ أخرى تقدمت بطلبات للحصول على التراخيص. وحسب آخر التحديثات هناك أكثر من ٤٠٠ شركة تشفير تعمل في الإمارات العربية المتحدة، ونشير هنا لتصريح لمروان الزهروني الرئيس التنفيذي لمركز دبي للبلوك تشين في مؤتمر عقد خلال جيتكس جلوبال[٣]: «قبل خمس سنوات، لم تكن ترى أشخاصًا يأتون إلى دبي للقيام بأعمال العملة المشفرة... نحن منفتحون لهذا المجال ونقبل بتغيير اللوائح القانونية تماشيا مع احتياجات الميدان حسب المعقول «.

الفرع الثاني: مراكز تداول الأصول المشفرة

أعلن مركز دبي للسلع المتعددة (DMCC) عن إنشاء مركز جديد للعملات والأصول المشفرة في دبي، وأعلنت منصة تداول العملات المشفرة بايننانس Binance والتي تعتبر أكبر بورصة للعملات الرقمية بأنها وقعت اتفاق تعاون مع هيئة مركز دبي التجاري العالمي التي تعمل على إنشاء نظام بيئي دولي للأصول الافتراضية.

إذ سيكون هذا المركز محطة للشركات العاملة في قطاعي تداول العملات المشفرة والبلوك تشين؛ وسيوفر الدعم لراغبين في تطوير تقنية البلوك تشين، وتطبيقها كما سيقدم المركز مساعدات للشركات الناشئة التي تنوي الحصول على تمويل لمشاريعها. كما بادرت المنطقة الحرة بمطار دبي (DAFZA)، بتوقيع اتفاقية مع هيئة الأوراق المالية والسلع؛ وذلك لدعم تداول الأصول المشفرة،

(١) Thailand Lays Groundwork for Crypto Tourism to Revive Industry، bloomberg wealth ٢٧ november ٢٠٢١.

(٢) DMCC Launches Crypto Centre to Champion Cryptographic and Blockchain Technologies in Dubai، https://www.dmcc.pdf.٢٤-May/٠٢٨٤/٢٣٤٩/٤٠١٦/ae/application/files

(٣) Dubai expects to have more than ١،٠٠٠ cryptocurrency businesses by ٢٠٢٢، the national news، Alvin R. Cabral Oct ١٨، ٢٠٢١

كذلك يجب ألا نغفل أيضًا مبادرات مركز الشارقة لتكنولوجيا البحث والابتكار في تأسيس الحاضنات والمسرّعات للشركات الناشئة المتخصصة في تقنية البلوك تشين[١].

وبحسب آخر التقارير في المجال فإن القيمة السوقية للعملات المشفرة في الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠٢٠ تقترب من مبلغ ٢٦٥ مليار دولار أمريكي، وقد يتابع هذا الرقم تصاعده في السنوات القادمة لكون دولة الإمارات من أفضل الدول التي لديها البنية التحتية والتنظيمية لمشاريع العملات المشفرة في العالم.

أ- سلطة تنظيمية لمصرف المركزي الإماراتي

أصدر المصرف المركزي الإماراتي إطارًا تنظيميًّا معدلًا بشأن تنظيم مقدمي تسهيلات القيمة المخزنة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ (مع تعديل في ٦ ديسمبر ٢٠٢٠)[٢] يهدف إلى توضيح هدف تسهيلات القيمة المخزنة، أو ما تسمى بلوائح «SVF»، والتي تهدف إلى السماح للشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة بإصدار أو توفير خدمات تخزين القيمة، وتسهل أعمالها بالقبول بأصول مشفرة أو أصول افتراضية، وتسمح بنقل الأصول أو تخزينها أو تداولها إلكترونيًّا عبر نظام السجل التوزيع الإلكتروني»DLS «. ولقد قامت هيئة الأوراق المالية والسلع في عام ٢٠٢٠ أيضًا بإصدار إطار تنظيمي للشركات في مجال إصدار وتداول الأصول والرموز المشفرة، وإدراجها وتداولها تم نشره في ١٥ أكتوبر ٢٠٢٠، وينظم مجال الأصول الرقمية وتداولها من خلال تغطية كل المراحل من الإصدار والترويج إلى الترخيص وتسيير الأعمال للأمناء، والتبادلات، ومنصات «جمع الأموال».

ب- دليل يساعد في تنظيم الأنشطة الخاصة بالعملات المشفرة

تكثف أبو ظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة جهودها لجذب الشركات التي تركز على العملات المشفرة في الوقت الذي تسعى فيه لأن تصبح المركز الرائد للعملات المشفرة في الشرق الأوسط، وقال سعادة رئيس دائرة التنمية الاقتصادية في أبو ظبي وعضو في المجلس التنفيذي لإمارة أبو ظبي الدكتور شرفا محمد الحمادي: "إن حكومة أبو ظبي حددت لنفسها هدفًا لتسهيل عملية تبادل العملات الرقمية بالعملات التقليدية.

تعد الإمارة بالفعل من بين القادة العالميين في تطوير بيئة تنظيمية صديقة للعملات المشفرة، بعد أن أنشأت إطارًا أوليًّا في عام ٢٠١٨، وفقًا للرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم الخدمات المالية في أبو ظبي إيمانويل جيفاناكيس. الذي قال "في ذلك الوقت كان المجال يتحدث بالفعل عن الحاجة

(١) www.alkhaleej.ae / https:// / ٢٥-٠٨-٢٠٢١ / تنظيم-أسواق-العملات-الرقمية-والأصول-المشفرة/ مقالات/ اقتصاد-آراء-وتحليلات.

(٢) CBUAE re-iterates the objective of the new Stored Value Facilities (SVF) Regulation. Abu Dhabi (٠٦ December ٢٠٢٠).

إلى الخضوع للمظلة التنظيمية، وتوصلنا إلى ما نعتقد أنه إطار عمل شامل إلى حد ما". حيث قامت هيئة تنظيم الخدمات المالية لسوق أبو ظبي العالمي (FSRA -ADGM) بنشر إرشادات حول العملات المشفرة. وبدأت في رقابة أعمال البلوك تشين لضمان الشفافية، ومنع الجرائم المالية؛ مثال: غسيل الأموال وتمويل الإرهاب كما وسعت إطار العملات الرقمية بعد إعادة تسمية مصطلح "أصول التشفير" باسم "الأصول الافتراضية".

الفرع الثالث: نحو نمو العملات الرقمية "المستقرة"

إن العملات المستقرة هي الإجابة على مخاوف مستثمري عملات التشفير الرقمية الذين يبحثون عن عملة مشفرة معادلة للعملات الورقية مثل الدولار أو اليورو؛ حيث من خصائص تلك العملات الاحتفاظ بقيمة موثوقة عبر الزمان دون تقلبات مفاجأة وكبيرة، وتمكن المستثمرون فيها بتبديلها بعملات "حقيقية" وملموسة بسهولة، فيصبح بإمكان مستثمري البيتكوين على سبيل المثال، تحويل أرباحهم من البيتكوين إلى الدولار ليتم استثمارها في مكانٍ آخر أو ببساطة سحب المكاسب وإيداعها في حسابهم المصرفي الشخصي، فنرى أن "العملة المستقرة" جاءت لمعالجة أهم المخاوف التي يتعرض لها مستخدمي العملات الرقمية المشفرة.

وقد نمت شعبية العملات الرقمية المستقرة كطريقة لدعم العملة المشفرة بأصول لها قيمة حقيقية وملموسة، وهي الطريقة نفسها التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية بتقييمها للعملة الأمريكية (الدولار الأمريكي) مقابل المعيار الذهبي[١]. وهذا المعيار الذهبي الذي تخلت عنه الولايات المتحدة في ١٩٣٣، يحدث بعض التساؤلات منها أنه يسهل على الأشخاص ارتكاب الاحتيال؛ لأنه ليس من السهل التدقيق والمراقبة على هذا التقييم كما في حال العملات التقليدية.

بنفس الوقت استغلت العملات الرقمية المستقرة أهم ميزات العملات الرقمية، فسهلت للمستثمرين الاحتفاظ بجزء من محفظتهم المشفرة مثل النقود بطريقة تمكنهم من شراء أي عملة "حقيقية" بسهولة في أي لحظة دون الاعتماد على خوادم البنوك الخاصة بهم، والتي من المعروف أنها تتطلب ضوابط عديدة وشروط كثيرة، ولها أوقات معينة حتى إنها تغلق في بعض الأحيان من أجل "الصيانة".

عامة، لا تزال النظرة المستقبلية للعملات المشفرة محل تساؤل كبير للمحللين الاقتصاديين والبورصات العالمية. ويرى المؤيدون إمكانات غير محدودة وآفاق بعيدة لهذه العملات، بينما لا يرى النقاد إلا المخاطرة الكبيرة التي تتسم بها مثل هذه العملات.

(١) تم تمرير قانون المعيار الذهبي في سنة ١٩٠٠ في الولايات المتحدة، وتم من خلاله اتخاذ الذهب المعيار الوحيد لاسترداد النقود الورقية، وحدد القانون قيمة الدولار عند ٢٥ + ٨- ١٠ حبات من الذهب (نقاء ٩٠٪)، أي ما يعادل ٢٣,٢٢ حبة (١,٥٠٤٦ جرامًا) من الذهب الخالص.

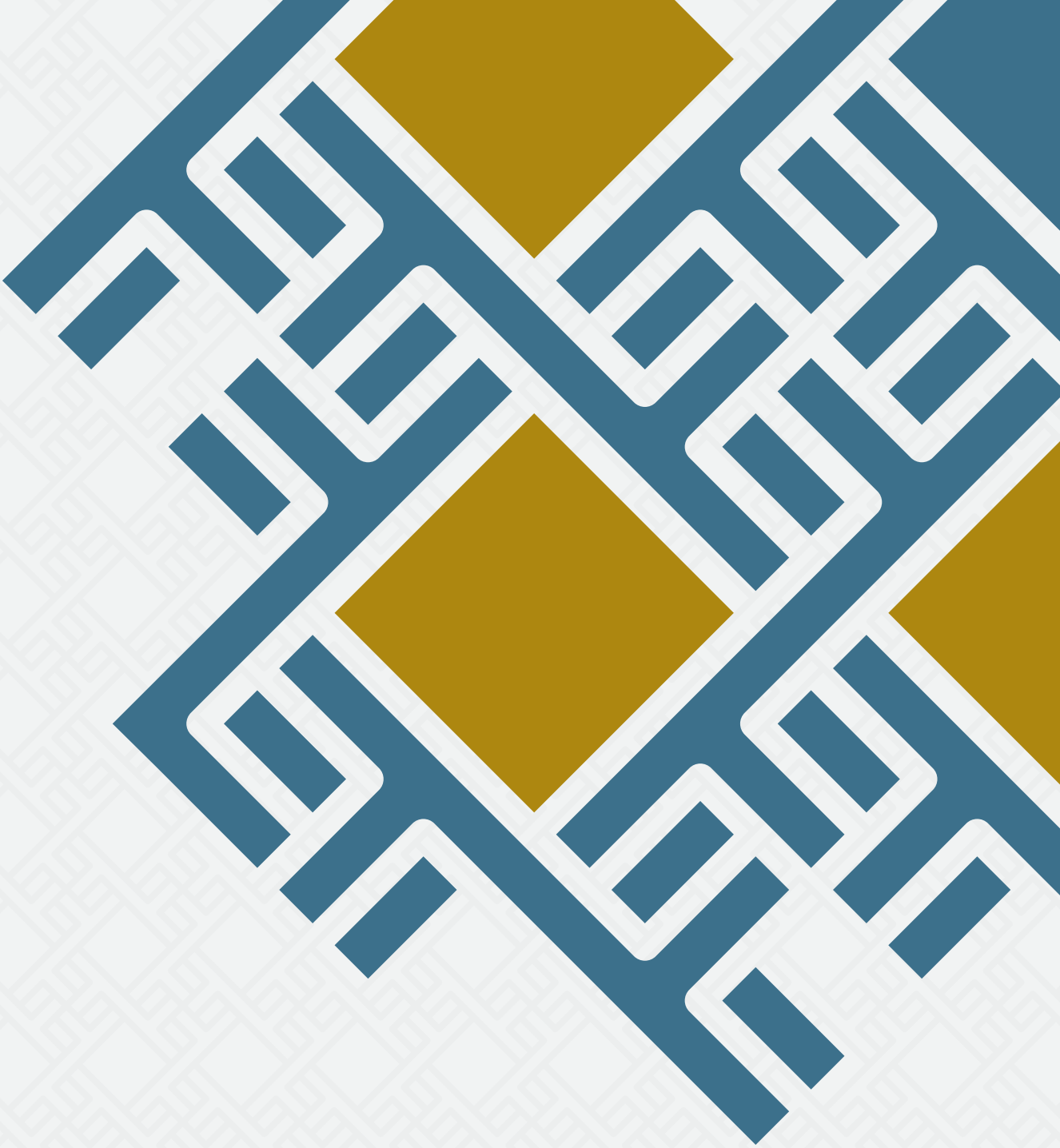

الباب الثاني:

التكييف الفقهي للمال في الشريعة الإسلامية وخصائص حكم العملات الرقمية

الفصل الأول:

التكييف الفقهي للعملات الرقمية المشفرة

المبحث الأول

مالية العملات الرقمية المشفرة وتقومها (بيان مدى كون العملات الرقمية المشفرة متقومة ومتمولة)

المطلب الأول: مفهوم المال في الفقه الاسلامي

المال عصب الحياة، وعدة الحرب، وعماد السلم؛ فبه تُنال الحقوق، وتُؤدَّى الواجبات، وبه يستطيع الإنسان أن يَبني ويُعمِّرَ، وأن يزرع ويُثمِّرَ، وأن يَصنع ويُنتِجَ، به يصان العرض أن يُسلب، والأرض أن تُنهب، والكرامة أن تداس أو تدنس. ولا عجب أن يهتم به الإسلام، ويعتبره إحدى الضروريات الخمس، وهو إحدى الضرورات الخمس المتفرعة عن مقاصد التشريع الكبرى[١]. التي جاءت للمحافظة عليها: «الدين والنفس والعقل والعرض والمال»، ويرى أنه قِوام الناس، وبغيره لا تَتَحَقَّق عِمارة الدنيا، ولا نُصْرَة الدين، وهو نِعْمَة يجب أن تُشْكَر، وأمانة يجب أن تُرْعَى، كما أنه اختبار وفتنة، ليَبْلُوَ الله الناسَ فيما آتاهم، ولهذا يَلْزَمُ كسْبُه وتَنْمِيته بالطرق المشروعة، وأداء الحقوق الواجبة فيه، والمحافظة عليه من السَّرَف والتَّرَف والإهمال.

فكان المال المحمول على حبه من طرف الإنسان، وحتى يأتي استعماله من أجل خيرية الإنسان ومصلحته الدنيوية والأخروية على السواء، وحماية الطبيعة والبيئة من الإتلاف والدماروضع الشارع ضوابط تضبط مقاصده، فجعل المال وسيلة لا غاية، فالمال وسيلة للحصول على مرضاة الله عزوجل يستخدمه الإنسان وينتفع به ليعيش حياة طيبة يرضاها الله عزوجل؛ لذا فقد مدح الله سبحانه من يُنفق المال في سبيله، قال تعالى: {قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ}[٢]، كما مدح الاعتدال في الإنفاق وعدم الإسراف وجعلها من صفات المؤمنين فقال تعالى: {وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا}»[٣]، مما يحتم على المسلمين مراعاة حدود الله سبحانه وتعالى وخشيته في تحصيل المال من وُجُوهِه المشروعة، وحُسْن تنميته بالطرق السليمة، وتوزيعه على أهله بالمعروف، وإنفاقه في الحق، وإمساكه عن الباطل. وقبل مناقشة حكم العملات الرقمية المشفرة في الشريعة، من المهم تعريف مفهوم المال في الشريعة.

(١) عباس أحمد محمد الباز: أحكام المال الحرام وضوابط الانتفاع به في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى- عمان: دار النفائس، ١٩٩٨م، صفحة رقم: ١٣.

(٢) سورة الأعلى، الآية (١٤).

(٣) سورة الفرقان، الآية (٦٧).

الفرع الأول: في التعريف اللغوي للمال

المال لغة:

المال في اللغة هو كل ما يمتلكه الإنسان من الأشياء.[١]، وكلُّ ما يملكه الفرد أَو تملكه الجماعة من متاعٍ، أَو عُروض تجارة، أَو عقار أَو نقود، أَو حيوان.»[٢]، والمال: معروف، ويذكر ويؤنث، والمال في اللغة من المول، وأصله: مال يمول مولًا، ومؤولًا: أي كثر ماله، فهو مال، ومال فلانًا أي أعطاه المال، وموّله: قدَّم له ما يحتاج من مال، وتموّل: نما له مال، وتمول مالًا: اتخذه قنية، والمموّل هو: من ينفق على عمل ما[٣]؛ وقيل: كان الأصل في ما يملك من ذهب وفضة، ثم أطلق على كل ما يقتنى، ويملك من الأعيان، وأكثر ما يطلق المال عند العرب على الإبل؛ لأنها كانت أكثر أموالهم[٤].

ومال مَوَلًا ومؤُلًا الرجل؛ أي صار ذا مال وكثر ماله، ومال مولًا وأمال فلانًا: أعطاه المال، ومول الرجل صاحبه؛ أي صيره ذا مال[٥]، وهو المال وهي المال، ويقال مَالَ الرجلُ يُمَالُ مَالاً إِذَا كَثُرَ مَالُه فَهُوَ مَالٌ وَامْرَأَة مَالَة وَتَمَوَّلَ اتَّخَذَ مَالًا. وخرج الرجل إلى ماله أي إلى ضياعه أو جماله[٦]. وقيل: المال معروف، وجمعه أموال، وكانت أموال العرب أنعامها[٧]. وقال الجوهري: «والدرهم نَقْدٌ؛ أي وازِنٌ جيِّدٌ [٨]». وقال الأزهري: تمول مالًا اتخذه قنية، فقول الفقهاء ما يتمول أي ما يعد مالًا في العرف والمال عند أهل البادية النعم.

كما جاء في لسان العرب أن المال[٩]: معروف ما مَلَكْتَه من جميع الأَشياء. وقال سيبويه: من شاذ الإِمالة قولهم مال، أَمالُوها لشبه أَلفها بأَلف غَزَا، قال: والأَعرف أَن لا يمال لأَنه لا علَّة هناك توجب الإِمالة، قال الجوهري: ذكر بعضهم أَن المال يؤنث؛ وأَنشد لحسان: المالُ تُزْرِي بأَقوامٍ ذوِي حَسَبٍ..... وقد تُسَوِّد غير السيِّد المالُ

(١) ابن منظور: لسان العرب، ١١/ ٦٣٥، والفيروز آبادي: القاموس المحيط، رقم: ٤/ ٥٣.

(٢) معجم المعاني الجامع.

(٣) القاموس المحيط، ولسان العرب مادة: (مال).

(٤) ابن الأثير: النهاية في غريب الأثر، ٤/ ٣٧٣، والمصباح المنير صفحة رقم: (٣٠٢) (مول).

(٥) الأستاذ أبو عبد الرحمن محمد عبد الله قاسم، المعتمد قاموس عربي عربي، الطبعة الأولى- بيروت، دار صادر، ٢٠٠١، صفحة رقم: ٦٦٨.

(٦) أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير، الجزء الثاني- بيروت، المكتبة العلمية، د.ت، صفحة رقم: (٥٨٦).

(٧) الفراهيدي، العين، رقم: ٨/ ٣٤٤.

(٨) أبو نصر الجوهري، منتخب من صحاح الجوهري، مجلد: ١، صفحة رقم: ٥٢٨١.

(٩) ابن منظور، لسان العرب، حرف الميم.

والجمع أَمْوال. وفي الحديث: ((نهى عن إِضاعة المال))؛ قيل: أَراد به الحيوان أَي يُحْسَن إِليه ولا يهمَل، وقيل: إِضاعته إِنفاقه في الحرام والمعاصي وما لا يحبه الله، وقيل: أَراد به التبذير والإِسْراف، وإِن كان في حَلال مُباح. قال ابن الأَثير: المال في الأَصل ما يُملك من الذهب والفضة ثم أُطلِق على كل ما يُقْتَنَى ويملَك من الأَعيان، وأَكثر ما يُطلق المال عند العرب على الإِبل لأَنها كانت أَكثر أَموالهم.

ومِلْت بعدنا تَمال ومُلْت وتَمَوَّلْت، كله: كثُر مالُك. ويقال: تَمَوَّل فلان مالًا إِذا اتَّخذ قَيْنة قوله «قينة» كذا في الأصل، ولعله بالكسر كما يؤخذ ذلك من مادة قنو في المصباح)؛ ومنه قول النبي، صلى الله عليه وسلم: ((فليأْكُلْ منه غير مُتَمَوِّل مالًا))، و((غير مُتَأَثِّل مالًا))، والمعنيان مُتقارِبان. ومالَ الرجل يَمُول ويَمَالُ مَوْلًا ومُؤولًا إِذا صار ذا مالٍ، وتصغيره مُوَيْل، والعامة تقول مُوَيِّل، بتشديد الياء، وهو رجلٌ مالٌ، وتَمَوَّلَ مثله ومَوَّلَه غيره. وفي الحديث: ((ما جاءَك منه وأَنتَ غيرُ مُشْرِف عليه فَخُذْه وتَموّله))؛ أَي اجعله لك مالًا.

قال ابن الأَثير: وقد تكرّر ذكر المال على اختلاف مُسَمَّياتِه في الحديث، ويُفرَق فيها بالقَرائن. ورجلٌ مالٌ: ذو مالٍ، وقيل: كثيرُ المال كأَنه قد جَعل نفسَه مالًا، وحقيقته ذو مالٍ؛ وأَنشد أَبو عمرو: إِذا كان مالًا كان مالًا مُرَزَّأً.... ونال ندَاه كلُّ دانٍ وجانِب، قال ابن سيده: قال سيبويه مال إِما أَن يكون فاعلًا ذهبت عينُه، وإِما أَن يكون فَعْلًا من قوم مالة ومالِينَ، وامرأَة مالة من نسوة مالة ومالاتٍ، وما أَمْوَلَه أَي ما أَكثر مالَهُ.

قال ابن جني: "وحكى الفراء عن العرب رجل مَئِلٌ إِذا كان كثير المال، وأَصلُها مَوِل بوزن فَرِقٍ وحَذِرٍ، ثم انقلبت الواو أَلِفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت مالًا، ثم إِنهم أَتوا بالكسرة التي كانت في واو مَوِل فحركوا بها الأَلف في مالٍ فانقلبت همزة فقالوا مَئِل. وفي حديث مُصْعَب بن عمير: قالت له أُمُّه والله لا أَلْبَس خِمارًا ولا أَستظِلُّ أَبدًا ولا آكل ولا أَشرب حتى تَدَعَ ما أَنتَ عليه، وكانت امرأَة مَيِّلة أَي ذات مال. يقال: مالَ يَمالُ ويَمول فهو مالٌ ومَيِّل، على فَعْل وفَيْعِل، قال: والقياس مائِل. وفي حديث الطفيل: كان رجلًا شريفًا شاعرًا مَيِّلًا أَي ذا مالٍ. ومُلْتُه: أَعطيته المال. ومالُ أَهلِ البادية: النَّعَمُ". والمُولةُ: العنكبوت؛ أَبو عمرو: هي العنكبوت والمُولة والشَّبَثُ والمِنَنَة.

قال الجوهري: زعم قوم أَن المُولَ العنكبوت، الواحدة مُولةٌ؛ وأَنشد:

حاملة دَلْوك لا محمولَهْ مَلأَى من المال كعَيْن المُولَه.

قال: ولم أَسمعه عن ثِقَة، ومُوَيْل: من أَسماء رَجَب؛ قال ابن سيده: "أَراها عادِيَّة".

الفرع الثاني: في تعريف الفقهاء الأقدمين للمال

لقد تكرر ذكر المال على اختلاف مسمياته في النصوص الدينية المقدسة؛ حيث جاء في الأحاديث النبوية الشريفة بلفظ التمول بمعنى اتخاذ المال قنية، فيقال: تمول فلان مالًا إذا اتخذ قنية، ففي صحيح البخاري: ((أنَّ عَبْدَ اللَّه بنَ السَّعْدِي أخْبَرَهُ، أنَّه قَدِمَ علَى عُمَرَ في خِلَافَتِهِ، فَقالَ له عُمَرُ: ألَمْ أُحَدَّثْ أنَّكَ تَلِي مِن أعْمَالِ النَّاسِ أعْمَالًا، فَإذَا أُعْطِيتَ العُمَالَةَ كَرِهْتَهَا؟ فَقُلتُ: بَلَى، فَقالَ عُمَرُ: فَما تُرِيدُ إلى ذلكَ؟ قُلتُ: إنَّ لي أفْرَاسًا وأَعْبُدًا، وأَنَا بخَيْرٍ، وأُرِيدُ أنْ تَكُونَ عُمَالَتي صَدَقَةً علَى المُسْلِمِينَ، قالَ عُمَرُ: لا تَفْعَلْ؛ فإنِّي كُنْتُ أرَدْتُ الذي أرَدْتَ، فَكانَ رَسولُ اللَّه صَلَّى الله عليه وسلَّمَ يُعْطِينِي العَطَاءَ، فأقُولُ: أعْطِه أفْقَرَ إلَيْه مِنِّي، حتَّى أعْطَانِي مَرَّةً مَالًا، فَقُلتُ: أعْطِه أفْقَرَ إلَيْه مِنِّي، فَقالَ النَّبي صَلَّى الله عليه وسلَّمَ: خُذْهُ، فَتَمَوَّلْهُ، وتَصَدَّقْ به، فَما جَاءَكَ مِن هذا المَالِ وأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ ولَا سَائِلٍ فَخُذْهُ، وإلَّا فلا تُتْبِعْه نَفْسَكَ)) [١]. قال سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب: فمن أجل ذلك كان ابن عمر لا يسأل أحدًا شيئًا ولا يرد شيئا أعطيه[٢].

فقول النبي صلى الله عليه وسلم ((فتموله))؛ أي اتخذه قنية أو تصدق به ما دام هذا العطاء قد جاء من غير تطلع إليه ولا حرص عليه. وقوله: ((وما لا فلا تتعبه نفسك))؛ أي ما لم يوجد فيه هذا الشرط لا تعلق النفس به. واشترط الفقهاء -مع الاختلاف المذهبي- في إطلاق اسم المال على الشيء إلا إذا تحقق فيه الأمران:

- أن يمكن إحرازه وحيازته (العينية).

- أن يمكن الانتفاع به انتفاعًا معتادًا أو عُرفًا.

فاذا لم يمكن إحراز الشيء ولا حيازته كالهواء وحرارة الشمس وضوء القمر والذكاء، والعدالة والعلم وغيرها من الأمور المعنوية، لا يسمى مالًا شرعًا. وكذلك الأشياء التي يمكن حيازتها، ولكن لا يمكن الانتفاع بها كالأطعمة الفاسدة ولحوم الميتة لا تسمى مالًا شرعًا، وأيضًا ما أمكن إحرازه لكن لا يمكن أن ينتفع به انتفاعًا يعتد به عند الناس: كقطرة الماء، أو حبة القمح. فصفة المالية لا تثبت للشيء إلا بـ (التمول)، والتمول: حيازة الشيء وإحرازه.

(١) انظر: (البخاري، صحيح البخاري، الجزء الثامن، صفحة رقم: ١١١).

(٢) انظر: (ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، الجزء الثالث عشر، صفحة رقم: ١٣٥).

ولقد اختلفت عبارات الفقهاء في تعريفاتهم للمال، فانقسموا فريقين في ذلك، تبعًا لما وضعوه من ضوابط في تعريفاتهم هذه، الفريق الأول: الحنفية، وضابط المال عندهم (العينية والادخار)، والفريق الثاني: الجمهور، وهؤلاء توسعوا في الأمر، حتى أدخلوا المنافع، وكل ما له قيمة في أعراف الناس.

١ . عَرَّف جُمهورُ الفُقهاءِ ومنهم الشافعية والحنابلة والمالكية المال بعدة تعريفات:

أ- قابلية الملك محور المالية عند المالكية:

فَعرَّف المالكيَّة المال بتعريفات مختلفة؛ إذ يقول الشاطبي المالكي (ت: ٧٩٠هـ): «وأعني بالمال: ما يقع عليه الملك، ويستبد به المالك عن غيره، إذا أخذه من وجهه[١]»، فقد عرف المال باعتبار الملكية، ومفهومه: أن ما ليس قابلًا للملك لا يُسمَّى مالًا. وتعريف الشاطبي هذا فيه تسامح من حيث تعليق المال بما يقع عليه الملك والاستبداد[٢].

وليس الشاطبي وحده الذي سلك هذا النهج، بل سبقه في ذلك الإمام القرطبي؛ حيث نجده يعلق المال بما يقع عليه الملك، قال - رحمه الله-: «العلم محيط، واللسان شاهد بأن ما تملك يسمى مالا»[٣].

ويبدو أن الفلسفة التشريعية التي يقوم عليها مفهوم المال عند الإمام الشاطبي أنه مجرد اعتبار أو وصف شرعي؛ لأن الملك في اجتهاد جمهور الأئمة مجرد علاقة اختصاص يقرها الشرع بين المالك ومحل الملك، وهذه العلاقة تمكن المالك من التصرف الشرعي في ملكه، فيصبح المالك مُتمكنًا مما يملك؛ لتمكين الشارع إياه، فالتمكين إذن هو مناط السلطات الثلاث: من التصرف والاستعمال والاستغلال، وبذلك يصبح بوسعه أن يمنع غيره من التجاوز والاعتداء على ماله، أو التصرف فيه تصرفًا نافذًا إلا بإذنه.

فهذا الاعتبار الشرعي الذي يقوم عليه مفهوم المال في اجتهاد المالكية، هو مناط الصفة المالية للأشياء، مادية كانت أم معنوية، وبذلك يشمل الأعيان والمنافع، وسائر الأمور المعنوية كالحقوق؛ لأن الحقوق كلها تقوم على أساس الملك؛ إذ الحق جوهر الاختصاص، والاختصاص جوهر الملك وحقيقته، وإذا كانت الحقوق من قبيل الملك فالحقوق أموال[٤].

(١) الشاطبي، الموافقات، رقم: ٢/ ١٤٠.

(٢) عباس الباز، أحكام المال الحرام، صفحة رقم: ٢٩.

(٣) انظر: (الجامع لأحكام القرآن، الجزء الثامن، صفحة رقم: ٢٤٦).

(٤) انظر: (حق الابتكار، صفحة رقم: ٣٥-٣٧). و(الفقه المقارن، صفحة رقم: (٢٤٠)).

وقال الفقيه الأصولي ابن العربي في تعريف المال المعتبر شرعًا حيث قال: «كل ما تمتد إليه الأطماع ويصلح عادة وشرعًا للانتفاع به»[١]، قاله وهو يعرف المسروق، وهذا يخرج المحرم فقال: «فإن منع منه الشرع لم ينفع تعلق الطماعية فيه ولا يتصور الانتفاع منه كالخمر والخنزير مثلًا»[٢]. ويعرفه القاضي المالكي عبد الوهاب البغدادي قائلًا: «يقطع في جميع المتمولات التي تتمول في العادة ويجوز أخذ الأعواض عليها»[٣].

وقال مالك بن أنس -رحمه الله تعالى-: "لو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها سكة وعين لكرهتها أن تباع بالذهب أو الفضة نظيرة؛ أي أن الجلود إذا صارت نقودًا، أخذت حكم النقود في الربا فمبادلة نقد بنقد لا يجوز فيه النساء"[٤].

ب. العرف محور المالية عند الشافعية

وفي النظر لتعريف الإمام الشافعي، فقد نقل الإمام السيوطي عنه قوله: " لا يقع اسم مال إلا على ما له قيمة يباع بها ويلزم متلفه، وإن قلت، وما لا يطرحه الناس مثل الفلس وما أشبه ذلك."[٥]، ويبدو أنه تعريف يراعي أعراف الناس في اعتبارهم للقيمة، وهذا باب واسع يدخل فيه الأعيان والمنافع والحقوق، فكل هذه لها قيمة في نظر الناس.

يقول الدكتور فتحي الدريني، وهو يشرح أكثر تعريف الإمام الشافعي: "وأما قوله: (وتلزم متلفه) فهذا أثر لاعتباره ذا قيمة في العرف، وهو التعويض عن الإتلاف، ومقتضى هذا التعميم المستفاد من قوله (ما له قيمة)؛ لأن (ما) من ألفاظ العموم، وأن يشمل هذا التعريف المنافع والأمور المعنوية إذا تعورف تقييمها بين الناس، وجرى ابتياعها بأن أضحت محلًّا للاعتياض عنها، وإذا أدركنا أن القيمة مناط المالية الثابتة عرفًا، وأن القيمة أساسها المنفعة، نتج عن ذلك أن المنفعة هي الأصل في التقييم والاعتبار"[٦].

(١) ابن العربي المالكي، أحكام القرآن، رقم: (٢/ ٦٠٧).

(٢) الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، مجلة البحوث الإسلامية- مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد- معها ملحق بتراجم الأعلام والأمكنة، رقم: ٧٣/ ١٧٢.

(٣) انظر: (القاضي عبد الوهاب البغدادي، الإشراف على مسائل الخلاف، رقم: ٢ / ٢٧١)، و(المعونة، رقم: ٣/ ١٤٢١).

(٤) مالك بن أنس، المدونة الكبرى، رقم: ٣/ ٩٠.

(٥) السيوطي، الأشباه والنظائر، الصفحة رقم: (٢٥٨)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

(٦) انظر: حق الابتكار، صفحة رقم: ٣٥- ٣٧. والفقه المقارن صفحة رقم: (٢٣٢- ٢٣٣).

وقال فقيه الشافعية الزركشي[١]: "المال ما كان مُنتفعًا به؛ أي مستعدّا لأن ينتفع به، وهو إما عيان أو منافع"[٢].

ويقول ابن حجر العسقلاني: "المال ما له قيمة، لكن قد يغلب على القوم تخصيصه بشيء."[٣]، وقد ورد في تعريف السمعاني: "المال ما يميل طباع الناس إليه؛ ولهذا سمي مالًا، وطباع الناس تميل إلى هذه الأشياء لمنافع تظهر لها في ثاني الحال، فيكون مالا مثل الأطفال، والجحوش للحمر، والمهر للأفراس"[٤]، كما عرف الشربيني المال بأنه: "كل ما له قيمة بين الناس، ويلزم متلفه بضمانه، ويباح شرعًا الانتفاع به حال السعة والاختبار" [٥].

وقد ورد للنووي -رحمه الله تعالى- قوله: "(فما لا نفع فيه ليس بمال...) ولعدم المنفعة سببان:

أحدهما: القلة كالحبة والحبتين من الحنطة، والزبيب، ونحوهما، فإن ذلك القدر لا يُعد مالًا، ولا ينظر إلى ظهور النفع إذا ضم إليه غيره، ولا إلى ما يفرض من وضع الحبة في فخ، ولا فرق في ذلك بين زمان الرخص والغلاء... وحكى صاحب التتمة وجهًا: أنه يصح بيع ما لا منفعة فيه لقلته، وهو شاذ ضعيف. والسبب الثاني: الخسة كالحشرات، والحيوان الطاهر ضربان: ضرب ينتفع به فيجوز بيعه كالنعم والخيل... الضرب الثاني: ما لا ينتفع به، فلا يصح بيعه، كالخنافس، والعقارب، والحيات، والفأر، والنمل، ونحوها ولا نظر إلى منافعها المعدودة من خواصها... "[٦].

ج- المنفعة محور المالية عند الحنابلة:

يقول الإمام أحمد رحمه الله تعالى: "إن كل شيء اصطلحوا عليه فيما بينهم مثل الفلوس التي اصطلح الناس عليها، أرجو أن لا يكون به بأس، وقال ابن تيمية رحمه الله تعالى: أما الدرهم والدينار فلا يعرف له حد طبعي ولا شرعي بل مرجعه إلى العادة والاصطلاح، وذكر بعضهم: أن النقد ما تم الاتفاق على اعتباره حتى ولو كان قطعة من حجر أو خشب"[٧].

(١) بدر الدين الزركشي أبو عبد الله، بدر الدين، محمد بن بهادر بن عبد الله الزَّرْكَشِي المصري، فقيه شافعي، أصولي ومحدث، له مؤلفات في علوم كثيرة. وُلِدَ في القاهرة سنة ٧٤٥هـ، وتُوفي سنة ٧٩٤هـ، رحل إلى حلب وأخذ عن الشيخ شهاب الدين الأذرعي، وأخذ عن علماء حلب وسافر إلى دمشق وسمع الحديث من شيوخها.

(٢) بدر الدين الزركشي، المنثور في القواعد، الجزء (٣) الصفحة رقم: (٢٢٢)، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

(٣) فتح الباري، ج: ٧، صفحة رقم: ٤٨٩.

(٤) قواطع الأدلة للسمعاني (ينقل عن الدبوسي الحنفي، ويعني بذلك المحرمات التي يمسكها الناس للانتفاع بها في المآل).

(٥) الخطيب الشربيني، مغني المحتاج، رقم: ٢/ ٣٤٢.

(٦) انظر: (روضة الطالبين (٣/ ٣٥٠)).

(٧) أنس بن مالك، المدونة الكبرى، رقم: ٣/ ٩٠.

وعرفه البهوتي (ت: ١٠٥١هـ) المال بأنه: " ما يباح نفعه مطلقًا -أي في كل الأحوال- أو اقتناؤه بلا حاجة"[١]، ويضيف رحمه الله التعريف: " المال شرعًا: ما فيه منفعة مباحة لغير حاجة أو ضرورة "[٢]، فالمنظور إليه في مالية الأشياء عند البهوتي ليس هو (عينية) الشيء المادي، بل منفعته وأثره، كما يلاحظ من تعليلهم جواز بيع أي شيء ما، إذا كان منتفعًا به، فمناط المالية إذن هو (المنفعة) لا (العينية) في حد ذاتها، فما لا منفعة فيه لا يكون مالًا. وهذا ما تؤكده نصوصهم:

ففي قول ابن قدامة: "فإن كان الفهد والصقر ونحوهما مما ليس بِمُعلم ولا يقبل التَّعلم لم يجز بيعه؛ لعدم النفع به، وإن كان مما يمكن تعليمه جاز بيعه؛ لأن مآله إلى الانتفاع"[٣]، كما قال: "وهو (أي المال) ما فيه منفعة مباحة لغير ضرورة"[٤]. وقال البهوتي بعدما عرف المال بأنه ما فيه منفعة مباحة: "فخرج ما لا نفع فيه أصلًا كالحشرات[٥]، وما فيه منفعة محرمة كالخمر، وما فيه منفعة مباحة للحاجة كالكلب، وما فيه منفعة تباح للضرورة، كالميتة حال المخمصة... ويصح بيع ديدان لصيد الأسماك، ويصح بيع علق لمصّ دم، ويصح بيع طير لقصد صوته، كبلبل وهزاز؛ لأن فيه نفعًا مباحًا"[٦].

وفي تعريف ابن بلبان: "وهو ما فيه منفعة مباحة "[٧]، وفي تعريف الحجاوي: "وهو ما فيه منفعة مباحة لغير حاجة أو ضرورة"[٨]. وقال شرف الدين المقدسي الحنبلي: "المال ما يباح نفعه مطلقًا، أو اقتناؤه لغير حاجة أو ضرورة."[٩]، وقد علَّق عليه التنوخي بقوله: "ولو قال المصنف -رحمه الله-: لغير حاجة كان جيدًا؛ لأن اقتناء الكلب يحتاج إليه ولا يضطر إليه"[١٠]، وأما عريف الفتوحي، فقال: "ما يباح نفعه مُطلقًا واقتناؤه بلا حاجة "[١١]، وعرف ابن عقيل الحنبلي (ت: ٥١٣هـ) المال تعريفًا عامًّا بقوله: "هو: ما يتناقله الناس في العادة بالعقود الشرعية لطلب الأرباح والإكساب التي تلزم بها الأموال والحقوق والذمة، لرغباتهم فيه وانتفاعهم به "[١٢]، ويبدو أنه اعتبر المنفعة أساسًا في تحديد ما يعاوض عليه بين الناس، فما لا منفعة فيه لا يكون فيه ربحٌ ولا كسب. فالقيمة عند الحنابلة

(١) انظر: (شرح منتهى الإرادات، صفحة رقم: ٢/ ٣٧٧)، و(الموسوعة الفقهية الكويتية، وكشاف القناع، صفحة رقم: ٢/ ٤٦٤).

(٢) كشاف القناع، صفحة رقم: (٧/ ٣٠٨).

(٣) المغني، صفحة رقم: (٤/ ٣٢٨).

(٤) جمال موهيب، الاجتهاد المعاصر في فقه الحقوق المعنوية، الفصل الثاني، الصفحة رقم: (٦٨)، دار الكتب العلمية.

(٥) فالديدان أعيان في ذاتها، ولكنها ليست أموالاً، على الرغم من عينيتها، إذ لا نفع فيها، حتى إذا صارت تتخذ طعمًا في أشراك الصيد مثلاً، غدت حينئذٍ ذات قيمة مالية، لا بالنظر إلى عينيتها أو ماديتها، بل بالنظر لهذه المنفعة التي ظهرت، ولولا ذلك لبقيت من المحقرات التي يطرحها الناس.

(٦) كشاف القناع، صفحة رقم: (٧/ ٣٠٨- ٣٠٩).

(٧) ابن بلبان الدمشقي، أخصر المختصرات، تحقيق محمد العجمي: صفحة رقم: ١٦٣.

(٨) الإقناع الحجاوي، صفحة رقم: (٢/ ١٥٦).

(٩) شمس الدين السرخسي، المبسوط، الجزء (١١)، الصفحة رقم: (٧٩)، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة بمصر.

(١٠) التنوخي، الممتع في شرح المقنع.

(١١) الفتوحي، منتهى الإرادات، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، صفحة رقم: (١/ ١٥٦).

(١٢) الواضح في أصول الفقه، صفحة رقم: (١/ ١٩١).

منوطة بالمنفعة، التي هي أصلها ومستندها، بل ومعيارها ولا ريب أن المنفعة أمر معنوي، ولا يدرك إلا بالعقل وحده، فحيث تكون المنفعة تكون القيمة؛ أي: تكون المالية. وتأسيسًا على هذا، يتسع هذا المناط أو القياس العام ليشمل كل نفع ذي قيمة بين الناس، إذا لم يكن الانتفاع به مُحرَّمًا شرعًا، وبالتالي فإن جريان المعاوضة فيه أمر صحيح، كما يقول الفقهاء: يجري فيه البذل والمنع (أي: محل للمعاوضة)[١].

٢. تعريف المال عند الحنفية:

أما الحَنفيَّةُ فرأوا اختلافًا في تعريف المال بحسب منافعه وحقوقه، فنلاحظ أن أول خلاف في تعريف المال خلاف داخلي بين الأحناف الأوائل والمتأخرين أو المعاصرين منهم من جهة، والخلاف الثاني وهو خلاف خارجي فرق بينهم وبين باقي جمهور الفقهاء من جهة أخرى.

فالحنفية المتقدمون لم يشملوا "المنافع" و"الحقوق" في الأموال.

ويعرف إمام الحنفية في عصره ي ابن عابدين: "المال في باب زكاة المال: أن المراد بالمال: غير السائمة لأن زكاتها غير مقدرة به[٢]. ويشرح ابن عابدين التعريف أكثر[٣]: "المال: ما يميل إليه الطبع، ويمكن ادخاره لوقت الحاجة، والمالية تثبت بتموّل الناس كافة أو بعضهم"[٤]. ويلاحظ على تعريف ابن عابدين ما يلي:

أن طباع الناس تختلف في ميلها وتتناقض، فلا تصلح أن تكون أساسًا ومقياسًا لتمييز المال من غير المال، وإذا قيل المراد به الطبع السليم العام، فإن هذا ليس له حد أيضًا.

أن من المال أنواعًا لا يمكن ادخارها، كالخضروات والثمار الطازجة، مع أنها أموال في نظر عامة الناس.

(١) ويشير الدريني إلى اتساع المناط في مالية الأشياء عند الحنابلة بقوله: «بل يتسع هذا (المناط)، أو القياس العام ليشمل كل شيء لم يكن مالاً في الأصل، أو كان مُحرمًا لضرره من وجه، إذا ظهرت له منفعة فيما بعد من وجه آخر، ما دام حكم المالية شرعًا يدور على ما للشيء من أثر ظاهر يتعلق بالنفع الإنساني العام. فأوصال اللقاح مثلًا، قوامها في الأصل جراثيم ضارة فتاكة، لكنها أصبحت اليوم أموالًا ذات قيمة عالمية، بعد أن ظهر نفعها في مقاومة الأوبئة والأمراض مثل: (الكوليرا) والجدري والطاعون ونحوها. وكذلك الدم الآدمي، هو في الأصل محرم الاتجار به لمجرد الاتجار والكسب؛ صيانة للكرامة الإنسانية التي أرساها القرآن الكريم مبدأ دستوريًّا أصيلًا بقوله: {۞وَلَقَدۡ كَرَّمۡنَا بَنِيٓ ءَادَمَ} [الإسراء: ٧٠]، لكن لما ظهر نفعه العظيم، علمًا وواقعًا في إنقاذ حياة جرحى الحروب، الذين استنزفت دماؤهم أثرًا لجراحاتهم البالغة، واعتاد الناس تداوله دوليًّا، لما أضحى له من قيمة، كان مالًا متقومًا شرعًا، تخريجًا على هذا المناط العام في مالية الأشياء». الفقه المقارن صفحة رقم: (٢٣٥- ٢٣٦).

(٢) محمد أمين بن عمر ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، كتاب الزكاة باب زكاة المال، الجزء الثاني، صفحة رقم: ٢٩٦. دار الكتب العلمية، سنة: ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢م.

(٣) محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي (١١٩٨هـ- ١٢٥٢/١٧٨٤هـ- ١٨٣٦) فقيه الديار الشامية، وإمام الحنفية في عصره، ولد في دمشق عاصمة سورية بزقاق المبلط في حي القنوات.

(٤) ابن العابدين، حاشية ابن عابدين الجزء (٣)، الصفحة رقم: (٤) طباعة دار إحياء التراث العربي ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.

أن من الأموال ما لا يميل إليها الطبع بل يعافه كالأدوية الكريهة، وبذلك لا يشملها التعريف، إلا أن يراد بالميل ميل الإرادة لا الطبع.

أن المباحات الطبيعية جميعًا قبل إحرازها قد عدوها أموالًا في ذاتها، كالسمك في الماء، والطير في الهواء، والوحش في البراري، والشجر في الغابات، وعدم ملكيتها لا ينافي ماليتها[١].

وفي مجمع الأنهر: المال "عين يجري فيه التنافس والابتذال"[٢]؛ أي بذل العوض؛ ويقول السرخسي: "المال اسم لما هو مخلوق لإقامة مصالحنا به ولكن باعتبار صفة التمول والإحراز[٣]".

ويلاحظ عليه أنه قصر المال على المتمول والمحرز، وثمة أموال غير متمولة ولا محرزة، قال ابن عابدين: "وحاصله أن المال أعم من المتمول؛ لأن المال ما يمكن ادخاره ولو غير مباح، كالخمر، والمتقوم ما يمكن ادخاره مع الإباحة، فالخمر مال لا متقوم"[٤]. ويقول صاحب الدر: "والمال ما يميل إليه الطبع ويجري فيه البذل والمنع" أو "هو موجود يميل إليه الطبع [٥]".

وقد ذكر الفقيه ابن نجيم في البحر الرائق ما روي عن محمد بن الحسن أن المال: كل ما يتملكه الناس من نقد وعروض وحيوان وغير ذلك، إلا أنه يتبادر في العرف من اسم المال: النقد أي: الذهب والفضة، والعروض[٦]. ويضيف في الحاوي القدسي: المال: اسم لغير الآدمي خُلِقَ لمصالح الآدمي، وأمكن إحرازه والتصرف فيه على وجه الاختيار، وعرفت مجلة الأحكام العَدليَّة المال قريبًا من تعريف ابن عابدين بنصها: "المال: هو ما يميل إليه طبع الإنسان، ويمكن ادخاره إلى وقت الحاجة، منقولًا كان أو غير منقول"[٧].

ونجد أن المتقدمين عرفوا المال بما يفيد أنه "كل ما يمكن حيازته وإحرازه والانتفاع به في العادة"[٨]. فمدار كون الشيء مالاً إمكان حيازته والانتفاع به في حكم العادة، وإن لم يكن محرزًا ومنتفعًا به فعلًا، وما لا يمكن حيازته كالعفة والشجاعة والذكاء فلا يعد مالًا، وكذا ما لا ينتفع به في حكم العرف والعادة، كقطرة من ماء وحبة شعير، فإنه لا يعد مالًا وإن أحرز[٩].

(١) انظر: (المدخل الفقهي، صفحة رقم: (٣/ ١١٤-١١٥)).

(٢) مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر، صفحة رقم: ٢/ ٣، الطبعة الأميرية- مصر.

(٣) إمام شمس الدين السرخسي، المبسوط، رقم: ١١/ ٧٩، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة- مصر.

(٤) رد المحتار، صفحة رقم: (٧/ ١٠).

(٥) حاشية ابن عابدين، صفحة رقم: ٥/ ١٠-٥١.

(٦) زين الدين بن إبراهيم ابن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، كتاب الزكاة، (باب زكاة المال)، الجزء الثاني، صفحة رقم: ٢٤٣، دار الكتاب الإسلامي.

(٧) المادة رقم: (١٢٦) من المجلة.

(٨) انظر: (علي الخفيف، أحكام المعاملات، صفحة رقم: ٢٦)، و(محمد موسى، الأموال ونظرية العقد، الطبعة الأولى ١٣٧٢هـ = ١٩٥٢م).

(٩) عجيل جاسم النشمي، كتاب مجلة مجمع الفقه الإسلامي- بيع الاسم التجاري، المكتبة الشاملة الحديثة، رقم: ١٨٧٥.

وإذا أردنا تلخيص رأي الأحناف الأصوليين، سنجد أنها أهم نقط الاختلاف لديهم في عنصرين أساسين:

العنصر الأول، العرف أو التمول: والمال وجب أن يكون منتفعًا به عرفًا وعادة، فإن لم يكن متحليًا بالعرف فهو ليس مالا. والعرف كما عرفه الإمام الشيعي آية الله حسين الأنصرين بمعنى أن يكون معترفًا به من قبل كل الناس أو أغلبيتهم وهم يبحثون كلهم على حيازته والتنافس فيه، وبذل العوض مقابله، وقبوله في الإبراء. فما لا يجري فيه ذلك بين الناس لا يُعتبرُمالًا ولوكان عينًا مادية، كالإنسان الحر، وحبة القمح، وكسرة الخبز. فإن لم يكن له قيمة بين الناس، لا يعتبر مالًا.

والتمول: يقصد به التنافس وبذل العوض وذلك بأن تجري عادة الناس كلا أو بعضا على التنافس على هذه العين وحيازتها، وفي سبيل الحصول عليها يهون عليهم بذل أموالهم، فإذا كان الشيء لا يجري عليه التنافس بين الناس ولا يبذلون فيه أموالهم لا يكون مالا.

العنصر الثاني، العينية: وهي بأن يكون الشيء ماديًّا له وجود خارجي؛ ذلك أن العين يراد منها الشيء المادي الذي له مادة ويتأتى إحرازه وحيازته[١]. ويميل الطبع إليه وأن يكون محرزًا وقابلاً للادخار، ولذلك لا يشمل ذلك المنافع فالمنافع لا تعتبر أموالا عندهم، مثل السيارة التي يركبها الإنسان أو حبة الأرز الذي يأكلها، أو الصحة والعلم.

فبالعين يكون قصر المال على الأعيان، وبذلك خرجت المنافع والحقوق المحضة، مما عدوه ملكًا لا مال، وبالقيمة المادية خرجت الأعيان التي لا قيمة لها بين الناس، كحبة القمح والجيفة ونحوها. على أن حبة القمح أو الأرز وأمثالهما، إنما لا تعتبر مالًا في حالتها الطبيعية، أما إذا دخلتها صنعة مثلًا، كما يكتبه مهرة الخطاطين على حبة القمح أو الأرز من آيات قرآن وأبيات شعر ونحوها، تجعل لها قيمة فنية أو دينية، فإنها عندئذٍ قد تصبح من أنفس الأموال، وكمثل بعض الآثار، التي قد يحرص الناس على اقتنائها للذكرى، مما ليس له قيمة في ذاته، ولكن أصبح ذا قيمة بنسبته، كفضلة قلم أحد المشاهير أو توقيعه، أو مسودة بخط أحد العظماء! ونحو ذلك مما يدخل في زمرة الآثار[٢].

(١) أحمد فرج حسين «الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية» الدار الجامعية ١٩٨٦، صفحة رقم: ٩، ١٠.

(٢) انظر: المدخل الفقهي، رقم: (٣/ ١١٨- ١١٩).

الفرع الثالث: في تعريف الفقهاء المعاصرين للمال

يقول العلامة الأصولي الشيخ الطاهر ابن عاشور في تعريفه للمال أن: "المال: هو ما تقوم عليه المعاملات جميعها، فإليه تستند، وبه تتحقق وتُنجز. وقد جاء في تعريف المال عن اللغويين والمحدّثين والفقهاء عبارات مختلفة كثيرة تضيق وتتسع بحسب تصوّرهم له، وبحسب ما يمليه الحال في كل عصر".[١]، وفيه قال ابن الأثير: "المال في الأصل ما يُملك من الذهب والفضة، ثم أطلق على كل ما يقتنى ويملك من الأعيان. وأكثر ما يطلق المال عند العرب على الإبل لأنها كانت أكثرَ أموالهم ذكرًا".

وفصل الشيخ ابن عاشور -رحمه الله- تعريف المال بتعريفين خاصٍّ وعامٍّ؛ ذكر الأول في تفسيره لقوله تعالى: {وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ}[٢]" قال: هو ما بقدره يكون قدر إقامة نظامِ معاشِ أفرادِ الناس في تناول الضروريَّات والحاجيَّات والتحسينيَّات بحسب مبلغ حضارتهم، حاصلًا بكدْح[٣]. وذكر التعريف الثاني وهو العام الذي لا يتعلق بمداخيل الفرد فحسب، قائلًا: والمال الذي يدال بين الآحاد هو على وجه الجملة حق للأمة عائد عليها بالغنى عن الغير. وبناء على هذا الاعتبار تكون للمال أنواع متعددة، فالمال الذي يقام به نظام المعاش ثلاثة أنواع على ما فصَّله الإمام الأكبر[٤].

وقال الشيخ أبو زهرة: "أحسن تعريف في نظري ما نقله صاحب البحر عن الحاوي وهو أن المال اسم لغير الآدمي خلق لصالح الآدمي، وأمكن إحرازه والتصرف فيه على وجه الاختيار"[٥].

وعرفه الزرقا [٦] وهو من آخر فقهاء الحنفية بقوله: " المال: هو كل عين ذات قيمة مادية بين الناس"[٧].

ويعرف الفقيه السوري وهبة الزحيلي -رحمه الله- المال أنه "كل ذو قيمة مالية"[٨]، و"كل ما يقتنى ويحوزه الإنسان بالفعل سواء أكان عينًا أم منفعة، كذهب أو فضة أو حيوان أو نبات أو منافع الشيء كالركوب واللبس والسكنى، أما ما لا يحوزه الإنسان فلا يسمى مالًا في اللغة كالطير في الهواء، والسمك في الماء، والأشجار في الغابات، والمعادن في باطن الأرض"[٩].

(١) انظر: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، كتاب مقاصد الشريعة الإسلامية، الفصل الثالث.

(٢) سورة البقرة، الآية رقم: (١٨٨).

(٣) التحرير والتنوير، رقم: (٢/ ١٨٧).

(٤) التحرير والتنوير، رقم: (٢/ ١٨٨- ١٨٩).

(٥) شيخ محمد أبو زهرة، الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية، الصفحة رقم: (٥٢)، دار الفكر العربي- مصر.

(٦) مصطفى بن أحمد بن محمد، فقيه، أصولي، نحوي، أديب، سليل أسرة علم وفقه في حلب، وأستاذ في جامعة دمشق والجامعة الأردنية، وخبير الموسوعة الفقهية الكويتية، وله مؤلفات أبرزها: المدخل الفقهي العام، ونظام التأمين، وأحكام الوقف. توفي سنة (١٤٢٠هـ).

(٧) المدخل الفقهي، رقم: (٣/ ١١٨).

(٨) الزحيلي، كتاب الفقه الإسلامي وأدلته، الجزء الرابع، صفحة رقم: ٢٨٧٧.

(٩) السابق، صفحة رقم: (٢٨٧٥).

يؤخذ من تعريفات جمهور الفقهاء الواردة من الشافعية، والحنابلة، والمالكية، وبعض متأخري الحنفية[١] : "أنهم ذهبوا إلى أن المال: كل ما له قيمة مالية عرفًا، ويقع عليه الملك، وفيه منفعة مباحة، ويلزم متلفه بضمانه، وهذا يلتقي مع القوانين الوضعية في تعريف المال، ويشمل الأعيان والمنافع، وسائر الأمور المعنوية كالحقوق ونحوها [٢]؛ أي أنه يطلق على كل ما له قيمة مادية معروفة بين الناس، وأجاز الشارع الانتفاع به في حاله السعة والاختيار، ويتضح لنا أن مالية الأشياء في اصطلاح جمهور الفقهاء: أن الشيء لا يكون مالا إلا إذا توفر له عنصران.

العنصر الأول: أن يكون الشيء له قيمة بين الناس؛ سواء كان عينًا أو منفعة ماديَّة أو معنويًّا، فلو كان الشيء تافهًا لا قيمة له بين الناس، لا يكون مال عين أو منفعة كحبة قمح[٣].

العنصر الثاني: أن يكون الشيء قد أباح الإسلام الانتفاع به في حالة السعة والاختيار كالحبوب والإبل والعقارات؛ أما إذا كان الإسلام حرم الانتفاع به كالخمر والخنزير ولحم الميتة، فإنه لا يكون مالًا، وأن فقهاء الحنفية كما يظهر من تعريفاتهم يؤكدون على العينية والادخار في مالية الأشياء، ولم يخرجوا عن هذا الضابط مطلقًا.

غير أن بعض الفقهاء خالفوا الحنفية في تعريفها للمال فانتقدوا أن يكون تحكيم طباع الناس لبيان ماهية المال يجعله غير منضبط، فطباع الناس متفاوتة، فلا تصلح بذلك أن تكون مقياسًا لتمييز المال من غير المال، هذا من جهة ومن جهة أخرى أن من الأموال ما لا يميل الطبع إليها كالأدوية الكريهة والسموم، مع أنها أموال ثمينة ولا يشملها التعريف. بالإضافة أن تعريف المال بأنه ما يمكن ادخاره لوقت الحاجة غير شامل؛ لأن بعض الأشياء المتفق على ماليتها، كالخضراوات لا تدخل في التعريف.

وعمومًا يلاحظ على ضابط الحنفية (العينية والادخار) ما يلي:

١. أن (العينية) لم يوافقهم على اشتراطها أحدٌ من فقهاء المذاهب الأخرى، فضلًا عن متأخريهم الذين لم يشترطوا ذلك، حين أجازوا الاعتياض عن الحقوق المجردة بالمال، كالتنازل عن الوظيفة. قال الحصكفي (ت: ١٠٨٨هـ): "وعليه فيفتى بجواز النزول عن الوظائف بمال" [٤].

(١) يقول الدربني: «وفيه اجتهاد الحنفية -وهم أكثر الفقهاء اعتدادًا بالعينية عنصرًا مقومًا وحيدًا للمالية- أن هوامّ الأرض تصبح مالاً، وبالتالي محلاً للملك، إذا ظهرت منافعها في الدواء، ويلزم متلفها بالضمان (التعويض)، وغاصبها بالردّ عينًا إذا كانت قائمة؛ لأنها ذات قيمة مالية عرفًا». الفقه المقارن صفحة رقم: (٢٣٤- ٢٣٥). وقال ابن عابدين (ت: ١٢٥٢هـ): «العلق في زماننا يحتاج إليه للتداوي بمصه الدم، وحيث كان متمولًا لمجرد ذلك، دلّ على جواز بيع دود القرمز، فإن تمولها الآن أعظم، إذ هي من أعزّ الأموال». رد المحتار، رقم: (٧/ ٢٥٩).

(٢) بيع الاسم التجاري والترخيص (الزحيلي)، مجلة مجمع الفقه الإسلامي صفحة رقم: (٥)، ورقم: (٣/ ٢٩١- ٢٩٣).

(٣) أحمد فرج حسين، «الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية»، الدار الجامعية ١٩٨٦، صفحة رقم: ١١.

(٤) الدر المختار مع رد المحتار، رقم: (٧/ ٣٥).

٢. أن اشتراط (العينية) إنما كان منهم بقصد إمكان تحقيق الحيازة المادية، التي يتحقق فيها الاختصاص في نظرهم، الذي هو جوهر الملك، ولما كانت هذه الحيازة لا تتصور إلا في الأعيان، فقد اشترطوا في المال أن يكون عينًا، وهذا النظر أقرب إلى الصناعة الفقهية منه إلى النظر في المفاهيم الشرعية ودلالات التشريع، أوربما يكون أقرب إلى المفهوم اللغوي منه إلى المفهوم الشرعي، ومقصد الشارع.

٣. أن اشتراطهم إمكانية (الادخار) لتحقيق صفة المالية في الأعيان، يخرج عن مفهوم المال ما لا يمكن ادخاره، كالخضاروالفواكه، كما أسلفنا [١].

وبالمقارنة بين اصطلاحي الحنفية وجمهور الفقهاء يظهر مدى ما بينهما من اختلاف في مَاليَّة الأشياء؛ ذلك أن الحنفية لا يعتبرون المنافع أموالًا كما أنهم يعتبرون الخمر والخنزير ونحوهما مما يتعامل فيه غير المسلمين من أهل الذمة أموالًا، كما يلاحظ أن مفهوم الأحناف للمال يُخرج في الحقيقة كثيرًا من الأموال من دائرة المال، فالأدوية مثلًا لا يميل إليها الطبع إلا أنها تعتبر من الأموال، وبراءة الاختراع لا يمكن حيازتها إلا أنها تعتبر من الأموال الثمينة.

وقد بين مذهب جمهور الفقهاء إلى أن المنافع أموال؛ لأن مصادرها وهي الأعيان يجري عليها الإحراز والحيازة، ولم يعتبر الجمهور الخمر والخنزير أموالًا بالنسبة لمسلم ولا بالنسبة لغيرهم، لعدم إباحة الإسلام الانتفاع بهما، وأن المال كل ما له قيمة بين الناس ويلزَم مُتلفه بضمانه ويُباح شرعًا الانتفاع به حال السعة والاختيار[٢]؛ هذا وإن كان متقدمو الحنفية يرون أن العينية إحدى عنصري المالية فإن متأخريهم قد أطلقوا المال على الأعيان والمنافع وعلى كل ما له قيمة نقدية، وعلى ذلك فلا تتطلب المالية للأشياء سوى إمكان تقديرها بالنقد؛ أي أن الشيء إذا كان له قيمة فإنه يكون مالًا.

وإن ابتناء مالية الشيء على القيمة وفقًا لهذا الإطلاق سوف يسمح بتوسيع دائرة الأموال، وبخاصة في هذا العصر الذي اتسم بالتطور العلمي والحضاري، ليشمل أشياء لم تكن معروفة من قبل ما دام يمكن تقديرها بالنقود، ومن ذلك الأشياء المعنوية فيما يعرف بالحقوق الذهنية أو حقوق الابتكار.

(١) انظر: الفقه المقارن صفحة رقم: (٢٨١- ٢٨٢).

(٢) انظر: (عبد الله المصلح، الملكية الخاصة في الشريعة الإسلامية ومقارنتها بالاتجاهات المعاصرة، الطبعة الأولى- القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ١٩٨٢، صفحة رقم: ٤١)؛ و(وهبة الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته- دمشق: دار الفكر ١٩٨٤)؛ عبد العزيز الخياط: محاضرات في العقود والتمويل في الإسلام، أوراق غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٠٠٤م.

الفرع الرابع: في تعريف علماء الاقتصاد للمال

مفهوم المال عند علماء الاقتصاد يختلف عنه عند علماء الفقه؛ حيث يشمل مفهوم المال في الفقه الإسلامي مفهوم علماء الاقتصاد للمال، فعلماء الاقتصاد يستخدمون عادة مصطلح رأس المال بدلا من استخدامهم مصطلح المال، وعادة ما يقصد برأس المال من الناحية الاقتصادية تلك النقود أو ما يقوم مقامها التي يمكن توظيفها في مجالات استثمارية معينة لإنتاج سلع أو خدمات جديدة. ويمكن القول إن مفهوم المال عند علماء الفقه يوازي مفهوم الثروة عند علماء الاقتصاد، فعلماء الاقتصاد يرون أن الثروة تشمل رأس المال الذي يكون مخصصا للاستهلاك أصلا، إضافة إلى السلع الاستهلاكية والنقود المعدة للاستهلاك [١].

الفرع الخامس: في تعريف المال في بعض قوانين الدول العربية

يكاد القانون يتفق مع إطلاق المتأخرين من فقهاء الحنفية ويتقارب كثيرًا من اصطلاح جمهور الفقهاء؛ ذلك أن المال في الفكر القانوني هو الحق ذو القيمة المالية، وبعبارة أخرى كل ما له قيمة مادية يعتبر في النظر القانوني مالًا، عينًا كان أو منفعة أو حقًّا من الحقوق العينية أو الشخصية، وذلك كحق الامتياز وحق استعمال عناوين المحلات التجارية وحقوق الابتكار.

وهو بذلك الحق ذو القيمة المالية أيًّا كان ذلك الحق؛ سواء أكان عينيًّا، أم شخصيًّا، أم حقًّا من حقوق الملكية الأدبية والفنية والصناعية[٢]، وهو كل ما يمكن أن يملكه الإنسان وينتفع به على وجه معتاد؛ سواء كان مملوكًا بالفعل، أو قابلًا للتملك، كالطير في الهواء والسمك في الماء[٣].

- المال في القانون المغربي: المال هو كل ما له قيمة اقتصادية تقدر بالنقود؛ سواء كانت تحت حيازة شخص وفي ملكه، أو كان غير مملوك لأي شخص ما دام يقبل أن يحاز ويملك[4].
- المال في القانون المصري: نجد في المادة 81 من القانون المدني المصري: « كل شيء خارج عن التعامل بطبيعته أو بحكم القانون يصح أن يكون محلًّا للحقوق المالية»، ويتبين في هذا الشق القانوني أن هناك تمييزواضح بين المال وطبيعته في حين نجد في شق آخر من التشريعات المدنية لحكومات عربية أخرى أنها وسعت من مفهوم المال فشملت الحقوق الأعيان أيضًا ودخلتها في مجال الحقوق المالية.

(١) محمد عبد المنعم الجمال: موسوعة الاقتصاد الإسلامي، ط٢- القاهرة، دار الكتاب المصري ١٩٨٦، صفحة رقم: (٢٩- ١٢٤).

(٢) محمد حسين منصور، نظرية الحق، صفحة رقم: ١٧٢.

(٣) انظر: (عبد الحق دهبي، الطاهر كركري، جرائم المال العام، صفحة رقم: ٤١)، نقلا عن الحقوق العينية في الفقه الإسلامي والتقنين المغربي، محمد بن معجوز. صفحة رقم: ١٧).

(٤) محمد بن محجوز، الحقوق العينية في الفقه الإسلامي والتقنين المغربي، الصفحة رقم: (١٧)، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأول، ١٩٩٠م.

- عرَّف القانون المدني الأردني في المادة 53 المال بأنه: «كل عين أو حق له قيمة مادية في التعامل «، وهذا المفهوم للمال يجعل كل ما ينتفع به وما يمكن حيازته، وكل ما أمكن أن يكون محلا لحق من الحقوق أو ما له قيمة اقتصادية مالًا. ويؤكد ذلك ما ذهب إليه الدكتور عبد العزيز الخياط بأن المال ليس فقط ما ملكه الإنسان أو تصرف فيه، بل كل ما يمكن تملُّكه يُعد مالا، فالطير في السماء، والسمك في البحر يُعدُّ مالا وإن لم يتملكه أحد من الناس، فهو ملك الله وماله[1]. قال تعالى: {وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ}[2].
- المال في القانون العراقي: المادة 65 من القانون المدني العراقي تنص على أن المال هو: «كل حق له قيمة مادية»، فيفهم من ذلك بأن المشرع العراقي قد ميز بين الشيء وبين المال [3]؛ ذلك لأن الشيء قد تكون له قيمة مادية وقد لا تكون[4].

(١) عبد العزيز الخياط، محاضرات في العقود والتمويل في الإسلام، أوراق غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٠٠٤م.

(٢) القرآن الكريم: سورة (النور)، الآية: ٤٢.

(٣) الأستاذ محمد طه البشير، ود. غني حسون طه، الحقوق العينية الأصلية، الجزء الأول- بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،١٩٨٢م، صفحة رقم: ١٠.

(٤) المحامية مروة ابو العلا مقال يشرح المقصود بالمال في الفقه والقانون فبراير، ٢٠١٨ (بتصرف).

المطلب الثاني: دلائل المال في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف

عامة يمكن لنا القول إن المال يشمل كافة الأشياء التي يمتلكها الإنسان وينتفع بها، وقد تكون تحت أشكال مختلفة منها النقود، والمملوكات والمعادن من ذهب وفضة والعقارات، وغيرها. ووفقًا لهذا التعريف للمال السائد لدى مجمع الفقهاء، فإن كل ما يدخل ضمن المنافع في عصرنا الحاضر يعتبر مالًا.

- ونجد في آيات القرآن الكريم دليل على ذلك، فقال الشيخ لنبي الله موسى: {قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٖۖ فَإِنۡ أَتۡمَمۡتَ عَشۡرٗا فَمِنۡ عِندِكَۖ وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أَشُقَّ عَلَيۡكَۚ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ}»[1].
- وقال ابن أبي حاتم: حدثنا أبو زرعة، حدثنا صفوان، حدثنا الوليد، حدثنا عبد الله بن لهيعة، عن الحارث بن يزيد الحضرمي، عن علي بن رباح اللخمي، قال: سمعت عتبة بن الندر السلمي صاحب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يحدث أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: ((إن موسى آجر نفسه بعفة فرجه، وطعمة بطنه))[2].

ودلالة الآية المذكورة والحديث النبوي هي أن الانتفاع جاء مقابل العمل الذي طلبه الشيخ من النبي موسى، ويؤكد هذا المعنى قول الله عز وجل في سورة أخرى: {۞وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمۡ أَن تَبۡتَغُواْ بِأَمۡوَٰلِكُم مُّحۡصِنِينَ غَيۡرَ مُسَٰفِحِينَۚ فَمَا ٱسۡتَمۡتَعۡتُم بِهِۦ مِنۡهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةٗۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ فِيمَا تَرَٰضَيۡتُم بِهِۦ مِنۢ بَعۡدِ ٱلۡفَرِيضَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا}[3]، فجاء في الآية الشرط الشرعي الواضح لاستنكاح المرأة، وهو دفع المهر لاستحلال نكاحها كما قال تعالى {أَن تَبۡتَغُواْ بِأَمۡوَٰلِكُم مُّحۡصِنِينَ غَيۡرَ مُسَٰفِحِينَ}[4]".

فالمال هو كلُّ شيء يملكه الإنسان ويمكنه الانتفاع به حتى لو كان معنويًّا كلغة تعلمها، أو علم في دين يؤجر به، أو طاقة شمسية يدفئ بها بيته، ومن أهم أنواع المال النقود التي تلبي وظائف اجتماعية وعملية عديدة، فهي تعتبر وحدة حساب ملموسة يتم من خلالها تسعير السلع والخدمات، وفي نفس الآن تكون وسيلة للتبادل التجاري، فتمكن الإنسان من أن يشتري أو يبيع السلع والخدمات التي يريدها، وأخيرًا فالنقود استثمار في حد نفسها حيث إنها تحتفظ بقيمتها عبر الزمان.

(١) سورة القصص، الآية (٢٧).

(٢) سنن ابن ماجه - رقم الحديث: (٢٤٣٧).

(٣) سورة النساء، الآية (٢٤).

(٤) سورة النساء، الآية (٢٤).

فالمال من أهم النعم التي ينعمها الله سبحانه وتعالى على عبده، فقال عزوجل في سورة الكهف: {ٱلۡمَالُ وَٱلۡبَنُونَ زِينَةُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ وَٱلۡبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيۡرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابٗا وَخَيۡرٌ أَمَلٗا}»[١]، قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «المال والبنون حرث الدنيا والأعمال الصالحة حرث الآخرة وقد يجمعها الله لأقوام»[٢]، وقال سبحانه الأعلى: {وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيۡتَ فِرۡعَوۡنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةٗ وَأَمۡوَٰلٗا فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا}[٣].

ووجه الدلالة من قوله تعالى: والزينة: اسم لما يتزين به الإنسان من ألوان اللباس وأواني الطعام والشراب، ووسائل الركوب. وغير ذلك مما يستعمله الإنسان في زينته ورفاهيته. والمال: يشمل أصناف الزينة، ويشمل غير ذلك مما يتملكه الإنسان. والمعنى: وقال موسى -عليه السلام- مُخاطبًا ربه، بعد أن فقد الأمل في إصلاح فرعون وملئه: يا ربنا إنك أعطيت فرعون وأشراف قومه وأصحاب الرياسات منهم، الكثير من مظاهر الزينة والرفاهية والتنعم، كما أعطيتهم الكثير من الأموال في هذه الحياة الدنيا[٤].

وقد قال عزوجل: {وَٱلَّذِينَ فِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ مَّعۡلُومٞ ٢٤ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ ٢٥ وَٱلَّذِينَ يُصَدِّقُونَ بِيَوۡمِ ٱلدِّينِ}[٥].

وفيه وجه دلالة: بأن الإنسان جُبِلَ على الجزع وشدة الحرص، إذا أصابه المكروه والعسر فهو كثير الجزع والأسى، وإذا أصابه الخير واليسر فهو كثير المنع والإمساك، إلا المقيمين للصلاة الذين يحافظون على أدائها في جميع الأوقات، ولا يَشْغَلهم عنها شاغل، والذين في أموالهم نصيب معيَّن فرضه الله عليهم، وهو الزكاة لمن يسألهم المعونة، ولمن يتعفف عن سؤالها، والذين يؤمنون بيوم الحساب والجزاء فيستعدون له بالأعمال الصالحة، والذين هم خائفون من عذاب الله، إن عذاب ربهم لا ينبغي أن يأمنه أحد، والذين هم حافظون لفروجهم عن كل ما حرَّم الله عليهم إلا على أزواجهم وإمائهم، فإنهم غير مؤاخذين[٦].

وفي قوله تعالى: {وَتُحِبُّونَ ٱلۡمَالَ حُبّٗا جَمّٗا}[٧].

(١) سورة الكهف، الآية (٤٦).

(٢) البغوي، تفسير البغوي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

(٣) سورة يونس، الآية (٨٨).

(٤) الطنطاوي، تفسير الوسيط، سورة يونس الآية (٨٨).

(٥) سورة المعارج، الآيات (٢٤- ٢٦).

(٦) جلال الدين المحلى، وأكمله السيوطي، تفسير الجلالين.

(٧) سورة الفجر، الآية (٢٠).

وجه الدلالة: ففي قوله تعالى، يبان أنه ومن صفاتكم -أيضًا- أنكم {وَتُحِبُّونَ ٱلۡمَالَ حُبّٗا جَمّٗا} أي: حبًّا كثيرًا مع حرص وشره. يقال: جمّ الماء في الحوض، إذا كثر واجتمع، ومنه الجموم للبئر الكثيرة الماء. والحب المفرط للمال من الصفات الذميمة؛ لأنه يؤدي إلى جمعه من كل طريق بدون تفرقة بين ما يحل منه وما يحرم، فأنت ترى أن الله تعالى قد وصف هذا النوع من الناس، بأنه قد جمع في سوء سلوكه بين النطق بالقبيح من الأقوال وبين ارتكاب القبيح من الأفعال، وهي: ترك اليتيم بلا رعاية، وعدم الحض على إطعام المحتاج، وجمع المال الموروث بدون تفرقة بين حلاله وحرامه، والإفراط في حب المال بطريقة ذميمة[١].

وفي قوله عزوجل: {تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ وَتَبَّ ١ مَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ}[٢].

وقال صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّم: ((إنَّ أطْيبَ ما أكَلَ الرجلُ من كسْبِهِ))، وقال ابن عباس[٣]: ((لما أنذر رسول الله -صلى الله عَلَيه وَسَلَّم- عشيرته بالنَّار، قال أبو لهب: إن كان ما يقول ابن أخي حقًّا، فإني أفدي نفسي بمالي وولدي، فنزل: {مَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ}، وقال سبحانه وتعالى: {وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ وَتُدۡلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلۡحُكَّامِ لِتَأۡكُلُواْ فَرِيقٗا مِّنۡ أَمۡوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلۡإِثۡمِ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ}))[٤].

وجه الدلالة: الذي يبان في معنى الآية، فلا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها لتأكلوا فريقًا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون. وجاء في تفسير الموسوعة القرآنية[٥]: «لا يأخذ بعضكم مال بعضكم بوجه غير مشروع، كالسرقة والغَصْب والغش، ولا تخاصموا بها إلى الحكام لتأخذوا طائفة من أموال الناس متلبّسين بالمعصية، وأنتم تعلمون أن الله حرم ذلك، فالإقدام على الذنب مع العلم بتحريمه أشد قُبْحًا وأعظم عقوبة».

وفي قول الله تعالى: {وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمۡ أَن تَبۡتَغُواْ بِأَمۡوَٰلِكُم مُّحۡصِنِينَ غَيۡرَ مُسَٰفِحِينَۚ فَمَا ٱسۡتَمۡتَعۡتُم بِهِۦ مِنۡهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةٗۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ فِيمَا تَرَٰضَيۡتُم بِهِۦ مِنۢ بَعۡدِ ٱلۡفَرِيضَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا}»[٦].

(١) الطنطاوي، تفسير الوسيط، سورة الفجر الآية (٢٠).

(٢) سورة المسد، الآيات (١-٢).

(٣) ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، تفسير سورة المسد.

(٤) سورة البقرة، الآية (١٨٨).

(٥) الموسوعة القرآنية هي إحدى مبادرات خدمة القرآن الكريم من مركز أصول - © ٢٠٢١.

(٦) سورة النساء، الآية (٢٤).

وجه الدلالة:

ويحرم عليكم نكاح المتزوجات من النساء إلا مَنْ سَبَيْتُم منهن في الجهاد، فإنه يحل لكم نكاحهن، بعد استبراء أرحامهن بحيضة، كتب الله عليكم تحريم نكاح هؤلاء، وأجاز لكم نكاح مَن سواهن، ممَّا أحله الله لكم أن تطلبوا بأموالكم العفة عن اقتراف الحرام، فما استمتعتم به منهن بالنكاح الصحيح، فأعطوهن مهورهن التي فرض الله لهن عليكم، ولا إثم عليكم فيما تمَّ التراضي به بينكم من الزيادة أو النقصان في المهر بعد ثبوت الفريضة، إن الله تعالى كان عليمًا بأمور عباده، حكيمًا في أحكامه وتدبيره[١]، وجاء ذكر المال ومشتقاته اللفظية في سياقات عديدة وآيات أخرى لم يتم ذكر إلا بعض منها، ولكنه يتبين من هذه الآيات أن الله سبحانه وتعالى ذكر المال في سياقين مختلفين بل متضادان: سياق ترغيبي وسياق ترهيبي.

(١) جلال الدين المحلِّي، وأكمله جلال الدين السيوطي، تفسير الجلالين: معنى وتأويل الآية رقم: ٢٤.

المبحث الثاني

الضوابط الشرعية في المعاملات المالية

المطلب الأول: أقسام المال

وقد اتفق الفقهاء على تقسيم المال إلى أقسام عديدة لكل منها حكمها الفقهي، فكان أول تقسيم ينبني على الحرمة، فقام الفقهاء بالتمييز بين المال المتقوم والمال الغير متقوم.

الفرع الأول: المال المتقوم والغير متقوم

المال المتقوم هو المال الذي تنطبق عليه القوانين الشَّرعيَّة وشروطها لاعتباره مالًا، فهو المال الحلال الذي جني بطريقة أو وسيلة حلال ويصلح الانتفاع به في حال السعة والاختيار كالعقارات والسيارات والنقود وسائر الأموال التي تم الحصول عليها بطرق مشروعة، فالربح المتحقق من عقود المضاربة أو المشاركة -بموجب عقود صحيحة شرعًا- هو مال متقوَّم.

ويعتبر المال متقوّمًا عند الحنفية إذا تعارف الناس على ماليته وبذلوا المال للحصول عليه دون مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية[١].

يقول الشيخ الزحيلي -رحمه الله-: «المال المتقوم: كل ما كان محرزًا بالفعل، وأباح الشرع الانتفاع به كأنواع العقارات والمنقولات والمطعومات ونحوها.»[٢]، وبناءً على قوله عز وجل: {حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحۡمُ ٱلۡخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلۡمُنۡخَنِقَةُ وَٱلۡمَوۡقُوذَةُ وَٱلۡمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيۡتُمۡ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسۡتَقۡسِمُواْ بِٱلۡأَزۡلَٰمِۚ ذَٰلِكُمۡ فِسۡقٌۗ ٱلۡيَوۡمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمۡ فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِۚ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ فِي مَخۡمَصَةٍ غَيۡرَ مُتَجَانِفٖ لِّإِثۡمٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ}»[٣].

وقد جاء في الحديث النبوي الشريف: ((إِنَّ اللهَ إِذَا حَرَّمَ عَلَى قَوْمٍ أَكْلَ شَيْءٍ حَرَّمَ عَلَيْهِمْ ثَمَنَهُ))[٤].

(١) حاشية ابن عابدين، مرجع سابق، الجزء الرابع، صفحة رقم: ٣، (كتاب البيوع).

(٢) وهبة الزحيلي، الفِقْه الإسلامي وأدلَّتُه الشَّامل للأدلّة الشَّرعيَّة والآراء المذهبيَّة وأهمّ النَّظريَّات الفقهيَّة وتحقيق الأحاديث النَّبويَّة وتخريجها، الجزء (٤) الصفحة رقم: (٤٠٢)، دار الفكر، سوريَّة- دمشق.

(٣) سورة المائدة، الآية (٣).

(٤) الراوي: عبد الله بن عباس، المحدث: الشوكاني، المصدر: الفتح الرباني، الصفحة أو الرقم: ٨/ ٤٢١٢، خلاصة حكم المحدث: إسناده صحيح.

دلالة الآية المذكورة والحديث الشريف:

فقد جاء في الآية والحديث توضيح تام لكل المحرمات التي يذكرها الله تعالى ويشمل ذلك كل الحيَلِ والوَسائلِ التي توصل لها. وبناء على هذه الآية قال المرداوي: «علل المصنف الذي ليس بمال -كقشر الجوز؛ والميتة والخمر- بأنه لا يثبت في الذمة»[١]، وفي سياقنا هذا فالمال غير متقوم هو المال الذي لا تتوافر فيه الحيازة، وجواز الانتفاع في حال السعة والاختيار، وبذلك فهو حرام ولا يصلح التداول به ولا الانتفاع منه.

وجاء تعريف المال المتقوم في الموسوعة الجمهرة: «هو المال المباح المحرز، الذي له قيمة شرعًا، يضمن بها عند الإتلاف، ومن شواهده قولهم: «ويجوز بيع الحنطة في سنبلها، والباقلاء في قشره، وكذا الأرز، والسمسم؛ لأنه حَبٌّ منتفع به، فيجوز بيعه في سنبله كالشعير، والجامع كونُه مالًا مُتَقَوَّمًا»[٢].

يقول الشيخ علي الخفيف: « يراد بالمال المتقوَّم ما كان له قيمة تستوجب تضمين متلفه عند اعتدائه عليه؛ وذلك بسبب ما منحه الشارع من حماية وجعل له من حرمة، ولا يثبت التقوّم للمال إلا بتوافر أمرين: الأول إحرازه وحيازته فعلا، والثاني: جواز الانتفاع به انتفاعًا مطلقًا»[٣].

ويقول الشيخ بخصوص المال غير المتقوّم: « هو ما لم يتوافر فيه أحد الأمرين: الحيازة أو جواز الانتفاع حال السعة والاختيار، فالخمر والخنزير في حق المسلم مال غير متقوّم» [٤]. وقال عنه الزيعلي: «ما ليس له قيمة محترمة، ومعترف بها في الشرع، وهو الْمَالُ الذي لا يحلُّ الاِنْتِفَاعِ بِه. ومن أمثلته الخمر، والخنزير، والدم، والنجاسات»[٥].

لذا لا يعد الفقهاء كل مال صالحًا للانتفاع مباح الاقتناء والاستعمال والاستغلال، بل من الأموال ما لا يباح الانتفاع به للمسلم ولا يجوز له اقتناؤه وادخاره، مثل: الخمر والخنزير، فإن المسلم غير مباح له الانتفاع بهما، وملكيته لهما ملكية غير جائزة لا غرم على من أتلفهما في يده، ويسمى هذا النوع من المال مالًا غير متقوم؛ لأن الشارع لا يعترف له بقيمة إذ لا يبيح الانتفاع به في حال السعة والاختيار، ولا يبيح الانتفاع إلا في حال الاضطرار، كمن لا يجد ماء وهو في حال ظمأ شديد يخشى معه هلاكه، ووجد خمرًا جاز له أن يشرب منها غير طالب لها، راغب فيها، وغير مجاوز حد الضرورة[٦].

(١) المرداوي، كتاب الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، صفحة رقم: (١٢/ ٢٠٧).

(٢) المرغيناني، الهداية، الجزء (٣)، الصفحة رقم: (٢٨)، دار احياء التراث العربي، بيروت- لبنان؛ ابن مفلح، المبدع، الجزء (٥) الصفحة رقم: (٤٥)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م؛ البركتي، التعريفات الفقهية، الصفحة رقم: (١٩١)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

(٣) علي الخفيف، أحكام المعاملات الشرعية، دار الفكر العربي، صفحة رقم: ٣٠.

(٤) السابق، صفحة رقم: ٣١.

(٥) زيلعي، تبيين الحقائق، الجزء (٥)، الصفحة رقم: (٢٢٢)، المطبعة الكبرى الأميرية- بولاق، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣١٣هـ.

(٦) انظر: (عبده، الملكية في الإسلام، صفحة رقم: ١٩٥)، و(عبد العال، التكافل الاجتماعي في الإسلام، صفحة رقم: ٩٤).

لذا سمى الفقهاء النوع الذي يباح الانتفاع به مالًا متقومًا؛ لأن الشارع اعترف بقيمته الذاتية وأباح الانتفاع به بكل طرائق الانتفاع وهو مصان من الاعتداء عليه، ومن يفعل ذلك غرم وألزم بقيمته أو مثله على حسب الأحوال[١]. ونرى من هذا أن المالية تلازم التقوم، فحيثما كان تقوم فلا بد أن تصحبه مالية، وقد تكون المالية من غير أن يثبت تقوم، ويكون حينئذ مالًا غير متقوم لا يعترف الشرع له بقيمة ذاتية ولا يضفي عليه قيمة شرعية.

وقد عَرَّفت المجلة المال المتقوم المادة (١٢٧) بقولها: المال المتقوم: يستعمل في معنيين: الأول: بمعنى ما يباح الانتفاع به. والثاني: بمعنى المال المحرز. فالسمك في البحر غير متقوم وإذا اصطيد صار متقومًا بالإحراز.

ولكن هذا إنما هو خاص بالمسلمين أما غير المسلمين، فإن كان المال غير المتقوم عندنا يتعاملون هم به وينتفعون به في ديانتهم، فقد أمرنا باحترامه لأنا مأمورون باحترام كل ما يتدينون به[٢].

فكان لازمًا على المسلمين احترام ما يعتقد جائزًا عند أهل الديانات السماوية (أهل الذمة اصطلاحًا)، والذين يعيشون تحت سقف الدولة الوطنية، إذ عندهم الخمر والخنزير أموال متقومة لا يجدون عندهم حرج ديني في الانتفاع بهما، فحق علينا أن نحترمها فإذا أتلف شخص لذمي خمرًا أو خنزيرًا وجب عليه أن يضمن له ما أتلف، وإن ترافعا إلى القضاء ألزمه بالضمان، وعقودهم فيهما من بيع وشراء وغيرهما صحيحة محترمة مصونة.

ويدخل في الأموال غير المتقومة الفوائد المتحققة من عقود مخالفة للشرع كعقد الربا؛ ذلك أن المال غير المتقوَّم هو ما لا يعتبر مالًا في الإسلام، وهو ما لا يمكن ولا يجوز الانتفاع به في حال السعة والاختيار.

فالمال الحرام لا يعد مال متقوَّم لعدم إمكانية الانتفاع به، حتى وان تمت حيازته مثل الخمر ولحم الخنزير، وبهذا المفهوم تدخل الفائدة الربوية ضمن دائرة المال غير المتقوَّم. فالحكمة المهمة من تقسيم المال إلى متقوَّم وغير متقوَّم تكمن في أن المال غير المتقوَّم لا يصلح أن يكون محلا للمعاملات المالية بالنسبة للمسلمين كالبيع والتأجير والهبة.

(١) انظر: (ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، الجزء الخامس، صفحة رقم: ٤).

(٢) انظر: (أبو زهرة، الملكية ونظرية العقد، صفحة رقم: ٥٤)، و(زيدان، القيود الواردة على الملكية، صفحة رقم: ٨٨).

وتقسيم المال إلى متقوّم وغير متقوّم يساعدنا في تحديد الموقف الشرعي من العملات الإلكترونية المشفرة وغير المشفرة، فالمال غير المتقوَّم في حق المسلم لا يجوز الانتفاع به، ومن ذلك الفوائد الربوية بالتالي سينبني على ذلك عدم جواز طلب أية عوائد مقابل الزمن أو المال فقط دون اتحاد المال مع عوامل الإنتاج الأخرى؛ ليستحق العائد كما سيأتي بيانه، فالمال المتقوَّم يصلح أن يكون محلا لمعاوضة مَاليَّة كالبيع والتأجير في حين لا يصلح المال غير المتقوم محلا لمعاوضة مالية، الأمر الذي دفع بالمشرع أن يضمه في دساتيره الوطنية، إذ تنص مثلا الفقرة ١ من المادة (١٥٨) من الدستور الأردني: "في التصرفات المالية يشترط أن يكون المحل مالًا متقومًا". والمال المتقوم فكرة حنفية، فهم يرون أن التَّقوم أخص من المالية، فكل متقوم مال ولا عكس[١].

الفرع الثاني: المال المثلي والمال القيمي

وللمال تقسيمات باعتبارات مختلفة، ومن هذه التقسيمات:

- تقسيم المال إلى مثلي: وهو ما حصر بوزن أو كيل أو عدد أو ذراع، أو هو ما له مثل أو نظير في الأسواق من غير تفاوت في أجزائه، وما تماثلت آحاده تماثلًا لا تختلف معه قيمها، ووجد مثله بالسوق.
- تقسيم المال إلى قيمي: وهو ما تفاوتت أجزاء أو آحاد النوع منه بلا تفاصيل يعتد به، ولكن لا نظير لها في مجال التجارة: كالحيوان، والأرض، والدور، والأحجار الكريمة من الماس والياقوت، والكتب المطبوعة إذا نفذت، والآثار القديمة، ونحو ذلك.

فعرف العالم السوري الدكتور وهبة الزحيلي -رحمه الله-: "المال المثلي: ما له مثل أو نظير في الأسواق من غير تفاوت في أجزائه أو وحداته تفاوتًا يعتد به في التعامل، والمال القيمي: هو ما ليس له نظير أو مثل في السوق، أو له مثل ولكن مع التفاوت المعتد به بين وحداته في القيمة"[٢].

كما عرَّف الزيلعي المال القيمي بأنَّه: "غير المكيل والموزون والعددي المتقارب"[٣]، ونجد تفسيره في موسوعة المصطلحات الشرعية: ما يُوجد مثله في السوق بدون تفاوت يُعتدُّ به غير النقدين من المكيل، والموزون، والعددي المتقارب. ومن شواهده قول ابن عابدين: "وقد فَصَّل الفقهاء المثليات، وذوات القيم... فما يوجد له المثل في الأسواق بلا تفاوت يعتد به، فهو مثلي، وما ليس كذلك فمن ذوات القيم"[٤].

(١) ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، الجزء الرابع، صفحة رقم: ٥٠١.

(٢) وهبة الزحيلي، كتاب الفقه الإسلامي وأدلته، الصفحة رقم: (٢٨٨٥)

(٣) الشيخ عباس كاشف الغطاء، المال المثلي والمال القيمي، في الفقه الإسلامي، مؤسسة كاشف الغطاء العامة- العراق، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٤م.

(٤) ابن المفلح، المبدع، الجزء (٤) الصفحة رقم: (٨٤)؛ ابن عابدين، رد المحتار الجزء (٤)، الصفحة رقم: (٥٤٠)، والجزء (٦) الصفحة رقم: (١٨٥)؛ البركتي، التعريفات الفقهية، الصفحة رقم: (١٩٤).

وعرّفه الشيخ الطوسي من الإماميَّة بقوله: "ما لا يتساوى أجزاؤه، أي لا يتساوى قيمة أجزائه".[١]، كما عَرَّف الشيخ هادي كاشف الغطاء المال القيمي بأنَّه: "هو ما لا يتساوى أفراده في الصفات والخصوصيات التي يبذل بإزائها المال"[٢].

وقال حجة الإسلام أبو حامد الغزالي[٣]: "خلق الله تعالى الدنانير والدراهم حاكمين ومتوسطين بين سائر الأموال حتى تقدر الأموال بهما... إذ لا غرض في أعيانهم...، فإذن خلقهما الله لتتداولهما الأيدي ويكونا حاكمين بين الأموال بالعدل، ولحكمة أخرى وهو التوسل بهما إلى سائر الأشياء؛ لأنهما عزيزان في أنفسهما ولا غرض في أعيانهما، ونسبتهما إلى سائر الأموال نسبة واحدة فمن ملكها فكأنه ملك كل شيء... وهو وسيلة إلى كل غرض، وكالحرف لا معنى له في نفسه وتظهر به المعاني في غيره... فكل من عمل فيهما عملا لا يليق بالحكم بل يخالف الغرض المقصود بالحكم فقد كفر نعمة الله تعالى فيهما، فَإِذَنْ مَنْ كَنَزَهُمَا فَقَدْ ظَلَمَهُمَا وَأَبْطَلَ الحكمة فيهما وكان كمن حبس حاكم المسلمين في سجن يمتنع عليه الحكم بسببه؛ لأنه إذا كنز فقد ضيع الحكم، ولا يحصل الغرض المقصود به، وما خلقت الدراهم والدنانير لزيد خاصة ولا لعمرو خاصة إذ لا غرض للآحاد في أعيانهما فإنهما حجران، وإنما خلقا لتتداولهما الأيدي فيكونا حاكمين بين الناس وعلامة معرفة للمقادير مقومة للمراتب". ثم استشهد بقوله تعالى: {وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ}[٤].

والأموال المثلية أربعة أنواع هي:

- المكيلات؛ وهي الأموال التي تقدر بالكيل كالبر والشعير.
- الموزونات؛ وهي الأموال التي تقدر بالوزن، كالذهب والفضة.
- المعدودات؛ وهي الأموال التي تقدر بالعدد، كالبيض والبرتقال والليمون.
- الذراعيات؛ وهي الأموال التي تقاس بالذراع، كالأقمشة والسجاد.

ولهذه التقسيمات آثارها في المعاملات المالية، إذ إن كثيرًا من المعاملات المالية يحكمها الحل والحرمة، بناء على مثلية المال، أو قيمته، كالربا مثلًا، إذ أن أنواعًا من المبيعات لا يجوز بيعها إلا مثلًا بمثل، فإذا ما تلفت هذه الأموال أو أتلفت فلا بد من الضمان، وقد اتفق الفقهاء على أن المثلي يضمن بمثله، والقيمي بقيمته، وإذا تعذر رد العين، وجب رد ما يقوم مقامها في المالية من مثله إن كان له مثل، أو قيمته إن لم يكن له مثل، أو فقد مثله أي إذا تعدى شخص على مال غيره فأتلفه، فإن

(١) الطوسي، المبسوط، كتاب الغصب، الجزء (١)، الصفحة رقم: (٢٥٧)، تعريف ومعنى الباطن في معجم المعاني الجامع.

(٢) هادي كاشف الغطاء، شرح المكاسب، الصفحة رقم: (٦٤).

(٣) انظر: (الغزالي، إحياء علوم الدين، رقم: ٤/ ١٤٢ و١٤٣).

(٤) سورة التوبة، الآية (٣٤).

كان المال مثليًّا، وجب مثله ما دام موجودًا في السوق، أما إذا انقطع المثل من أيدي الناس فتجب القيمة لتعذر رد المثل، أما إن كان المال قيميًّا، كالحيوان والأواني المصوغة، فيجب قيمته يوم التعدي عليه لأنه لا مثل به.

وعليه الثبوت في الذمة: فإنه يصح أن يكون دينًا مُتعلقًا بالذمة، فيجب على الملتزم به وفاء دينه من أي الأموال المماثلة لما التزم به جنسًا وصفة. أما إذا كان المال قيميًّا، فإنه لا يقبل الثبوت في الذمة، بل يثبت بعينه لا مثل له. ولهذه التقسيمات آثارها أخرى في المعاملات المالية كالقسمة؛ حيث تدخل القسمة جبرًا في المال المثلى المشترك، ولكل شريك أخذ نصيبه في غيبة الآخر دون إذنه، أما القيمي، فلا تدخل فيه القسمة الجبرية.

كما أن الأموال القيمية لا يجرى فيها الربا المحرم، ولذا يجوز إعطاء الكثيرين منا في مقابل القليل من جنسه، كبيع شاة بشاتين. أما الأموال المثلية فيجرى فيها الربا الحرام، الذي يوجب تساوى العوضين المتجانسين في الكمية والمقدار، فلا يجوز بيع قنطار من القمح بقنطار وربع مثلًا، لاشتمال البيع على ما يسمى بربا الفضل.

فائدة تقسيم المال إلى مثلي وقيمي

- الأموال القيمية لا يجري فيها الربا المحرم عند البيع، أما الأموال المثلية فيجري فيها ربا البيوع بشروطه، وفي ذلك سد لذرائع ربا القروض، وتحرير للمجتمع من أكل المال بالباطل.
- يجوز أن يكون المال المثلي دينًا في الذمة بعكس القيمي الذي لا يصح أن يكون ثمنًا، وإذا تعلق الحق به فلا بد أن يتعين بذاته.
- عند الإتلاف أو التعدي يرد المثلي بمثله، أما القيمي فبالقيمة.
- يقسم المال المثلي بين المستحقين، أما القيمي فلا تدخله القسمة الجبرية، ولا يأخذ أحد نصيبه في غيبة الآخر بدون إذنه.

وقد ينقلب المال المثلي إلى قيمي والعكس: وهذا حين يكون:

- اختلاط المثلي بخلاف جنسه: كاختلاط البر بالشعير.
- التعرض للخطر: إذا تعرض المال المثلي للخطر كالحريق.
- التعيب والاستعمال: إذا تعيب المال المثلي أو استعمل، كان قيميًّا كما لو صب الماء في طعام فأفسده.
- الانقطاع من السوق: إذا انقطع وجود المثلي من الأسواق انقلب قيميًّا.

الفرع الثالث: المال الظاهر والباطن

والباطن في اللغة ضد الظاهر، وهو من كل شيء داخلُه. باطِنًا: سرًّا وخفاءً[١]. ونجد أن في المعجم شرحها: وهو ما ملكته من جميع الأشياء يذكر ومؤنث - كل ما له قيمة من النقود وغيرها وهي باعتبار ظهورها على نوعين:

- أموال ظاهرة: اتفق الفقهاء على أن الأموال الظاهرة هي كل ما يبدو للعيان من الأموال من غير تحر، وهي الزروع والمواشي وعروض التجارة والمعادن والركاز.
- وأموال باطنة: النقود وكل ما لم تحصه الدولة مما ذكر في الأموال الباطنة، فالعروض التجارية والنقود من الذهب والفضة وغيرهما فهي من الأموال الباطنة، وليست من الأموال الظاهرة.

وفي الاصطلاح الشرعي قسَّم الفقهاء الأموال التي تجب فيها الزكاة إلى ظاهرة وباطنة، ومفهوم الأموال الباطنة في مصطلحهم: هي التي لا يمكن لغير مالكها معرفتها وإحصائها. وعدُّوا منها النقود وما في حكمها وعروض التجارة[٢].

قال ابن قدامة: "والفرق بين الأموال الظاهرة والباطنة: أنَّ تعلُّقَ الزكاة بالظاهرة آكد، لظهورها وتَعَلُّق قلوب الفقراء بها"[٣]. مضيفًا في موضع آخر: ""الأموال الظاهرة وهي السائمة والزروع والثمار"، وقال في الأموال الباطنة: إنها "الأثمان، وعروض التجارة"[٤]. ويقول الإمام النفراوي عن الأموال الباطنة إنها "ما يمكن إخفاؤه عن الناس"[٥] وقد وعرفها المالكي نزيه حماد بأنها: "التي لا يمكن لغير مالكها معرفتها وإحصاؤها"[٦].

وإذا رجعنا إلى المصادر الشرعية من الكتاب والسنة لا نجد آثار مصطلح المال الظاهر أو الباطن، حتى إن الصحابة أنفسهم لم يأتوا بهذا التقسيم الذي قام به الفقهاء بعد ذلك عند تصنيفهم للأموال التي تدخل ضمن فرض الزكاة.

قال القاضي أبو يعلى: "والأموال المزكاة ضربان: ظاهرة وباطنة. فالظاهرة: ما لا يمكن إخفاؤه: من الزروع، والثمار، والمواشي، والباطنة: ما أمكن إخفاؤه: من الذهب، والفضة، وعُروض التجارة. وليس لوالي الصدقات نظر في زكاة المال الباطن، وأربابُه أحق بإخراج زكاته منه، إلا أن يبذلها أرباب

(١) مجموعة من المؤلفين الفتاوى الاقتصادية، الجزء (١) الصفحة رقم: (٢٦).

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر: (القاموس المحيط، صفحة رقم: ٤٢٥١)، و(رد المحتار، صفحة رقم: ٢/ ٤٢)، و(روضة الطالبين، صفحة رقم: ٢/ ٢، ٦، ٥٠٢)، و(المغني، صفحة رقم: ٤/ ٥٦٢).

(٤) انظر للمراجع السابقة.

(٥) شهاب الدين النفراوي، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، دار الفكر، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م، صفحة رقم: ٢/ ١٦٧.

(٦) نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، صفحة رقم: ٨٢

الأموال طوعًا، فيقبلها منهم، ويكون في تفرقتها عونًا لهم، ونظره مخصوص بزكاة المال الظاهر، يؤمر أرباب الأموال بدفعها إليه إذا طلبها، فإن لم يطلبها جاز دفعها إليه[١]».

وعرفها الشيخ أبو زهرة بأنها: الأموال التي كان يجمعها عثمان -رضي الله عنه- منها الزكاة، سميت الأموال الظاهرة، والأخرى باطنة، ولا شك أن تسمية الأولى ظاهرة، والأخرى باطنة، واضح من ذات الأموال، فالنَّعَم لا تخفى على الناس، ووالي الصدقات يحصيها، والأخرى لا يمكن معرفتها إلا بمحاولات للتعرف، وقد يكون من سُبل ذلك التجسس؛ لمعرفة ما يُهرب أو يخفى من الأموال». وبعكس الباطنة، فلا يمكن معرفتها إلا عن طريق المالك[٢].

- المال القابل للقسمة والغير قابل لها.
- المال المنقول والمال العقار.
- المال المملوك، المال المحجور والمال المباح.

إلا أن إجماع الفقهاء على أن لولي الأمر (أي المصالح المختصة) أن يجبي الزكاة من الأموال الظاهرة والأموال الباطنة من المسلمين إذا علم أو ظن أنهم لم يخرجوها، لبخل أو جهل أو غير ذلك، بل إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرسل الجباة لجمع الزكاة من المسلمين؛ سواء في ذلك الأموال الظاهرة والأموال الباطنة، وبقي الأمر على ذلك في عهد الخليفتين الراشدين أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما-، ولما كثرت الأموال في عهد عثمان -رضي الله عنه- وصعب جبايتها، وبدأ يكتفي بجباية الأموال الظاهرة، وترك الأموال الباطنة لأصحابها يصرفون زكاتها لمستحقيها بأنفسهم، وهذا لا يمنع الإمام من العود إلى جبايتها بعماله مرة ثانية إذا علم أنهم لا يخرجونها.

يقول الدكتور وهبة الزحيلي -رحمه الله-: الأموال الظاهرة: يجوز لولي الأمر أن يجبي زكاتها جبرًا ولا يقبل من صاحبها ادعاؤه بأنه قد أدى زكاتها بنفسه إلى المستحقين مباشرة، هذا إذا كان ولي الأمر يأخذ الزكاة من أرباب الأموال بحقها ويصرفها في مصارفها الشرعية. الأموال الباطنة: زكاتها موكولة لأمانة أصحابها، فلهم أن يؤدوها إلى مستحقيها مباشرة أو يأتوا بها طواعية إلى الجهة المختصة التي تصرفها في مصارفها الشرعية. وليس لولي الأمر سلطة التفتيش عن هذه الأموال وتتبعها لدى الأفراد[٣].

(١) القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (المتوفى: ٤٥٨هـ)، الأحكام السلطانية للفراء، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

(٢) علي حيدر، كتاب درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، الجزء (١) الصفحة رقم: (٤٩٢).

(٣) كتاب الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي - ثالثا مشمولات الأموال الظاهرة والباطنة في العصر الحديث، صفحة رقم: ٧٩٥١.

أما في حالة إذا صارشك عند ولي الأمربعدم إخراج أصحاب الأموال زكاة أموالهم الباطنة بأنفسهم، فهل له جمعها بعماله كما كان الأمر عليه في عهد النبي -صلى الله عليه وسلم- وأبي بكروعمر-رضي الله عنهما-؟

وقد اختلف الفقهاء في ذلك:

فقال أبو حنيفة ومالك وأبو عبيد: أما زكاة الأموال الظاهرة فيجب دفعها للإمام، وليس للمزكي إخراجها بنفسه، وصرح بعض الشافعية فقال: لو أخرجها المزكي بنفسه لم تجزئه.

وأما زكاة الأموال الباطنة، فقال الحنفية: للإمام طلبها، وحقه ثابت في أخذها كالأموال الظاهرة، وله تركها لأصحابها يخرجونها بأنفسهم[١]. وقال المالكية والشافعية والحنبلية: زكاة الأموال الباطنة مفوض إخراجها لأربابها، ولا يجب على أربابها دفعها للإمام، بل يترك أمر إخراجها لهم يخرجونها لمستحقيها بأنفسهم[٢].

أما الأموال الظاهرة، فقد ذهب الجمهور إلى أنها لا تمنع وجوب الزكاة على المزكي بمقدارها، وخالف الحنفية فقالوا: تمنع وجوب الزكاة سوى الزروع[٣]. وفي رواية للحنبلية: الديون تمنع الزكاة مطلقًا؛ سواء في ذلك الأموال الظاهرة والأموال الباطنة، وهو منقول عن الثوري وإسحق والليث بن سعد، والنخعي[٤].

(١) انظر: (المغني، صفحة رقم: ٢/ ٦٤١-٦٤٣، وفتح القديروالعناية عليه، صفحة رقم: ١/ ٤٨٧، والدسوقي، صفحة رقم: ١/ ٥٠٣).

(٢) انظر: (الدسوقي، صفحة رقم: ١/ ٤٣٢، والأحكام السلطانية للماوردي، صفحة رقم: ١١٣، والمغني، صفحة رقم: ٢/ ٦٤٤، وشرح المنهاج، صفحة رقم: ٢/ ٤٢، وتحفة المحتاج، صفحة رقم: ٣/ ٣٤٤).

(٣) انظر: (المغني، صفحة رقم: ٣/ ٤١، والدسوقي، صفحة رقم: ١/ ٤٣١، وابن عابدين، صفحة رقم: ٢/ ٤و٧، وشرح المنهاج بحاشية قليوبي، صفحة رقم: ٢/ ٤٠).

(٤) انظر: (المغني، صفحة رقم: ٣/ ٤٢، والفروع، صفحة رقم: ٢/ ٣٣١، وابن عابدين، صفحة رقم: ٢/ ٦، والدسوقي، صفحة رقم: ١/ ٤٨١، وشرح المنهاج، صفحة رقم: ٢/ ١٤).

المطلب الثاني: في الضوابط الشرعية في المعاملات المالية

الإسلام دين عالمي إنساني يحترم طبيعة البشر، ولذلك جعل الأصل في الإباحة إلا إن كان هناك دليل واضح ومقطوع على تحريمها. ولقد عزز الله سبحانه وتعالى مكانة المال في أدلة عديدة منها ما قال عزوجل: {وَلَا تُؤْتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِي جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا}"[١]، فالله سبحانه وتعالى ينهى عن إعطاء السفهاء إمكانية التصرف بالمال، حتى إنه أقام حجرا على صغير العمر والمجنون والمفلس الذي أطاحت به الديون. والسبب وراء ذلك هو أن الله جعل المال قيامًا للناس، وهو ما ينبني عليه تجاراتهم وممتلكاتهم وأجورهم وغير ذلك من الأشياء المهمة في حياة البشر.

وعندما نرجع إلى تاريخ النقود في العالم الإسلامي، فنجد أنها كانت مبنية على المعادن ومنها الذهب، والتي تسمى بالدنانير، ومنها الفضة وتسمى بالدراهم، والنوع الأخير النقود المساعدة وهي الفلوس.

يقول الباحث اليمني فهد عبد الله[٢] في بحث تحت عنوان "أحكام العملة الورقية": إن العملة قديمًا هي الدينار الذهب والدرهم الفضة، وبهاتين العملتين كان يتعامل المسلمون بيعًا وشراء، ولم تظهر العملة الورقية كبديل للدينار والدرهم إلا متأخرًا؛ حيث ترجع بداية جعلها نقودًا إلزامية إلى سنة ١٩١٤. كما حظت النقود الورقية برواج كبير لسهولة استعمالها ونقلها، ورأى العلماء أن الأوراق النقدية من الناحية الفقهية هي سندات بدين متقومة.

يقول ابن عاشور عن هذه الأخيرة: "اتخذ الناس نقودًا أخرى مساعدة، حين عمّت أطرافَ العالَم قُطرًا فقُطرًا موجة جديدة اقتصادية قامت المعاملات فيها على النقود الورقية، وهذا ابتداء من منتصف القرن السابع عشر، وعزّزت هذه النقود الورقية تزايد نشاط التجارة الخارجية، وبدأ الصيارفة والتجار من القساوسة يجمعون النقود المعدنية حريصين على حفظها خوفًا من مخاطر السرقة والضياع، ومحافظة منهم على عملة ذات قيمة عينية لا تشاركها فيها النقود الورقية"[٣].

في القرن الثالث عشر، ابتكر الإمبراطور قوبلاي خان[٤] أول عملة ورقية، وهي النقود التي تحصل على قيمتها من الدولة المحلية التي تنشئها، فهي لم تكن النقود الورقية الأولى -حيث كان التجار الصينيون يستخدمون نقودًا ورقية منذ القرن السابع، إلا أنها كانت الأولى التي لم يتم دعمها بأي نوع من المعادن مثل الذهب، وكانت تستأصل قيمتها من السلطة الحكومية فقط.

(١) سورة النساء، الآية (٥).

(٢) كيف ينظر الاقتصاد الإسلامي إلى الفارق بين النقود الورقية وعملات الذهب والفضة؟ وهل تختلف أحكام الربا؟ ١٢ أغسطس / آب ٢٠١٤.

(٣) ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، الجزء (٢) الصفحة رقم: (٣٧٨)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- قطر، عام النشر: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

(٤) الخاقان الخامس في الإمبراطورية المنغولية، عاش ٢٣ سبتمبر ١٢٥٩ - ١٨ فبراير ١٢٩٤.

ورأى جمهور الفقهاء أن المال ومنافعه أموالًا إلا الحنفية الذين حصروا معنى المال في الأشياء أو الأعيان المادية؛ أي التي لها مادة وجِرم محسوس، وأما المنافع والحقوق فليست أموالًا عندهم وإنما هي ملك لا مال[١].

قال الإمام الشافعي -رضي الله عنه-: لا يقع اسم مال إلا على ما له قيمة يباع بها ويلزم متلفه، وإن قلت، وما لا يطرحه الناس مثل الفلس وما أشبه ذلك"[٢].

هذا ويمكن تلخيص أهم الضوابط الشرعية في المعاملات المالية بما يلي[٣]:

- للمال في الإسلام حرمته وقداسته وقد وجب الحفاظ عليه حتى عند القتال من أجله، والموت في سبيله من الشهادة، قال الرسول صلى الله عليه وسلم: ((من قتل دون ماله فهو شهيد)) [4].
- ولهذا لا يجوز الاعتداء على أموال وممتلكات الآخرين، إذ حرَّم الإسلام السرقة والغصب والاختلاس والخيانة والربا والغش والتلاعب بالكيل والوزن. وعد كل ما أخذ بغير وجه حق أكلًا للمال بالباطل.
- ومن باب المحافظة على المال فقد نهى الإسلام عن التبذير وشراء الحاجات المحرمة. ولا يعطى للسفهاء الذين لا يصونونه، قال تعالى: {وَلَا تُؤْتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِي جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا}[5]، فحرَّم الإسلام كل كسب غير مشروع يهدد الأمن الداخلي، ويفسد العلاقات الاجتماعية، فجعل الغش والخداع واستغلال غفلة وطيبة الناس حرام ومرتكبيه يستحقون العقاب، كما أمر بالعدل في كل تعامل أو تعاقد حتى لا يشيع الفساد في الأرض. قال تعالى: {وَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُواْ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا}[6].
- كما منع الإسلام التعامل بالربا منعًا قاطعًا؛ لأنه يمنع التداول الصحيح للمال، وهو كسب للمال دون بذل الجهد والعمل، وفيه استغلال لحاجة الناس كما منع أكل أموال الناس وجهدهم وإنتاجهم بالباطل؛ لأنه يوقع العداوة والبغضاء بين أفراد المجتمع. قال تعالى: {يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ}[7]، وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا ومؤكله وكاتبه وشاهده[8].

---

(١) وهبة الزحيلي، الفِقْه الإسلامي وأدلَّتُه الشَّامل للأدلّة الشَّرعيَّة والآراء المذهبيَّة وأهمّ النَّظريَّات الفقهيَّة وتحقيق الأحاديث النَّبويَّة وتخريجها، الجزء (٤) الصفحة رقم: (٢٨٧٦)، دار الفكر، سوريَّة- دمشق.

(٢) السيوطي، الأشباه والنظائر، الصفحة رقم: (٢٥٨)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

(٣) بتصرف عن عز الدين محمد خوجة: المبادئ والقيم الإسلامية في المعاملات، د. ط، جدة- السعودية، منشورات دلة البركة، ١٩٩٣، صفحة رقم: ٩، صفحة رقم: ٣٢.

(٤) المسند، أحمد، ج١، صفحة رقم: ٧٩؛ صحيح البخاري، ج٣، صفحة رقم: ١٠٨، صحيح مسلم، ج١، صفحة رقم: ٨٧.

(٥) سورة النساء، آية: (٥).

(٦) سورة الإسراء، آية: (٣٥).

(٧) سورة البقرة، آية: (٢٧٨).

(٨) أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبو داود، كتاب البيوع، باب في آكل الربا ومؤكله، رقم: ٢٨٩٥.

فالمال مال الله وهو نعمة من نعمه العديدة التي خلقها لمنافع الإنسان ومصالحه، قال تعالى: {وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ}[١]. وقال جل من قائل: {وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ}[٢]؛ والإنسان مستخلف في المال الذي بين يديه، وهو مسؤول عنه أمام الله؛ لذلك فإن جميع تصرفاته المالية تخضع لرقابة الله سبحانه وتعالى، قال تعالى: {وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ }[٣].

وقد حثَّ الإسلام على أن يكون المال عنصر خير وتعاون بين الناس، فشجع على إقراض المال بدون ربا، وعدم المماطلة في الأداء، وعلى إمهال المعسر، كما كفل سداد دين الغارمين من مال الزكاة. قال تعالى: {وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ}[٤]، فتملك المال ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة للتمتع بزينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق، ووسيلة إلى تحقيق مصالح عامة للوطن، قال تعالى: {كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ}[٥].

وقد منع الإسلام أن يكون المالُ دُولةً بين الأغنياء لأي سبب كان، وأوجب على الدولة أن تتدخل لضبط توزيع الثروة، وضمان حد الكفاية لكل فرد بما يحقق الجمع بين المصلحة العامة ومصالح الأفراد. قال تعالى: {كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ}[٦]، كما من واجباتها حجب التصرف في المال لمن ليست له الأهلية في ذلك؛ لأن مال الجماعة يتأثر بما ينال الفرد من سوء التصرف والاستغلال، قال تعالى: {وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ وَقُولُوا۟ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا}[٧].

فحرَّم الإسلام أي اعتداء على حقوق الغير ومنها ماله حماية لمصالح الفرد والحرص على استقرار الأوطان، وقد رتَّب الشرع على بعض أنواع التعدي عقوبة محددة، واكتفى أحيانًا أخرى بإلزام الضمان أو بالتعزير بما يراه ولي الأمر. وعندما أمر الله سبحانه وتعالى بتوقيع حد السرقة بدأ بالذكر فقال تعالى: {وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ}[٨]، كما منع الإسلام اكتناز المال وتجميده وحبسه عن التداول لما في ذلك من تعطيل لنماء ثروة

(١) سورة النحل، آية: (٥٣).
(٢) سورة النور، آية: (٣٣).
(٣) سورة الأنعام، آية: (١٦٥).
(٤) سورة البقرة، آية: (٢٨٠).
(٥) سورة البقرة، آية: (٦٠).
(٦) سورة الحشر، آية: (٧).
(٧) سورة النساء، آية: (٥).
(٨) سورة المائدة، آية: (٣٨).

المجتمع، قال تعالى: {وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ٣٤ يَوۡمَ يُحۡمَىٰ عَلَيۡهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكۡوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمۡ وَجُنُوبُهُمۡ وَظُهُورُهُمۡۖ هَٰذَا مَا كَنَزۡتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمۡ تَكۡنِزُونَ }[١]".

كما يجب المحافظة على المال وإبعاده عن موطن التنازع والضياع والنسيان، وقد شرع الإسلام قواعد تكفل استقامة المعاملات المالية وتؤدي إلى ازدهارها، ومن ذلك الكتابة والإشهاد والرهن وغيره من الضمانات ليحفظ لكل صاحب حق حقه. قال تعالى: {يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُ}[٢].

وليس للمسلم أن ينفق ماله في غير وجوهه المأذون فيها شرعًا؛ لأن ذلك خروجًا على حدود الاستخلاف في مال الله تعالى وتفريط في حق الوكالة عن خالقه. قال تعالى: {يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٌ}.[٣] بمعنى آخر تنميته بما يرضي الله ويكفي صاحبه وعياله، وعدم إنفاقه فيما حرم الله[٤]. وأجمل القول في ذلك الشيخ السيد سابق إذ قال: «إصلاح المال حفظه من الضياع فلا يغبن غبنًا فاحشًا غاليًا ولا يصرفه في حرام «[٥].

كما وضع القرآن منهجًا معتدلًا في التعامل المالي وطرق صرفه في إنفاقه للمال والاستمتاع بالطيبات عن حد الاعتدال، وذلك بوضعه فيما خلق من أجله دون إفراط ولا تفريط؛ لأن في التبذير والتقتير تفويتًا لمصالح العباد. قال تعالى: {وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا}[٦]، وقال تعالى: {وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ فَتَقۡعُدَ مَلُومٗا مَّحۡسُورًا}[٧]. وأن يأخذ المسلم في معاملاته المالية أكثر مما له من حقوق كما لا ينقص من مستحقات الآخرين وما هو لهم. قال تعالى: {۞إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا}[٨].

(١) سورة التوبة، آية: (٣٤ و٣٥).

(٢) سورة البقرة، آية: (٢٨٢).

(٣) سورة البقرة، آية: (١٦٨).

(٤) ابن قتيبة، غريب الحديث، الجزء الأول،، صفحة رقم: ٣٥٤.

(٥) فقه السنة، الجزء الثالث، صفحة رقم: ٥٧٧.

(٦) سورة الفرقان، آية: (٦٧).

(٧) سورة الإسراء، آية: (٢٩).

(٨) سورة النساء، آية: (٥٨).

والاستثمار في الشريعة الإسلامية يطلق على تنمية المال، ونبه الإسلام على مراعاة الأحكام الشرعية في استثماره [١]. فهو طلب ثمرة المال ونمائه في أي قطاع من القطاعات الإنتاجية؛ سواء أكان ذلك في التجارة أم الزراعة أم الصناعة أم غيرها من الأنشطة الاقتصادية غير المحرمة شرعًا [٢].

وقد حث الإسلام على الاستثمار، ففي القرآن الكريم آيات عدة تدعو إلى استخدام المال وتنميته، قال تعالى: {هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ ذَلُولٗا فَٱمۡشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزۡقِهِۦۖ وَإِلَيۡهِ ٱلنُّشُورُ}[٣]، وقال: {۞وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمۡ صَٰلِحٗاۚ قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥۖ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ وَٱسۡتَعۡمَرَكُمۡ فِيهَا فَٱسۡتَغۡفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِۚ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٞ مُّجِيبٞ}[٤]. وفي هذه الآية دعوة صريحة للعمل في الأرض واستثمار طيباتها التي سخرها الله للبشر.

كما قال تعالى: {۞إِنَّ رَبَّكَ يَعۡلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدۡنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيۡلِ وَنِصۡفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ وَطَآئِفَةٞ مِّنَ ٱلَّذِينَ مَعَكَۚ وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَۚ عَلِمَ أَن لَّن تُحۡصُوهُ فَتَابَ عَلَيۡكُمۡۖ فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِۚ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ وَءَاخَرُونَ يَضۡرِبُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَبۡتَغُونَ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۖ فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنۡهُۚ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقۡرِضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗاۚ وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنۡ خَيۡرٖ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٗا وَأَعۡظَمَ أَجۡرٗاۚ وَٱسۡتَغۡفِرُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمُۢ}[٥]. وقد وضع الباري عز في علاه الضرب في الأرض بهدف الكسب في مرتبة الجهاد في سبيل الله[٦].

والنظرة الإسلامية للمال أنه مال الله، فشرع للفقراء والمساكين حق الزكاة، فأمر بتأديتها وذلك لتطهير المال وتزكيته حتى يكون حلالًا طيبًا، كما طلب إنفاق المال في وجوه البر ولا سيما الصدقات والوقف وغيره، ونهى عن المن والأذى والرياء في ذلك. قال تعالى: { خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ}[٧]. وإصلاح المال ان لا يكون مالكه مبذرًا، ويصرف المال على وجوه الخير في الصدقات وفك الرقاب وبناء المساجد والمدارس وما شابهها ليس بتبذير ولا سرف[٨]. بل وجعله متداولا من خلال نظام المواريث بين ذوي الحقوق وفق فلسفة تحقق العدالة الاجتماعية، ومقصد توثيق العلاقات بين أفراد الأسرة، وتوفير وسائل العيش الكريم لهم؛ كما وضع نظامًا للمواريث وأحكامًا للنفقة للأقارب لتحقيق التكافل العائلي، قال تعالى: {۞إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ}[٩].

(١) السالوس، الاقتصاد الإسلامي، صفحة رقم: ٩٨.

(٢) مشهور، الاستثمار، صفحة رقم: ٤٦.

(٣) سورة الملك، آية رقم: (١٥).

(٤) سورة هود، آية رقم: ٦١.

(٥) سورة المزمل، آية رقم: ٢٠.

(٦) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، الجزء التاسع عشر، صفحة رقم: ٥٦.

(٧) سورة التوبة، آية رقم: (١٠٣).

(٨) الرافعي، فتح العزيز، الجزء العاشر، صفحة رقم: ٢٨٣.

(٩) سورة النحل، آية رقم: (٩٠).

ونظرًا لأهمية التصرف في المال وفق مقاصد الشريعة الإسلامية، فقد بوب الفقهاء في كتبهم أبوابًا لترشيد المعاملات المالية وحمايتها من كل انزلاق أو ظلم قد يلحق بمستحقي المال.

ومن الفقهاء الذين انفردوا بذلك حتى أصبح مرجعًا أساسيًّا من فقهاء عصره إلى المعاصرين الفقيه ابن أبي الدنيا -رحمه الله- في كتابه إصلاح المال[١]؛ حيث أوضح فيه أسسًا وقواعد مهمة للمسلم في كيفية التعامل مع المال، وطرق تملكه وتنميته وادخاره وإنفاقه... إلخ، واستشهد بأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وممارساته العملية وأقوال الصحابة والتابعين وغيرهم.

اسمه ونسبه: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس القرشي[٢]. محدث، فقيه، مؤرخ[٣]، المعروف بابن أبي الدنيا[٤].

مولده ونشأته: فقد ولد الحافظ الجليل ابن أبي الدنيا بمدينة بغداد في أوائل القرن الثالث الهجري، سنة (٢٠٨هـ- ٨٢٣م)[٥] في عهد الخليفة المأمون (ت: ٢١٨هـ) آخر العصر العباسي الأول، وقد كانت بغداد آنذاك حاضرة الإسلام ومركز الخلافة، يؤمها العلماء من كل صوب، فنشأ في جو علمي زاهر منذ نعومة أظفاره في عصر الحضارة الإسلامية الذهبي[٦]. وكان والده من العلماء المهتمين بالحديث الشريف[٧]، فقد هيأ له جوًا علميًّا خاصًّا، بالإضافة إلى الجو العلمي العام السائد والذي تتمتع به بغداد في ذلك الوقت، فاهتم به والده كامل الاهتمام، ورباه على محبة العلم والعلماء، حتى أصبح يتردد على مجالس العلم المنتشرة في مساجد بغداد، يقطف من كل حلقة علم وموعظة، ومن كل مؤدب حكمة.

مكانته العلمية: تبوأ ابن أبي الدنيا مكانة علمية عالية، ومما يعزز هذا الرأي ويؤكده كثرة الآثار العلمية المتنوعة في اتجاهاتها وأهدافها التي تركها من بعده لتكون خير شاهد على علو منزلته وتمكنه في شتى مجالات العلوم.

(١) انظر: الدكتور مقتدر حمدان عبد المجيد، كتاب إصلاح المال لابن أبي الدنيا المنهج والأهداف، الدكتور مقتدر حمدان عبد المجيد، منشور إلكتروني.

(٢) انظر: طبقات الحنابلة، أبو يعلى، الجزء الأول، صفحة رقم: (١٩٢)، واليافعي، مرآة الجنان، الجزء الثاني، صفحة رقم: (١٤٤).

(٣) انظر: تذهيب تهذيب الكمال، الذهبي، الجزء الخامس، صفحة رقم: (٢٩٧)، والسيوطي، طبقات الحفاظ، صفحة رقم: (٢٩٨).

(٤) انظر: المنتظم، ابن الجوزي، الجزء الخامس، صفحة رقم: (١٤٨)، وابن الأثير، الكامل، الجزء السادس، صفحة رقم: (٣٧٨).

(٥) انظر: (المنتظم، ابن الجوزي، الجزء الخامس، صفحة رقم: ١٤٨)، و(المديني، ذكر ابن أبي الدنيا، صفحة رقم: ٢٠٨).

(٦) انظر: (الحضارة الإسلامية، الجزء الأول، صفحة رقم: ٣١٩. لوبون، حضارة العرب، صفحة رقم: ٢١٧).

(٧) وهو محمد بن عبيد بن سفيان، مولى بني أمية، روى عنه ابنه أبو بكر بن أبي الدنيا أحاديث مستقيمة. (انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، الجزء الثاني، صفحة رقم: ٣٧٠).

وللعلماء أقوال كثيرة بحق ابن أبي الدنيا، نذكر منها: قال أبو علي صالح بن محمد البغدادي، الملقب بجزرة: صدوق[١]. وقال أبو حاتم: بغدادي صدوق [٢]. وقال القاضي إسماعيل بن إسحاق: (رحم الله ابن أبي الدنيا، مات معه علم كثير) [٣]. وقال ابن أبي حاتم: (كتبت عنه مع أبي)[٤].

وأما من وثقه وأثنى عليه من الأئمة النقاد ممن خلفوه: المؤرخ المسعودي (ت: ٣٤٦هـ) إذ ذكره في وفيات سنة ٢٨١هـ، وذكر أنه مؤدب المكتفي بالله، وصاحب الكتب المصنفة في الزهد وغيره، ثم قال: (وإنما نذكر وفاة هؤلاء لدخولهم في التاريخ، وحمل الناس العلم عنهم من الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم)[٥]. وقال ابن النديم (ت: ٣٨٥هـ): (أدب المكتفي، كان ورعًا زاهدًا عالمًا بالأخبار والروايات)[٦]. وقال ابن أبي يعلى (ت: ٥٢٦هـ): صاحب الكتب المصنفة [٧]. وقال السمعاني (ت: ٥٦٢هـ): كان ثقة صدوقًا مكثرًا من التصانيف في الزهد والرقائق، أدَّب غير واحد من أولاد الخلفاء[٨]. وقال ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ): كان ذا مروءة ثقة، صدوقًا [٩]، قال ابن الأثير (ت: ٦٣٠هـ): صاحب التصانيف الكثيرة المشهورة [١٠]، قال ابن باطيش (ت: ٦٥٥هـ): (وكان ثقة صدوقًا)[١١]. قال المزي (ت: ٧٤٢هـ): الحافظ صاحب التصانيف المشهورة[١٢]. وقال الذهبي (ت: ٧٤٨هـ): تصانيفه كثيرة جدًّا، إذا جالس أحدًا، إن شاء أضحكه وإن شاء أبكاه في آنٍ واحدٍ لتوسعه في العلم والأخبار[١٣]. وقال أيضًا: المحدث العالم الصدوق، صاحب التصانيف، كان صدوقًا أديبًا إخباريًّا [١٤]، كثير العلم، حديثه في غاية العلو[١٥].

(١) انظر: (الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، الجزء ١٠، صفحة رقم: ٩٠)، و(ابن الجوزي، المنتظم، الجزء ٥، صفحة رقم: ١٤٨).

(٢) انظر: (الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، الجزء ٥، صفحة رقم: ١٦٣).

(٣) انظر: (الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، الجزء ١٠، صفحة رقم: ٩٠)، و(المزي، تهذيب الكمال، الجزء ١٦، صفحة رقم: ٧٧).

(٤) انظر: (ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، الجزء ٥، صفحة رقم: ١٦٣).

(٥) مروج الذهب، الجزء الرابع، صفحة رقم: ١٨٣.

(٦) الفهرست، صفحة رقم: ٢٣٦. ينظر أيضًا: الذهبي، تذكرة الحفاظ، الجزء الثاني، صفحة رقم: ٦٧٧.

(٧) طبقات الحنابلة، الجزء الأول، صفحة رقم: ١٩٢.

(٨) الأنساب، الجزء الرابع، صفحة رقم: ٤٧١.

(٩) المنتظم، الجزء السادس، صفحة رقم: ١٤٨.

(١٠) الكامل، الجزء السادس، صفحة رقم: ٣٧٨.

(١١) التمييز والفصل، الجزء الأول، صفحة رقم: ٣٢٢.

(١٢) تهذيب الكمال، الجزء السادس عشر، صفحة رقم: ٧٢.

(١٣) سير أعلام النبلاء، الجزء الثالث عشر، صفحة رقم: ٣٩٩.

(١٤) العبر، الجزء الأول، صفحة رقم: ٤٠٤.

(١٥) تذكرة الحفاظ، الجزء الثاني، صفحة رقم: ٦٧٩.

وقال ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ): الحافظ المصنف في كل فن المشهور بالتصانيف الكثيرة، النافعة الشائعة الذائعة في الرقائق وغيرها، وكان صدوقًا حافظًا ذا مروءة[١]، قال ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ): صدوق حافظ صاحب التصانيف مع سعة علمه[٢]. وقال ابن تغري بردي (ت: ٨٧٤هـ): عالمًا ورعًا زاهدًا، وله التصانيف الحسان والناس بعده عيال عليه في الفنون التي جمعها، اتفقوا على ثقته وصدقه وأمانته[٣]. وقال السيوطي (ت: ٩١١هـ): الحافظ، صاحب التصانيف المشهورة المفيدة[٤]. وقال الغزي (ت: ١١٦٧هـ): الإمام الحبر الحجة الحافظ أبو بكر القرشي البغدادي صاحب التصانيف النافعة الشاسعة[٥]، وقال البغدادي: الإمام الزاهد[٦]، قال كحالة: محدث، حافظ، مشارك في أنواع من العلوم[٧]. قال الزركلي: كان من الوعاظ العارفين بأساليب الكلام وما يلائم طبائع الناس[٨]، قال د. حسن إبراهيم: (وقد نبغ في عهد المعتضد كثير من الكتاب والمفكرين والشعراء؛ نخص بالذكر منهم ابن أبي الدنيا (ت: ٢٨١هـ) مثقف الخليفة المكتفي في حداثته)[٩]. وقال الطريقي: كان من الوعاظ العارفين بأساليب الكلام وما يلائم طباع الناس[١٠]، ومن اقتباسات العلماء منه: اقتبس عدد كبير من المؤلفين من الإنتاج العلمي لابن أبي الدنيا، منهم: المؤرخون[١١]، والفقهاء[١٢]، والمحدثين[١٣]، وكتاب الزهد والرقائق[١٤]، والرجال[١٥]، والمفسرون[١٦].

وفاته: توفي الإمام الحافظ ابن أبي الدنيا يوم الثلاثاء لأربع عشرة ليلة خلت من جمادى الآخرة سنة ٢٨١هـ[١٧]، وصلى عليه القاضي يوسف بن يعقوب، ودفن بالشُّوْنِيْزِيَّةِ[١٨] ببغداد.

(١) البداية والنهاية، الجزء الحادي عشر، صفحة رقم: ٨٢.

(٢) تهذيب التهذيب، الجزء السادس، صفحة رقم: ١١.

(٣) النجوم الزاهرة، الجزء الثالث، صفحة رقم: ٨٦.

(٤) طبقات الحفاظ، صفحة رقم: ٢٩٨.

(٥) ديوان الإسلام، الجزء الثاني، صفحة رقم: ٢٩٨.

(٦) هدية العارفين، الجزء الأول، صفحة رقم: ٤٤١.

(٧) معجم المؤلفين، الجزء السادس، صفحة رقم: ١٣١.

(٨) الأعلام، الجزء الرابع، صفحة رقم: ١١٨.

(٩) تاريخ الإسلام، الجزء الثالث، صفحة رقم: ١٨.

(١٠) معجم مصنفات الحنابلة، الجزء الأول، صفحة رقم: ١٥١.

(١١) انظر: (الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، الجزء ١، صفحة رقم: ٨٦)، و(ابن عساكر، تاريخ دمشق، الجزء ٣، صفحة رقم: ٥١).

(١٢) انظر: (المجموع، النووي، الجزء ١٥، صفحة رقم: ١٦٧)، و(الشربيني، مغني المحتاج، الجزء ٣، صفحة رقم: ١٧٤).

(١٣) انظر: (سنن، الدارقطني، الجزء ٣، صفحة رقم: ٢٤)، و(الحاكم، المستدرك، الجزء ١، صفحة رقم: ٣٧٥).

(١٤) انظر: (ذم الثقلاء، ابن المرزبان، صفحة رقم: ١٤)، و(السامري، فضيلة الشكر لله، صفحة رقم: ٦٣).

(١٥) انظر: (الكامل، ابن عدي، الجزء ٢، صفحة رقم: ٣١٨)، و(الجرح والتعديل، الرازي، الجزء ١، صفحة رقم: ٢٦٧).

(١٦) انظر: (الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، الجزء ١٦، صفحة رقم: ١٤٥)، و(تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، الجزء ١، صفحة رقم: ٣٧١).

(١٧) ذكر ابن أبي الدنيا، المديني، صفحة رقم: ٣٥٣. المنهج الأحمد، مجير الدين الحنبلي، الجزء الأول، صفحة رقم: ٢٩٣.

(١٨) الشُّوْنِيْزِيَّة: بالضم ثم سكون ثم نون مكسورة وياء ساكنة. مقبرة ببغداد بالجانب الغربي، دفن فيها جماعة من الصالحين منهم الجنيد. ينظر: ياقوت، معجم البلدان، الجزء الثالث، صفحة رقم: ٣٧٤.

ويأتي اختيار عنوان كتاب (إصلاح المال) في مقدمة إبداعات ابن أبي الدنيا وإنجازاته، كما أنه وفق في وضع تصميم مناسب لفصول الكتاب أظهر فيها قدرة كبيرة على تناول الحوادث التاريخية، وتوظيفها في مفردات الفصول والمباحث، ويدل ذلك على تفهم ابن أبي الدنيا وقدرته العلمية تثمين النصوص التاريخية وموازنتها مع الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التي تناولت موضوع إصلاح المال؛ ذلك أن ابن أبي الدنيا أسهب في كتابه (إصلاح المال) في تبيان تفصيلات دقيقة أشارت إلى كيفية استثمار المال وتنميته.

الفصل الثاني:

التكييف الفقهي للمضاربة بالعملات الرقمية

المبحث الأول

التكييف الفقهي للتداول والتعامل بالعملات الرقمية

فبعد ما قمنا بهذا التوضيح المركزي وجب التدقيق الآن في مسألة المال وطبيعته اليوم وما هو تصنيفه؟ فكما ذكرنا سابقا أصبحت النقود الورقية هي الأكثر تداولًا بل أصبح هي النقود الوحيدة القابلة لتداول في بلاد معينة وأصبح كل دولة تطبع نقودها وتستخدمها داخل حدودها.

سيما أن أصلية "الفلوس" أو النقود الورقية هي تعبير على سلطة الدولة التي تطبع النقود عبر بنكها المركزي، وقد عرفنا منذ ذلك العصر عملات حكومية عديدة من أهمها اليوم عملة الدولار واليورو، ولكننا نشاهد مستجدات جديدة بمساهمة التكنولوجيا التي تلعب دورًا مهمًّا في عالمنا اليوم؛ حيث تم اختراع طرق عديدة للتصرف في المال مثل بطاقات الائتمان والأسهم والعملات الرقمية. فهل نحن نشاهد نهاية النقود الورقية وبداية عصر العملات الرقمية؟

المطلب الأول: التكييف الشرعي للتداول والتعامل بالعملات الرقمية

انقسم الفقهاء في الحكم الشرعي للتداول والتعامل مع العملات الرقمية إلي ثلاثة: ما بين مجيزين ومحرمين ومتوقفين عن المسألة؛ أي لم يخوضوا فيها لقلة علمهم بها، فالعملات الرقمية تعد من أهم النوازل في عصرنا وهي جديدة للغاية. وقد ظهرت أول عملة في عام ٢٠٠٩ ولم تبدأ بالانتشار سريعًا إلا في السنوات الأخيرة.

ولقد يهتم لها المزيد من العلماء بمرور الأيام لما لها من شأنٍ كبيرٍ حاليا في التجارة الإلكترونية والعالمية؛ حيث يتوقع أن يكون لها مستقبلًا مزدهرًا، كما يعتبرونها المختصون الاقتصاديون نظامًا ماليًّا جديدًا قائمًا بذاته، وسيفرض على الجميع في السنوات القليلة المقبلة، فكم من نوازل جديدة طرحت على مجتمعنا وأمتنا الإسلامية، وكان على العلماء أن يفتوا بها؛ لأن هذا الحال هو سنة الحياة، ووجب علينا جميعًا المحاولة في مواكبة التطور البشري في شتى المجالات وخاصة المالية التي هي من أسس تنظيم حياة البشر.

فرأى علماء الاقتصاد الإسلامي أن فقه المعاملات المالية هو من الأولويات البحثية، فللمال أهمية كبيرة في تحقيق مصالح الدين والدنيا ولا يمكن الاستغناء عنه، ولذا اعتبر من مقاصد الشريعة الإسلامية، بل من ضمن الضروريات الخمس الواجب حفظها، والتي يقصد بها: «الأمور التي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهارج، وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم، والرجوع بالخسران المبين»[١]، وهذه الضروريات خمس وهي: حفظ الدين والنفس والنسل والعقل والمال، وقد يُسمّى حفظ النسل بحفظ النسب.

قال الإمام الشاطبي رحمه الله: «اتفقت الأمة بل سائر الملل على أن الشريعة وضعت للمحافظة على هذه الضروريات الخمس، وهي: الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل»[٢]. فالمال هو عصب الحياة قال تعالى:» وَلا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللَّه لَكُمْ قِيَامًا»[٣]؛ لأن المال هو الذي يضمن استقرار اقتصاد البلد ويضمن شعبه من الجوع والغزو ويساعده على حفظ هويته ودينه ونسله. وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: ((إنَّ الله عزَّوجلَّ قال: إنَّا أنْزَلْنا المالَ لِإقَامِ الصَّلاة، وإيتَاءِ الزكاةِ، ولَوْكان لِابنِ آدمَ وادٍ، لَأحبَّ أنْ يَكُونَ إليه ثَانٍ، ولَوْكان له وادِيانِ لَأحبَّ أنْ يَكُونَ إلهِما ثالثٌ، ولا يَمْلَأُ جَوْفَ ابنِ آدمَ إلَّا التُّرَابُ، ثُمَّ يَتُوبُ الله على مَنْ تابَ))»[٤].

وعمل الدين الإسلامي على تنظيم المال الحلال وقيدَه بموانع كثيرة؛ مثل: الربا والغش والغرر؛ حيث نرى أن اقتصادات كثيرة انهارت أو أوشكت على الانهيار بسبب ظواهر مالية سلبية تقوم على تمويل عصابات الاجرام والإرهاب أو غسيل الأموال أو غيرها من المعاملات المنبوذة.

ولذلك عمل الفقهاء وعلماء الاقتصاد العالم الإسلامي لإيجاد أسلوب منهجي يجمع بين الضوابط الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية، وبين مقاصد الشريعة الإسلامية في المجال المالي ليقدر المسلم أن يطبق شريعته الإسلامية، وينخرط بجواره في مجال العملات الرقمية المشفرة إن أراد ذلك ورأى فيه ربحًا.

ولقد رأينا سابقًا في البحث تطور النقود على مسار التاريخ، وكيف أصبحت اليوم النقود مقبولة في شكلها الجديد كعملات رقمية مشفرة، ويتبين لنا هنا أهمية «التأصيل الفقهي» للقضايا والنوازل المستجدة المطروحة على الأمة الإسلامية في عصرنا هذا ومنها المعاملات المالية، فيجب على العلماء أجمعين أن يقوموا بمعالجة القضايا الفقهية المستجدة المطروحة على الأمة، مع تبيين وتوضيح ما

(١) انظر: (الشاطبي، الموفقات في أصول الفقه، رقم: (٢/ ٨)).

(٢) انظر: الشاطبي، الموفقات في أصول الفقه، رقم: (١/ ٣١).

(٣) سورة النساء، الآية رقم: ٥.

(٤) رواه مسلم، رقم (١٠٤٨)، عن أنس بن مالك.

هي الأسس والقواعد والضوابط التي اعتمدوها واستدلوا بها للوصول إلى الحكم الشرعي الصحيح في تلك النوازل، منعًا من «تعطيل التكليف[١]، فالاجتهاد ضرورة شرعية لكل زمان ومكان مفروضة فرض كفاية على العلماء والفقهاء به، وليست مفروضة على المسلمين جميعًا.

و«التأصيل الفقهي» مفهوم منهجي يُقصدُ به البحث عن أصل أو جذر فقهي ملائم لحكم مسألة مستجدة لم ترد في أبواب الفقه، وليس لها أصل مباشر فيه؛ وذلك لبناء حكم شرعي عليه، وبناء الحكم يجب أن يتم بالنظر في الفروع من جهة، وبالاستناد إلى «استخلاص العمومات المعنوية للشريعة الثابتة قطعًا» من جهة أخرى، ثم التفريع أو البناء انطلاقًا من الفروع والعمومات المعنوية معًا[٢].

ويعرف التكييف الفقهي بأنه كإعطاء المسألة محل الحكم الوصف الذي تستحقه في الفقه الإسلامي بتحريرها وبيان انتمائها إلى أصل معين معتبر»[٣]؛ أي تحديد لحقيقة الواقعة المستجدة لإلحاقها بأصل فقهي، خصه الفقه الإسلامي بأوصاف فقهية، بقصد إعطاء تلك الأوصاف للواقعة المستجدة عند التحقق من المجانسة والمشابهة بين الأصل والواقعة المستجدة في الحقيقة[٤].

من التعريف السابق يتضح أن عناصر التكييف الفقهي تتكون من: الواقعة المستجدة، والأصل، وأوصاف الأصل الفقهية، والحقيقة، والإلحاق[٥]. ولقد شبه التكييف الفقهي بالتشخيص الطبي حيث يقوم العلماء بعمل الطبيب من فحص وتشخيص ليباشروا بعلاج الحالة، وهناك من يسميه أيضا ب»تحرير محل النزاع في المسائل الفقهية»؛ لأنه يعالج ويحل مشكلة يتنازع فيها المسلمون ولا يعرفون الوصول إلى حكم صحيح لها، وتعتمد أهمية التكييف الفقهي على عدة مصادر ودلائل في الشريعة الإسلامية من أهمها: قول الله تعالى: {وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا} [٦].

فالاجتهاد من المصادر الرئيسة الثلاثة التي أقرها رسول اللَّه -صلى الله عليه وسلم- في حديث معاذ رضي اللَّه عنه: «القرآن، والسنة، والاجتهاد»[٧].

(١) فتحي الدريني، الفقه الإسلامي المقارن مع المذاهب،١٩٩٢- دمشق: جامعة دمشق، الطبعة الثالثة، صفحة قم: ٩٩-١٠٠.

(٢) انظر: (عبد الرحمن الحاج، التأصيل الفقهي في الاجتهاد الحديث: تطويع الفقه لمقتضيات العصر، منشور إلكتروني). و(فتحي الدريني، الفقه الإسلامي المقارن مع المذاهب، سابق، صفحة ٩٩- ١٠٠).

(٣) انظر تعريف ومعنى التكييف الفقهي للمسألة في معجم المعاني الجامع- معجم عربي عربي، موقع إلكتروني.

(٤) محمد عثمان شبير، التكييف الفقهي للوقائع المستجدة وتطبيقاته الفقهية، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٤، صفحة رقم: ٣٠.

(٥) محمد عثمان شبير، التكييف الفقهي للوقائع المستجدة وتطبيقاته الفقهية، دار القلم، ٢٠٠٤، صفحة رقم: ٣٠.

(٦) سورة النساء، آية رقم: ٨٣.

(٧) كتاب الوجيز في أصول الفقه الإسلامي- المبحث الثالث، أهمية الاجتهاد والحاجة إليه، صفحة رقم: ٣٠٠.

وروي مثل ذلك عن أن الرسول صلى الله عليه وسلم طلب يومًا من عمرو بن العاص أن يحكم في مسألة، فقال: ((أجتهد وأنت حاضر يا رسول الله؟ قال: نعم، إن أصبت فلك أجران، وإن أخطأت فلك أجر))[١].

وعن أنسٍ -رَضِي الله عنه-، أنَّ أبا بكرٍ-رَضِي الله عنه- كتب له التي فرَضَ رسولُ الله -صلَّى الله عليه وسلَّم-: ((ولا يُجمَع بين متفرِّقٍ، ولا يُفرَّق بين مجتَمِع؛ خشية الصَّدقة))[٢]، وقد وضع الإمام البخاري هذا الحديث تحت عنوان: (لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع)[٣]؛ ليبين أن القاعدة تدل على أنه إذا اجتمعت الفروع الفقهية في طبيعتها وحقيقتها ستقضي بحكم واحد، ولا يكون فرق في الأحكام إلا إن كان اختلاف بين الحقيقة والطبيعة، وهذا هو المعنى الجوهري لعملية التكييف الفقهي.

وقد روي عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- في كتابه الذي بعثه إلى أبي موسى الأشعري «اعرف الأمثال والأشباه، ثم قس الأمور عندك، فأعمد إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق فيما ترى»[٤]؛ يقول الإمام السيوطي -رحمه الله تعالى- وهذه العبارة صريحة بتتبع النظائر وحفظها ليقاس عليها ما ليس بمنقول، وإن فيها إشارة إلى أن من النظائر ما يخالف نظائره في الحكم لمدرك خاص به، وهو الفن المسمى بالفروق الذي يذكر فيه الفرق بين النظائر المتحدة تصويرًا ومعنى، المختلفة حكمًا وعلة[٥].

وفي حين قمنا بتبيين أهمية التكييف الفقهي والاجتهاد في علوم الفقه باستخلاص أهم الأدلة التي تبين ذلك وجب ذكر القياس الفقهي أيضًا مع ذكر الفرق بينهما، فبينما التكييف الفقهي والقياس يشتبهان في نقطتين أساسيتين من حيث إن كليهما يتحققان من وجود العلة في الفرع ويلحقان الفرع بحكم الأصل إلا أنهم يختلفان في الحقيقة والماهية، فنجد أن القياس يشترط فيه أن يكون منصوصًا عليه في القرآن الكريم والسنة النبويَّة حصريًّا؛ أما بالنسبة للتكييف الفقهي فيشمل مصادر شرعية أخرى مثل أقوال الصحابة المبشرين والفقهاء أو قواعد كلية كاملة.

والفرق الثاني نجده في العلة حيث علة القياس هي الركن الأعظم التي تقوم عليها عملية القياس، في حين أن عملية التكييف الفقهي نحتاج فيها بالإضافة إلى معرفة العلة تحليل حقيقة القضية المعروضة، ومعرفة قصد أطراف القضية، ومعرفة معنى القاعدة الكلية[٦].

(١) أخرجه أبو داود، رقم: (٣٥٧٤)، وابن ماجه، رقم: (٢٣١٤)، وأحمد، رقم: (١٧٨٠٩) باختلاف يسير.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع، رقم: ٢ / ١٢٢.

(٣) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، المطبعة السلفية- القاهرة، رقم: ٣ / ٣١٤.

(٤) السيوطي، الأشباه والنظائر، مطبعة مصطفى الحلبي- القاهرة، ١٩٥٩، صفحة رقم: ٧.

(٥) السابق.

(٦) محمد عثمان شبير، التكييف الفقهي للوقائع المستجدة وتطبيقاته الفقهية، دار القلم- دمشق، ٢٠٠٤، صفحة رقم: ٢٠.

أهم خطوات التكييف الفقهي للعملات الرقمية المشفرة:

أهم الخطوات التي يجب على التكييف الفقهي اتباعها في عملية العملات الرقمية هي كما يلي[١]:

- **أولًا:** التعرف على النازلة المطروحة وهي المسألة المعروضة على المجتهد وهي تشمل كل من:

المسائل التي استحدثها الناس ولم تكن معروفة في عصور التشريع أو الاجتهاد مثل النقود الورقية، والنقود الإلكترونية.

المسائل التي تغيرت علة الحكم فيها نتيجة التطور وتغير الظروف والأحوال مثل تطور مفهوم المال، وفي «ماليَّة، أو نَقديَّة» هذه العُملةِ.

ماهية هذه العملة المشفرة، ومسألة قياس العملات المشفرة على الذهب والفضة من جديد، هل تلحق بهما لوجود الثمنية بها؛ أم لا تلحق لعدم رواجها في جملة الثمنيات؟ وهل هي سلعة أم منفعة، أم هي أصل مالي استثماري، أم أصل رقمي؟ وهل العملة المشفرة متقومة ومتمولة شرعا؟

النظر الفقهي في إشكالية حُكمُ العُملة الإلكترونيَّة سواء غيرِ المُغطَّاة بأي نوعٍ مِن أنواعِ المالِ، أو المُغطَّاة بالذهبِ، أو حُكمُ العُملة الإلكترونيَّة المُغطَّاة بأنواعٍ أُخرى مِن الأموالِ أو المَنقولات.

- **ثانيًا**، تعريف الأصل الذي سيستند عليه المجتهد أو العالم لاستنباط حكمه ويمكن أن يكون الأصل نص من القرآن الكريم أو السنة النبوية أو إجماع الفقهاء، أو على قاعدة كلية أو على نص لفقيه، ويكون على عاتق المجتهد التحقق من صحة الأصل وثبوته ليتمكن من دراسة النازلة تحت شروطه وتعليماته.
- **ثالثًا:** يجب التأكد من المطابقة بين الواقعة المستجدة والأصل: وهي جوهر عملية التكييف الفقهي وهو أن يجمع بين الواقعة المستجدة والأصل في الحكم لاتحادهما في العلة[٢]، وهذا يتطلب مجانسة بينهما في العناصر الأساسية من أركان وشروط وعلاقات بين أطراف الواقعة، فالخراج مثلًا لا يعتبر عقد إجارة؛ لأن الخراج وضع على أهل الذمة دون رضاهم وهو غير متحقق في الإجارة، والخراج لا يحتاج إلى صيغة عقد لكن الإجارة من أركانها أن تكون هناك صيغة عقد، والخراج أيضًا مؤبد، وتأبيد الإجارة باطل عند جمهور الفقهاء؛ لذلك يجب لإلحاق الواقعة المستجدة بالأصل أن تكون هناك مجانسة ومطابقة بينهما في العناصر الأساسية من أركان وشروط وعلاقات بين أطراف الواقعة المستجدة[٣].

---

(١) أحمد نصار، التكييف الفقهي للعقود المالية المستجدة وتطبيقاتها على نماذج التمويل الإسلامية المعاصر، البنك الإسلامي الأردني، منشور إلكتروني، مع تصرف قليل.

(٢) محمد شبير، سابق، صفحة رقم: ٩٣.

(٣) التكييف الفقهي للعقود المالية المستجدة وتطبيقاتها على نماذج التمويل الإسلامية المعاصرة، أحمد محمد محمود نصار، ماجستير الاقتصاد والمصارف الإسلامية منشور إلكتروني.

وأخيرا، وجب التمعن في الآثار الفقهية في بناء الحكم، ويكون ذلك عبر تعريف العملات الإلكترونية، وتعريف نوعها وطبيعتها، واستخراج حكما عنها هل تكون نقدًا أو سلعة أو غير ذلك، وما لذلك من آثار على أحكام أخرى مثل وجوب الزكاة فيها وجريان الرِّبا فيها.

المطلب الثاني: مدى أهمية العملات الإلكترونية المشفرة علميًّا وعمليًّا

كمن الأهمية العلمية لتكييف العملات الرقمية المشفرة فيمكن إيجازها فيما يلي:[1]:

- الشريعة الإسلامية مبنية على أصل الإباحة، ولا يجب على العالم أن يتسارع باللجوء إلى تحريم حتى يتأكد من أن الشريعة قد حرمتها؛ وذلك لأن الشريعة الإسلامية تقضي بالقاعدة الفقهية الكبيرة والعظيمة التي تقدم جلب المصالح للعباد ودفع المفاسد عنهم؛ قال الشاطبي: «الشارع وضع الشريعة على اعتبار المصالح باتفاق[2]».
- وبما أن على المسلمين مواكبة العصر الذي يعيشون فيه دون وقوع حرج أو ضرر أو مشقة عليهم فأجاز عدد من العلماء التعامل والتداول بالعملات الإلكترونية المشفرة خاصة أن المسلمين سيمثلون الحضارة الإسلامية بحضورهم في هذا المجال بدلًا من أن يظلوا ماكثين في الماضي وأساليبه المتنافرة.
- خاصة وأن التكييف الفقهي في المعاملات يشمل مصادر أوسع وأكبر من التكييف الفقهي في ميادين أخرى مثل العبادات، التي تبقى محصورة لحكم الشارع الله عزوجل ورسوله عليه الصلاة والسلام؛ ولذلك يكون فقه التنزيل صعبًا ومشتبكًا؛ لأنه يأخذ بعين الاعتبار عدة مصادر بمراعاة الواقع وظروفه، فكما قال ابن القيم في أهمية فقه التنزيل: «ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم أحدهما فهم الواقع والفقه فيه واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى يحيط به علمًا، والنوع الثاني فهم الواجب في الواقع»[3].

فلا يمكن أن ننكر الدور المهم الذي يلعبه فقه التنزيل في دراسة كل النوازل وبالأخص النظريات الاقتصادية والمعاملات المالية المطروحة علينا اليوم على ضوء الشريعة الإسلامية. وذلك باستناده إلى الخطوات الثلاث الأساسية: مرحلة التصوير، ومرحلة التكييف وأخيرًا مرحلة التنزيل.

(١) التكييف الفقهي للعقود المالية المستجدة وتطبيقاتها على نماذج التمويل الإسلامية المعاصرة، أحمد محمد محمود نصار، ماجستير الاقتصاد والمصارف الإسلامية، البنك الإسلامي الأردني، منشور إلكتروني.

(٢) انظر: (الشاطبي، الموافقات، رقم: ١ / ٢٢١).

(٣) ابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا- بيروت: دار الكتب العلمية، طبعة ٢/ ٢٠٠٢م، رقم: ٥/ ٢٠٣.

المبحث الثاني

من له السلطة في إصدار العملات في الفقه الإسلامي؟

المطلب الأول: في القوانين الوضعية الغربية والعربية

الفرع الأول: الطبيعة القانونية لمصدر النقود الإلكتروني

إن النقود الإلكترونية -بما لها من دور مهم في دفع عجلة التجارة الإلكترونية- قد بدأت بالانتشار في الوسط التجاري؛ حيث إنها حظيت بقبول وثِقَة المتعاملين، بالرغم من قلة مستخدميها عند مقارنتها بالنقود التقليدية، وخاصة في المجتمعات العربية، ومع ذلك فقد أصبح التعامل بالنقود الإلكترونية من مظاهر تطور ورقي المجتمعات، ومع كون انتشار التعامل بالنقود الإلكترونية لا زال بطيئًا، إلا أن ملامح التغيير قد بدأت في الظهور[١]؛ والحاصل بدون شك أو ريب أننا سنشهد في السنين القادمة تطورًا كبيرًا سيجعل من النقود الإلكترونية مماثلًا للنقود التقليدية إن لم يحل محلها.

ومع هذا التطور المتسارع لآلية التعامل بالنقود الإلكترونية، إلا أنه لا يزال يخضع للنصوص التعاقدية العامة، ولم يصدر قانون متكامل خاص بالنقود الإلكترونية[٢]، ولعل ذلك يرجع إلى التخوف من عملية التطور المستمر والسريع للنقود الإلكترونية، مما يجعل وضع قانون خاص بها سيكون عرضة للتغير والتعديل المتلاحق، مما حدا القائلين بهذا الرأي للأخذ بالمبدئ القائل: "ننتظر ونرى"(Wait and See)[٣]، واعتمد أصحاب هذا الرأي على حجج قوية في وجوب الانتظار حتى نضوج الأفكار الفنية والقانونية لآلية التعامل بالنقود الإلكترونية، وذلك لاستدراك ما قد يطرأ من تطور جديد وسريع على هذه الآلية.

(١) بدأت بعض المؤسسات المالية في إصدار بعض البطاقات الإلكترونية التي تعمل بمواصفات تقرب جدًّا من مواصفات النقود الإلكترونية؛ حيث يمكن للمتعامل أن يشتري بطاقة إلكترونية ممغنطة، ويضيف إليها ما يشاء من أموال، ويستطيع أن يستعملها في المواقع التي تقبل التعامل بها.

(٢) صدرت عدة قوانين -دولية ومحلية- تتعلق بالتجارة والمعاملات الإلكترونية بصفة عامة، ولم تتناول بصفة خاصة التعامل بالنقود الإلكترونية، بل ولم تتعرض لطبيعة إصدار النقود الإلكترونية، وإنما لتنظيم التعامل الإلكتروني، حيث قام المشرع بضبط عمليات التعامل الإلكتروني، وما يخص إثبات التعامل والتوقيع الإلكتروني، مع وضع العقوبات التي تطبق على مخالفي نصوص القوانين، فمن هذه القوانين قانون الأونسترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية بجزأيه الأول والثاني ١٩٩٦، وقانون المعاملات الإلكترونية الأردني المؤقت لسنة ٢٠٠١، وقانون المبادلات والتجارة الإلكترونية التونسي لسنة ٢٠٠١، وقانون التجارة الإلكترونية البحريني لسنة ٢٠٠٢، وقانون تنظيم التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات المصري لسنة ٢٠٠٤، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة صدر قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية لإمارة دبي لسنة ٢٠٠٢، وصدر القانون الإتحادية في شأن المعاملات والتجارة الإلكترونية لسنة ٢٠٠٦.

(٣) د. شريف محمد غنام، محفظة النقود الإلكترونية، مرجع سابق، صفحة رقم: ٧١.

و من ناحية أخرى فإن وجود آلية تعامل جديدة محاطة بقانون يحفظ حقوق المتعاملين بها – ولوكان بنصوص عامة كما هو الحال في التجارة الإلكترونية والإثبات والتوقيع الإلكتروني - لا شك في أن هذا القانون سيمنحها ثقة المتعاملين، والثقة بآلية التعامل الجديدة من أول اهتمام المتعاملين، ولذا فإننا نجد قلة التعامل بالسند المكتوب من قبل المدين، لا لعدم تنظيمه القانوني، وإنما لعدم وصوله إلى الثقة التي يتطلبها المتعاملون فيما بينهم، ونجد في المقابل بأن الشيك التقليدي، وإن كان يعتبر أداة وفاء، فإن كثيرًا من المتعاملين يجعلونه أداة ضمان، وذلك لقوة الثقة به من قبل المتعاملين، ولذا فوجود نصوص قانونية تحكم آلية التعامل بالنقود الإلكترونية لا شك بأنها ستكسبها الثقة التي يتطلع إليها المتعاملون، إضافة إلى ما تتميز به من صفات ومميزات خاصة بها، كالأمان والسرعة في الإنجاز[١].

ومع عدم وجود القوانين الخاصة بآلية التعامل بالنقود الإلكترونية، فالقواعد التعاقدية العامة قادرة على تسيير آليات التعامل الإلكترونية الحديثية لحين وضع قوانين خاصة بها، ولذا نجد أن البطاقات المصرفية قد استمر العمل بها مع كونها لم تنظم تشريعيًّا في أغلب الدول إلا في وقت حديث[٢].

ولا تختلف النقود الإلكترونية عن النقود التقليدية في القيام بدور من أدوار التعامل البشري، والمتمثل في قوة الإبراء القانونية التي تتمتع بها، ولذا كان لازما ومهما في تحديد هوية جهة إصدارها؛ حيث يشكل أهمية من ناحية منحها سلطة إصدار نقود جديدة توازي النقود التقليدية في قوة الإبراء، وإذا كان البنك المركزي في دول العالم هو الجهة الوحيدة المخولة لإصدار النقود التقليدية الورقية، فإنه في الواقع تختلف الدول في منحها سلطة إصدار آلية التعامل بالنقود الإلكترونية، فمن الدول من أعطت البنك المركزي سلطة إصدار النقود الإلكترونية إضافة إلى احتكاره إصدار النقود الورقية التقليدية، ومن الدول من أعطت هذه السلطة للبنوك التجارية، كما أن بعض الدول سمحت لمؤسسات الائتمان غير المصرفية إصدار النقود الإلكترونية، فجهات إصدار النقود الإلكترونية تتمثل في البنوك المركزية والبنوك التجارية والمؤسسات الائتمانية، فيما منعت المؤسسات غير المصرفية من منحها سلطة إصدار النقود الإلكترونية[٣]. ويعد تحديد مصدري النقود الإلكترونية

(١) في ظل التطور الرهيب لآليات الإثبات والتوقيع الإلكتروني والذي تعتمد عليه النقود الإلكترونية، فإنه لا يستبعد أن تظهر لنا آليات جديدة تستغني عن البطاقات الإلكترونية أو المحافظ النقدية الإلكترونية من خلال الشراكات التي تقوم بها البنوك والمصارف مع المراكز والمحلات التجارية، فمن خلال التوقيع الإلكتروني أو البصمة الإلكترونية أو الأرقام والعلامات الإلكترونية -بأجهزة إلكترونية موجودة لدى التاجر- يستطيع المتعامل أن يثبت أنه يمتلك حسابًا معينًا لدى مصرف أو بنك معين، ويتم الدفع من حسابه الذي يرتبط بالمصرف أو البنك، بدون تقديم أو حمل أي بطاقة أو محفظة إلكترونية.

(٢) ففي فرنسا على سبيل المثال، لم تكن البطاقات المصرفية محلاً للتنظيم التشريعي إلى ان صدر القانون رقم (٩١-١٣٨٢) في ٣٠ ديسمبر ١٩٩١ الذي عدل القانون الصادر في ٣٠ أكتوبر ١٩٣٥ الخاص بالشيكات ووسائل الدفع، وقد تمثل التعديل وفقًا للقانون الجديد في إضافة فصل جديد وهو الفصل العاشر بعنوان كروت الدفع، وينطبق هذا القانون على كافة انواع الكروت المستخدمة في السداد، وانظر د. شريف محمد غنام، محفظة النقود الإلكترونية، مرجع سابق صفحة رقم: ٧١.

(٣) د. شريف محمد غنام، المرجع السابق، صفحة رقم: ٧٥.

من المسائل المهمة التي ستواجه أي تنظيم قانوني لهذه النقود، حيت يتوقف -على اختيار جهة الإصدار- تحديد النظام القانوني الذي ينطبق على مُصدِر النقود الإلكترونية [١].

إن التجربة التاريخية الرائدة للبنك المركزي في إصدار النقود والإلكترونية خاصة يضعه كجهة حكومية-من أقدر المؤسسات التي تستطيع أن تطبق النظام القانوني المطلوب على إصدار النقود الإلكترونية؛ حيث إنه يمتلك نظامًا قائمًا في إصدار النقود التقليدية.

والملكة الإدارية للبنك المركزي تمكنه من مواجهة الخطورات بمهنية عالية، وتحدي جميع العقبات والمعوقات الخاصة بإصدار هذه النقود، خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على استقرار السياسات النقدية والاقتصادية وتجنبها أي اضطرابات مالية، بسبب استحداث هذه الآلية من النقود.

ولهذا فإنه قادر على تطبيق النظام القانوني الخاص بالنقود الإلكترونية إن وجد، أو تطبيق نظامه القانوني المتبع وتفعيله على إصدار النقود الإلكترونية، لحين إصدار النظام القانوني الخاص بها. هذا بالإضافة إلى أن اختيار البنك المركزي -ليكون هو مصدر النقود الإلكترونية- يضفي سيطرة كاملة للدولة على مراقبة عمليات النقد والسياسات المتعلقة به، وإن كان قد يقضي على الابتكار ويحد من المنافسة التي قد تنشط فيما لو سمح لجهات أخرى بالقيام بعمليات إصدار النقود الإلكترونية.[٢].

في حين إذا ترك أمر إصدار النقود الإلكترونية إلى البنوك التجارية، فسيكون القانون الداخلي للبنوك هو النظام المحكم في عملية إصدارها؛ حيث إنها ستكون من الأنشطة المصرفية الداخلية للبنوك التجارية، الأمر الذي سيتطلب فقط اتخاذ إجراءات وإنشاء لوائح داخلية لملء أي نقص قانوني طرأ بسبب الممارسة الجديدة لهذا النوع من النقود، نظرًا للطبيعة الخاصة بالنقود الإلكترونية.

وإذا ما تم السماح للمؤسسات الائتمانية غير المصرفية بعملية إصدار النقود الإلكترونية، فإنه - ولعدم وجود نظام مصرفي خاص لهذه المؤسسات- سيتم تطبيق النظام المصرفي عليها لضبط عملية إصدار النقود الإلكترونية.

وفي هذه الحالة لا بد من صدور تشريع قانوني خاص، لتجنب المخاطر والآثار الجانبية التي يمكن أن تحدث نتيجة للسماح لمؤسسات لا تمتلك نظامًا مصرفيًّا بالقيام بهذه العملية.

ولهذه الأسباب السابقة تأتي أهمية تحديد الصفة القانونية لمصدر النقود الإلكترونية، وتحتم دراسة التنظيم القانوني للتعامل بالنقود الإلكترونية وبحث الطبيعة القانونية لآلية إصدار النقود

(١) د. محمد إبراهيم محمود الشافعي، الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية، مرجع سابق، صفحة رقم: ١٦٨.

(٢) د. محمد إبراهيم محمود الشافعي، المرجع السابق، صفحة رقم: ١٦٩.

الإلكترونية، من خلال دراسة جهة إصدار النقود الإلكترونية وتحديد صفتها، والضوابط القانونية الخاصة بعملية آلية الإصدار، والذي يوجب الإحاطة بها من بداية إصدارها، مرورًا بمرحلة تداولها، ثم رجوعها إلى مصدرها، والحماية القانونية التي تحتاجها خلال المراحل الثلاث.

الفرع الثاني: مُصدِر النقود الإلكترونية هو المؤسسات الائتمانية في بعض الدول

أعطت بعض الدول حق إصدار النقود الإلكترونية لمؤسسات الائتمان المعتمدة لديها، وسوف يعرض الباحث هنا الدول التي ينطبق عليها هذا النظام، وهي فرنسا وبلجيكا وألمانيا، فيما يلي:

أولًا: تحديد الصفة القانونية لمُصدر النقود الإلكترونية في فرنسا:

فقد عرف قانون البنوك الفرنسي - الصادر بتاريخ: ١٩٨٤/١/٢٤ في مادته الأولى - مؤسسات الائتمان بأنها: «أشخاص اعتبارية تقوم بشكل معتاد بأعمال البنوك بعد حصولها على إذن مسبق»، والمقصود بأعمال البنوك تلقي الودائع وعمليات الائتمان وإدارة وسائل الدفع[١].

وقد حددت المادة الرابعة من القانون ذاته وسائل الدفع بأنها: «كل الوسائل التي تسمح للأشخاص بنقل أو تحويل الأموال أيًّا كانت الدعامة التي تقوم عليها هذه الوسيلة، وأيا كانت الطريقة الفنية التي تعمل بها»، والمادة ١٢/٥ من القانون ذاته أيضًا «تسمح للمشروعات أيًّا كانت طبيعتها أن تصدر كوبونات أو كروت تسلمها للمستهلكين ليسددوا بها أثمان المنتجات والخدمات التي تقدمها هذه المشروعات»، كما أن المادة العاشرة من ذات القانون تنص على أن «تحظر على كل الأشخاص الاعتبارية -بخلاف مؤسسات الائتمان- ممارسة أعمال البنوك على وجه الاعتياد وخاصة تلقي الودائع».

ونجد في القانون الفرنسي تعريفًا واضحًا للمؤسسات الائتمانية ووسائل الدفع التي تستعملها، وتحذيرًا واضحًا أيضا للعقوبات التي قد تصدر في حق من أراد ممارسة أعمال تلك المؤسسات دون وجه حق. فالمشرع الفرنسي وضح جليًّا من له الحق في استلام ودائع من الأفراد ونهى المشاريع الأخرى من مصارف أو مؤسسات من العمل بذلك، وجعل مسألة تخزين الودائع وظيفة حصرية للبنوك والمؤسسات الائتمانية المعروفة في البلاد. مع الأخذ بعين الاعتبار أنه من الممكن لبعض المتاجر إصدار كوبونات أو كروت للمستهلكين توفر نقاط أو خصومات على أثمان المنتجات والخدمات التي تقدمها تلك المتاجر.

(١) شريف محمد غنام، محفظة النقود الإلكترونية، مرجع سابق، صفحة رقم: ٥٦.

ثانيًا: تحديد الصفة القانونية لمُصدر النقود الإلكترونية في القانون البلجيكي:

ففي بلجيكا، وعلى منوال التجربة الفرنسية، عرف قانون البنوك البلجيكي والصادر في ١٩٩٣/٣/٢٢ مؤسسة الائتمان بأنها: «كل مشروع بلجيكي أو أجنبي يتضمن نشاطه تلقي الودائع وردها ومنح الائتمان للجمهور». وطبقًا لهذا النص يقتصر نشاط تلقي الودائع على المؤسسات التي نشأت على صورة تلقي الودائع وهي المؤسسات الائتمانية، سواءً كانت وطنية بلجيكية، أو أجنبية أوروبية، مع الحصول على الموافقة من لجنة المؤسسات الائتمانية في بلجيكا [١]، ووفقا لذلك فلا يسمح لغير المؤسسات الائتمانية التي تخضع إلى القانون البلجيكي بتلقي الودائع وتشترك في هذه النقطة كلا الدولتين المجاورتين فرنسا وبلجيكا.

ثالثًا: الحالة القانونية لمصدر النقود الإلكترونية في القانون الألماني:

نجد نفس المسألة في ألمانيا والتي تصنف في قانونها المؤسسات المالية إلى نوعين: مؤسسات الائتمان والمؤسسات المالية، ويعرف القانون مؤسسات الائتمان بأنها: «مشروعات أو وحدات تقوم ببعض الأعمال البنكية المحددة، وتقوم بتلقي الودائع من الجمهور، بشرط أن يكن لديها تصريحًا سابقًا من البنك المركزي الألماني؛ وأما المؤسسات المالية فيعرفها قانون البنوك بأنها: «مشروعات أو وحدات تنشأ لأغراض محددة أقل من تلك التي تمارسها مؤسسات الائتمان، وتقوم بإصدار الشيكات وكروت الائتمان»[٢].

ولذا كان من المسموح قبل سنة ١٩٩٨ لمؤسسات الائتمان بإصدار محافظ النقود الإلكترونية؛ حيث كان المستخدم يودع أمواله ويطلب تحويلها إلى محفظة النقود الإلكترونية الخاصة به؛ ولكن بعد تعديل قانون البنوك الألماني في يناير ١٩٩٨ تم حصر إصدار محافظ النقود الإلكترونية على مؤسسات الائتمان فقط دون المؤسسات المالية، فقد نصت المادة ١١ منه على أن «أعمال البنوك التي تقوم بها المصارف ومؤسسات الائتمان -بعد حصولها على إذن- تمتد إلى إصدار البطاقات سابقة الدفع، ويتضح من هذا أن المشرع الألماني قد حصر إصدار محافظ النقود الإلكترونية على مؤسسات الائتمان دون غيرها من المؤسسات المالية الأخرى.

(١) شريف محمد غنام، محفظة النقود الإلكترونية، مرجع سابق، صفحة رقم: ٤٨.

(٢) RENAUDIN(P).Le portemonnaie electronique. p١٦٨.

الفرع الثالث: مصدِر النقود الإلكترونية هي البنوك التجارية بالإضافة إلى المؤسسات الائتمانية في بعض الدول

لقد أعطت بعض الدول حق إصدار النقود الإلكترونية للمؤسسات الائتمانية [١] المعتمدة لديها، فهناك دول أعطت حق إصدار النقود الإلكترونية للبنوك التجاري، وسوف يعرض الباحث هنا الدول التي ينطبق عليها هذا النظام، ألا وهي بريطانيا، وسوف تعرض فيما يلي:

تحديد الصفة القانونية لمُصدر النقود الإلكترونية في القانون الإنجليزي: ففي بريطانيا تم استباق مثل هذه الأحداث التي وقعت في ألمانيا منذ عام ١٩٨٧، وشرع المشرع البريطاني في الفصل الخامس من قانون البنوك البريطاني في إصدار محافظ النقود الإلكترونية على البنوك التجارية ومؤسسات الائتمان بموافقة مسبقة من بنك إنجلترا المركزي، مع احترام كل الأحكام التي يتضمنها قانون البنوك البريطاني، وكانت تلك المؤسسات تقوم بتحويل الودائع التي تتلقاها من مستخدميها.

الفرع الرابع: مصدِر النقود الإلكترونية هي البنوك التجارية مع رقابة المصرف المركزي في بعض الدول

لما بدأت تعرف النقود الإلكترونية انتشارًا كبيرًا في أواخر القرن العشرين سمحت تشريعات بعض الدول للبنوك التجارية بإصدار النقود الإلكترونية تحت رقابة البنك المركزي، وفقط حسب الالتزامات والشروط والآليات التي يحددها، ومن بينها نجد:

نموذج التجربة المصرية ٢٠٠٢: إذ عرف النظام المصرفي المصري وسائل الدفع الإلكترونية في فترة ليست بالقصيرة، فخلال عام ٢٠٠٢ كان عدد البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية الإلكترونية ٢٩ بنكًا مصريًّا وأجنبيًّا، وارتفع عدد البطاقات الإلكترونية إلى حوالي ٣٩٠ ألف بطاقة، وهو بالمقارنة بعدد البطاقات المستخدمة عالميًّا قد يكون صغيرًا جدًّا [٢]، وقد قام البنك المركزي المصري -إيمانًا منه واستعدادًا لما ستؤول إليه عملية إصدار هذه المحافظ مستقبلًا- بإصدار مجموعة من الضوابط الرقابية للعمليات المصرفية الإلكترونية وإصدار وسائل دفع إلكترونية؛ والتي يجب أن تراعيها البنوك قبل دخولها في هذا المجال، وهذه الضوابط [٣] هي كالتالي:

(١) مؤسسات الائتمان أو المالية: هي التي يكون موضوع عملها الرئيسي تسليف أو إقراض أو عمليات مالية، المادة ١١٤ من القانون الاتحادي رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن المصرف المركزي، انظر الطعن ٦ لسنة ٩٢ جلسة ١٠/ ٥/ ١٩٩٢، المستشار. محمد هاني اسماعيل، قضاء تمييز دبي التجاري، المبادئ التي قررتها محكمة التمييز بدبي في أحد عشر عامًا ١٩٨٨- ١٩٩٩، مكتبة دار الحكمة، الطبعة الأولى، صفحة رقم: ٢٠.

(٢) كان عدد البطاقات المستخدمة عالميًّا بحلول عام ٢٠٠٢ ما يقارب ١,٢ مليار بطاقة. انظر: (محمد إبراهيم محمود الشافعي، الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية، مرجع سابق صفحة رقم: ١٦٨ إلى ١٧١).

(٣) المجلة الاقتصادية للبنك المركزي المصري، المجلد الثاني والأربعين، العدد الرابع، ٢٠٠١-٢٠٠٢، صفحة رقم: ١٢٤- ١٢٥.

١. ضرورة حصول البنك الراغب في القيام بإصدارنقود إلكترونية على ترخيص من البنك المركزي المصري.

٢. يقتصر منح الترخيص على البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري وحدها.

٣. يُشترط لحصول أي بنك على ترخيص للتعامل في هذه المجالات أن يكون مستوفيًا للضوابط الرقابية التي تتعلق بمدى التزامه بكل من معيار كفاية رأس المال، وأسس تصنيف القروض، وتكوين المخصصات والتوازن في مركز العملات، وتركز التوظيفات لدى المراسلين في الخارج والتركز الائتماني.

٤. على البنك أن يتبع مبادئ حصيفة لإدارة مخاطر إصدار وسائل دفع لنقود إلكترونية وأن يحدد -تفصيلًا- أنواع وسائل الدفع التي يرغب في إصدارها والشروط المتعلقة بها، وكذا مسؤوليات الجهات ذات العلاقة بهذه النقود والتي تشتمل على مسؤوليات البنك والعميل.

٥. إفصاح البنك المرخص له بإصداروسائل دفع لنقود إلكترونية على الموقع الخاص به على شبكة الإنترنت بما يفيد حصوله على ترخيص بذلك، ورقم وتاريخ الحصول عليه مع ربط هذا الموقع بصفحة البنك المركزي المعلن فيها عن أسماء البنوك المرخص لها حتى يتحقق العملاء من صحة الترخيص.

٦. على البنك أن يحدد المسؤوليات الواقعة عليه، والواقعة على العميل من جراء تقديم الخدمة المصرفية عبر الشبكات.

٧. يلتزم البنك بالحصول على موافقة العميل على الخصم من رصيد حسابه الجاري بالقيمة التي يتيحها له البنك إلكترونيًّا، والعمولة التي يتقاضاها البنك لقاء ذلك.

٨. يقتصر إصدار وسائل الدفع الإلكترونية على الجنيه المصري فقط لعملاء البنك خصمًا على حساباتهم الجارية الدائنة بالجنيه المصري.

٩. تلتزم البنوك المرخص لها بالعمل في هذه المجالات باتباع سياسات وإجراءات تحقق تأمين الاتصالات -من وإلى النظم- لمنع الاختراق وإساءة الاستخدام.

١٠. يتطلب الأمر بالنسبة لإصدار وسائل دفع إلكترونية الاتصال المباشر مع مصدر البطاقات أو المشغل المركزي للحماية من التزييف، ومتابعة العمليات الفردية والاحتفاظ بقاعدة بيانات مركزية، وتوافر شروط الأمان في البطاقات الذكية أو غيرها، مع مراعاة وضع حد أقصى لما يخزن على البطاقة.

١١. يلتزم البنك بإعداد خطط طوارئ بديلة في حالة إخفاق النظم عن أداء الخدمات[١].

(١) مجلة البنك المركزي، المجلد ٤٢، العدد الرابع، ٢٠٠١-٢٠٠٢،صفحة رقم: ١٢٤ وما بعدها.

ونجد إذا وفقا للنظام المصري أن البنوك التجارية هي الوحيدة التي تقدر على إصدار النقود الإلكترونية بموافقة سابقة من البنك المركزي، وتحت رقابته المشددة، ونجد في ذلك النظام اختلافا واضحًا مع الأنظمة التي درسناها سابقًا التي تسمح لمؤسسات الائتمان فقط بإصدار النقود الإلكترونية.

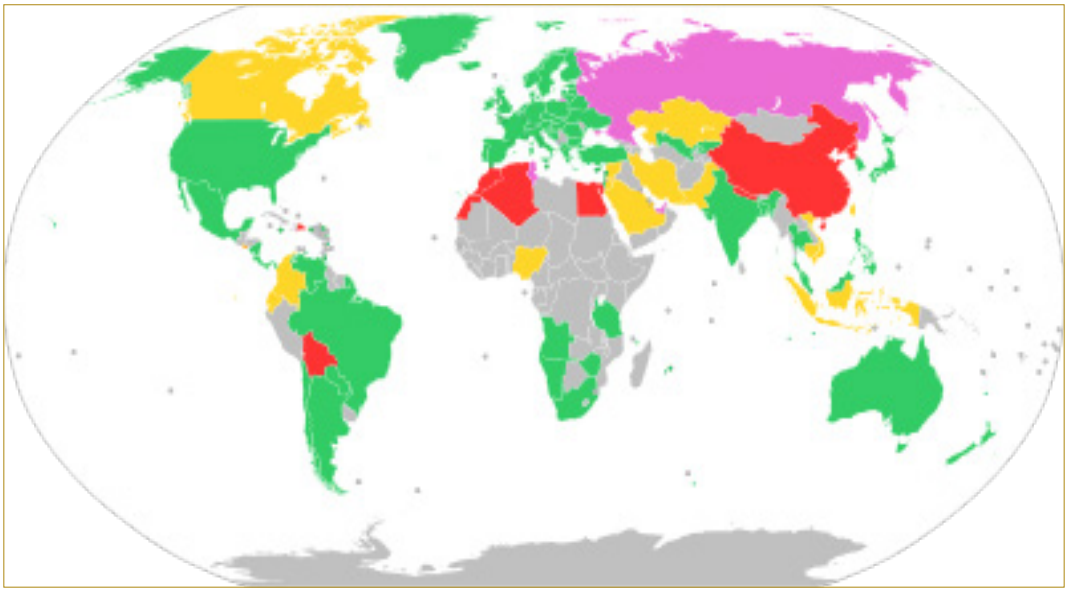

الوضع القانوني للعملات الرقمية المشفرة في العالم

- استخدام العملات الرقمية مسموح به.
- استخدام العملات الرقمية مسموح به مع بعض القيود القانونية.
- غير محظور بشكل مباشر.
- حظر كلي أو جزئي
- لا توجد بيانات

المطلب الثاني: في الفقه الإسلامي

كانت النقود في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم نقود معدنية جاءتهم من الروم والفرس، وكانت معادنها من الذهب وكانت تسمى بالدنانير، والفضة والتي كانت تسمى بالدراهم. وقام الصحابة -رضي الله عنهم- بضرب الأموال والنقش عليها بشعارات مختلفة مثل: (الله أكبر)، و(لا إله إلا الله)، و(الحمد لله).

وجاء الفقهاء بإجماع على أن السلطة لضرب النقود تعود حصريًّا للحاكم أو ولي الأمر، واعتبروها من الواجبات والوظائف الإسلامية للحكام، لما يعود ذلك بمنفعة على المجتمع المسلم بالكامل؛ خاصة في وقت كانت للحضارة الإسلامية حضور قوي لا تفرقه الحدود، فكانت النقود الوسيلة الفعالة التي تؤمن الاستقرار المالي والتجاري والاجتماعي للشعوب الإسلامية.

لذلك ذهب علماء الاقتصاد الإسلامي إلى أن إصدار النقود في الإسلام هو حق لولي أمر المسلمين فقط، واستدلوا على ذلك بما يلي:-

١- أن إصدار النقود بما يتناسب مع احتياجات أفراد المجتمع، وبما يتلاءم مع متطلبات النشاط الاقتصادي في المجتمع هو أمر يحقق الاستقرار للمجتمع بكامله، وتحقيق الاستقرار هو أحد المهام الرئيسة للدولة.

٢- أن ترك إصدار النقود للرعية يعرض المجتمع لأخطار كبيرة، واستدلوا على ذلك بقول الإمام أحمد: "أن ضرب النقود لا يصلح إلا في دار الضرب بإذن الإمام؛ لأن الرعية لو ترك لهم هذا الأمر لارتكبوا العظائم (أي الفساد العظيم)".

٣- أن ترك إصدار النقود للرعية لا يؤمن فيه من الغش والتزوير وأكل أموال الناس بالباطل وغلاء الأسعار[١].

وبين أقوال الفقهاء التي تأكد سلطة الحاكم في هذا المجال: قال الإمام أحمد في رواية جعفر بن محمّد[٢]: "لا يصلح ضرب الدَّراهم إلاَّ في دار الضَّرب بإذن السُّلطان؛ لأنَّ النَّاس إن رخَّص لهم ركبوا العظائم"، فقد منع الإمام أحمد من الضَّرب بغير إذن السُّلطان. وقد قال أحمد في رواية جعفر بن محمد في ضرب الدراهم، قال: " لا تصلح إلا في دار الضرب بإذن السلطان"[٣].

(١) فهد الشريف، مذكرة نقود ومصارف إسلامية، منشور إلكتروني.

(٢) القاضي أبي يعلى، الأحكام السلطانية، ط. مصطفى الحلبي، صفحة رقم: ١٨١؛ وراجع أيضًا: (النووي، المجموع).

(٣) أبو يعلى الفراء، كتاب الأحكام السلطانية، صفحة رقم: ٢٩٩.

كما جاء تعريف ضرب الدراهم في الموسوعة الفقهية ليؤكد أن: "ضَرْبُ الدَّرَاهِمِ مِنَ الْمَصَالِحِ الْعَامَّة الْمَنُوطَة بِالإِمَامِ فَلَيسَ لِلأفْرَادِ ضَرْبُهَا، لِمَا يَتَرَتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ مَخَاطِرِ الغِشّ، وَمَنَعَ الإِمَامُ أَحْمَدُ مِنَ الضَّرب بِغَيْرِ إِذْنِ الإِمَامِ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الافْتِيَاتِ عَلَيْهِ"[١].

وفي قال الإمام النَّوويُّ: يكره للرّعيَّة ضرب الدَّراهم وإن كانت خالصةً؛ لأنَّ ضرب الدّراهم من شأن الإمام. وذكر البلاذري أنّ عمر بن عبد العزيز أتي برجل يضرب على غير سكّة السُّلطان فعاقبه وسجنه، وأخذ حديده فطرحه في النّار، وحكى البلاذري أنَّ عبد الملك بن مروان أخذ رجلًا يضرب على غير سكّة المسلمين، فأراد قطع يده ثمّ ترك ذلك وعاقبه، قال المطّلب بن عبد اللّه بن حنطب: "فرأيت من بالمدينة من شيوخنا حسّنوا ذلك من فعله".

وقال ابن خلدون[٢]: "ولفظ السكة كان اسمًا للطابع، وهي الحديدة المتخذة لذلك، ثم نقل إلى أثرها، وهي النقوش الماثلة على الدنانير والدراهم، ثم نقل إلى القيام على ذلك، والنظر في استيفاء حاجاته وشروطه، وهي الوظيفة، فصار عَلَمًا عليها في عرف الدولة، وهي وظيفة ضرورية للملك، إذ بها يتميز الخالص من المغشوش بين الناس في النقود عند المعاملات، ويتقون في سلامتها الغش بختم السلطان ".

كما قال القاضي أبو بكر[٣]: "قال ابن وهب: قال مالك: كانوا -أي قوم شعيب- يكسرون الدنانير والدراهم، وكذلك قال جماع من المفسرين المتقدمين، وكسر الدنانير والدراهم ذنب عظيم؛ لأنها الواسطة في تقدير قيم الأشياء، والسبيل إلى معرفة كمية الأموال، وتنزيلها في المعاوضات حتى عبر عنها بعض العلماء بأنها القاضي بين الأموال عند اختلاف المقادير، أو جهلها، وإن حبسها ولم يصرفها، فكأنه حبس القاضي وحجبه عن الناس، والدراهم والدنانير إذا كانت صحاحًا قام معناها، وظهرت فائدتها، فإذا كسرت صارت سلعة، وبطلت الفائدة فيها، فأضر ذلك بالناس، فلأجله حرم.

فاستدل الفقهاء بآيات القرآن الكريم التي جاء فيها تحذير من ضرب النقود من غير وجه حق. قال الله تعالى: { فَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ}[٤]، وقال عز وجل: {وَيَٰقَوْمِ أَوْفُواْ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ}[٥].

(١) - كتاب الموسوعة الفقهية الكويتية -ضرب الدراهم -، صفحة رقم: ١٧٨.

(٢) عبد السلام بن شقرون، المقدمة- مصر، صفحة رقم: ٢٢٩.

(٣) ابن العربي، أحكام القرآن، الصفحة (٢٣)، دار الفكر لطباعة والنشر- لبنان.

(٤) سورة الأعراف، الآية رقم: (٨٥).

(٥) سورة هود، الآية رقم: (٨٥).

وفي قوله سبحانه وتعالى: {وَلَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًاۚ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ}، وجاء قوله عزوجل في سورة أخرى: {وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ}[١]، فسر المفسرون هاتين الآيتين على أنهما فساد وغش من ناس ضربوا النقود بغير سلطة، وقال زيد بن أسلم: "كانوا يكسرون الدراهم والدنانير"[٢].

قال القاضي أبو الطيب: "ويكره لغير الإمام ضرب الدراهم والدنانير ولو خالصة؛ لأنه من شأن الإمام، ولأن فيه افتياتًا عليه. ومن ملك دراهم مغشوشة كره له إمساكها، بل يسبكها ويصفيها." مضيفًا: "إذا كان هذا معصية وفسادًا يرد الشهادة، فإنه يعاقب من فعل ذلك."[٣]، ويروى عن أحمد بن حنبل: "لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان؛ لأن الناس إن رخص لهم ركبوا العظائم"[٤].

وقال ابن العربي: " قال أصبغ: قال عبد الرحمن بن القاسم: من كسرها لم تقبل شهادته، وإن اعتذر بالجهالة لم يعذر... "، وقد اعتبره أحمد أيضًا في رواية من الفساد في الأرض، حيث سئل عن كسر الدراهم؟ فقال: "هو عندي من الفساد في الأرض"[٥]، ورأى بعض الفقهاء في إيجاز عقوبة قطع اليد لمن ضرب المال دون أمر أو إذن من الحاكم، مما يشهد على أهمية المسألة ومدى ضررها على المجتمع ككل.

وذكر القاضي أبو يعلى أن مروان بن الحكم قطع يد رجل قطع درهمًا من دراهم فارس، وروى ابن منصور أنه قال لأحمد: "إن ابن الزبير قدِم مكة فوجد بها رجلًا يقرض الدراهم فقطع يده "[٦]، واستند الفقهاء أيضا على الحديث النبوي من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((مَنْ حَمَلَ عَلَينَا السِّلَاحَ، فَلَيسَ مِنَّا، وَمَنْ غَشَّنَا، فَلَيْسَ مِنَّا))[٧]، وفي رواية أخرى من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- أيضًا، وفيه: ((مَنْ غَشَّ، فَلَيْسَ مِنِّي))[٨].

(١) سورة النمل الآية رقم: (٤٨).

(٢) ابن العربي، أحكام القرآن، دار المعرفة، رقم: (٣/ ١٠٦٣).

(٣) محمد بن أحمد الشربيني، مغني المحتاج، الجزء الأول، صفحة رقم: (٣٩٠).

(٤) الأحكام السلطانية، سابق، صفحة رقم: ١٨١

(٥) الأحكام السلطانية، سابق، صفحة رقم: ١٨٢ – ١٨٣.

(٦) المرجع السابق

(٧) أخرجه مسلم في صحيحه، رقم: (١٤٦)

(٨) حديث نبوي شريف، صحيح المسلم، رقم: (١٤٧)

كما دلَّت السنة المشرفة على حرمة كسر سكة المسلمين الجائزة بينهم[١]، إلا إذا كان فيها أمر يقتضي ذلك، فقد روى أحمد والحاكم وأبو داود وابن ماجه بسندهم أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- نهى أن تكسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس. قال أبو يعلى بن الفراء الحنبلي: "إِنْ زَوَّرَ قَوْمٌ عَلَى طَابِعِهِ كَانَ الْمُزَوِّرُ فيه كالمهرج عَلَى طَابِعِ الدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ، فَإِنْ قُرِنَ التَّزوِيرُ بغش كان الإنكار وَالتَّأْدِيبُ مُستَحَقًّا مِن وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: فِي حَقِّ السَّلْطَنَة مِنْ جِهَة التَّزْوِيرِ. وَالثَّانِي: مِن جِهَة الشرع في الغش، وهو أغلظ المنكرين."[٢]، فاتفق جمهور الفقهاء أن مهام ضرب المال تكون حصريًّا بين أيدي الحاكم ومسؤوليته وحده. وقال الشربيني من الشيعة: "ويكره لغير الإمام ضرب الدراهم والدنانير ولو خالصة؛ لأنه من شأن الإمام؛ ولأن فيه افتياتًا عليه. ومن ملك دراهم مغشوشة كره له إمساكها، بل يسبكها ويصفيها، قال القاضي أبو الطيب: إلا إن كانت دراهم البلد مغشوشة فلا يكره إمساكها -ذكره في المجموع- ولو اختلط إناء منهما"[٣].

وقال الإمام النووي من مذهب الشافعية: "فرع يكره للإمام ضرب الدراهم المغشوشة، ويكره للرعية ضرب الدراهم وإن كانت خالصة؛ لأنه من شأن الإمام. ثم الدراهم المغشوشة إن كانت معلومة العيار، صحت المعاملة بها على عينها الحاضرة، وفي الذمة وإن كان مقدار النقرة فيها مجهولًا، ففي جواز المعاملة على عينها وجهان[٤]".

ورأى أبو حنيفة وأتباعه[٥] أن يجوز إصدار الأموال من غير إذن الحاكم إن كان ذلك لا يلحق ضررًا على المسلمين، وإن كانت النقود على نفس الصفات والأوزان التي تضرب بإذن الحاكم.

(١) سنن أبي داود مع عون المعبود، رقم: ٩ / ٣١٨؛ ومسند الإمام أحمد، رقم: ٢ / ٤١٩؛ وسنن ابن ماجة، رقم: ٢ / ٧٦١؛ (سكة) بكسر السين هي الدراهم والدنانير المضروبة على السكة الحديد المنقوشة، انظر: نيل الأوطار، رقم: ٦ / ٣٨٤.

(٢) أبو يعلى الفراء، كتاب الأحكام السلطانية، صفحة رقم: (٢٩٩).

(٣) مغني المحتاج، سابق، صفحة رقم: ٣٩٠.

(٤) محيي الدين النووي، روضة الطالبين، الجزء الثاني، صفحة رقم: (١١٩).

(٥) البلاذري، فتوح البلدان، صفحة رقم: ٤٥٢، بتصرف.

الفصل الثالث:

التعمق في خصائص الحكم الفقهي للعملات الرقمية

المبحث الأول

الطبيعة الفقهية للعملات الرقمية

المطلب الأول: العملات الرقمية المشفرة بين الثمنية والتسليع (الثمن والمثمن)

المال مفهوم كبيروواسع يشمل أكثرمن العملات فهوفي لفظه الشرعي والقانوني يضم أجزاءً أخرى لا يعرفها عموم الناس. فالمال يضم حقوقك التي تستفيد منها ومهاراتك التي تعمل بها ودراستك التي تستغلها في حياتك المهنية والاجتماعية وغيرذلك، فالمال يعرف أنواع كثيرة وليس فقط نقود مادية يمكن للمال أن يكون عقارًا أو سيارةً أو اسمًا تجاريًّا وله أوجه أخرى عديدة. والمنافع التي تستأصل من "الخدمات والاستشارات"، هي أيضًا منفعة، وبناءً على ذلك فهي أيضا مال.

الفرع الأول: في تقسيم المنافع

ويمكن تقسيم المنافع إلى نوعين:

المنافع المالية: والتي شرحها شيخ المالكية حدود ابن عرفة: "بَابُ مَنْفَعَةِ الْإِجَارَةِ قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا لَا يُمْكِنُ الْإِشَارَةُ إلَيْهِ حِسًّا دُونَ إضَافَةٍ يُمْكِنُ اسْتِيفَاؤُهُ غَيْرَجُزْءٍ مِمَّا أُضِيفَ إلَيْهِ قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ " مَا لَا يُمْكِنُ " أَيْ الشَّيْءُ الَّذِي لَا يُمْكِنُ الْإِشَارَةُ إلَيْهِ وَهُوَ عَامٌّ جِنْسٍ لِلْمَنْفَعَةِ قَوْلُهُ "حِسًّا" احْتَرَزَ مِمَّا يُمْكِنُ الْإِشَارَةُ إلَيْهِ حِسًّا مِنْ الْأَعْيَانِ بِنَفْسِهِ كَالثَّوْبِ وَالدَّابَّةِ فَإِنَّهُمَا لَيْسَا بِمَنْفَعَةٍ قَوْلُهُ "دُونَ إضَافَةٍ" مَعْمُولٌ لِإِشَارَةٍ وَهُوَ قَيْدٌ فِي الْإِشَارَةِ وَمَعْنَاهُ مَا لَا يُشَارُإلَيْهِ حِسًّا إلَّا بِقَيْدِ الْإِضَافَةِ وَلَا يُمْكِنُ عَقْلًا إلَّا ذَلِكَ مِثْلُ رُكُوبِ الدَّابَّةِ وَلُبْسِ الثَّوْبِ بِخِلَافِ الثَّوْبِ وَالدَّابَّةِ فَإِنَّهُمَا يُمْكِنُ الْإِشَارَةُ إلَيْهِمَا حِسًّا مِنْ غَيْرِ إضَافَةٍ فَرُكُوبُ الدَّابَّةِ مَنْفَعَةٌ وَالدَّابَّةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ قَوْلُهُ " يُمْكِنُ اسْتِيفَاؤُهُ " أَخْرَجَ بِهِ الْعِلْمَ وَالْقُدْرَةَ لِأَنَّهُمَا لَا يُمْكِنُ اسْتِيفَاؤُهُمَا وَلَا تُمْكِنُ الْإِشَارَةُ إلَيْهِمَا حِسًّا إلَّا بِإِضَافَتِهِمَا تَقُولُ هَذَا عِلْمُ زَيْدٍ قَوْلُهُ " غَيْرَجُزْءٍ مِمَّا أُضِيفَ إلَيْهِ " أَخْرَجَ بِهِ نَفْسَ نِصْفِ الْعَبْدِ وَنِصْفِ الدَّارِ مُشَاعًا لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ وَهُوَ مُشَاعٌ لَا تُمْكِنُ الْإِشَارَةُ إلَيْهِ إلَّا مُضَافًا وَيُمْكِنُ أَخْذُ الْمَنْفَعَةِ مِنْهُ لَكِنَّهُ جُزْءٌ مِمَّا أُضِيفَ إلَيْهِ وَلَيْسَ رُكُوبُ الدَّابَّةِ وَمَا شَابَهَهُ كَذَلِكَ فَقَوْلُهُ يُمْكِنُ صِفَةٌ لِمَا يُمْكِنُ (فَإِنْ قُلْتَ) قَدْ قَرَّرْت قَوْلَهُ مَا لَا يُمْكِنُ الْإِشَارَةُ إلَيْهِ حِسًّا دُونَ إضَافَةٍ عَلَى مَعْنًى لَا تُمْكِنُ الْإِشَارَةُ إلَيْهِ حِسًّا بِإِضَافَةٍ لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى نَفْيُ

نَفْيٍ وَهُوَ إثْبَاتٌ فَخُلَاصَتُهُ مَا ذَكَرْته وَهُوَ أَخْصَرُ بِكَثِيرٍ فَمَا دَلَّ عَلَيْهِ مَا هُوَ مُوَافِقٌ لَهُ فِي مَعْنَاهُ وَلِأَيِّ شَيْءٍ عَدَلَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ ذَلِكَ إلَى مَا ذَكَرَهُ (قُلْتُ) كَانَ يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ التَّعْبِيرُ بِذَلِكَ دُونَ مَا ذَكَرَ" [١]

فالمنافع مثل الإيجار أو السكن أو السيارة هي منافع مالية ناتجة عن امتلاك عقار أو شيء يعود على الإنسان بالنقود أو منفعة أخرى. أما المنافع المالية الأخرى يكون أصلها غير مالي مثل الاستشارات التخصصية مثل: (الطبيب، أو المحامي، أو المهندس والخدمات فهي منافع ناتجة من تعلم الشخص مهارات وعلما يستفيد منه ويفيد به من حوله، فهناك فرق واضح بين المنفعة المالية السلعية وبين المنفعة المالية البشرية، يمكن أن نجد أهم آثارها في أحكام الزكاة.

في الثمنية

وللثمن أيضا معنيان الأول: هو التسعير، أي التثمين. وهو ما يستعمل لتقييم سعر خدمة أو سلعة معينة. وهو بذلك يحقق وظيفة المال كوسيلة مقياس واضحة وثابتة في المعاملات التبادلية لقيم السلع والخدمات ونحوها. والمعنى الثاني: هو القيمة، وهي ما تقوم به الشيء بمنزلة المعيار من غير زيادة ولا نقصان وهي تكون قدر الشيء وتكلفته في نظر الشاري والبائع.

والفرق بين الثمن والقيمة أن الثمن هو ما يتراضى عليه المتعاقدان سواء زاد على القيمة أو نقص. فيمكن لتاجر أن ينقص من ربحه لينزل من سعر أو تكلفة الشيء وليرضي زبونه ويمكن أن يزيد فيه ليعطي قدرا مهمًّا لعمله وإنتاجه. أما القيمة فهي لا تتغير وهي أثمان وليست مطلقة.

فببساطة، السعر أو الثمن هو ما تدفعه مقابل شيء ما، أو ما يضعه السوق كثمن لشيء؛ أما القيمة فهي ما يستحق دفعه حسب اعتقاد كل شخص . فمن أشهر اقتباسات رجل الأعمال الأمريكي الملياردير وارن بافيت أن: "السعر هو ما تدفعه؛ والقيمة هي ما تحصل عليه".

ولدراسة النازلة المالية التي تطرحها العملات الرقمية وجب علينا دراسة الطبيعة الشرعية التي يبني عليها الفقهاء أحكامهم النقدية. فالثمن في اللغة: (ثَمنَ) الشَّيْءَ ثَمْنًا: أَخذ ثُمْنَه. وَ-الْقَوْمَ وَغَيرهم ثَمْنًا: كَانَ ثامِنَهم. (ثَمُن) الشَّيْءُ ثَمَانَةً: غلا ثمنه. وَ-علا شَأْنُه فَهُوَ ثَمِينٌ. (أَثْمَنَ) الْقَوْمُ صَارُوا ثَمَانِيَةً و-السلعةُ: ارْتَفَع ثمنُهَا. وَ-الشَّيْءَ سمَّى لَهُ ثَمَنًا. وَ-فُلَانًا وَلفُلَان سِلْعَتَه أعطَاهُ ثَمَنَهَا. (ثَامَنَهُ) فِي السِّلْعَةِ: سَاوَمَه فِي ثَمَنِهَا. (ثَمَّنَ) السِّلْعَةَ: قدَّر ثمنَهَا وَ-الشَّيْءَ: جعل لَهُ ثَمَانِيَةَ أَرْكَان. (الثَّمَن): الْعِوَضُ الَّذِي يُؤْخَذ على التَّرَاضِي فِي مُقَابلَة الْمَبِيع عينًا كَانَ أَو سلْعَةً. (الثُّمْن - الثُّمُن): الْجُزْء الْوَاحِد من ثَمَانِيَة (ج) أَثْمَان. (الثَّمِينُ): وصف. وَ-الثُّمْنُ. يُقَال: هَذَا ثُمْن ذَاك وَثَمِينُه.[٢]

(١) شرح حدود ابن عرفة، الجزء (٢) الصفحة رقم: (٣٠٤)

(٢) انظر: (معجم الوسيط).

ويطلق لفظ الثمن على وصفين، كلاهما مقصود لغة وعُرفًا. الأول هو التسعير والثاني هو القيمة. فالتسعير هو التثمين. فيُقال كم ثمن هذا؟ وهل ثَمّنت هذا (أي هل سعرته)؟ وفلان سيقدم لك ثمنًا أفضل، أي سعرًا أفضل. وفاوض فلان على الثمن، أي فاوضه على السعر. فمقصود الثمن كتسعير هو أن يكون وسيلة مقياس واضحة وثابتة في المعاملات التبادلية لقيم السلع والخدمات ونحوها. والثمنية مطلقة في عالمنا وذلك لأنها تضم كل الأشياء التي هي حولنا فالذهب والفضة كانوا أهم مصادر الثمنية قديما والآن انضم إلى هذا التعريف العملات النقدية. الثمنية الغالبة أو مطلق الثمنية هي ما أطلق قديمًا على المعدنين الذهب والفضة واختلف الفقهاء في وصف الفلوس أو النقود الورقية بثمنية الغالبة. حيث كان أهم عالم كتب في هذه العلة إمام الحرمين أبا علي الجويني الذي قال في كتابه البرهان، أن علة الثمنية الغالبة لا توجد في الفلوس أو النقود وإن تواجدت فهي توجد في بعض الأماكن أو الأزمنة وليس في غالبها واستنتج لهذا السبب أنها لا تأخذ حكم النقدين الذهب والفضة.

واختلف العلماء على علة الربا في الذهب والفضة فذهب الشافعية على أن العلة هي غلبة الثمنية وهي تختص – عند هؤلاء – بجوهر الذهب والفضة فلا تتعداه إلى غيرهما من المعادن. واستدلوا على هذا بأن الذهب والفضة لهما صفات لا توجد في غيرهما من الأعيان.[١]

فالثمنية الغالِبَة عند المالكية تقتصر على الذهب والفضة فقط، جاء في المجموع: "فأمّا الذَّهبُ والفِضَّةُ، فالعلَّةُ عندَ الشّافِعِيّ فيهما كونُهما جنس الأثمانِ غالِبًا، وهذه علَّةٌ قاصِرةٌ عليهما لا تتَعدَّاهما، إذ لا تُوجَدُ في غيرِهما".[٢]

لذا جعل فقهاء المذهب الشافعي علة القياس الرِّبا في الأوراقِ النَّقديّةِ[٣] هي: جَوهَرُ الثمنيةِ الغالِبَةِ، وهو القولُ المشهورُ في المَذهبِ، وهي علَّةٌ قاصِرَةٌ على الذَّهبِ والفضَّةِ فقط، ولا تَتعَدَّاهما إلى غيرِهما.. فقدْ وردَ في "المجموع" ما يَلي: "فأمّا الذَّهبُ والفِضَّةُ، فالعلَّةُ عندَ الشّافِعِيّ فيهما كونُهما جنسُ الأثمانِ غالِبًا، وهذه علَّةٌ قاصِرةٌ عليهما لا تتَعدَّاهما، إذ لا تُوجَدُ في غيرِهما"[٤]

(١) أحمد خليل، كتاب شرح زاد المستقنع للخليل، الجزء (٣) الصفحة رقم (٤٨٨)

(٢) محيي الدين بن شرف النووي، المجموع شرح المهذب، جدة: مكتبة الإرشاد، طبعة كاملة، الجزء التاسع، صفحة رقم: (٤٩٠).

(٣) ولكن ليس بالعِلَلِ التي ساقَها فُقهاءُ المَذاهبِ الأربَعةِ، فَقدْ ذكرَ الشّارِعُ أصنافًا ستّةً من الأموالِ واعتبرَها أموالاً رِبويّةً يَحرُمُ في بُيوعِها الفَضْلُ والنّسيئَةُ، وقاسَ الفُقهاءُ عليها الأموالَ بعدَ أنْ أشارُوا إلى عِللٍ استنبطُوها من ظاهرِ الرواياتِ المَأْثورَةِ، فاختلفُوا فيها اختِلافًا شديدًا، لأن هذه الرواياتِ لم تَنُصَّ على العِللِ صَراحَةً، وذكرَ ابنُ رُشدٍ الجدُّ بهذا الخصوصِ ما يَلي: «وهذه العِللُ أُخِذَتْ عن طريقِ النّظرِ والاجتهادِ، إذ لم يَنُصّ النّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلّم على العِلّةِ في ذلكَ، ولا نَبَّهَ عليها، ولذلك اختُلِفَ فيهَا، فهي مَظْنونَةٌ غيرُ مَعلومَةٍ، ولا مَقطوعَةٍ بها؛ والحُكْمُ بها عندَ من رآها عِلّةً بِنظَرِهِ واجتهادِهِ، معلومٌ مقطوعٌ عليه» . محمد بن رشد القرطبي، الْمُقَدِّماتُ الْمُمَهِّداتُ، ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٨م، الجزء الثاني، صفحة رقم: ٣٤

(٤) المجموع شرح المهذب، محيي الدين بن شرف النووي، جدة: مكتبة الإرشاد، طبعة كاملة، الجزء التاسع، صفحة رقم: ٤٩٠.

ولم يَترُكْ فُقهاءُ المَذهبِ مَفهومَ الثّمنيةِ مُطلَقًا، بل قَيَّدُوهُ بالغالِبيّةِ، كي يَشمَلَ المفهومُ كلَّ أنواعِ الذهبِ والفضةِ، المَسكوكِ والمَصوغِ والتِّبْرِ، وللاحترازِ من الفُلوسِ إذا راجَتْ رَواجَ النّقودِ، فَقدْ قالَ النَّوَويُّ في "الرَّوضةِ" ما يَلي: "وأمّا الذّهبُ والفضّةُ، فقِيلَ: يَثبتُ الرِّبا فيهما لِعَينِهما، لا لِعِلَّةٍ. وقالَ الجُمهورُ: العلّةُ فيهما صَلاحِيّةُ الثّمنيّةِ الغالِبَةِ، وإنْ شِئْتَ قلْتَ: جَوهريّةُ الأثمانِ غالِبًا، والعِبارَتان تَشمَلان التِّبْرَ، والْمَضروبَ، والحُليَّ، والأوانيَ منهما، وفي تَعدِّي الحُكمِ إلى الفُلوسِ إذا راجَتْ وَجهٌ، والصحيحُ: أنه لا رِبا فيها؛ لانتِفاءِ الثّمنيةِ الغالِبَةِ، ولا يَتعدّى إلى غيرِ الفُلوسِ من الحديدِ والنّحاسِ والرّصاصِ وغيرِها قطعًا".[١]

واضِحٌ أنَّ صِفةَ الثمَنيّةِ الغالِبَةِ، قاصِرَةٌ على الذهبِ والفضةِ، ولا تتعدَّاهما إلى غيرِهما عند مُعظمِ فقهاءِ الشافعيةِ، وما مُحاوَلاتُ البعضِ ممَّن كَتبوا في هذا المجالِ لِجعلِ هذه الصّفة مطلقةً ومتعديةً لِيَشمَلَ الفلوسَ، استنادًا إلى ما وردَ في الفَتاوى لابنِ حَجر، إلّا شُذوذٌ عن المذهبِ، فقد كتبَ محمد سعيد المجاهد في بحثٍ له بهذا الخُصوصِ ما يَلي: «ومعَ ذلك، فقد نَصَّ ابنُ حجر مُفتي الشافعيةِ الأول، على أنَّ الفلوسَ إذا رَاجتْ، ثبتَ لها أَحْكامُ النُّقودِ، قالَ في الفَتاوى: ومِن ثَمَّ لورَاجَتِ الفلوسُ رَواجَ النُّقودِ ثبتَ لها أَحْكامُها»[٢] . وعليهِ.. فإذا كانت علَّةُ الثّمنيّةِ الغالِبةُ لا تَتعدَّى إلى الفُلوسِ المُستخدَمةِ في ذلك الوقتِ عند فُقهاءِ الشّافعيةِ، فكيفَ يُمكِنُ تَصوُّرُتعدِّيها إلى الأوراقِ النقديةِ اليوم؟

وعلَّةُ القياسِ عندَ فُقهاءِ المَذهبِ المَالِكيّ هي نفسُها التي عندَ فقهاءِ الشافعيةِ، الثّمنيّةُ الغالِبَةُ، فقد ذكرَ الحبيبُ بنُ طاهر ما يَلي: «علَّةُ الرِّبا في العَينِ (الذهب والفضة) كونُها رؤوسًا للأثمانِ وقِيَمًا للمُتلَفاتِ، إما بغَلبةِ الثمنيّةِ أو بمُطلقِ الثّمنيّةِ، ويَنْبَني على ذلكَ حُكْمُ الفلوسِ النحاسِ، فإذا قلنا: مُطلقُ الثمنيةِ فيَلحقَ بذلكَ ما كان ثمنًا كالفلوسِ والجُلودِ المَطبوعَةِ إذا تُعُومِلَ بها؛ وإذا قلنا: أنها الثمنيّةُ في الغالبِ فتخرجَ الفلوسُ وغيرُها. ومعنى الثمنيةُ كونُها رؤوسًا للأثمانِ وقِيَمًا للمُتلَفاتِ.

وهذهِ علَّةٌ قاصِرَةٌ على الذهبِ والفضةِ غيرُمُتعدِّيةٍ إلى غيرِهما من المَعادنِ. والدليلُ: أنّ النبيَّ صلّى اللهُ عليه وسلّم نَصَّ على الذهبِ والفضةِ ولم يَنُصَّ على ما سِواهُما؛ فدَلَّ ذلك على أَنّهما مُختَصَّانِ بالحُكمِ؛ لأنه لا يُوجدُ لهما مشارِكٌ في وَضعِهما الأخصِّ»[٣] . ولأنَّ علّةَ الثمنيةِ قاصِرةٌ على الذهب والفضة لا تَتعدَّاهما إلى الفلوسِ، فإنَّها حتمًا لا تتَعدَّاهما إلى الأوراقِ النقديّةِ أيضًا .

(١) روضة الطالبين وعمدة المفتين، يحيى بن شرف النووي، الطبعة الثالثة، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٩١م، الجزء الثالث، صفحة رقم: ٣٩٧.

(٢) محمد سعيد المجاهد، علة الربا في النقدين عند الشافعية، مجلة التجديد، ٢٠١٦م، الجامعة الإسلامية ماليزيا، رقم: ١١٠.

(٣) الفقه المالكي وأدلته، الحبيب بن طاهر ط١، بيروت: مؤسسة المعارف، ٢٠٠٩م، الجزء الخامس، رقم: ٦٩.

واليوم الحكم الذي يتفق عليه العلماء ومنهم الإمام أحمد والمالكية وابن تيمية وابن القيم هي الثمنية المطلقة، وهي العلة المعتمدة والتي تشمل مع الذهب والفضة كل النقود الأخرى المتداولة والمعروفة بين الناس فيشمل على الفلوس الأوراق النقدية والفلوس وكل شيء أصبح ثمنًا للأشياء من سلع والخدمات ويلحق عليها أحكام الذهب والفضة.

وحسب قول أحمد خليل في كتابه البرهان، [١] فإن العلماء استدلوا بأمرين:

- الأمر الأول: أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما ذكر الذهب والفضة لأنهما أثمان الأشياء.
- والأمر الثاني: أن المعنى يدل على هذا القول لأنه يجب أن تكون أثمان الأشياء ثابتة القيمة لا تباع ولا تشترى ولا تزيد ولا تنقص لأنه بها تعرف قيم الأشياء، فإذا كانت تزيد وتنقص لم يمكن أن نعرف قيم الأشياء.

قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: إن كل شيء اصطلحوا عليه فيما بينهم مثل الفلوس التي اصطلح الناس عليها، أرجو أن لا يكون به بأس[٢] وقال مالك بن أنس رحمه الله تعالى: "لو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها سكة وعين لكرهتها أن تباع بالذهب أو الفضة نظيرة؛ أي أن الجلود إذا صارت نقودًا، أخذت حكم النقود في الربا فمبادلة نقد بنقد لا يجوز فيه النساء".[٣]

وورد من زمن الصحابة أن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- فكر عندما كان خليفة في أن يغير النقود من الذهب والفضة إلى أشياء أخرى؛ حيث قال: "هممت أن أجعل الدراهم من جلود الإبل"، فقيل له: "إذن لا بعير فأمسك حينئذ".[٤]

قال الإمام الجصاص: لِأَنَّ كَوْنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ أَثْمَانًا، ليس من علل المصالح، لأن كونهما أثمانًا إنما كان باصطلاح الناس عليه.[٥]

قال ابن تيمية -رحمه الله-: "وأما الدرهم والدينار فما يعرف له حد طبعي، ولا شرعي، بل مرجعه إلى العادة والاصطلاح وذلك لأنه في الأصل لا يتعلق الأمر به، بل الغرض أن يكون معيارًا لما يتعاملون به، والدراهيم والدنانير لا تقصد لنفسها، بل هي وسيلة إلى التعامل بها، ولهذا كانت أثمانا..(..) والوسيلة

(١) المرجع السابق.

(٢) عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، الكتاب: المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني الناشر: دار الفكر- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ الجزء (٤) الصفحة رقم: (١٧٦).

(٣) المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس، رقم: ٣/٩٠.

(٤) انظر النظم المالية في الإسلام لمعبد علي الجارحي ضمن وقائع ندوة النظم الإسلامية - مكتبة التربية لدول الخليج ج ٢- صفحة رقم: ٢٦.

(٥) الفصول في الأصول - الجصاص - ج ٤ - الصفحة رقم: ١٤١.

المحضة التي لا يتعلق بها غرض، لا بمادتها ولا بصورتها يحصل بها المقصود كيفما كانت".[١] فنجد في أقوال الفقهاء الأوائل أن العملة تشترط أن تكون أولا وسيطا معترفًا به للتبادل، يقبله التاجر مقابل بيع سلعته. ويتداوله الناس بينهم.

فالثمنية في النقود والأوراق النقدية ناشئة من اتفاق الناس على إعطائها قيمة سوقية. بخلاف المعاملات المعدنية مثل الذهب والفضة. حيث الفرق بينهم أساسي.

فالذهب والفضة قيمتهم ذاتية أي في العملات نفسها أما النقود الورقية قيمتها حسب السلطات التي تعطيها الطابع الرسمي وتبني عليها اقتصادها اقتصاد المجتمع الذي يعتمدها. فعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[٢]: "الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ مِثْلًا بِمِثْلٍ سَوَاءً بِسَوَاءٍ يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ".[٣]

يقول ابن قدامة: "الأثمان هي الذهب والفضة، والأثمان هي قيم الأموال ورأس مال التجارات وبهذا تحصل المضاربة والشركة، وهي مخلوقة لذلك فكانت بأصل خلقتها كمال التجارة المعد لها".[٤]

وقد عرف الشيخ عبد الله بن سليمان بن منيع الذهب قائلا: "فالذهب معدن نفيس استهوى الإنسان منذ القدم بحبه وإيثاره والافتخار بتملكه والتزين به حتى أغراه بعبادته".[٥] قال تعالى: { أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ} [٦]

وقال تعالى: {زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ}[٧]

(١) تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ) كتاب مجموع الفتاوى، الجزء (١٩) الصفحة رقم: (٢٥١-٢٥٢) المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

(٢) نصَّتِ الروايةُ المأثورةُ على ستَّةِ أصنافٍ من الأموالِ، يَحْرُم فيها الفضلُ والنَّسيئَةُ (النَّسَاءُ أو النَّسِيءُ)، من دون النَّصِّ على علَّةِ الرِّبويةِ، مما جعلَ الفقهاءَ ينظرونَ في صِفاتِها لتحديدِ علَّةِ رِبويَّتِها، والقياسِ عليها، فاجتَهدوا وأدُّوا ما عليهم على وَفقِ الأنشطةِ الاقتصاديةِ في عصرهم، ولكنَّ هذه العِلَلِ المُسْتَنبَطةِ قَصَرَتْ عن التجاوبِ مع المُتطلَّباتِ والمُستجدَّاتِ المُعاصِرَةِ، فَوجبَ النَّظرُ من جديدٍ إلى النَّصِّ المأثورِواستنباطِ ما يُمكنُ اعتبارُه علَّةً ظاهرةً مُنضَبطةً مُتعدِّيةً، تَحملُ مظنَّةَ الحكمِ، وتَتناسبُ مع الحِكمةِ المَقصودَةِ منه .

(٣) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، الطبعة الأولى، طبعة عبدالباقي، (القاهرة: دار الحديث، ١٩٩١)، الجزء الثالث، رقم: ١٢١١.

(٤) المغني - عبد الله بن قدامه - الجزء الثاني - الصفحة رقم: ٤٩٦.

(٥) الشيخ عبد الله بن سليمان بن منيع، بحث في الذهب في بعض خصائصه وأحكامه، الصفحة (١).

(٦) سورة الكهف الآية (٣١)

(٧) سورة آل عمران، الآية (١٤).

قال ابن الأثير: "المال في الأصل ما يملك من الذهب والفضة، ثم أطلق على كل ما يقتنى ويملك من الأعيان، وأكثر ما يطلق المال عند العرب على الإبل لأنها كانت أكثر أموالهم".[١]

قال الكلبي: "وإنما كان الذهب والفضة محبوبين لأنهما جعلا ثمن جميع الأشياء فمالكهما كالمالك لجميع الأشياء".[٢]

وقال السرخسي[٣]: "وأما الذهب والفضة فخلقا جوهرين للأثمان لمنفعة التقلب والتصرف فكانت معدة للنماء".

الفرع الثاني: التحول التدريجي من أموال معدنية إلى أوراق نقدية

كانت الأوراق النقدية عند ظهورها مغطاة تماما بالذهب والفضة فـ"كان يكتب في العملة الورقية من الدولة المصدِّرة لها تعهد بأنه يدفع لحامل الورقة مقدارما يذكر فيها من العملة الذهبية" [٤] وكان لكل من يحمل هذه الأوراق أنْ يذهب بها متى شاء إلى البنك ويحول ما شاء منها إلى سبائك الذهب ومن هنا يسمى هذا النظام قاعدة سبيكة الذهب [٥]

ولكن سرعان ما ازداد استعمالها وانتشارها، فلم تعد مغطاة بالمعادن الثمينة ولكن استمدت شرعيتها من مصدريها أي الحكومة والمصرف المركزي الذي يكون تابع لها وأصبحت هذه النقود الورقية نقود بنفسها تستمد شرعيتها من قبول الناس بها كوسيلة تبادل وثقتهم في التعامل بها.

وفي حين كان يقول السابقون أن غير الذهب والفضة لا يقبل مثل الشيخ عبد الحميد الشرواني الذي صرح: "وغيرذلك من كل ما لا يقابل عرفا بمال[٦] حيث كان يعتبرأنها "لا تصح المعاملة بها ولا يصير المملوك منها أو بها عرض تجارة فلا زكاة فيه"[٧]وبررذلك قائلاً: "من شروط المعقود عليه ثمنا أو مثمنا أن يكون فيه في حد ذاته منفعة مقصودة يعتد بها شرعا بحيث يقابل بمتمول عرفا في حال الاختيار، والورقة المذكورة ليست كذلك فإن الانتفاع بها في المعاملات إنما هو بمجرد حكم السلاطين بتنزيلها منزلة النقود ولذا لو رفع السلاطين ذلك الحكم أو مُسح منها رقم لم يعامل بها ولا تقابل بمال"[٨] .

(١) ابن منظور، لسان العرب، الجزء الحادي عشر- الصفحة رقم: ٦٣٦.

(٢) مفاتيح الغيب - الجزء الأول، صفحة رقم: ١١٠٥ - الموسوعة القرآنية.

(٣) المبسوط - السرخسي، الجزء الثاني، الصفحة رقم: ١٩١-١٩٢.

(٤) النقود وتقلب قيمة العملة ضمن بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة للأشقر، رقم: (١ / ٢٦٩ .

(٥) أحكام أوراق النقود والعملات للقاضي محمد تقي العثماني مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد الثالث، صفحة رقم: ١٦٨٩

(٦) انظر: (حاشية تحفة المحتاج على شرح المنهاج، رقم: ((٤/ ٢٣٨.

(٧) السابق: . (٤/ ٢٣٨)

(٨) المرجع السابق.

ولكن يجب أن نعلم بأن الفتوى تتغير بتغير المستفتى فيه، وآراء السابقين جاء في عهد كانت الأوراق النقدية في أولها، وعلما بأن الفتاوى تتغير بتغير الزمان، فإن الحكم الشرعي قد يتغير. لما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: "كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاء شاب، فقال: يا رسول الله أُقبِّل وأنا صائم؟ قال: لا، فجاء شيخ فقال: أُقبِّل وأنا صائم؟ قال نعم؟ قال: فنظر بعضنا إلى بعض فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد علمت لمَ نظر بعضكم إلى بعض؟ إن الشيخ يملك نفسه".(١)

وهذه ما حصل مع النقود الورقية. فأشارت هيئة كبار العلماء في المملكة السعودية أن "وجوب زكاتها إذا بلغت قيمتها أدنى النصابين من ذهب أو فضة، أوكانت تكمل النصاب مع غيرها من الأثمان والعروض المعدة للتجارة، إذا كانت مملوكة لأهل وجوبها".(٢)

واستدل الفقهاء بآيات قرآنية عديدة:

قال تعالى: {خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ} (٣)

وجه الدلالة:

ففي الآية الكريمة توجيه وأمرواضح في إيجابِ الزَّكاةِ في الأموالِ بعمومها، وبما أن الأموالَ المعتمَدةَ اليومَ هي الأوراقُ النقديَّةُ فوجب الزكاة فيها.

وقال تعالى: {وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ هُوَ خَيۡرٗا لَّهُمۖ بَلۡ هُوَ شَرّٞ لَّهُمۡۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُواْ بِهِۦ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ}(٤)

وقوله عز وجل: {۞يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡأَحۡبَارِ وَٱلرُّهۡبَانِ لَيَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۗ وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ٣٤ يَوۡمَ يُحۡمَىٰ عَلَيۡهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكۡوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمۡ وَجُنُوبُهُمۡ وَظُهُورُهُمۡۖ هَٰذَا مَا كَنَزۡتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمۡ تَكۡنِزُونَ}(٥)

(١) رواه الإمام أحمد في المسند (٢/٢٢٠ رقم٧٠٥٤) وغيره.

(٢) الفتوى رقم (١٨٠٧٣)، هل تجب الزكاة في الأوراق النقدية المتداولة في زماننا هذا؟

(٣) سورة التوبة، الآية ١٠٣.

(٤) سورة آل عمران، الآية ١٨٠.

(٥) سورة التوبة، الآية ٣٤-٣٥.

وجه الدلالة:

ففي قوله عزوجل {وَلَا يُنفِقُونَهَا} يشير إلى بالذَّهَبِ والفضَّةِ والضميرُعائد عليهما باعتبارِهما دراهمَ ودنانيرَ، أي: باعتبارِهما نقودًا.

قال الشافعي: «فأبان الله عز وجل في هاتين الآيتين فرض الزكاة؛ لأنه إنما عاقب على منع ما أوجب، وأبان أن في الذهب، والفضة الزكاة. قال: قول الله عزوجل: {وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ} يعني والله تعالى أعلم في سبيله الذي فرض من الزكاة وغيرها».[١]

- وفي السيرة النبوية:
- عن أبي سعيدٍ الخُدْريّ رَضِيَ اللهُ عنه، أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «ليس فيما دون خمْسِ أواقٍ مِنَ الوَرِقِ صَدَقةٌ».

وجه الدلالة:

قال أبو عبيد: "أنَّ رَسولَ اللهِ صلَّى الله عليه وسلَّم خصَّ الصَّدقةَ في الرِّقَة مِن بينِ الفضَّة، وأعرَضَ عن ذِكرِ سواها، فلم يقلْ: إذا بلغَتِ الفضَّة كذا ففيها كذا، ولكنَّه اشتَرَط الرِّقَةَ مِن بينها، ولا يقَعُ هذا الاسمُ في الكلامِ المعقول عند العربِ إلَّا على الوَرِقِ المنقوشةِ ذات السِّكَّة السَّائرةِ في النَّاسِ، وفي حُكمِها الأوراقُ النقديَّةُ".[٢]

ونختصر ما جئنا به من قبل ونستنتج أن المصادر الثلاثة التي نجدها للثمنية أو النقدية هي:

- أولا، القبول العام الذي تحظى به النقود من مجتمع ما.
- ثانيا، الغطاء القانوني الذي يعطى لهذه النقود والذي يمثل اعترافا وإقرارًا حكوميًّا بها.
- ثالثا وأخيرًا: الإصدار الحصري لتلك النقود المتعارف عليها من طرف الحاكم أو السلطان والحكومة.

النقود المعدنية لا تحتاج كل هذه الميزات حيث كما أوضحنا من قبل فقيمتها تكمن فيها مثل الذهب والفضة أما النقود الأخرى مثل الائتمانية والورقية فلا يكون لها قيمة إلا عن طريق تداولها واعتراف السلطة بها. وقال ابن عابدين في هذا المفهوم: "رأينا الدراهم والدنانير ثمنًا للأشياء، ولا تكون الأشياء ثمنًا لها... فليست النقود مقصودة لذاتها، بل وسيلة إلى المقصود".[٣]

(١) الشافعي، كتاب الأم، كتاب الزكاة، الجزء (١١) الباب (١) الصفحة رقم (٥)

(٢) الأموال لأبي عبيد (صفحة رقم: ٥٤٢، ٥٤٣).

(٣) مجموعة رسائل ابن عابدين، صفحة رقم: ٥٧.

وبناءً على ذلك فإننا نجد أن العملات الرقمية ومن أشهرها البيتكوين ليس لها قيمة ذاتية ولكنها وفي غضون عشر سنوات أصبحت متداولة بشكل واسع في بلدان عدة، وأصبحت مقبولة عند بعض البنوك والتجاربل وإنها أخذت مرسوم الشرعية في بعض البلدان مثل السلفادوروألمانيا التي تسمح للمواطن بدفع فواتيره ورسوم حكومية منها الضرائب التي قد تكون عليه بها.

المطلب الثاني: التكييف الشرعي لنظام التعدين

التعدين كما رأينا سابقا في البحث هو نظام لتسجيل المعلومات بطريقة تجعل من الصعب أو المستحيل تغيير النظام أو اختراقه أو خداعه. وهو في الأساس دفتر أستاذ رقمي للمعاملات التي يتم تكرارها وتوزيعها عبر الشبكة الكاملة لأنظمة الكمبيوتر عبر نظام الند بالند[١].

وقد تم اختراع هذا النظام في عام ١٩٩١، على يد ستيوارت هابر ودبليو سكوت ستورنيتا أي قبل ١٧ عامًا من إصدار عملة البيتكوين، حيث نشر مخترعو التعدين الفكرة الأساسية وراء ربط الكتل المشفرة في بنية بيانات ملحقة في ورقة أكاديمية. ولكن لم تحظَ هذه الفكرة بشهرة واسعة إلا عندما قام المدعي ساطوشي ناكاموطو باختراع العملة المشفرة الرقمية البيتكوين في ٢٠٠٩.

التكييف الشرعي لعملية التعدين ينقسم بين محرمين ومجيزين

ولقد ذكرنا آراء وعلل المحرمين في الفصول السابقة من البحث فسنركز الآن على من يرون حل العملات الرقمية أو من توقفوا عن الفتوى فيها لحداثة النازلة وقلة البحث فيها.

حيث يرى المحرمون أن التعدين أو عملية إنشاء النقود هي من المهام التي ترجع حصريا إلى ولي الأمر الممثل في أغلب الدول بالبنك المركزي الحكومي وبالوزارة الوصية وأن عملية إصدار النقود خارج هذا الإطار تعد باطلة.

قال ابن خلدون[٢]: "وهي وظيفة ضرورية للملك إذ بها يتميز الخالص من المغشوش بين الناس في النقود عند المعاملات، ويتقون في سلامتها الغش بختم السلطان عليها بتلك النقوش المعروفة. وكان ملوك العجم يتخذونها وينقشون فيها تماثيل تكون مخصوصة بها، مثل تمثال السلطان لعهدها أو تمثيل حصن أو حيوان أو مصنوع أو غير ذلك، ولم يزل هذا الشأن عند العجم إلى آخر أمرهم".

أما منتدى الاقتصاد الإسلامي [٣] فقال عن عملية التعدين: "لا مانع من المصادقة والتنقيب أو التعدين، بغرض الحصول على عملة البيتكوين، سواء أكان بتملك الأجهزة والبرامج بشكل مباشر، أو الاستئجار من خلال شراء بطاقات تخول استخدام أجهزة طرف ثالث. أما عمليات الاستثمار في التنقيب من خلال المحافظ وتوكيل الطرف الثالث؛ فينظر في كل حالة حسب شروطها".

(١) Peer-to-peer, P٢P

(٢) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء (١) الصفحة رقم: (١٣٩).

(٣) بيان منتدى الاقتصاد الإسلامي بشأن مشروعية البيتكوين الرقم: (٢٠١٨/١) بتاريخ ٢٠١٨/١/١١.

وقد شبه البعض عملية التعدين التي تتم عن طريق حل معادلات رياضية عبر برامج برمجة على الحاسوب، بعملية القمار حيث تكون العملات الرقمية التي يتم تعدينها من نصيب أول من استكمل المعادلات فقط من دون غيره، ويذهب تعب المستخدمين الآخرين سُدى.

فالإنسان يبذل نقودا وجهدا مقابل الحصول عليها، وفي الوقت نفسه لا يضمن بقاء ثمنيتها وقيمتها[١]، ويتم تشبيه ذلك في بيوع المؤشرات والأرقام الحسابية والمضاربة بها كما يتم في البورصات عن طريق التلاعب بالأسواق والبيع والشراء في الأسهم والأصول الوهمية.

ولكن لأن عملية التعدين مفتوحة أمام الجميع فنجد العديد من الناس الذين يخاطرون فيها من أجل ربح الأموال إن كانت تتوفر لديهم حواسب ذات قدرة عالية تحتاج أنظمة تبريد هائلة تساعد على التبريد المستمر للأجهزة وبرمجيات يتم تنزيلها على الحواسب تقوم بحل تلك المعادلات والألغاز الرياضية إلا أن ذلك يستنفد طاقة كهربائية عظيمة وبذلك يشكل ضررا كبيرا على البيئة والاستهلاك البشري.

ووفقًا لذلك وبناءً على القاعدة الشرعية التي وضع أساسها رسول الله صلى الله عليه وسلم فعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَضَى أَنْ «لَا ضَرَرَوَلَا ضِرَارَ»[٢] وعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا ضَرَرَوَلَا ضِرَارَمَنْ ضَارَّضَارَّهُ اللَّهُ وَمَنْ شَاقَّ شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ».

وهذا الحديث مرجع إسلامي كبير يستند إليه في مجال الحفاظ على البيئة وحمايتها. خاصة في الزمن الذي نعيش فيه حاليا من تغير مناخي واحتباس حراري والعمل على اكتشاف وتشجيع الطاقات المتجددة. فبالأخذ بعين الاعتبار مدى حاجة الكهرباء خلال عملية التعدين نرى أن دولة النرويج تستهلك بأكملها كهرباء أقل من "مزارع" تعدين البيتكوين. وتسمى مزارع التعدين الأماكن التي تمتلئ بكثافة بالمعدات المستهلكة للطاقة والتي تعمل بأقصى سعة مقارنة بمراكز البيانات التقليدية التي تتقلب إيقاعات العمل فيها حسب الطلب.

فبينما تستهلك الحواسب طاقة ١٤٣ تيرا واط في ساعة من الكهرباء، تستهلك النرويج ١٢٤ تيرا وات في ساعة فقط .علاوة على ذلك، يستخدم تعدين البيتكوين ٠,٦٥٪ من استهلاك الكهرباء في العالم.

ونجد أن بلدانًا قليلة تستهلك الكهرباء أكثر من مزارع تعدين البيتكوين وهي الصين (٦٤٥٣ تيرا واط ساعة) والولايات المتحدة (٣٩٩٠ تيرا واط ساعة) وألمانيا (٥٢٥ تيرا واط ساعة).

(١) إبراهيم بن أحمد بن محمد يحيى، النقد الافتراضي البيتكوين أنموذجًا، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠١٨م، صفحة رقم:١٧-١٨، مع تصرف.

(٢) حديث حسن رواه ابن ماجه والدارقطني وغيرهما مسندًا.

المبحث الثاني

التكييف الشرعي لمسائل العملات الرقمية

المطلب الأول: التكييف الشرعي للمحافظ وللمنصات الإلكترونية

الفرع الأول: التكييف الشرعي للمحافظ الإلكترونية

حرز المال هو المكان الذي يُحفظ فيه المال عامة، والحرز تختلف طبيعته باختلاف الأموال، والأشياء، والبلدان. وحرز العملات الرقمية الوحيد هي المحافظ الإلكترونية حيث إن طبيعة العملات الرقمية المشفرة ليست ملموسة وتعتبر المحافظ الإلكترونية متوافقة مع الحكم الشرعي الذي يترك للناس الحرية في اختيار وتحديد العرف بينهم.

تستعمل المحافظ الإلكترونية بنفس طريقة بطاقات الائتمان حيث تحتفظ بالمفاتيح الخاصة؛ أي كلمات المرور التي تمنح المستخدم الوصول إلى عملاته المشفرة. وتعتبر المحافظ الإلكترونية آمنة لا يمكن الوصول إليها إلا عبر كلمات مرور متطورة وتحفظ بذلك مستخدميها من السرقة.

كما تسمح المحافظ الإلكترونية بإرسال واستقبال العملات المشفرة مثل البيتكوين والإيثيريوم. وتأتي في أشكال عديدة، من محافظ الأجهزة مثل مفاتيح usb، مرورا بالتطبيقات الذكية التي نجدها على الهواتف المحمولة، مما يجعل استخدام التشفير أمرًا سهلًا مثل التسوق باستخدام بطاقة الائتمان عبر الإنترنت.

ولكن على عكس المحافظ المالية العادية، التي يمكن أن تحتوي على نقود فعلية، فإن محافظ العملات الرقمية المشفرة لا تخزن حسابات وعملات مستخدميها. حيث إن العملات الرقمية تظل متواجدة في تقنية البلوكشين، ولا يمكن الوصول إليها إلا باستخدام مفتاح خاص. المفاتيح الخاصة هي التي تثبت ملكية المستخدم وتسمح له بإجراء المعاملات. ويظل عيب العملات الرقمية، أنها لا توفر خطة بديلة لاسترجاع المفاتيح الخاصة أو ما يمكن أن نسميها بكلمات المرور، فمن فقد كلمات المرور الخاصة به فقد إمكانية الوصول إلى أمواله. ولهذا السبب يستعمل عدة مستخدمين برامج ذكية موثوق بها تحتفظ بكلمات المرور الخاصة بمستخدم العملات الرقمية المشفرة.

توجد أنواع مختلفة لمحافظ العملات الرقمية المشفرة. تشمل الأنواع الرئيسية للمحافظ المتاحة لمستخدمي العملات الرقمية ما يلي:

المحافظ الورقية: المفاتيح مكتوبة على وسيط مادي وملموس مثل الورق ويتم تخزينها في مكان آمن. تحتوي الورقة المطبوعة على مفاتيح ورموز "QR" تُستخدم لتسهيل الحفاظ على كلمات المرور محافظ العملات الرقمية. نظرًا بأنها غير موجودة على شبكة الإنترنت، فهناك من يعتبر أنها أكثر أمانًا من الأشكال الأخرى. المشكلة الوحيدة التي قد تطرح عند استعمال هذا النوع من المحافظ الورقية هي أن طبيعتها لا تتلاءم مع العملات الرقمية التي تلزم التعامل بها فقط عبر شبكة الإنترنت وإن كان الشخص لا يحمل معه الورقة فيصعب عليه تداول هذه العملات.

المحافظ على الأجهزة الإلكترونية: هذا النوع من المحافظ يسمح بتخزين المفاتيح في جهاز متنقل مثل مفاتيح الUSB ، يتم الاحتفاظ بها في مكان آمن ويتم وصله بجهاز الكمبيوتر فقط عندما يريد مستخدم العملات الرقمية استخدامه. هذا النوع من المحافظ يحاول تحقيق التوازن بتوفير الأمن والراحة لمستخدم العملات الرقمية المشفرة.

المحافظ الإلكترونية: يقوم هذا النوع من المحافظ على تخزين المفاتيح في تطبيق أو برنامج إلكتروني خارجي، وغالبا ما يتضمن هذا النوع من البرامج وسائل تقنية تأمن عدم سرقته أو اختراقه مثل أن يكون محميًّا بواسطة التشفير ويحتاج إلى خطوتين للتأكد من هوية المستخدم. هذا النوع من المحافظ يجعل بلا شك من السهل إرسال وتسلم واستخدام العملات الرقمية المشفرة، حيث يمكن الوصول إليه في أي وقت عبر شبكة الإنترنت مما يتلاءم مع طبيعة العملات الرقمية.

ويقف الحكم الشرعي الخاص بالمحافظ الإلكترونية حسب آراء بعض الفقهاء حول طبيعة البنك الذي تستعمل فيه تلك المحافظ. فإذا كان البنك بنكًا ربويًّا يتعامل بالربا، فإن تلك المحافظ لا يجوز العمل بها ولا العمل في إداراتها. وشبهوا المحافظ الإلكترونية الموجودة في البنوك الربوية بالودائع الاستثمارية الربوية، وبطاقات الائتمان الربوية وغيرها من الأمور المحرمة تحت علة الربا.

قال الله تعالى: { ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ}.[١] وقال عز وجل: {وَمَآ ءَاتَيۡتُم مِّن رِّبٗا لِّيَرۡبُوَاْ فِيٓ أَمۡوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرۡبُواْ عِندَ ٱللَّهِۖ وَمَآ ءَاتَيۡتُم مِّن زَكَوٰةٖ تُرِيدُونَ وَجۡهَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُضۡعِفُونَ}.[٢]

(١) سورة البقرة، الآية (٢٧٥).

(٢) سورة الروم، الآية (٣٩).

وقال تعالى: {يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضۡعَٰفٗا مُّضَٰعَفَةٗۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ١٣٠ وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِيٓ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ١٣١ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ}.[١] وروى مسلم من حديث جابر رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لعَنَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم آكِلَ الرِّبا ومُوكِلَهُ وكاتِبَهُ وشَاهِدَيهِ وقالَ هُم سَواءٌ ».

فآيات الله الكريمة واضحة في النهي عن الربا التي تتضارب مع الفطرة السليمة التي لدى المسلم المؤمن ولقد نهي الله سبحانه تعالى عن استعمال الربا وعن تسهيل استعمالها للآخرين.

قال الله تعالى: {وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ} [٢] أما إن كانت المحافظ ضمن بنوك إسلامية تحترم الأوامر الشرعية وتتقيد بها في تعاملاتها فلا حرج في استعمال تلك المحافظ حسب الأحكام الشرعية.

ورأى بعض الفقهاء أن الضوابط الشرعية للمحافظ الشرعية هي كالتالي:

- أولا، أن تكون المحافظ الشرعية تشمل على أموال شرعية حلال التعامل بها، ولا يتم التعامل بها في المباحات مثل القروض الربوية أو العقود المحرمة ولا يتم شراء المحرمات بها.
- ثانيا، يجب أن يحترم مستخدم المحافظ الإلكترونية الضوابط الشرعية في المعاملات المالية ولا يدخل في عقود محرمة مثال عقود الخيارات، ويعرف عقد الخيار بأنه "عقد بين طرفين يعطي لمشتريه الحق - لا الالتزام - أن يشتري أو يبيع كمية معينة من الأسهم أو من سلعة معينة بسعر تنفيذ معين، خلال فترة سريان العقد، ويدفع مشتري الخيار لقاء تلقيه هذا الحق مبلغًا معينًا يسمى: (ثمن الخيار)، وهو مبلغ بسيط من سعر السهم أو من سعر السلعة"[3] أو العقود المستقبلية، حيث اتفق الفقهاء على عدم جوازها لأنها مبنية على بيع الدين بالدين، حيث يتم تأجيل تسليم الثمن والمثمن، وهذا لا يجوز ويتم في هذه العقود أيضا الربا المجمع على تحريمه وهو ربا النسيئة، لأنه يشترط في بيع العملات الحلول والتقابض.

وقد جاء في قرار المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي سنة ١٤٠٤ هـ: "إن العقود الآجلة التي تجري في هذه السوق ليست في معظمها بيعًا حقيقيًّا ولا شراءً حقيقيًّا؛ لأنه لا يجري فيها التقابض بين طرفي العقد فيما يشترط له التقابض في العوضين، أو في أحدهما شرعًا".[٤]

(١) سورة آل عمران، الآية (١٣٠، ١٣٢).

(٢) سورة المائدة، الآية (٢).

(٣) حمامي: عبدالكريم قاسم، سلسلة الاستثمار الحديثة في خيارات الأسهم وخيارات مؤشرات الأسهم، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، صفحة رقم: ٩، بقليل من التصرف.

(٤) - كتاب الفقه الميسر - حكم العقود المستقبلية والعقود الأمامية الآجلة في غير العملات، صفحة رقم: ١٠٦.

وقد استدل الفقهاء المانعون عدم جواز عقود الخيارات والتعامل بها بعدد من الأدلة من بينها ما يلي:

- أولًا، رأوا أنها تنطوي على بيع الإنسان ما ليس له ولا ملكه: عقود الخيارات التي تدخل في ميدان المالية والتي تطول مثلًا في البورصة، تتم معظمها على المكشوف، بمعنى أن البائع لا يمتلك المعقود عليه (الأوراق المالية) التي يبيعها، بل لا ينظر إلى وجودها أصلًا، إنما يكفيه إمكانية الحصول عليها عند التنفيذ[1]، فيكون هذا الاتفاق بين طرفين غير متوازن، حيث يلتزم أحدهما ببيع خدمة أو سلعة لا يمتلكها عند وقت التقاعد ولكنه يأمل أن تكون في حوزته بعد فترة معينة وبهذا فإن عمليات عقود الخيارات في البورصة تنطوي على بيع الإنسان ما ليس عنده، كون المعقود عليه ليس موجودًا وجودًا فعليًّا لدى البائع عند إنشاء العقد.
- ثانيا، ورأى بعض المانعين في هذا النوع من العقود ما هو بيع غرر. وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ((أن رسول الله صلّى الله عليه وسلم نهى عن شراء العبد الآبق، وعن شراء ما في بطون الأنعام حتى تضع وعن شراء ما في ضروعها، وعن شراء الغنائم حتى تقسم))، رواه أحمد وابن ماجه عن شهر بن حوشب عن أبي سعيد الخدري ونصه: «نهى النبي صلّى الله عليه وسلم عن شراء ما في بطون الأنعام حتى تضع، وعن بيع ما في ضروعها إلا بكيل، وعن شراء المغانم حتى تقسم، وعن شراء الصدقات حتى تقبض، وعن ضربة الغائص».[2]

وعن ابن مسعود أن رسول الله صلّى الله عليه وسلم قال: «لا تشتروا السمك في الماء فإنه غرر»[٣] وقد علل النهي عن بيع السمك بأنه غرر، فدل على أن الغرر: ما لا يقدر على تسليمه. والمراد بالماء الذي لا يجوز بيع السمك فيه هو الماء غير المحصور كماء البحر والنهر، فإن كان الماء محصورًا كماء البركة، فقال الحنفية والشافعية والحنابلة في الجملة: يجوز بيع السمك فيه إذا كان يمكن أخذه بدون اصطياد وحيلة. ولكن للمشتري خيار الرؤية عند الحنفية. ومنع المالكية بيع السمك في الغدير أو البركة.[٤]

بالنظر إلى كيفية تصفية عمليات عقود الخيارات نجد أنها غالبًا تتم على ما لا يملكه صاحب الخيار؛ لأن مشتري الخيار أصلًا لا يهدف إلى تسليم السلعة محل الخيار، إنما الهدف كله هو تحقيق أقصى ربح ممكن من جراء الفروق بين الأسعار[٥]، وهذا يعني أن هذه المعاملات تدخل معظمها ضمن البيع على المكشوف، حيث يكون البائع لا يمتلك الأوراق المالية التي يبيعها، لكنه يدخل

(١) أبو سليمان: عبد الوهاب إبراهيم، فقه المعاملات الحديثة، صفحة رقم: ١٢٥.

(٢) انظر: (نيل الأوطار: ٥ صفحة رقم: ١٤٩).

(٣) رواه مسلم وأحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

(٤) وهبة الزحيلي، الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ، رقم: (٨٨/٥).

(٥) عطية: فياض، سوق الأوراق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، صفحة رقم: ٣٨١.

السوق المالية بنية المضاربة والربح عند ارتفاع أو نزول أسهم تلك السلع، ليكون هامش الربح لديه يتمثل في الفرق بين سعري البيع والشراء، ومن هنا جاء تكييف هذا البيع بهذه الصورة: "ببيع الإنسان ما ليس عنده، وببيع الإنسان ما لا يملكه".

- ثالثا، أن هذه العقود تتضمن التداول بالهامش الذي لا يتوافق مع الشريعة الإسلامية. ويسمى الشراء على الهامش عملية الشراء التي تتم من طرفين الطرف الأول يكون المشتري الذي يدفع جزءًا من قيمة الأسهم المراد شراؤها، والطرف الثاني يكون السمسار أو في معظم الحالات المعاصرة شركة السمسرة، التي تدفع الجزء الآخر المتبقي منها ويبقى المستثمر مدينًا للسمسار بقيمة الجزء المتبقي حتى يستوفي السمسار دينه من قيمة البيع حين يتم بيع تلك الأسهم في السوق بعد فترة محدودة.

فإذا لم يسدد العميل المبلغ بعد انتهاء المدة المحدودة فإن السمسار مفوض من قبل العميل ببيع الأسهم التي اشتراها بسعر السوق إذا وصلت أسعارها إلى الهامش، ويستوفي دَينهُ ثم يرد الباقي إلى العميل.

وبشكل عام، يرى على أن هذه العملية هي عملية قرض وليست بالمشاركة ما بين الطرفين، حيث، يتم تسجيل الأسهم باسم العميل وحده ولأن العميل مطالب بتسديد قيمة الأسهم لسمسار سواء إن تم بيع الأسهم أم لا.

والشريعة الإسلامية لا تمنع القرض إذا كان بدون فوائد ظاهرة أو مخفية. وقد تحسب العمولة التي يأخذها السمسار في حالة الشراء على الهامش بزيادة عن العمولة التي تعطى له في حالات الوساطة دون إقراض. وإن كانت العمولة في شراء الهامش مثل العمولة في حالات عدم الشراء على الهامش من دون أي زيادة أخرى إضافية فإن المعاملة صحيحة شرعًا لأنه قرض بدون فائدة.

أما إن طالب السمسار بمبالغ إضافية متناسبة مع قيمة بيع الأسهم فإذا هذه المعاملات غير شرعية، لأن كل قرضٍ جر نفعًا للمقرض فهو ربا، وعليه؛ فإنّ التمويل على الهامش لا يجوز شرعًا لأنه يشتمل على الربا المحرمة، وهو الذي تقوم به بعض شركات الوساطة المالية في السوق المالي القائم على فكرة الاستفادة من القرض بيعًا وشراء.

وأخيرًا، يكون الشرط الأخير في مسألة التكييف الشرعي للمحافظ الإلكترونية إن استلزم على المستخدم توقيع عقود مع الشركة و/أو البنك التي توفر هذه الخدمة مثل عقد إجارة بين العميل والشركة، وجب أن يلم العقد بكل تفاصيل هذه الخدمة وأن يتفق العميل مع الشركة على كل التفاصيل المذكورة عند التعاقد مثل الرسوم وأجور التعاقد.. إلخ.

الفرع الثاني: التكييف الشرعي للمنصات الإلكترونية

تقوم منصات العملات الرقمية مقام السمسار أو الوسيط في التجارة. والسمسار هو من يتمتع بمهارات اجتماعية مثل التفاوض والحوار ليناقش أسعار السلع والأشياء لصالح زبونه كما يكون متطلع على العروض والخيارات المتوفرة في السوق ويعمل على تسهيل وتشجيع عملائه على قبول العروض المطروحة من طرف البياعين.

وهذا ما تسعى المنصات الإلكترونية للعملات الرقمية إلى توفيره حيث إنها تتابع أسعار تداول العملات وتسهل على مستخدميها اقتناء تلك العملات وتوفر لهم نصائح استثمارية وتنشر مقالات للمختصين في المجال لتوجيه عملائهم إلى الربح الأكبر. وتعد أشهر منصة إلكترونية في مجال العملات الرقمية منصة Binance وهي عبارة عن بورصة للعملات المشفرة وهي أكبر بورصة في العالم من حيث حجم التداول اليومي للعملات المشفرة. تأسست المنصة في عام ٢٠١٧ وهي مسجلة في جزركايمان. وتعد جزركايمان ملاذًا ضريبيًّا شهيرًا بين نخبة رجال الأعمال والشركات الكبيرة العالمية لأنه لا توجد ضريبة على الشركات أو الدخل على الأموال المكتسبة خارج أراضيها. بدلًا من الضرائب، تدفع الشركات الدولية رسوم ترخيص سنوية مباشرة إلى الحكومة.

ومؤسس منصة بينانس (شانغبانغ زاو)، رجل أعمال صيني حامل للجنسية الكندية، وهو مطور قام سابقًا بإنشاء برنامج تداول عالية التردد ويعد اليوم في المرتبة ١٤ من أغنى رجال العالم. كان مقر بينانس في البداية في الصين، لكنه نقل مقره في وقت لاحق خارج الصين في أعقاب اللوائح المتزايدة للحكومة الصينية المانعة والمقيدة للعملة المشفرة.

وفي عام ٢٠٢١، تم وضع Binance قيد التحقيق من قبل كل من وزارة العدل الأمريكية وخدمة الإيرادات الداخلية بشأن مزاعم غسل الأموال والمخالفات الضريبية. كما أمرت هيئة السلوك المالي في المملكة المتحدة Binance بإيقاف جميع الأنشطة المنظمة في المملكة المتحدة في يونيو ٢٠٢١.

أما بالنسبة للتكييف الشرعي للمنصات الإلكترونية، فرأى الفقهاء المانعون للعملات الرقمية أن هذه المنصات محرمة بما أنها تتعامل بهذا النوع من العملات الرقمية المشفرة، خاصة وأنها لا تحتضن أي عملات رسمية مثل الدرهم الإماراتي أو الدولار أو اليورو.

أما المجيزون للعملات الرقمية المشفرة فانقسموا بين مجيزين ومانعين لهذه المنصات فرأى المانعون أن هذه المنصات إن كانت تتضمن المضاربة غير المشروعة فإنها محرمة خاصة إن كانت تغري مستخدميها بالثراء السريع، ورأى فيها أنها مبنية بذلك على المقامرة وصنف من أصناف الميسر ولأنها تجني أموالا من التقابل ما بين طلبات المستعملين، لا من تداول ومبادلة حقيقية ولا مصارفة في العملات حيث إن المصارفة في العملات تتم فقط إن صار تسلم وتسليم، أما في حال المنصات الإلكترونية فلا يوجد تقابض حقيقي، حيث لا يتم تسليم المستخدم أي عملات وتبقى فقط أرقام على شاشة إلكترونية.

ورأى بعض الفقهاء إجازة المنصات الإلكترونية حيث إنها المنصة الوحيدة التي تمنح مستخدم العملات الرقمية الإمكانية في التداول بها، إلا أنهم اتفقوا على وضع بعض الضوابط الشرعية كالآتي:

- أولا، وجوب حصول التقابض الفوري في المنصة عند مبادلة عملة رقمية بأخرى أو بعملة نقدية.
- ثانيا، أن يقتصر التعامل على ما يملك الإنسان من العملات، فلا يجوز التعامل بالهامش حتى لو خلا ذلك من رسوم التبييت؛ لوجود محذور آخر وهو الجمع بين سلف وسمسرة.
- ثالثا، وجب أن يكون نشاط المنصة خاليا من المحرمات كالربا ونحوها.

حيث إن لم يتم تحقيق كل هذه الشروط يكون الأمر أقرب إلى المراهنة على انخفاض السعر أو صعوده. ويمكن لمنصات العملات الرقمية أن تحترم الأحكام الشرعية المذكورة في الشروط السابقة وبذلك تكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: التكييف لوظائف العملات الرقمية المشفرة

وقد اختلف حكم الفقهاء المعاصرين حول استعمال العملات الرقمية وانقسم على ثلاثة أقوال: أولًا، المنع، وثانيًا، الإجازة على أساس أنها نقود ساري التعامل بها والثالث، الإجازة على أساس أنها نقود خاصة.

أما القول الأول، فوجدنا من المانعين عددا كبيرا من الفقهاء ودور الإفتاء قمنا بذكرهم سابقا مثل دار الإفتاء المصرية وداء الإفتاء الإماراتية وغيرها الكثير. واستنبط الفقهاء هذا الحكم بناية على وظائف النقود وفقا لما عرفها به الاقتصاديون: "هي كل ما يتمتع بقبول عام في التداول، أي بقبول كل أفراد المجتمع كوسيلة لمبادلة السلع والخدمات ومقياسًا للقيم ومستودعًا لها".

ولقد قمنا بشرح كل هذه الوظائف في البحث وسنقوم الآن بعرض مدى تحققها في العملات الرقمية.

الوظيفة الأولى للنقود: العملات الرقمية كوسيلة لتقييم السلع والخدمات

إذ، يقول الشيرازي: "وتصح الشركة على الدراهم والدنانير لأنهما أصل لكل ما يباع ويبتاع وبهما تعرف قيمة الأموال وما يزيد فيها من الأرباح"[١] ، وقال الشيخ ابن تيمية: "والتعليل بالثمنية تعليل بوصف مناسب، فإن المقصود من الأثمان أن تكون معيارًا للأموال، يتوسل بها إلى معرفة مقادير الأموال، ولا يقصد الانتفاع بعينها". [٢]

ورأى الفقهاء أن على النقود أن تكون ثابتة لنتمكن من التقييم بها. وذبذبات العملات الرقمية لا تسمح لها بأن تكون عملات مستقرة مما قد يؤدي إلى اضطراب كبير في تقييم الأسعار، خاصة وأن العملات الرقمية لا تقيم بنفسها بل تقيم حسب عملات أخرى وغالبا ما تكون عملة الدولار الأمريكي.

وكما قال الإمام ابن القيم، في كتابه إعلام الموقعين[٣]: "الدراهم والدنانير أثمان المبيعات، والثمن هو المعيار الذي به يعرف تقويم الأموال، فيجب أن يكون محدودًا مضبوطًا لا يرتفع ولا ينخفض، إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن لنا ثمن نعتبر به المبيعات، بل الجميع سلع، وحاجة الناس إلى ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة، وذلك لا يمكن إلا بسعر تعرف به القيمة، وذلك لا يكون إلا بثمن تقوم به الأشياء، ويستمر على حالة واحدة، ولا يقوّم هو

(١) كتاب المهذب في فقه الإمام الشافعي للشيرازي الجزء (٢) الصفحة رقم: (١٥٦).

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية جمع عبد الرحمن بن قاسم: ج ٢٩ صفحة رقم: ٧١ - ٤٧٢.

(٣) انظر: «إعلام الموقعين» (٣/٤٠١):.

بغيره، إذ يصير سلعة يرتفع وينخفض، فتفسد معاملات الناس، ويقع الخلف، ويشتد الضرر، كما رأيت من فساد معاملاتهم، والضرر اللاحق بهم، حين اتخذوا الفلوس سلعة تعد للربح، فعم الضرر، وحصل الظلم... فالأثمان لا تقصد لأعيانها، بل يقصد التوسل بها إلى السلع".

ولكن نرد على هذه النقطة بقولنا أن المال هو ما يجري عليه العرف، وقال عنه جمهور الفقهاء أنه يشمل الأعيان والمنافع والحقوق فليس عليه بالضروري أن يكون مقياسا عاما للقيم.

قال الزركشي: ((المال ما كان منتفعًا به، أي مستعدًّا لأن ينتفع به، وهو إما أعيان أو منافع)).[١] وقال شرف الدين المقدسي الحنبلي: ((المال ما يباح نفعه مطلقًا، أو اقتناؤه لغير حاجة أو ضرورة)).[٢]، وعند الحنفية ما يمكن تملكه وتخزينه لوقت الحاجة، إذ قال ابن عابدين: ((المال ما يميل إليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة))[٣].

وقال ابن نجيم: ((وفي الحاوي القدسي: المال: اسم لغير الآدمي خُلق لمصالح الآدمي، وأمكن إحرازه والتصرف فيه على وجه الاختيار))[٤] فالعملات الرقمية لا تندرج ضمن السلع لأن ليس لها وجود فيزيائي حقيقي ملموس ولا أصل يمكننا أن ندرجه ضمن الأصول القانونية ولا ضمن المنافع والحقوق القانونية التي تعترف بها القوانين الحالية في الدول المانعة لها.

وعلى ذلك رأى البعض أنها ليست مقياسا لقيم السلع، حيث إنه لا يتم قياس قيم الخدمات والسلع بها مباشرة، بل لا بد من تقييمها بعملة أخرى مثل الدولار الأمريكي الذي ذكرنا سابقا. وحتى عندما تقوم المتاجر الإلكترونية بتسعيرها فهذا لا يمكن اعتباره تسعيرا وإنما فقط وسيلة دفع، بمعنى أن ذلك المتجر قد يقبل بالعملة الرقمية وما يعادل قيمتها بالدولار عند الدفع.

الوظيفة الثانية: وسيطة للتبادل

فمن أهم وظائف النقود أن تكون أداة أو نظاما وسيطا يستخدم لتسهيل بيع أو شراء أو تجارة البضائع بين جميع أطراف وفئات المجتمع ولنقل ملكية السلع والخدمات من طرف إلى آخر. ولكن لكي تعتبر العملات كوسيط للتبادل، يجب عليها أن تمثل معيارًا مناسبا للقيمة. ويعتبر الاقتصاديون أن هذه هي الوظيفة الأساسية للنقود لأنها تعمل على تسهيل أعمال الإنتاج والتجارة أما بعض

(١) بدر الدين الزركشي أبو عبد الله، بدر الدين، محمد بن بهادر بن عبد الله الزَّرْكَشِي المصري، فقيه شافعي، أصولي ومحدث، له مؤلفات في علوم كثيرة. وُلد في القاهرة سنة ٧٤٥ هـ، وتُوفي سنة ٧٩٤هـ، رحل إلى حلب وأخذ عن الشيخ شهاب الدين الأذرعي وأخذ عن علماء حلب وسافر إلى دمشق وسمع الحديث من شيوخها.

(٢) شمس الدين السرخسي، المبسوط، الجزء (١١) الصفحة رقم: (٧٩)، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة بمصر.

(٣) ابن نُجَيْم ((البحر الرائق))، رقم: (٢٧٧/٥)، ((حاشية ابن عابدين))، رقم: (٥٠/٥).

(٤) البحر الرائق شرح كنز الدقائق (في الفروع الحنفية) ١-٩ الجزء الخامس.

منتقدي العملات الرقمية يرون أن الوظيفة الأساسية للعملات الرقمية المشفرة حتى الآن هي الإتجار والمضاربة وليس لها دور عملي في الساحة الاقتصادية العادية. يقول ابن عابدين: "لأن الثمن غير مقصود بل وسيلة إلى المقصود، إذ الانتفاع بالأعيان لا بالأثمان".[١]

ثالثًا: وظيفة مستودع للقيمة ومخزن للثروة

إذ يرى بعض الاقتصاديين أن تذبذب العملات الرقمية الكبير لا يسمح لها بأن تكون مستودعا للقيمة ومخزنا للثروة مع مرور السنوات، حيث للآن العملات الرقمية تبقى بدون وجهة منظمة رئيسية، وعلى ذلك فإنها تتأثر بأي موقف رسمي من الحكومات الدولية، خاصة من الدول التي تعتبر مراكز للتعدين مثل الصين والولايات المتحدة وغيرها، وبالتالي يمكن لأي حدث تقني أو عطب في الكهرباء أو حظر أن يشتت قيمة العملات الشيء الذي لا يوجد في العملات النقدية الأخرى مثل الدولار واليورو والدرهم...إلخ.

حيث نسب تغير هذه العملات من تضخم أو عكسه يكون دقيقًا ومقيدا بأوضاع البلاد ولوائح البنك المركزية، وتعد التذبذبات صغيرة جدًّا تكاد تلاحظ وتبقى إذا محصورة في دائرة الاستقرار، فالعملات النقدية تتبع معيارًا للثمن والقيمة ووفقا لها يقبض الناس أجورهم ويصرفونها.

رابعا: وسيلة للاقتراض

فعامةً، لا تصلح العملات الرقمية المشفرة كوسيلة لدفع الديون وتسديد القروض وإبراء الذمم، وأهم سبب لذلك أنها لا تحافظ كما ذكرنا سابقا على قيمتها الشرائية عبر الزمان، خاصة أن الاستقرار هو العامل الأهم عند قبول أو رفض البنوك منح قروض لشخص ما. ولذلك عامة ما تطلب البنوك ما يفيد بأن الشخص قائم على وظيفة ثابتة ويقبض راتبه الشهري بانتظام.

ولكن مع سرعة نمو وانتشار العملات الرقمية، بدأ بعض المقرضين بقبول العملات المشفرة ولكن تتم عملية الاقتراض من خلال طرف ثالث، عادة ما يكون عبارة عن منصة إقراض للعملات المشفرة إلكترونية تتواجد على الشبكة العنكبوتية تقوم عملية الاقتراض بالعملات الرقمية المشفرة لقروض التشفير على ثلاثة أطراف معنية: المقرضون، والمقترضون (أصحاب الأصول المشفرة)، ومنصات الإقراض:

(١) حاشية رد المحتار- ابن عابدين، الجزء الخامس، صفحة رقم: (٥).

- المقرضون هم من يرغبون في إقراض العملات المشفرة أو العملات المستقرة (الرقمية والتي تكون مغطاة بعملة مثل الدولار أو الذهب) وكسب دخل سلبي (هو الدخل المنتظم الذي يحصل عليه الفرد من مشروع دون حاجة إلى مشاركة مادية من جانبه أو وجوده الفعلي) من استثماراتهم في التشفير.
- منصات إقراض العملات المشفرة هي منصات تابعة لجهات خارجية تربط بين المقترضين والمقرضين وتهتم بهذه المعاملات. يمكن أن تكون هذه المنصات مستقلة أو لامركزية أو مركزية (مجموعة من الأشخاص أو الشركات التي تشغل المنصة).
- يريد المقترضون الأموال لأغراض متنوعة ويجب عليهم استخدام الأصول المشفرة أو الورقية كضمان للحصول على التمويل.

المطلب الثالث: الموقف المؤسساتي من العملات الرقمية المشفرة

الفرع الأول: الموقف الشرعي للمؤسسات والمرجعيات الإفتائية من العملات الرقمية

على هذا السؤال كان رد الفقهاء منقسمًا إلى قسمين، بين محللين للعملات الرقمية وبين معارضيها، وبالرجوع إلى الخريطة التوضيحية لحالة البيتكوين في العالم نجد أن عددا من البلدان العربية تتمحور بين دول تحظر البيتكوين بشكل رسمي وأخرى بشكل غير رسمي. وعليها نجد أن دور الإفتاء في هذه الدول حرمت التداول في البيتكوين ومنها:

الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف الإماراتية:

فحين طرح سؤال حكم التداول بعملة البيتكوين على الهيئة الدينية الإماراتية أول مرة في يناير ٢٠١٨ ومؤخرا في فبراير ٢٠٢١. كان رد الهيئة متماثلًا في المرتين حيث صرحت أن التعامل بها لا يجوز. وجاءت بحكمها هذا قائلة[١]: "لا تجوز المتاجرة بالعملاتِ الرقمية الافتراضية مثل البيتكوين نظرًا لجهل الجهة المصدرة لها، ولمحدودية الاعتراف بها، ولما قد يترتب على تداولها من المفاسد وإضاعة الأموال، ولصعوبة الحكم على طبيعتها".

موضحةً أن الشروط الأساسية الشرعية والقانونية التي تسمح باعتبار الشيء "عملة نقدية، هو: أن تعتمد الدولة ذلك رسميًّا؛ وهو ما يعبر عنه عند الفقهاء: بسك النقود".

واستندت الهيئة في قولها على الإمام أحمد الذي قال: "لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب، بإذن السلطان؛ لأن الناس إن رُخص لهم ركبوا العظائم".

وأصرت على أن "البيتكوين ونحوها عملة رقمية افتراضية، ولا يوجد لها أصول ولا أرصدة حقيقية، وليس لها ارتباط بالمؤسسات المالية الرسمية، ولا المصارف ونحوها؛ " وأن طابع المجهولية التي يحوط بها كبير مما يعزز الشبهات والجرائم وغير ذلك من الضرر وذكرت بذلك الحديث النبوي الشريف الذي أخرجه الإمام أحمد في المسند: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ».

(١) موقع الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف الإماراتية، فبراير ٢٠٢١.

وبناءً عليه، صرحت: "فلا يجوز التعامل بهذه العملة، والتكسب منها، لما فيها من الغرر الذي يشبه غرر المقامرة المحرمة إجماعًا؛ ولما يؤدي إليه التعامل فيها من ضياع حقوق كثير من الناس، وأكل أموالهم بالباطل، وقد صح: أن من أوائل ما يُسأل عنه الإنسان يوم القيامة ماله: "من أين اكتسبه وفيم أنفقه" رواه الترمذي". واحتفظت الهيئة بحكم آخر إن تغيرت الظروف الحالية و" اعترفت بها الدول في المستقبل وأصبح لها تشريعات واضحة تحفظ حقوق المتعاملين بها وتزيل عنهم الإبهام والمخاطر المحيطة بها فعندئذ يختلف حكم التعامل بها".

دار الإفتاء المصرية:

ولغاية الآن، لا تزال دار الإفتاء المصرية على حكمها بأن العملة الرقمية غير واضحة بكل أشكالها من البيتكوين وغيرها. وأكد هذا الكلام فضيلة المفتي المصري، الشيخ شوقي إبراهيم علّام، حيث قال: "لا يجوز شرعًا تداول عملة "بيتكوين" والتعامل من خلالها بالبيع والشراء والإجارة وغيرها ويمنع الاشتراك فيها لعدم اعتبارها وسيطًا مقبولًا للتبادل من الجهات المختصة".[١] فبالنسبة لفضيلته، العملة الرقمية هي: "عملة إلكترونية تسبب الضرر الناشئ عن الغرر والجهالة والغش في مصارفها ومعيارها وقيمتها، فضلًا عما تؤدي إليه ممارستها من مخاطر عالية على الأفراد والدول".

منبهًا على: "أن هذه الوحدات الافتراضية غير مغطاة بأصول ملموسة، ولا تحتاج في إصدارها إلى أي شروط أو ضوابط، وليس لها اعتماد مالي لدى أي نظام اقتصادي مركزي، ولا تخضع لسلطات الجهات الرقابية والهيئات المالية، لأنها تعتمد على التداول عبر الشبكة العنكبوتية الدولية (الإنترنت) بلا سيطرة ولا رقابة".

ولا زالت تصريحات فضيلة شوقي علام حقيقةً في مصر، إلا أننا نشاهد بعض التلاشي في الموقف التحريمي لدار الإفتاء المصرية حيث قام الدكتور مجدي عاشور، مستشار مفتي الجمهورية، وأمين الفتوى بدار الإفتاء المصرية، بتصريحات أخرى مؤخرًا قال فيها: "إن هناك حالة واحدة يمكن أن يتغير فيها حكم التعامل بالعملات الرقمية، وذلك في حال سماح البنك المركزي المصري، بأن العملات الرقمية ومنها "البيتكوين"، لا تضر بالاقتصاد المصري، ومن الناحية الاقتصادية الأمر سليم، وكذلك الجانب القانوني، وتحت مظلة الدولة، فيمكن أن يتغير الحكم وقتها".[٢] مضيفًا: "أن الأمر في هذه الحالة يتوقف على البنك المركزي المصري والقانون المصري، إذا صرحا بأنها لا تضر بالاقتصاد المصري، والقانون فهنا يكون للفتوى حديث آخر".

(١) أشرف عبد الحميد، مفتي مصر يؤكد بالأدلة: التعامل بالبيتكوين حرام شرعًا، موقع العربية، القاهرة، نشر في: ١٠ يناير ٢٠١٨ آخر تحديث: ٢٠ مايو، ٢٠٢٠.

(٢) أشرف محمد، مفاجأة.. «الإفتاء» التعامل بعملة البيتكوين «حلال» في هذه الحالة، السبت ١٦ أكتوبر ٢٠٢١.

هيئة كبار العلماء في المملكة السعودية:

كان أول وآخر بيان للجنة الدائمة للتوعية والتحذير السعودية [١] يحذر عن نشاط المتاجرة بالأوراق المالية في سوق العملات الأجنبية (الفوركس) الغير المرخص أو التعامل أو الاستثمار في العملات الرقمية التي يتم التعامل فيها بالعملات الافتراضية لما لتلك التعاملات من عواقب سلبية مختلفة على المتعاملين ومخاطر عالية كونها خارج نطاق المظلة الرقابية داخل المملكة العربية السعودية. كما وحذر عضو هيئة كبار العلماء في السعودية، الشيخ عبد الله المطلق، من التعامل بالعملة الافتراضية المشفرة "البيتكوين"، نتيجة لمخاطره الكبيرة جدًّا. وقال خلال لقاء تلفزيوني: "نحذر من الدخول فيها لأن المال غالٍ والشرع حرم إضاعته وأكله بالباطل". [٢]

كما وأكد هذا الموقف الشيخ عبدالله المنيع، عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، حيث قال " إن التعامل في العملات الرقمية مثل بيتكوين يعتبر محرما" مضيفا: "العملات الرقمية مثل البيتكوين لا تملك معنى الثمنية، وأرى أنها محرمة، وتعتبر من أكل أموال الناس بالباطل، وهي أشبه بـ "صالة قمار".[٣] مضيفا "القبول والتقابض وما يتعلق به هذا أمر محقق ما تدري لو بكرة جاء ما يبطل هذا كله، فمن ترجع إليه؟ ما ترجع إلى أحد وعليه طالما أنها ليست.. معروف أن بأن النقد لا بد أن يشتمل على ٣ ميزات، الأولى أن يكون معيار تقويم والأمر الثاني أن يكون مستودع للثروة والأمر الثالث أن يكون مبنيا على قبول عام للإبراء العام، هذه الخصائص الثلاثة لا يمكن أن تتم إلا بوجود جهة تضمنها، إما أن يكون وراءها دولة أو يكون وراها من يضمنها وهو أهل للضمان، أما الآن مسألة البيتكوين هذه الآن هل وراءها من يضمنها؟ هل وراءها أحد يقوم بإصدارها أو على اعتبار أنه ضامن لمحتواها، ليس هناك، وهذا أشبه ما يكون بصالة القمار فهي عبارة عن مقامرة وإن كانت ليس كالقمار الواضح لكن تعتبر من أكل أموال الناس بالباطل وأنا أرى أنها محرمة.".[٤]

رئاسة الشؤون الدينية التركية:

وقد كان موقف تركيا واضحا منذ ٢٠١٧ حين قامت رئاسة الشؤون الدينية التركية وهي أعلى سلطة إفتاء في البلاد بالرد على سؤال "هل يجوز التعامل بالعملات الافتراضية كالبيتكوين والإيثيريوم بهدف الاستثمار؟"[٥]

(١) البنك المركزي السعودي، العملات الرقمية الافتراضية غير معتمدة داخل المملكة.. والتعامل فيها مخاطرة، ٨ ديسمبر ٢٠١٨

(٢) عضو بهيئة علماء السعودية: بيتكوين غرر كالقمار لا يدخل فيه مسلم، ١٥ يناير ٢٠١٨CNN بالعربية.

(٣) مقابلة تلفزيونية على قناة روتانا الخليجية، المنيع في ليوان المديفر، ١٥ أبريل ٢٠٢١.

(٤) المرجع السابق.

(٥) مرآة سورية الإخباري، دار الإفتاء التركية تحرم التعامل بعملة "البيتكوين" ٢٨ نوفمبر ٢٠١٧.

حيث قامت بإصدار فتوى تحرم العملات الرقمية التي قالت فيها: "إن من المعروف أن هذه العملات المشفرة ليست تحت سلطة مركزية وبالتالي فإنها لا تقع تحت ضمانة الدولة، وفي هذا السياق فإنه يمكن استعمالها في عمليات المضاربة وغسيل الأموال، مما يجعل من غير المناسب التعامل بها". ويبقى أهم تأشير على رفض تركيا الوجيه للعملات الرقمية عندما أصدرت البلد مذكرة "Interpol" أو توقيف دولية بحق مؤسس منصة لتداول العملات الرقمية باسم فاروق فاتح أوزير. وكانت قد ذكرت وسائل الإعلام الحكومية على أن رجل الأعمال التركي فر إلى ألبانيا بملياري دولار حصل عليها من ٣٩١ ألف مستثمر.(١)

ولكن وبدون سابق إنذار، صرح رئيس تركيا في سبتمبر الماضي في جلسة أمام البرلمان التركي باهتمامه بموضوع العملات الرقمية. وأكد أن لدى موظفيه مشروع قانون باسم "العملات الرقمية" أو "الكريبتو" جاهز للمناقشة في أقرب وقت ممكن. مضيفًا: "سوف نتخذ خطوات بشأن هذه القضية بإرسال مشروع القانون إلى البرلمان دون تأخير. وستحقق تركيا قفزة إلى الأمام بنموذجها الاقتصادي الجديد. ويستحق الأمر تحمل هذه المخاطر «. ونبأ عن مسار المشروع القانوني قائلا "سيعلم المواطنون أن أموالهم مضمونة من قبل البنك المركزي، الضامن لخزانة البلاد".(٢)

دار الإفتاء الفلسطينية

نشرت دار الإفتاء الفلسطينية بيانا رسميا بعنوان "حكم التعامل بالعملة الإلكترونية التي تسمى (البيتكوين) وحكم تعدينها". في سنة ٢٠١٧ وجاء في البيان من ثلاث صفحات بيانات عديدة تحذر من استعمال البيتكوين ومن عملية التعدين التي قالت عنها دار الإفتاء "بأنها تعبير مضلل، لأنه لا توجد أي علاقة بين عملية تصنيع البيتكوين، وبين عملية التعدين التي تُنسب إلى استخراج المعادن وصكها".

واختتمت دار الإفتاء الفلسطينية(٣) بيانها قائلة: "يظهر أن البيتكوين ليس من الأثمان، لمخالفته أسس الثمنية، وفي ذات الوقت لا يمكن أن تكون من السلع، لأن البيتكوين لا تشبع أي رغبة استهلاكية عند الإنسان، فتُكَيَّف على أنها: برنامج إلكتروني يستعمل كأداة تَمَوُل، وتأخذ دور العملة أحيانا في بعض الأماكن وفي بعض الدول.

(١) العملات الرقمية: تركيا تعلن الحرب عليها بعد فرار تركي بملياري دولار، BBC news، ٢٤ أبريل ٢٠٢١ .

(٢) Erdoğan: Kripto paralara karşı ayrı bir savaşımız var ,١٨ Eylül ٢٠٢١, bloomberght.com

(٣) دار الإفتاء الفلسطينية، بيانا رسميا بعنوان «حكم التعامل بالعملة الإلكترونية التي تسمى (البيتكوين) وحكم تعدينها.»، ٢٠١٧/١٢/١٤.

وعلى ذلك يرى مجلس الإفتاء الأعلى تحريم تعدين البيتكوين ما دام واقعه كما وصف، لاحتوائه على الغرر الفاحش وتضمنه معنى المقامرة، كما لا يجوز بيعه ولا شراؤه، لأنه ما زال عملة مجهولة المصدر، ولا ضامن لها، ولأنها شديدة التقلب والمخاطرة والتأثر بالسطو على مفاتيحها، ولأنها تتيح مجالا كبيرا للنصب والاحتيال والمخادعات.

وقد ورد النهي عن بيع المجهول وغير المضمون، كالأحاديث الناهية عن بيع المضامين والملاقيح، وكذلك النهي عن بيع الغرر، كالسمك في الماء، أو الطير في الهواء، ونحو ذلك مما يدخل في باب بيع الغرر أو المجهول، إذ ينطبق هذا على واقع البيتكوين، فهي عملة مجهولة المصدر، ولا ضامن لها، فلا يجوز التعامل بها، لا تعدينا ولا بيعا ولا شراء".

إيران

قامت الحكومة الإيرانية باستغلال العملات الرقمية مثال "بيتكوين" لمصلحتها حيث تشجع العمل على استخراج هذه العملات لتقليص تأثير العقوبات والحظر المالي المفروض على البلاد.

وكان قد صرح علي زنجاني، مدير "مركز البلوكتشين في إيران" أن لدى إيران جهاز كمبيوتر خارقًا من الجيل الثالث "يستطيع أن يستخرج كافة أنواع البيتكوين». وأضاف المسؤول الرسمي [١] أن "الجهاز قادر على تنفيذ عمليات بيع وشراء عبر العملات الرقمية"، حتى إنه "يمكنه تحويل كل أنواع العملات الرقمية إلى حقائب عملات رقمية».

كما ونشر مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لرئاسة الجمهورية الإيرانية في يناير ٢٠٢١ تقريرا بعنوان "تحليل سياسة تعدين العملات المشفرة في إيران وتقديم مقترحات" جاء فيه توصيات باستخدام عملة الـ"بيتكوين" المشفرة لزيادة الإيرادات الحكومية والالتفاف على العقوبات.

أما شيوخ الشيعة فهم لم يقوموا بتصريحات رسمية ولم يتم الاتفاق بينهم حول النازلة فمنهم من حذروا من التعامل بالعملات الرقمية ومنهم من امتنعوا الحكم فيها. ومن قول المحذرين السيد حسين سباح شبر، خدام الحسنين الذي قال: "العملات الرقمية فيها إشكال شرعي فالأحوط اجتنابها وعدم التداول فيها". [٢]

أما السيد آية الله السيد علي الخامنئي مرشد الثورة الإسلامية في إيران لم يعلق بخصوص البيتكوين في نفيه أو إثباته. بمعنى أن سماحته لا يحكم بحرمته ولا جوازه. ووصى بمراعاة الأعلم فالأعلم والرجوع إلى مجتهد آخر. [٣]

(١) طرق تحايل جديدة.. إيران تستغل «بيتكوين» للالتفاف على العقوبات، موقع العربية، نشر في مارس ٢٠٢١، بتصرف.

(٢) مسألة التداول بالعملات الرقمية - سيد حسين شبر، موقع يوتيوب.

(٣) استفتاء وجه من قبل موقع: (هدانا).

أما في جواب سؤال عن حكم التعامل بالبيتكوين، يجيب كل من:

- المرجع الديني آية الله مكارم الشيرازي، بأنه نظرًا للغموض الكثير حول البيتكوين، فإن التعامل معه محل إشكال.[1]
- المرجع الديني آية الله نوري الهمداني بأن الدخول في مثل هذه المعاملات إشكال فيها[2].
- آية الله السيد محمود هاشمي الشاهرودي بأن نظرًا للغموض الكثير حول التعامل بالبيتكوين، لا يجوز استخدام هذه العملة الإلكترونية[3]
- المرجع الديني آية الله الشيخ وحيد الخراساني: بيع البيتكوين وشراؤه باطل. [4]
- المرجع الديني آية الله السيد علي السيستاني بأن فيه إشكالا وحرام[5] إلا أن السيد جواد القزويني يشير إلى توقف سماحة المرجع من الحكم الفقهي في المسألة، حيث يقول سماحته[6]: «لا أفتي في هذه المسألة لا حرمة ولا جوازا، ومن أراد الفتوى في التعامل بها بيعا وشراء فليرجع للمجتهد التالي في الأعلمية».
- المرجع الديني آية الله شبيري الزنجاني بأن إذا كان التعامل مع هذا النوع من العملات، فيه مفسدة اقتصادية أو خلاف للقانون، فالتعامل معها وبيعا وشراء محل إشكال.[7]

أما من المجيزين الشيعة نجد السيّد محمد سعيد الحكيم الذي صرح في استفتاء عن حكم البيتكوين أن "المعاملة المذكورة جائزة، ولكنها قد تعرض أموال المؤمنين للخطر فاللازم الحذر منها".[٨]

ووافقه الرأي السيّد محمد صادق الروحاني الذي صرح على ذات الاستفتاء: "يجوز التعامل بها من خلال الشراء المباشر للأشياء بواسطتها، أو بما يقابل قيمتها المتبدلة تجاه العملات الأخرى سواء كانت إلكترونية أو ورقية، ولا إشكال في ذلك من هذه الناحية".[٩] وقد أعلنت وزارة الصناعة والتجارة الإيرانية في بداية سنة ٢٠٢٢ أنها ستعتمد استعمال العملات الرقمية المشفرة في التجارة الخارجية وذلك بدعم من المصرف المركزي.

(١) السابق.

(٢) السابق.

(٣) http://www.hashemishahroudi.org/fa/question/١١٧٠٥/بيت٪٢٠كوين .

(٤) استفتاء وجه من قبل موقع «هدانا» إلى مكتب سماحته.

(٥) استفتاء شفهي من مكتب سماحته في النجف الأشرف + كذلك استفتاء موقع إسلام كوئست (قسم الفارسية) من مكتب سماحته: (سماحته لا يجوز التعامل مع هذا النوع من العملات) + وكذلك موقع "صداي حوزة" بالفارسية استفتاء مكتب سماحته: (فيه إشكال وحرام).

(٦) فتوى بعض المراجع للعملات الرقمية السيد جواد القزويني

(٧) استفتاء خاص و مكتوب من سماحته / رقم السؤال: ٤١٨٥٠ .

(٨) التعامل بالعملات الإلكترونية (البيتكوين)، موقع غزل.

(٩) المرجع السابق.

حيث قال علي رضا بيمان باك، نائب وزير الصناعة والتجارة[١]: "في الآونة الأخيرة، أصبح استخدام «blockchain»، أو سلسلة الكتل المشفرة والعملات المشفرة، ضمن الأساليب المتبعة للتسويات المالية وآليات الدفع.. نحن اتفقنا مع المصرف المركزي الإيراني على اعتماد هذه الأساليب في التجارة الخارجية".

وأضاف علي رضا بيمان باك: "نحن ننظر إلى العملات المشفرة كأداة لتطوير التجارة الخارجية، وندعو التجار الإيرانيين، ومن يقوم بتصدير السلع، إلى استخدام أي عملة مشفرة يمكنه استغلالها لشراء البضائع».٤. وأكمل: "سنبدأ باستخدام هذه الأساليب في التبادلات التجارية في غضون الأسبوعين أو الثلاثة أسابيع القادمة، ونتوقع تحقيق نمو بنسبة ١٠٪ في الصادرات غير النفطية باعتماد هذه الأساليب".

مجلس الإفتاء الروسي

قامت حكومة الرئيس فلاديمير بوتين بالإعلان عن "السماح" بالعملات المشفرة في روسيا اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢١ ولكن لم يسمح باستخدامها كوسيلة تبادل وشراء للسلع والخدمات. القانون الجديد سمح للشعب الروسي تعدين العملات المشفرة وتداولها والاحتفاظ بها كوديعة مالية.

وفي الآن نفسه أعلنت الرئاسة عن إطلاق عملة جديدة باسم كريبتو روبل من اسم الروبل الروسي وهي الوحدة الأساسية لعملة روسيا، وقيل عن هذه العملة إنها في مرحلة قيد التطوير حاليًا ومن المتداول بين الاقتصاديين الروسيين أن العملة الرقمية لن تكون عملة مشفرة كما هي عملة البيتكوين، حيث سيتم إصدارها من قبل الحكومة المركزية بدون أي تعدين.

وجراء هذه التصريحات الحكومية قالت مدينة كاليمولينا مديرة القسم الاقتصادي بمجلس الإفتاء الروسي [٢]بأن العملة الرقمية الحكومية ستكون مطابقة للتشريعات والتعاليم الإسلامية. مضيفةً: "إن الأوساط الإسلامية في روسيا، ولا سيما في القوقاز تناقش بنشاط مسألة استخدام العملات الرقمية، مشيرة إلى ظهور عملات رقمية في بعض البلدان الإسلامية مثل (...) إندونيسيا، وماليزيا".

(١) إيران تنوي استخدام العملات المشفرة في التجارة الخارجية، تاريخ النشر:١٢,٠١,٢٠٢٢، موقع RT الإخباري بالعربية.

(٢) عملة رقمية «حلال» في روسيا! تاريخ النشر: نوفمبر ٢٠١٧، موقع RT الإخباري بالعربية.

كما أشارت المستشارة الاقتصادية والمالية في الشؤون الإسلامية أن أهم ركيزة تبنى عليها العملة لتكون "حلال"، تكمن في وجود جهة تنظيمية موحدة تدير إصدار العملات الرقمية، الشيء الذي سيتحقق عند إصدار الحكومة الروسية عملة الكريبتو روبل الرقمية قريبا.

البنك المركزي الأردني:

أول تعميم قام به البنك المركزي الأردني حول العملات الرقمية كان في سنة ٢٠١٤ حيث أصدر تعميما وجهه لكافة البنوك الأردنية والمؤسسات المالية التي قد تأتي بها الظروف إلى تداول مثل هذه العملات. وكان موقف البنك المركزي واضحًا حيث نبَّه بشكل شديد حول كل أشكال تداول هذه العملة واستعمالها من طرف المؤسسات أو الأفراد التي يراقبها وهذا ما أكده في تعميمات أخرى نشرها في سنة ٢٠١٧ و٢٠١٩ تعيد نفس التعليمات.

الفرع الثاني: تحذير من اقتصاديين غربيين

في مقاله[١] حذر العالم الأمريكي ويليم إتش. بويتر، WILLEM H. BUITER، أستاذ زائر للشؤون الدولية والعامة بجامعة كولومبيا، من العملات الرقمية المشفرة، وقد «طرأ على سعر البيتكوين تحولا جامحا آخر، حيث ارتفع من ٤١ ألف دولار تقريبا في التاسع والعشرين من سبتمبر/أيلول ٢٠٢١ إلى ٦٩ ألف دولار في العاشر من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢١، قبل أن يهبط إلى ٣٥ ألف دولار تقريبا في الثالث والعشرين من يناير/كانون الثاني. هذا هو ثاني أكبر انخفاض في قيمته المطلقة، وإن كان عانى من انخفاضات أكبر بالنسبة المئوية، كما حدث خلال الفترة من الخامس عشر من ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧ إلى الرابع عشر من ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨، عندما هبطت قيمته بنسبة ٨٣,٨٪. على نطاق أوسع، قُدِّرَت قيمة سوق العملات الرقمية المشفرة (التي تضم نحو ١٢٢٧٨ عُملة معدنية) بنحو ٣,٣ تريليون دولار في الثامن من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢١، قبل أن تنخفض بشدة إلى ١,٧٥ تريليون دولار اعتبارا من الثلاثين من يناير/كانون الثاني.

سيما أن عُملة البيتكوين عبارة عن أصل رقمي خاص يقوم على تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزع المعروفة باسم «سلسلة الكتلة»، وهي تستخدم كعملة رقمية لامركزية ـ نظام نقدي إلكتروني من نظير إلى نظير. ولأنها بلا قيمة جوهرية، فإن تقييمها السوقي (بالدولار الأمريكي) ليس أكثر من فقاعة.

إذا كنت ممن دخلوا هذه السوق في مرحلة مبكرة و«تمسكت بها وكأن حياتك تعتمد عليها». كان سعر البيتكوين ٣٢٧ دولارا في العشرين من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥. فهذا يعني أنك حققت مكسبًا رأسماليًّا قدره ١١٥٢١,٥ دولار في الثلاثين من يناير/كانون الثاني. ولكن برغم أن قيمة البيتكوين قد ترتفع إلى ٢٠٠ ألف دولار بحلول نهاية هذا الشهر، فإنها قد لا تساوي شيئا. فهي بلا مرساة.

إذا حققت عملة البيتكوين، من خلال تقارب عشوائي لعوامل عشوائية، تقييمًا إيجابيًّا عند نقطة ما من الزمن، فمن المفترض أن تكون تقييمات الأصول مدفوعة بشرط المراجحة الذي يتطلب أن تكون العوائد المعدلة حسب المخاطر على الأصول المختلفة متساوية. ولأن الصِفر تقييم محتمل دائما لعملة البيتكوين، فيمكننا أن نتوقع تقلبات جائحة في أسعارها.

صحيح أن ذات الأمر ينطبق على تقييم النقود الورقية التي تصدرها البنوك المركزية. ورغم أن استخدامها في سداد الضرائب ووضعها كعملة قانونية يمنحها ميزة فوق العملات الرقمية المشفرة، فإن علم الاقتصاد يعجز عن تحديد القيمة السوقية لهذه المسؤولية التي تقع على عاتق البنوك

(١) https://www.project-syndicate.org/commentary/outlaw-cryptocurrencies-now-by-willem-h-buiter-٢٠٢٢?barrier=accesspaylog?٠٢

المركزية. إن افتقار هذه العملة إلى قيمة جوهرية يجعلها قابلة للتحويل بحرية إلى نفسها فقط. ورغم أن المرء قد يفترض وجود دالة طلب حسنة لأرصدة الأموال الحقيقية، فإن هذا يرقى إلى افتراض عدم وجود مشكلة في الأساس.

وليس من المفيد أن نفترض بدلا من ذلك أن المخزون الحقيقي من النقود الورقية لدى البنوك المركزية يقدم خدمات إنتاجية غير محددة أو استخدامات غامضة للأسر. كان أفضل ما أتت به الاجتهادات في علم الاقتصاد هو افتراض مفاده أن المقايضة الفعالة مستحيلة، وبالتالي فإن النقود الورقية ضرورية لتنفيذ المعاملات الأساسية، مثل مشتريات المستهلكين.

ولكن حتى لو تمكنا من الدفع بطلب حقيقي على أرصدة نقود حقيقية إلى خارج عالم النقود الورقية التي تفتقر إلى قيمة جوهرية، فإن تحديد سعر النقود (عكس مستوى السعر العام للسلع والخدمات) سيظل أمرا مُعضِلا، لأن عالم الأسعار المرنة سيشتمل دوما على توازنات متعددة.

لنفترض على سبيل المثال أن مخزون النقود الاسمي (إجمالي المعروض من العملة في الاقتصاد) وكل العوامل الأخرى ذات الصلة ظلت ثابتة. حتى في ظل هذه الظروف المبسطة، لا يوجد ما قد يفيد في تحديد القيمة الأولية لمستوى السعر. هناك دوما توازن بسعر الصفر للنقود (مما يعني مستوى أسعار عام غير محدود). علاوة على ذلك، في الظروف الأولية المختلفة، قد تنشأ فقاعات تضخمية عقلانية أو فقاعات انكماشية، أو دورات للحدود، أو سلوك فوضوي. هناك أيضا توازن «أساسي» فريد حيث يكون سعر النقود موجبا وثابتا. أخيرا، من الممكن أيضا أن تكون التحولات العشوائية بين التوازنات المختلفة بمثابة توازن في حد ذاتها. ومع السلوك غير العقلاني والأسواق غير الفعالة، يزداد مجال الاضطرابات في السوق.

ويؤكد علم الاقتصاد النيوكلاسيكي أن الغَلَبة تكون للتوازن «الأساسي»، في حين يتجنب علم الاقتصاد الكينزي معضلة التوازن المتعدد بالإصرار على أن مستوى السعر العام ليس سعرا مرنا للأصول مدفوعا بالمراجحة. بل هو بدلا من ذلك مستوى لزج أو جامد. يعين التاريخ قيمة أولية لمستوى الأسعار العام، والذي يجري تحديثه بعد ذلك بمعادلة تضخم ديناميكية مثل منحنى فيليبس (الذي يؤكد وجود علاقة عكسية مستقرة بين التضخم والبطالة). هذا النهج ليس رائعًا، ولكن يمكنني التعايش معه.

فعندما يكون للعملة الورقية التي يصدرها بنك مركزي قيمة، فإن هذا ينطبق أيضا على الأصول الخاصة التي يُتوقع بقدر كبير من الثقة أن تكون قابلة للتحويل إلى نقود يصدرها بنك مركزي عند الطلب وبسعر ثابت (مثل ودائع البنوك التجارية). ويعمل التأمين على الودائع الحكومية على تعزيز هذه الثقة حتى عندما تكون معظم الأصول التي تحتفظ بها البنوك غير سائلة.

وعلى النقيض من ذلك، تُعَد العملات الرقمية المستقرة ـ عملات رقمية يفترض أنها قابلة للتحويل إلى دولارات عند الطلب بسعر ثابت ـ فعليا ودائع بدون تأمين. وعندما ـ وحيثما ـ تُقبَل، فيمكنها أن تعمل على تسهيل المدفوعات الرقمية. لكنها تنطوي على مخاطر حتى لو كانت الأصول المحتفظ بها مقابلها ذات قيمة جوهرية. وإذا استُثمِرَت العائدات من إصدار عملة مستقرة في أصول رقمية مشفرة عديمة القيمة جوهريا، فمن المحتم أن تتحدى الأسواق استقرار هذه العملة المستقرة.

من الصعب فهم الشعبية التي تتمتع بها عملات رقمية مشفرة محفوفة بالمخاطر بدرجة مذهلة ولا قيمة لها جوهريا، وقريبا قد تخضع ثقة المشترين في قدرة سلسلة الكتل على الحفاظ على سجل غير قبل للتغيير للمعاملات للاختبار بوصول الحوسبة الكمية، مما يخلق المزيد من المخاطر. علاوة على ذلك، تصبح كمية الطاقة المستهلكة من خلال دفاتر الأستاذ الموزعة لإثبات العمل ـ مثل سلسلة كتل البيتكوين ـ أكثر ضخامة مع كل معاملة، مما يؤكد على رجاحة الحجة لصالح تسعير الكربون المناسب، أو في حال فشل ذلك، فرض ضريبة على تعدين العملات الرقمية المشفرة.

أخيرًا، يثير عدم الكشف عن الهوية والمتاح لحاملي العملات الرقمية المشفرة مخاوف جدية بشأن الاستخدامات غير القانونية للأموال، بما في ذلك التهرب الضريبي، وغسل الأموال، وإخفاء العائدات من هجمات برامج الفدية وغير ذلك من الجرائم السيبرانية، وتمويل الإرهاب. لقد أصبحت القضية شديدة الإلحاح ـ وقد لا يكون التنظيم كافيا.

وقد كتب العالم الأمريكي كينيث روجوف[١] - Kenneth Saul Rogof مقالا تحت عنوان: العملات الرقمية ومخاطرها المرتفعة[٢]، ورد فيه:

كان مارك زوكربيرج، الرئيس التنفيذي لشركة فيسبوك، نصف مُحِق على الأقل عندما أخبر الكونجرس الأمريكي مؤخرًا أن الولايات المتحدة لن تستطيع احتكار تنظيم الجيل القادم من تكنولوجيا المدفوعات.

ألمح زوكربيرج ضمنًا أمام الكونجرس: «قد لا تعجبكم العملة الرقمية المشفرة الليبرا التي تقترحها شركة فيسبوك، لكن ظهور عُملة رقمية صينية تديرها الدولة بطموح عالمي قد لا يكون أبعد من بضعة أشهر الآن، وأظن أن إعجابكم بهذه العملة الصينية سيكون أقل كثيرًا».

(١) كبير خبراء الاقتصاد في صندوق النقد الدولي سابقًا، وهو أستاذ الاقتصاد والسياسة العامة في جامعة هارفارد

(٢) https://www.project-syndicate.org/commentary/global-battle-for-digital-currency-supremacy-by-kenneth-rogoff-٢٠١٩/١١/paylog=accesspaylog?barrier=arabic

لعل زوكربيرج ذهب إلى أبعد مما ينبغي عندما اقترح أن الظهور الوشيك للعملة الرقمية الصينية قد يقوض هيمنة الدولار على التجارة والتمويل العالميين في مجمل الأمر. على الأقل الجزء الأكبر القانوني الخاضع للضريبة والتنظيم.

الواقع أن الهيئات التنظيمية الأمريكية تتمتع بسلطة هائلة ليس فقط على الكيانات المحلية بل وأيضا على أي شركة مالية تحتاج إلى الوصول إلى أسواق الدولار، كما تعلمت أوروبا مؤخرًا، عندما أرغمت الولايات المتحدة البنوك الأوروبية على الامتثال لقيود صارمة على مزاولة الأعمال مع إيران.

إن أسواق أمريكا العميقة السائلة، ومؤسساتها القوية، وحكم القانون، كل هذا كفيل بالتغلب على الجهود الصينية الرامية إلى فرض هيمنة العملة لفترة طويلة قادمة. ومن الواضح أن الضوابط المرهقة التي تفرض من قبل الدول على رأس المال، والقيود على الحيازات الأجنبية من السندات والأسهم، والغموض العام الذي يتسم به نظامها المالي، كل هذا يجعل الرنمينبي مثلًا، على بُعد عِدة عقود من الزمن عن الحلول محل الدولار في الاقتصاد العالمي القانوني.

غير أن السيطرة على الاقتصاد السري مسألة مختلفة تماما. ذلك أن الاقتصاد العالمي السري، الذي يتألف في الأساس من التهرب الضريبي والأنشطة الإجرامية، وأيضًا الإرهاب، أصغر كثيرًا من الاقتصاد القانوني (ربما خُمسه في الحجم)، لكنه يظل مؤثرًا إلى حد كبير.

والقضية هنا ليست عُملة مَن هي المهيمنة، بل كيفية الحد من تأثيراتها الضارة. ومن المؤكد أن عُملة رقمية صينية تدعمها الدولة وتستخدم على نطاق واسع من الممكن أن تخلف تأثيرًا واضحًا، وخاصة في المناطق حيث لا تتوافق مصالح الصين مع مصالح الغرب.

فمن حيث المبدأ، ربما يكون من الضروري أن تخضع العملة الرقمية التي تنظمها الولايات المتحدة لنظام تتبع من قِبَل السلطات الأمريكية، حتى إذا استخدمتها كوريا الشمالية لاستئجار علماء نوويين روس، أو استخدمتها إيران لتمويل أنشطة إرهابية، يعرضها هذا لخطر ضبطها، وربما حتى إحباطها.

ولكن إذا نفدت العملة الرقمية لدى الصين، فسوف تصبح أدوات النفوذ المتاحة للولايات المتحدة أقل كثيرًا. وفي نهاية المطاف تستطيع الهيئات التنظيمية الغربية أن تفرض الحظر على استخدام عملة الصين الرقمية، لكن هذا لن يمنع استخدامها في أجزاء كبيرة من أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا، وهذا ما قد يؤدي بدوره إلى توليد بعض الطلب السري حتى في الولايات المتحدة وأوروبا.

وربما يتساءل المرء عن السبب وراء عدم تمكن العملات الرقمية المشفرة الحالية مثل البيتكوين من أداء هذه الوظيفة بالفعل. الواقع أنها تفعل ذلك ولكن بدرجة محدودة للغاية. لكن الهيئات التنظيمية في مختلف أنحاء العالم لديها حوافز هائلة لكبح جماح العملات الرقمية المشفرة من خلال حظر استخدامها بشكل صارم في البنوك ومؤسسات التجزئة.

وإن مثل هذه القيود تجعل العملات الرقمية المشفرة الحالية غير سائلة بدرجة كبيرة وتحد بشكل كبير في نهاية المطاف من قيمتها الأساسية. لكن هذه ليست الحال مع رنمينبي رقمي تدعمه الصين ويمكن إنفاقه بسهولة في واحد من أكبر اقتصادين في العالم.

وعندما تعلن الصين عن عملتها الرقمية الجديدة، فيكاد يكون من المؤكد أنها ستكون «مصرح بها»: من حيث المبدأ، ستسمح دار مقاصة مركزية للحكومة الصينية بالاطلاع على أي شيء وكل شيء. لكن الولايات المتحدة لن تسمح لها بذلك.

وقد صممت عملة الفيسبوك (الليبرا) أيضا كعملة «مصرح بها»، وفي حالتها تحت رعاية هيئات تنظيمية سويسرية. ومن المؤكد أن التعاون مع سويسرا، حيث العملة مسجلة رسميًّا، سيكون أفضل كثيرًا من التعاون مع الصين، على الرغم من التقليد السويسري المرعي منذ فترة طويلة والمتمثل في توسيع نطاق الخصوصية ليشمل المعاملات المالية، وخاصة في ما يتصل بالتهرب الضريبي.

وإن ربط الليبرا بالدولار الأمريكي من شأنه أن يمنح السلطات الأمريكية بصيرة إضافية، لأن كل عمليات المقاصة بالدولار لا بد أن تمر (في الوقت الحالي) عبر كيانات خاضعة للتنظيم الأمريكي.

ومع ذلك، ونظرًا لأن وظيفة الليبرا يمكن تكرارها إلى حد كبير مع الأدوات المالية القائمة، فمن الصعب أن نرى قدرًا كبيرًا من الطلب الأساسي على الليبرا باستثناء بين أولئك الذين يسعون إلى تجنب اكتشافهم. وما لم تقدم العملات المرعية تقنيًّا تكنولوجيا فائقة حقًّا. وهذا ليس واضحًا على الإطلاق. فينبغي لها أن تخضع للتنظيم بذات الطريقة التي يخضع لها الجميع.

في أقل تقدير، ألهمت عملة الليبرا العديد من البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة للتعجيل ببرامجها لتقديم عملات رقمية أعرض قاعدة بالتجزئة، وربما أيضا لتعزيز الشمول المالي كما نتمنى.

لكن هذه المعركة لا تدور ببساطة حول الأرباح من طباعة العملة؛ بل تدور في نهاية المطاف حول قدرة الدولة على تنظيم الاقتصاد وفرض الضرائب في عموم الأمر، وحول قدرة الحكومة الأمريكية على استخدام الدور العالمي الذي يلعبه الدولار لتعزيز أهداف سياستها الدولية.

وتفرض الولايات المتحدة حاليا عقوبات مالية ضد ١٢ دولة، ومثلما أربكت التكنولوجيا وسائل الإعلام، والسياسة، وعالم المال والأعمال، فإنها على وشك تعطيل قدرة أمريكا على الاستفادة من الثقة في عملتها لملاحقة مصالحها الوطنية الأوسع.

قد لا تكون الليبرا الحل للاختلال القادم نتيجة للعملات الرقمية التي تقرها الحكومات من الصين وأماكن أخرى. لكن إن لم يكن الأمر كذلك، فيتعين على الحكومات الغربية أن تبدأ التفكير في الاستجابة المناسبة الآن، قبل أن يفوت الأوان.

المبحث الثالث

في مناقشة الآراء الفقهية

بعد أن درسنا ماهية العملات الرقمية المشفرة في الفصل الأول وبحثنا حول نشأتها وأنواعها ومزاياها وخواطرها ودرسنا مدى انتشارها حاليا في العالم والبلدان الإسلامية على وجه الخصوص. اتضح لنا أن مسألة العملات الرقمية المشفرة بأنواعها وتداولها تقسم الاقتصاديين والفقهاء إلى ثلاث فرق:

- فريق يرى تحريم التعامل بها من حيث المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والأمنية.
- فريق آخر يرى بعكس ذلك ويدعم انتشارها من باب التحديث والتطور التكنولوجي.
- فريق آخر يرى التريث في انتظار وضوح الرؤية وكل التفاصيل المتعلقة بالتطورات القانونية وقياس مدى مخاطر هذه العملات.

المطلب الأول: فريق المانعين وأدلته

النوع الأول: في إشكال المسائل الفقهية

نستخلص من آراء المحرمين الذي ذكرنا في ما سبق أن أهم أسباب تحريم العملات الرقمية المشفرة تعود على إشكال المسائل الفقهية المتعلقة بها:

مسألة مجهولية العملة

حيث تعترف دور الإفتاء والحكومات المذكورة بسلطة الحاكم فقط في إصدار العملات أيا كان نوعها حيث تتمثل سلطة الحاكم اليوم في البنك المركزي الحكومي الذي يكلف وحيدا بإصدار وسك النقود. أما البيتكوين والعملات الرقمية المشفرة الأخرى فهدفها بالأساس التحرر من قيود البنوك المركزية والجهات الحكومية لذلك فإنها تبني عملاتها على أنظمة لامركزية لا يمكن ممارسة الرقابة عليها.

وأكد ذلك الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، في برنامج الليوان[١] حين صرح: "العملات الرقمية لا تملك معنى الثمنية وأبعد منها. إذا أنا أملك عشرة ملايين وما وجدت من أرجع عليه ما قيمة هذه العشرة الملايين؟" موضحًا أن " القبول والتقابض أمر غير محقق في العملات الرقمية "ما تدري إن بكرا جاء ما يبطل هذا كله من ترجع إليه؟ ما ترجع إلى أحد "

وتابع الشيخ قوله موضحًا أن "النقود لا بد أن تشتمل على ثلاث ميزات: الميزة الأولى أن يكون معيارا تقويميا للسلع وأن يكون مستودعا للثروة والأمر الثالث أن يكون مبنيًّا على قبول عام للإبراء العام وهذه الخصائص الثلاثة لا يمكن أن تتم إلا بوجود جهة تضمنها سواء دولة أو من يضمنها وهو أهل للضمان". ويضيف الشيخ المنيع قائلا: "هل هناك أحد يضمن البيتكوين؟ هل هناك جهة تقوم بإصدارها أو تقوم على ضمان محتواها؟ ليس هناك وهي أشبه ما تكون لصالة قمار فهذا عبارة عن مقامرة. فهي عبارة عن مقامرة حتى وإن لم تكن مثل القمار المعتاد، وتعتبر من أكل أموال الناس بالباطل.

واختتم "المنيع" بشأن حكمها الشرعي: "أنا أرى أنها محرمة تحريما كاملا وليس لها في الواقع لا ثمن معتمر ولا مثمن منها، وكما هو معروف أن المعاوضات لا بد أن تكون مبنية على عوض ومعوض والتزام والبيتكوين فاقدة لهذا كله".

المقامرة

شبه بعض الفقهاء والعلماء المحرمون العملات الرقمية بالقمار أو الميسر، خاصة وأن عملية التعدين لا تضمن حقوق مستخدميها حيث إن البيتكوين مثلًا يتيح المكافآت بالعملة لمن استطاع حل اللغز الخوارزمية في أسرع وقت وتوج بالمرتبة الأولى أما باقي الأشخاص فلا يكون من نصيبهم شيء حتى بعد أن يستثمروا وقتهم وجهدهم في حل تلك العمليات.

وقد قال المحلل المصرفي عبدالله المحري في برنامج تلفزيوني كويتي[٢] إن العملات الرقمية ليس لها غطاء قانوني، وليس هناك أي جهة منظمة. ملخصا أن التداول في العملات الرقمية حسب رأيه الشخصي: "أقرب إلى القمار منها إلى الاستثمار"

(١) https://www.youtube.com/watch?v=Hl٢kbv٦azFs .

(٢) https://www.youtube.com/watch?v=NIh١BYSM_J٤ .

كما وأصدر المجلس الوطني للعلماء في إندونيسيا [١] فتوى يشبه فيها العملات المشفرة بالقمار، الذي تحرمه الشريعة الإسلامية. وقال رئيس دائرة الفتاوى في المجلس أسرورن نيام شوله: "إن العملات الرقمية المشفرة كسلع أو أصول رقمية غير شرعية للتداول لأنها تحتوي على عناصر من عدم اليقين والمراهنة والضرر" مؤكدا أنها: "مثل رهان القمار». وأوضح شوله، أن: "العملات الرقمية المشفرة ليست أصولا ملموسة ويمكن أن تنقلب قيمتها بشكل كبير ما ينتهك الشريعة الإسلامية". ويأتي التحريم في وقت أعلن البنك المركزي في البلاد أنه ينظر في إمكان إصدار عملة رقمية خاصة به.

وفي إندونيسيا أيضا التي تعد أكبر بلاد تضم المسلمين أصدر مجلس الترجيح والتجديد المركزي [٢] للسنة المحمدية في إندونيسيا فتوى بشأن تحريم العملات الرقمية المشفرة كنشاط استثماري ووسيلة للتبادل. وأرجع المجلس تحريم تداول العملات الرقمية المشفرة إلى أسباب عدة، أبرزها وجود ميل لاحتواء عناصر عدم اليقين (الغرر)، والمقامرة (الميسر)، والدولة لم تقننها كعملة رسمية، ولا يفهم الجمهور تمامًا هذه العملة الرقمية، لذا فهي مخاطرة كبيرة. وفي نوفمبر ٢٠٢١ أعلن مجلس العلماء الإندونيسي (MUI)، وهي أعلى هيئة كتابية في البلاد، تحريم العملات الرقمية كأداة للمعاملات. وفي أكتوبر ٢٠٢١، اعتبرت منظمة إسلامية كبرى أخرى هي نهضة العلماء (NU) أيضًا أن العملات الرقمية حرام بسبب طبيعتها التخمينية.

المخاطرة الكبيرة والغرر

بسبب التذبذب السريع لهذه العملات الرقمية المشفرة لا يضمن المستخدم استثماره في هذه العملات وإن وقع له مشكلة لا توجد أي جهة منظمة يمكنه الرجوع إليها للمطالبة بحقوقه أو تعويضه. قال الشيخ عبدالله الركبان [٣] عضو هيئة كبار العلماء السعودية سابقًا في تصريح تلفزيوني أن: "العملات الرقمية محل غرر كبير، وهي اليوم كثيرة تصل إلى أكثر من ٣٠٠٠ عملة. وهذه العمل فيها غرر كبير لأنها ترتفع ارتفاعا مفاجئا وكبيرا ثم تهبط. فعلى سبيل المثال البيتكوين أول ما بدء التعامل فيها كانت بدولار وهي الآن بلغت إلى أكثر من ٦٠ ألف دولار وأحيانا تهبط بسرعة ولذلك فالغرر والخطر فيها كبير ومن أجل هذا منعت أكثر الدول من التعامل فيها ولا توجد دولة في العالم تتبناها إلا تلك الدولة الصغيرة في أمريكا اللاتينية. ولذلك نحذر من التعامل بها ولعل القول بتحريم التعامل بهذه العملات لما فيه من الغرر الكبير والدولة عندنا حفظها الله والبنك المركزي منعوا ذلك".

(١) منظمة إسلامية في إندونيسيا تفتي بتحريم العملات المشفرة، العملات المشفرة أشبه ما تكون بالقمار، جريدة المال، ١١ نوفمبر ٢٠٢١

(٢) تحريم بيتكوين.. ١٠ مليارات دولار في مهب الريح بإندونيسيا، العين الإخبارية، ٢١ يناير ٢٠٢٢.

(٣) مشايخ: التعامل بالعملات الرقمية حرام، جريدة الوطن، ٥ نوفمبر ٢٠٢١ .

محدوديتها

إن بعض العملات الرقمية مبنية على برمجة فريدة تضمن عدم إنتاج أكثر من عدد معين من العملات، لذلك مع مرور السنوات تقوم بتعقيد لغز الخوارزمية لاستخراج وتعدين العملات وفي الوقت نفسه تقوم على التقليل من حصة المكافآت التي تحل للمستخدم.

حيث هناك انخفاض متواصل لعدد عملات البيتكوين الجديدة الصادرة لكل كتلة بمقدار النصف تقريبًا كل أربع سنوات، فلا يُتوقع إنشاء عملة البيتكوين بعد عام ٢١٤٠. في ٢٠٠٩ عند إنشاء العملة كان عدد عملات البيتكوين الجديدة المسكوكة لكل كتلة ٥٠ ومنذ ذلك الحين انخفض ليصبح ٦,٢٥ اعتبارًا من مايو ٢٠٢٠.

أشار الشيخ ياسر المحميد [١] دكتور حقوق الإنسان جامعة البحرين وعضو محكمة الاستئناف الشرعية السنية سابقًا وخطيب مسجد بالبحرين أن: "العملات الرقمية من النوازل المستجدة ما يعرف بالعملات الرقمية، وبطبيعة الحال لا بد من أن يكون هناك خلاف بين المعاصرين، بل ذهب البعض إلى التوقف لعدم وضوح الأمر، وقد أمرنا الله عزوجل في حال الاختلاف أن نرجع إلى الكتاب والسنة، وبعد التأمل ومطالعة عدة أبحاث، تظهر لي جليًّا حرمة الأمر، وأنه من أكل أموال الناس بالباطل، وقد قال الله تعالى: {وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ}[٢] حيث إن السلعة المرادة لا تتضمن في ذاتها منفعة، بل هي واقع ذهني لا وجود له في الحقيقة، ويستطيع كل شخص أن يوجد في ذهنه عملة ويسميها ويضع لها منصة ثم يقوم ببيعها".

كما وأشار الدكتور أحمد مهدي بلوافي[٣] إلى أن "ما ورد كمبرر – صراحة وضمنا- في بعض الدراسات لتطوير(=إصدار) هذا النوع من العملات بتجاوز "وساطة وهيمنة" المؤسسات المالية القائمة، ثم تحديد حجم العرض النقدي بمعيار معين كما هو الحال في التكوين وفي غيرها لم ينطلق من فراغ، لأنه يُنِم على إدراك أمرين غاية في الأهمية يتعلقان بحجم العرض النقدي: كيف يَصدر ويُدار في الاقتصادات المُعاصرة؟ وكم يقدر حجم الإصدار وعلى أي أساس؟ وهما أمران يشيران إلى وجود خلل مُتجذر في المنظومة النقدية والسياسات النقدية (monetary policies) المؤطرة لعملها. وهذه حيثيات لا يمكن غض الطرف عنها، ومن ثم يجب الانتباه عند إصدار الحكم في نازلة كهذه استنادا إلى مسألة "الافتئات" على سلطة "ولي الأمر" من قبل "المطورين الخواص لهذه العملات" لأن الواقع أعقد من

(١) مشايخ: التعامل بالعملات الرقمية حرام، جريدة الوطن، ٥ نوفمبر ٢٠٢١.

(٢) سورة البقرة، الآية رقم (١٨٨).

(٣) أحمد مهدي بلوافي، العملات الرقمية المشفرة: حيثيات معينة على تكييفها الفقهي، ضمن ندوة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ٠٨ نوفمبر ٢٠٢١.

هذا التنزيل المبسط، الذي لا يلتف إلى مسألة النظر إلى الأسباب والدواعي التي أدت إلى ظهور هذه "الفَلْتَات"، ويضاف لها ظاهرة العملات المكملة التي تصدر من خواص ذلك.

قال الدكتورفياض عبد المنعم حسانين [١]: "تصوري البيتكوين على أنها (منفعة بالوصف الفقهي) تكييف لا يطابق الواقع، فالبيتكوين، عملة رقمية مشفرة مخزنة في شكل قاعدة بيانات... وأكثر قدر من هذه العملة مخزنا منذ سنوات".

(٢)

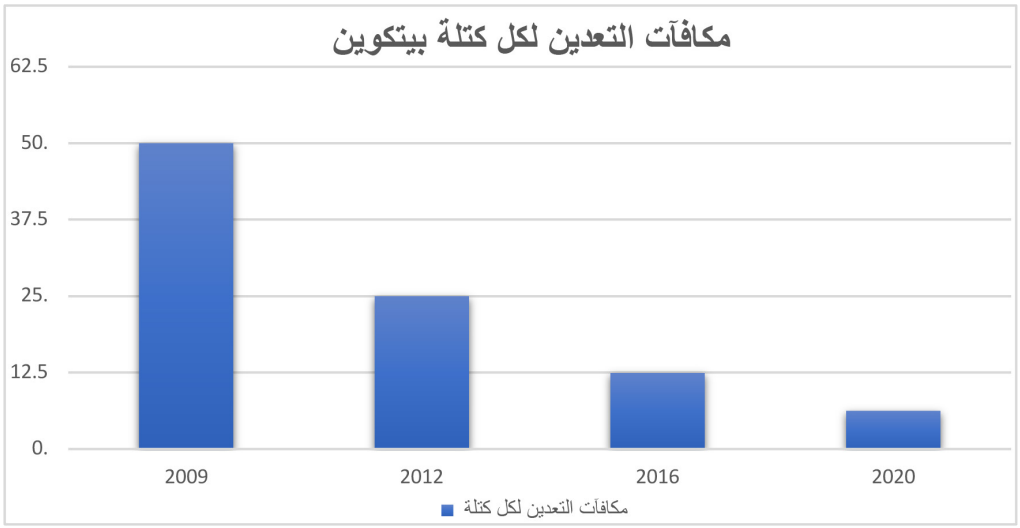

(١) فياض عبد المنعم حسانين، العملات الرقمية المشفرة المفهوم والأنواع والإصدار والتداول والتكييف الفقهي لها، ضمن ندوة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ٠٨ نوفمبر ٢٠٢١.

(٢) رسمة توضيحية من إعداد الباحث.

النوع الثاني: مناقشة أدلة المحرمين

اعتمد المحرمون في منع العملة الافتراضية "بيتكوين" وغيرها على أسباب معينة:

◈ أولًا، أن العملة الافتراضية ليست وسيطا مقبولا للتداول

يقول الدكتور أحمد بن هلال الشيخ [١] عن اعتبار العملات الرقمية كوسيط لتبادل السلع والخدمات: "الناس في العادة لا تقبل إلا النقود المعروفة الثابتة لتكون وسيطا في التبادل فيما بينهم في البيع والشراء أو غيرها من المعاملات، والنقود المشفرة اليوم لا يمكن أن تستخدم فقط في الإتجار والمضاربة، فالنقود المشفرة ليست وسيطا في التبادل في التعاملات".

ويمكننا الرد على هذا الدليل بالنظر إلى تشريعات عدد من الدول التي اعترفت بها وأدرجتها ضمن نقودها ونشير أيضا أن في عصرنا هذا أصبح انتشار العملات الرقمية المشفرة واسع وكبير حيث نجدها في كل دولة سرا أو علنا، وحسب آخر الإحصاءات في عام ٢٠٢١، تم تقدير أن ٣,٩٪ من ساكنة الأرض تمتلك عملات رقمية مشفرة، مما يشير إلى أكثر من ٣٠٠ مليون مستخدم للعملات الرقمية في جميع أنحاء العالم. وهناك أكثر من ١٨٠٠٠ شركة تقبل بالفعل مدفوعات العملة المشفرة وتستعملها لتسعير بضائعها ومنتجاتها.

ونذكر نص الإمام مالك على أن كل ما يرتضيه الناس ويجعلونه سكة يتعاملون بها فإنه يأخذ حكم الذهب والفضة ولوكان من الجلود.[٢] وأن ابن تيمية رحمه الله أن النقود لا يعرف لها حدّ وإنما تعود لتعامل الناس واصطلاحهم.[٣] ولمن يرى أن تشريعات أغلب الدول العربية وغيرها في العالم لا تسمح بعد بتداول العملات الرقمية نرد على ذلك، بأن من أهم الدول التي تتداول العملات الرقمية نجد الهند التي تحتضن أكثر من ١٠٠ مليون مستخدم رغم القوانين المقيدة للعملات الرقمية. الشيء الذي يشير بشكل واضح على أن طبيعة القانون المحلي ليست مؤشر لمدى استعمال العملات الرقمية داخل البلاد.

◈ ثانيًا، سرية العملات الرقمية ومجهوليتها

إذ تعمل العملات الرقمية كما وضحنا سابقا في الدراسة عبر تقنية السجل الواحد البلوكشين، ولا تحتاج العملة لوسيط لتنتقل من شخص لآخر ويرى المحرمون أن ذلك قد يؤدي إلى تفشي الإجرام من تمويل للإرهاب وغسيل الأموال وغيرها من الجرائم المالية.

(١) أحمد بن هلال الشيخ، العملات الرقمية المشفرة حقيقتها – خصائصها – حكمها، ندوة العملات الرقمية المشفرة، ٨ نوفمبر ٢٠٢١.

(٢) انظر: (المدونة، رقم: ٥/٣).

(٣) انظر: (الفتاوى ٢٥١/١٩).

ونرد على هذه النقطة موضحين أن الاستعمالات غير القانونية للعملات الرقمية لا يمكن أن تؤثر في الحكم الكلي للعملات وأن أهم العملات الرقمية المشفرة مثل البيتكوين والإيثيريوم وغيرهما من العملات المشفرة الشائعة، على الرغم من أنها تسمح لمستخدميها بعدم الكشف عن هويتهم بالكامل، إلا أنها لا تقدر على ضمان سريتهم بنسبة ١٠٠٪ حيث يتم تسجيل كل المعاملات في دفتر الأستاذ العام البلوكشين ولا يمكن حذف البيانات أو تزويرها حيث يتم نسخها وقت نشأتها لدى جميع المستخدمين. هذا ما يجعل من السهل تتبع عمليات العملة المشفرة من قبل الوكالات الحكومية إن أرادت ذلك.

حيث رأى باحث في أصول الفقه الإسلامية سامي مطر المحمود [١] أن سرية العملات الرقمية ومجهوليتها تؤدي إلى: "أن تستخدم هذه العملات في المتاجرة بالممنوعات والمحرمات، وغسيل الأموال" مؤكدًا أن هذه "نتيجة السرية التي أحاطت بهذه العملة، وأرادها لها مصدرها المجهول، فهي عصيَة على المراقبة والمتابعة".

وقال على نفس النحو الدكتور أحمد معبوط[٢]: "من سلبيات العملات الرقمية، إساءة استعمال الخصوصية والسرية التي توفرها النقود الافتراضية باستخدامها في العمليات المشبوهة وغير القانونية كعمليات غسل الأموال وبيع المنتجات المسروقة والممنوعة للإفلات من متابعة الجهات الأمنية".

- **ثالثًا:** أن العملات الرقمية تفتقر إلى استقرار وثبات يسمح لمستخدميها التعامل والتداول بها واعتبارها مخزنا ومستودعا للقيمة.

ويمكننا الرد على هذه النقطة بقولنا إن كل العملات في عصرنا اليوم تكون متأثرة بعوامل داخلية للبلاد نفسها وخارجية مثل السياسة والأحداث العالمية. وقد ازدادت تذبذبات العملات منذ انسحاب الدول من اتفاقيات الغطاء الذهبي ولم تعد مغطاة بالمعادن مثل الذهب والفضة.

ونجد عملات رسمية وحكومية عرفت تذبذبا أكثر من العملات الرقمية، ففي السنوات الأخيرة شهدت عملة فنزويلا تضخما هائلا تجاوز الـ٢٠٠٠٪ أما السودان فعرفت تضخمًا بحوالي ١٦٣٪ ولبنان ٨٤٪. وكما ذكر منتدى الاقتصاد الإسلامي فإن: "التقلب في أسعار البيتكوين، ومن ثم عدم الاستقرار النسبي في قيمتها، يؤثر في الكفاءة، كما هو حال العديد من العملات الائتمانية المعاصرة والأسهم، ولا يؤثر في جوهر الثمنية".[٣]

(١) سامي مطر محمود، طالب دكتوراه في قسم الفقه وأصوله، جامعة الشارقة، الإمارات، «ضوابط إنشاء العملات في الفقه الإسلامي – عملة البيتكوين نموذجًا»، الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف، أبو ظبي.

(٢) أحمد معبوط، رئيس وحدة الماجستير تخصص أصول الفقه بكلية العلوم الإسلامي جامعة الجزائر ١، «الآثار الشرعية لتداول النقود الافتراضية».

(٣) بيان منتدى الاقتصاد الإسلامي بشأن مشروعية البيتكوين، الصفحة رقم (٢٤)

قال الشيخ عبد اللطيف آل محمود [١] رئيس هيئة الرقابة الشرعية في بنك البحرين الإسلامي، في مملكة البحرين " إن العملات الرقمية ليس لها مقابل ولا تصدر من جهة حكومية وليست لها قيمة ثابتة؛ فهي افتراضية ويزيد الناس عليها، ولذلك أصبحت نوعًا من القمار، بل هي أشد ضررًا من القمار لأن المقامر يقامر على مبالغ نقدية، أما في العملات الرقمية فإنه يقامر بعملة ليس لها أي مقابل ولا ثبات، ولذلك تكون الخطورة كبيرة لمن يتعامل بها لأنها محرمة، ولمن ابتلي بشرائها يجب أن يتخلص منها ويأخذ رأس ماله ويتصدق بما زاد عنه، وذكر أن العملة الافتراضية "الحبار" قد هرب أصحابها أكثر من مليارين ونصف مليار دولار ونزلت قيمتها من ٢٨٠٠ دولار إلى أقل من سنت".

وبين أنه عند اختراق المنصات التي تتعامل مع هذه العملات توزع الحسابات بالتساوي ولا يستطيع أحد معرفة المبلغ المستحق له وإذا تم فقد كلمة السر فلا يوجد جهة تستطيع إرجاع ما فقدت من مبالغ وهذا أمر غاية في الخطورة وينبغي اجتنابه وعدم تداوله".

◈ رابعًا: المخاطر غير الشرعية التي تحملها

فبعض الأسباب الأخرى التي ساهمت في وقف الفقهاء وتحفظهم عن الإفتاء في العملات الرقمية هي المخاطر التي تحملها من نسبة جرائم مالية ومشتبهات التي قد تؤدي إليها العملات الرقمية.

ونرد على هذا الدليل بقولنا إن كل النقود والعملات معرضة لمثل هذه العمليات غير القانونية والتي لا تمس في جوهر العملات الرقمية نفسه ولا يمكنها إذا أن تحمل تأثيرا بالحكم عليها كليا. فالنقود الورقية معرضة للتزوير والسرقة وغيرها من الجرائم بنسبة أعلى بكثير من العملات الرقمية خاصة وأن العملات الرقمية تقوم على تقنية "البلوكشين" (دفتر السجل الواحد أو الدفتر العام) التي تحمي المستخدم وتحفظ بياناته، أكثر من أي نقود أو بطاقات ائتمانية. وعملت العديد من العملات الرقمية على انحسار هذه الجرائم من خلال جهود المستخدمين وقامت السلطات العامة بسجن عدد من المجرمين على منصات التداول الرقمية. من أشهرهم روس أولبريشت، الأمريكي البالغ من العمر ٣١ عامًا الذي أنشأ "طريق الحرير"، وهي منصة بيتكوين سهلت بيع ما يقدر بمليار دولار من المخدرات غير المشروعة، والذي حُكم عليه بالسجن مدى الحياة في فبراير ٢٠١٥. كما تم إصدار أصول تشيكي يبلغ من العمر ٢٨ عامًا توماش جيريكوفسكي؛ الذي اشتبه في قيامه بغسل ٤٠ مليون دولار من عملات البيتكوين المسروقة. نذكر أيضا الأمريكي ترندون شافرز البالغ من العمر ٣٣ عامًا الذي اعترف باحتياله على ١٥٠ مليون دولار – كما وتم القبض على الفرنسي مارك كاربليس البالغ من العمر ٣٠ عامًا ووجهت إليه تهمة الاحتيال والاختلاس. تدل كل هذه الأسماء على أن هناك عواقب

(١) المرجع السابق.

ثقيلة على من ينوي اختراق العملات الرقمية وتبقى هذه الجرائم التي قد تشتبه فيها العملات الرقمية غير دارجة وتعتبر بذلك أمرا عارضا لا يمكن أن يقوم عليه الحكم بالمنع أو التحفظ.

ووضح الشيخ عصام إسحاق [١] عضو هيئة الرقابة الشرعية في العديد من المؤسسات المالية والمصرفية في مملكة البحرين ودول أخرى: "أننا لا نعلم من أين مصدرها والغموض حولها، وأنها أتت من عالم مجهول لا نعرف ما هي خوارزمياته؛ فهي من عالم افتراضي ليس لها أثر، وليست لها قيمة لأنها لا تؤدي إلى ربح حقيقي، ولكنها تشبه القمار؛ لأنه يجب أن يكون هناك خسائر وشخص واحد فقط يربح، وهذا الأمر غير موجود في عالمنا الواقعي فعند شراء عملات حقيقة يكون جميع الأطراف يحصلون على ربح، المشتري والبائع.

كما وقال معالي الدكتور محمد الخلايلة (وزير الأوقاف الأردني) في خلاصة بحثه أن " العملات الرقمية المشفرة (التي لا تصدرها الحكومات) وسيلة للمخاطرة والمقامرة باسم العملات وهي ليست عملات والتعامل بها وتداولها محرم شرعا".[٢]

◈ خامسا: التقلب السريع في قيمة العملات الرقمية

رأى بعض الفقهاء أن من أهم المخاطر التي قد تواجه مستخدمين العملات الرقمية المشفرة وخاصة غير المستقرة منها: التقلب السريع في قيمة العملات الرقمية. الذي يشبه القمار في حدة تغيراته ونرد على هذه النقطة من خلال نقطتين:

أولًا، كل العملات والنقود المعاصرة عرضة للتقلبات خاصة أنها كل النقود المعاصرة غير مغطاة بنقود معدنية مثل الذهب والفضة. فتقلبات العملة تكون نتيجة طبيعية لأسعار الصرف العائمة، وهو المعيار السائد في معظم الاقتصادات الكبرى. كما أن العديد من العوامل قد يكون لها تأثير على أسعار الصرف، بما في ذلك الأداء الاقتصادي للدولة، وتوقعات التضخم، وفروق أسعار الفائدة، وتدفقات رأس المال وما إلى ذلك. ولذلك ليس من الغريب أن نشاهد تقلب قيمة العملة من فترة إلى أخرى.

ثانيًا، لا يمكن تشبيه تقلبات العملات الرقمية بالمقامرة حتى وإن كانت في بعض الأحيان تصل إلى أرقام مرتفعة وتقلب كبير صعودا أو انخفاضا، وذلك لأن التقلبات كما ذكرنا في النقطة السابقة موجودة في كامل العملات والنقود ولا أحد أفتى بأنها مقامرة خاصة أن طبيعة العملات الرقمية لامركزية وعلى هذا النحو فهي تتأثر بجميع الاقتصادات العالمية حيث مستخدموها موجودون في كل أنحاء العالم مما يكون سببا من أسباب تقلباتها الكثيرة.

(١) مشايخ: التعامل بالعملات الرقمية حرام، جريدة الوطن، ٥ نوفمبر ٢٠٢١

(٢) الدكتور محمد الخلايلة، طبيعة العملات الرقمية، وحكمها من منظور شرعي، ٤ نوفمبر ٢٠٢١.

◈ سادسا: العملات الرقمية أنها نقود وذلك لأنها غير حسية وليس لها وجود فيزيائي ملموس

تحفظ بعض المفتين على الحكم بالعملات الرقمية أنها نقود وذلك لأنها غير حسية وليس لها وجود فيزيائي ملموس، ونرد على ذلك بقولنا إن النقود المعاصرة اليوم لا يشترط فيها الحسية وكل المستعملين لبطاقات الائتمان قد يشهدون على ذلك فالنقود اليوم، تأتي في أشكال عديدة ومختلفة فمنها الورقية ومنها الإلكترونية وهذا لا ينتقص منها شيء. خاصة أننا نعيش في عصر الكمبيوتر والأجهزة الإلكترونية، خاصة وأن حسب آخر إحصاءات مجموعة البنك الدولي الاقتصاد الرقمي يعادل ١٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وقام بالنمو بمعدل أسرع مرتين ونصفا من الناتج المحلي الإجمالي العالمي على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية. كما أن الأبحاث تظهر أن زيادة انتشار الإنترنت في قارات إفريقيا وآسيا والدول النامية سيكون من شأنه أن يزيد في الناتج المحلي الإجمالي للفرد. خاصة والعالم يعيش في بيئة ما بعد الوباء كوفيد-١٩ الذي ساهم في ازدياد وتصارع جهود الرقمنة في جميع أنحاء العالم.

فلا يمكن لأحد إنكار تأثير الأزمة الوبائية في شتى المجالات، وشهدنا تمويل متصاعد للمبادرات الرقمية وازدياد عدد الأشخاص في أدوار التكنولوجيا، وعدد العملاء الذين يقتنون سلعهم وبضائعهم من الشبكة العنكبوتية.

ذكر الشيخ منصور بن عبد الرحمن الغامدي[١] أستاذ الفقه ببرنامج أكاديمية زاد التعليمي، «التداول بالعملات الرقمية لا يقوم على تقابض حقيقي بل دون وجود أصلا عملات حقيقية، فلو دخل الإنسان في هذه المنصة واشترى ذهبا أو فضة وطلب تسليمه فهو لا يتم تسليم، لا يوجد عملات هي فقط أرقام إلكترونية على الشاشة. ولذلك إذا أردنا أن ننظر إلى الحقيقة الشرعية لهذه المنصات (تداول العملات الرقمية) فإننا نقول إنها ليست مصارفة في العملات وإنما هي مقامرة محضة وفقا لأرقام إلكترونية لا يوجد فيها عملات. متى نقول عن الشيء إنه مصارفة في العملات؟ إذا صار هناك تسليم وتسلم في هذه العملة تحقق فيها الضابط الشرعي أو لم يتحقق لكن العملة تكون موجودة. لكن هنا في المنصات الإلكترونية أصلا لا يوجد فيها عملات وإنما يوجد فيها أرقام إلكترونية».

◈ سابعًا، الغرر الكبير الذي يصطحب عملية التعدين

يرى بعض المحرمين أن عملية التعدين التي تقوم على استخراج العملة الرقمية عبر حل ألغاز خوارزمية تهدر الكثير من الطاقة الكهربائية التي قد يحتاجها الناس لتلبية احتياجاتهم اليومية في بيوتهم، أو مكاتبهم أو غير ذلك. خاصة أن الكهرباء طاقة استهلاكية ليست بالرخيصة، ولها عواقب بيئية سلبية.

(١) https://www.youtube.com/watch?v=٣R١٨ob١٨lrk برنامج المال والحياة .

ويقدر مؤشر كامبريدج بيتكوين لاستهلاك الكهرباء أن تعدين عملة البيتكوين يستخدم سنويًا طاقة أكبر من بعض البلدان بكل ساكنيها منها هولندا والباكستان. وبخاصة، أن القلق البيئي يأتي نتيجة البصمة الكربونية المقدرة الناتجة عن محطات الطاقة التي توفر تلك الطاقة. وليس من عملية التعدين فقط حيث تشير التقديرات إلى أن معاملة البيتكوين الواحدة تحرق أكثر من ٢،٢٩٢,٥ كيلوواط / ساعة من الكهرباء، وهو ما يكفي لتشغيل كافة أجهزة بيت أسرة عادية متكونة من خمس أشخاص لأكثر من ٧٨ يومًا.

ورغم أنه قد يتم الترويج على أن الكهرباء طاقة مستدامة تحترم البيئة كما نراه مع انتشاء السيارات الكهربائية وما شابه ذلك إلا أن العديد من البلدان تحرق الوقود الأحفوري لتوليد الطاقة الكهربائية، مما يضيف إلى آثار الكربون في الغلاف الجوي ويزيد من سرعة التغير المناخي والانحباس الحراري في كوكب الأرض. تشير تقديرات جامعة كامبريدج إلى أن الولايات المتحدة هي موطن لحوالي ٣٥٪ من عمليات تعدين البيتكوين، وهي مسؤولة عن توليد ٦٠٪ من الكهرباء الوطني لديها من خلال الوقود الأحفوري.

من العواقب البيئية غير المحمودة للعملات الرقمية نجد أن مشكلة النفايات الإلكترونية تتفاقم. حيث تُستخدم أجهزة الكمبيوتر وبطاقات التخزين وقطع غيار الأجهزة الإلكترونية في عملية التعدين، حيث يقوم «منجم البيتكوين» بزيادة قوة الحوسبة في جهازه عبر إضافة قطع احترافية والتي تساعده على تبريد جهازه والزيادة في كفاءاته ليستطيع أن يواصل السباق لاستخراج المزيد من العملات المعدنية، ويقوم العاملون على التعدين بترقية أجهزتهم باستمرار وإلقاء المعدات القديمة، مما ينتج ما يقدر بـ ٣٠٠٠٠ طن من النفايات الإلكترونية كل عام.

وقال الدكتور أحمد الحداد (كبير مفتي دبي): «التعامل بالعملات الرقمية المشفرة فيه افتيات وتعد على السلطات، وفي عملية تعدينها غرر كبير لا يغتفر مثله، واعتبارها نقدًا لا يتفق مع مقاصد الشرع وعلى مجمع الفقه ألا يتأثر بالاجتهادات غير المنضبطة حتى لا يفقد مكانته بين فقهاء المسلمين وعامتهم».[١]

قال الدكتور عبد الباري مشعل في دراسته حول العملات الرقمية[٢]: «إن التعامل من خلال مجموعات التعدين، والمنصات الإلكترونية فضلا عن الاستثمار في هذه العملات من خلال مواقع الإنترنت العديدة قد يتم وفق اتفاقيات وعقود تتضمن شروطا قد لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، والحذر من الوقوع في شباك المتحايلين على شبكة الإنترنت، كما يوصي البحث بالتريث في الاستثمار في هذه العملات الحادثة لما تنطوي عليه من تقلبات متسارعة وعدم تعريض الثروات لمخاطر مرتفعة».

(١) د. أحمد عبد العزيز الحداد، العملات الرقمية المشفرة في الميزان الشرعي، البيتكوين نموذجا،ندوة العملات الرقمية المشفرة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ٨. نوفمبر ٢٠٢١.

(٢) عبدالباري المشعل، القضايا المؤثرة في حكم التعامل بالعملات الرقمية المشفرة، ندوة العملات الرقمية المشفرة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ٨. نوفمبر ٢٠٢١.

المتوقفون عن إعطاء رأيهم أو نصهم على فتوى التداول بالعملات الرقمية المشفرة:

- قال الشيخ محمد صالح المنجد: حاول الشيخ تعريف العملات الرقمية في محاولة لمساعدة من هو مؤهل للوصول إلى نتيجة في حكم هذه العملة، وقال عنها إنها نازلة من النوازل تحتاج إلى فتاوى جماعية من المجامع الفقهية ولجان الإفتاء والباحثين والاقتصاديين وأهل العلم الذين يحتاجون إلى «متابعة ومواكبة تطورات العملات الرقمية» مختتما بقوله: «وحسبنا أن يكون هناك فتح لهذا الموضوع ومحاولة لاستجلاء بعض الجوانب المتعلقة بحكمه. ومن السابق لأوانه القطع والجزم الآن لكن لا بد من مقدمات حتى تصل إلى النتيجة».[1]
- قال كبير مفتي دائرة الإفتاء في دبي، عبد العزيز الحداد: «لا زلنا ننتظر القول الفصل من مجمع الفقه الإسلامي، الذي يعد مرجعًا عالميًّا لبحث القضايا المستجدة، ولعل ذلك يكون قريبًا»[2]
- توقف أيضا الدكتوريوسف بن عبد الله الشبيلي[3] عن الفتوى بحكم العملات الرقمية قائلاً: هذا النوع من العملات يعتمد على التقنيات، ولا يزال يحفه الكثير من الغموض من حيث الحصول عليه وتداوله وكان هناك نقاش مع بعض المختصين ولم يذكر أو يثبت شيء يمكن الاستناد إليه.. فلن أفتي فيها وأتوقف عن الفتوى فيها لا بالحل ولا بالتحريم».
- قال الشيخ صالح الفوزان[4]: «هي من النوازل (العملات الرقمية) ولذلك المجامع الفقهية لم يصدر عنها شيء لأنها لا تزال محل بحث وأنا أنصح بالتريث في التعامل بها لما تكتنفه بها من مخاطر، ولكن هي ليس فيها ربا وليس فيها قمار ولكن الإشكالات قائمة بها».
- توقف أستاذ الاقتصاد في جامعة الملك عبد العزيز أحمد مهدي بلوافي[5] عن إصدار حكم قائلاً: العملات الرقمية المشفرة مال مُتقوَّم ومُتموَّل، وتفاصيل التعامل بها يحتاج إلى مزيد تمحيص». مضيفًا «في ظل أوضاع تتسم بعدم اليقين الكبير، كالتي يعرفها حال العملات الرقمية المشفرة أن يحتاط في إصدار الحكم بالإشارة إلى أنه قد يتغير بتغير العوامل المؤثرة فيه، وهذا ما سيجنب أمر الحرج في عدم إصدار حكم من جهة، وفي فقدان المصداقية -لا قدر الله - إذا صدر حكما غير مدروس».

وقد أوصى الدكتور عبد الباري مشعل رئيس وعضو هيئات الرقابة الشرعية لعدد من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وعضو مجلس الحوكمة والأخلاقيات في أيوفي، البحرين بالتريث قائلًا:

(١) https://www.youtube.com/watch?v=bp-SkfovTc .

(٢) أحمد بن عبدالعزيز الحداد، «زوبعة البيتكوين»، الإمارات اليوم، ١٢ نوفمبر ٢٠٢١.

(٣) https://www.youtube.com/watch?v=KxikLcHuVt0 .

(٤) https://www.youtube.com/watch?v=L٤QVRA٩U٢١w .

(٥) أحمد مهدي بلوافي، بحث العملات الرقمية المشفرة حيثيات معينة على تكييفها الشرعي، الصفحة رقم: (٤٥).

«يجري على العملات الرقمية المشفرة ما يجري على العملات الورقية الحكومية من أحكام ويجب فحص عقود التعامل المتعلقة بها والحذر من المحتالين على الناس كما يوصى بالتريث في الاستثمار بها حاليًا.[١]»

كما واختتمت الدكتورة خولة النوباني دراستها حول العملات الرقمية بقولها: «هذه العملات الرقمية المشفرة قد اجتمعت فيها بعض خصائص المال ولكنها لا زالت غير متقومة بالمفهوم القانوني ولا زالت بحاجة لدراسة شرعية عميقة بعد استقرار مفهومها ووضوح التصور حولها».[٢]

وعليه، فقد تريث بعض العلماء المسلمين في الإفتاء في مسألة العملات الرقمية ويبررون ذلك وفقًا لحداثة النازلة ومستجداتها ومن بين أهم العناصر التي تصعب على العلماء إبداء رأيهم فيها، نجد النقاط التالية:

◈ أولًا، طبيعة العملات الرقمية نفسها

حيث رأى بعض العلماء أنهم لن يتمكنوا من الإفتاء في المسألة لوجود عدد كبير ومختلف من العملات الرقمية فمنها المشفرة وغير المشفرة، ومنها المستقرة وغير المستقرة وغير ذلك من الاختلافات لا يمكن الحكم عليها جميعًا حكمًا واحدًا.

ومن العلماء من لم يتمكنوا في تحديد طبيعتها فمنهم من يرى أنها سلعة وآخر منفعة وآخر أصل استثماري أو أصل رقمي، ورغم أن مجمع الفقه الإسلامي خاض في مسألة العملات الرقمية ووجه بعض التوصيات إلا أنه لم يجب بوضوح عن هذا السؤال وتركه عالقًا في انتظار معطيات جديدة، حيث قال في بيانه الختامي بشأن العملات الإلكترونية: «ماهية العملة المعمّاة (المشفرة) المرمزة هل هي سلعة أم منفعة أم هي أصل مالي استثماري أم أصل رقمي؟» مضيفا أن «المجلس يوصي بمزيد من البحث والدراسة للقضايا المؤثرة في الحكم».[٣]

ويرد على التساؤل في طبيعة العملات على أنها ليست سلع ولكنها تعتبر قياسًا لسلع والخدمات وإن كانت لا تحمل سلطة النقود لأنها لا تأتي من إصدار دولة معينة وليس لها طابع رسمي إلا أنها تعد من العملات التي فيها منفعة حيث تسمح بإشباع رغبات استهلاكية وتسهل عمليات البيع والشراء لسلع والخدمات.

(١) جاء ذلك خلال ندوة العملات الرقمية المشفرة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ٠٨ نوفمبر ٢٠٢١.

(٢) د. خولة فريز النوباني، العملات الرقمية المشفرة، ندوة العملات الرقمية المشفرة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ٠٨ نوفمبر ٢٠٢١.

(٣) مجمع الفقه الإسلامي، قرار رقم: ٢٣٧ (٨/٢٤) بشأن العملات الإلكترونية، ٢٠ نوفمبر ٢٠٢١.

بل وإن العملات الرقمية تحقق عددا من الوظائف النقدية الأخرى حيث إنه يتم اعتبارها كمستودع للثروة ويتم احتساب وتقدير أموال عدد من الأغنياء في العالم بهذه العملة. ونذكر من أهمهم سام بانكمان فرايد الذي أسس منصة تداول للعملات الرقمية في ٢٠١٩ وتقدر ثروته اليوم بأكثر من ٢٦ مليار دولار.

◈ ثانيا، افتقارها للطابع الرسمي

حيث هناك بعض من العلماء قد ينتظرون حكوماتهم بالاعتراف بها أولًا قبل أن يجيزوها وعلى رغم من اشتباهها بالنقود من حيث القيمة الذاتية التي تسمح بالتعامل بها والتي تعد من خصائص النقود كثمن الأشياء إلا أنهم لا يتمكنون من اعتبارها نقودا لأنها لا تصدر من حكومة دولتهم أو جهة مختصة مثل البنك المركزي أو المجامع الفقهية. خاصةً وأن بعض العلماء يرون أن إصدار النقود حق سيادي لولي الأمر والحاكم وحده دون غيره. وأن إصدار مجموعات وجهات غير معروفة أو ليست مخولة من قبل الحاكم هو تعدٍ على سلطة الحاكم وخروج على حكمه. خاصة وأن السلطات الحكومية والجهات المخولة من قبلها هي الوحيدة القادرة على ضمان النقود وحمايتها ممن يريد التلاعب بها. قال الإمام أحمد: «لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب لأن الناس إن رخص لهم ركبوا العظائم».[١] ويقول الإمام النووي: «إن ضرب النقود من أعمال الإمام (الحاكم)».[٢]

وقال البهوتي: «ينبغي للسلطان أن يضرب لهم أي الرعايا فلوسًا تكون بقيمة العدل في معاملاتهم من غير ظلم لهم، تسهيلا عليهم، وتسيرا لمعاشرهم، ولا يتجر ذو السلطان في الفلوس، بأن يشتري نحاسا فيضربه فيتجر فيه، لأنه تضييق». وقال الدكتور هلال ابن الشيخ: «إصدار النقود في الاقتصاد الإسلامي تضبطه القواعد العامة للشريعة الإسلامية، والتي وضعت لتحقيق مصالح العباد وجل المقاصد، والتي منها حفظ المال حيث إن إيجاد نقود وإصدارها متعلق به مراعاة المصلحة العامة، لذا كان لا بد من ترتيب، يضمن لكل مجتمع ما يتناسب وحجم ناتجه الوطني، والذي يؤدي إلى استقرار في قيمة النقود، حتى تقوم بوظائفها بما يحقق حفظ أموال الناس ومعاشهم».[٣]

(١) انظر: (أبو يعلى، الأحكام السلطانية، صفحة رقم: ١٨١).

(٢) انظر: (روضة الطالبين، الجزء الأول، صفحة رقم: ٢٥٨).

(٣) أحمد هلال الشيخ، العملات الرقمية المشفرة: (حقيقتها، خصائصها، حكمها)، ندوة العملات الرقمية المشفرة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، بتاريخ: ٠٨ نوفمبر ٢٠٢١.

المجيزون:

قال الدكتورنايف العجيمي[١] من الكويت: "إن تداول العملات الرقمية اللامركزية جائز، عملاً بالأصل وهو الحل، إذ لا يوجد ما يمنع منها شرعًا، وما ذكره المانعون من اعتراضات مردود عليه، فالقبول العام ليس لازمًا، ووجود جهة إصدار رسمية ليس شرطًا، والتذبذب الحاد في أسعارها ليس مؤثرًا".

كما قال الدكتور قطب مصطفى سانو الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي الدولي[٢]: "الحكم الشرعي المناسب لها هو الحل من حيث الأصل اعتصامًا بعمومات النصوص الواردة في مشروعية اتخاذ الناس النقود التي يختارونها وسيطا للتبادل، ووسيلة للتعامل، واستنادا إلى مقاصد التيسير، والثبات والوضوح حيث إنه من الثابت أن هذه النقود تتوافر على تسهيلات وضمانات، وتوثيقات تحمي أموال المتعاملين بها ما لم توظفها في المضاربات المحفوفة بالمخاطر، وإعمالا لقاعدة المعروف بين التجاركالمشروط بينهم، إذ إنه مادام بات التعامل بهذه النقود يلقى قبولا عاما، فإن حكم الشرع والحال كذلك هو الحل".

وقال الدكتورمحمد الخلايلة [٣]وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية: "العملات الرقمية أصبحت اليوم واقعا يتعامل به كثير من الناس، فضلا عن المتاجر والشركات حول العالم ولا ينبغي أن يبقى المسلمون اليوم بعيدا عن هذا التعامل الاقتصادي الضخم في السوق العالمي، ولذا يجب أن يبين الحكم الشرعي في هذه العملات المتداولة كـ(البيتكوين) وغيره من العملات الافتراضية النقدية...".

مضيفًا أن: "القول باعتباركل ما يجري استعماله وسيطًا للتبادل بين الناس في معاملاتهم يعتبر (نقدًا) ويأخذ حكمه: هو القول الراجح واللائق في هذا العصر، وهو الذي يحقق مصالح الخلق ويسر عليهم تعاملاتهم المختلفة. فالعملات الرقمية أصبحت اليوم واقعًا يتعامل به كثير من الناس، فضلًا عن المتاجر والشركات حول العالم ولا ينبغي أن يبقى المسلمون اليوم بعيدًا عن هذا التعامل الاقتصادي الضخم في السوق العالمي".

(١) (for more: (https://twitter.com/dralajmey/status/1404128727991259137?lang=ar-x-fm.

(٢) قطب مصطفى سانو، في نقدية العملات الرقمية المشفرة وأثرها في بيان حكمها الشرعي: رؤية منهجية، الصفحة رقم (١٣).

(٣) محمد أحمد خلايلة، طبيعة العملات الرقمية وحكمها من منظور الشرعي، الصفحة رقم (٧).

وقال أستاذ الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز محمد بن علي القري[١]: "إن النقود الرقمية المشفرة هي نقود إذا انتشرت وتعارف الناس على التعامل بها كنقود فإن تكون نقودا يجوز التعامل بها في البيوع والإجارات وجميع عقود المبادلات، وتجب فيها الزكاة ويقام الحد على سارقها... إلخ، تماما كما تتعامل مع الريال والدولار والجنيه واليورو...إلخ، ولا مستند لمن قال بحرمتها لأن جميع إيرادات المحرمين لا تنهض حجة للقول بالتحريم".

وقد ورد للدكتور محمد القري (رئيس هيئات شرعية) قوله: النقود الرقمية المشفرة هي نقود إذا انتشرت وتعارف الناس على التعامل بها كنقود فإنها تكون نقودًا يجوز التعامل بها، ولا مستند لمن قال بحرمتها ينهض بحجة القول بالتحريم.[٢]

ترى الدكتورة شادية كعكي: "النقود الرقمية المشفرة عملة مساعدة كما كانت الفلوس عملة مساعدة مع الدنانير والدراهم التي كانت العملة الأصلية في ذلك الزمن، وقد أجاز الفقهاء استعمالها مع أنها من عنصر غير النقدين".[٣]

وأضاف على نفس النحو، الدكتور موسى آدم عيسى (البنك الأهلي سابقًا): "العملات الرقمية مثل البيتكوين طالما أنها تصدر من منصات موثوقة فهي من الأموال المتقومة وتجري فيها صفة النقدية ما دامت تقوم بوظائف النقود، وتجري عليها سائر أحكام النقود".[٤]

تقول الدكتورة ميادة حسن أن "البيتكوين تعد مالا متقومًا، لانطباق محددات المال عليها، حيث يمولها بعض الناس ولها قيمة عندهم، ولا يوجد مانع من الانتفاع بها شرعًا، إذ الأصل في الأشياء الإباحة".[٥]

واستدل المجيزون باستعمال النقود المشفرة وحسبها نقودا كغيرها من النقود بقولهم ما يأتي:

- أولا، أن النقود الرقمية كغيرها من النقود ليست مغطاة بالذهب والفضة وهذا حال النقود الورقية في عصرنا حيث إنها لم تعد مغطاة بالمعادن بل إنها مغطاة بقبول الناس عليها وتداولها بينهم فقط. ويرى المجيزون أن العملات الرقمية مغطاة فعليا بسلة المعاملات التي تقوم بها في كل شفافية بواسطة تقنية البلوكشين والتي يتأكد منها كل مستخدمي هذه التقنية بأنفسهم دون الاحتياج إلى اللجوء إلى وسيط وهم من يضمنون هذه العملة ويضمنون قيمتها وعدم التلاعب والغش فيها.

(١) محمد بن علي القري، العملات الرقمية المشفرة، الصفحة رقم (١١).

(٢) د. محمد علي القري، العملات الرقمية المشفرة،، ندوة العملات الرقمية المشفرة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ٠٨ نوفمبر ٢٠٢١.

(٣) شادية محمد أحمد كعكي، العملات الرقمية المشفرة، ندوة العملات الرقمية المشفرة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، بتاريخ: ٠٨ نوفمبر ٢٠٢١.

(٤) موسى آدم عيسى، أفكار عامة حول العملات الرقمية المشفرة، ندوة العملات الرقمية المشفرة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، بتاريخ: ٠٨ نوفمبر ٢٠٢١.

(٥) د. ميادة محمد الحسن، العملات الرقمية المشفرة: البيتكوين نموذجًا، ندوة العملات الرقمية المشفرة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ٠٨ نوفمبر ٢٠٢١.

- ثانيًا، النقود الرقمية لامركزية ليست تحت سلطة حكومة أو جهة معينة أو بنك. وفي ظل عواقب الأزمة الاقتصادية العالمية في 2008 والتي أدت بادخارات العديد من الناس وساهمت في قلة ثقتهم في البنوك خاصة في البلدان التي تضررت بشدة من الأزمة العالمية حينها. دخلت هذه التجارب الصعبة التي مرت منها الشعوب خلال الأزمة المصرفية في ذاكرة المجتمعات العالمية والتصورات الشخصية لكل منهم، وأثرت بلا شك على قراراتهم وتفضيلهم لعملات لا تستحوذ عليها البنوك المركزية أو الحكومات.
- ثالثا، يرى الفقهاء المجيزون بالعملات الرقمية أن النقود تقوم على عرف التعامل بها واستدلوا بأقوال للفقهاء السابقين قمنا بذكرها سابقا ولن نعيد ذكرها هنا خشية الإطالة. ويرى أن قبول الناس التعامل بهذه العملات يستوفي مقومات النقود وتصبح بذلك متعارف بها قائمة بذاتها تجتمع فيها كل مقومات النقود.

مناقشة الآراء:

إن القول بأن العملات الرقمية غير مغطاة بالمعادن كباقي النقود الرقية قول صحيح حيث لا توجد اليوم عملة لا تزال مغطاة بالذهب والفضة، ولكن هذا يعني أن العملات الرقمية تعتبر نقودًا لأن نعت النقود لا يعطى إلا عن النقود المصدرة عن حكومات وجهات رسمية ولا يمكننا أن نشجع الناس التعامل بها والتخلي عن نقود دولهم لأن العملات الرقمية لا زالت تتسم ببعض الصفات الغامضة، وعليه وجب وضع لوائح وتوصيات تأطر التعامل بها.

أما القول بأن العملات الرقمية تحقق قدرًا مهما من الحرية الاقتصادية لمستخدميها فذلك بالفعل أمر إيجابي خاصة لمن يتخوف من استعمال البنوك بعد الأزمة الاقتصادية العالمية في ٢٠٠٨ ولا يريد اللجوء إلى وسيط أو سمسار أو بنوك ربوية. إلا أنه في الآن نفسه استعمال العملات الرقمية في وضعها الحالي يزيد من مخاطر أخرى لا يمكن تجاهلها مثل التعرض لنهب الأموال دون وجود جهة تخاطبها وتضمن استرجاعك لأموالك، ويشكل خطرًا لاقتصاد البلاد نفسها خاصة إن كان مستخدمي العملات يقصدون التعامل بها بنوايا التهرب الضريبي أو تهريب الأموال أو غسيل أموال مشبوهة ملطخة بجرائم المخدرات أو أمور أخرى غير مشروعة.

الترجيح:

◈ قاعدة: الأصل في المنافع الإباحة، وفي المضار التحريم. وتجمع هذه القاعدة أصلين: [١]

الأول: الأصل في المنافع الإباحة

والمراد به: أنّ المنافع[٢] التي لم يرد بشأنها دليل من الشارع؛ فالقاعدة في حكمها: الإباحة؛ حتّى يثبت خلافها الذي هو المنع يقول إمام الحرمين الجويني: «فما لم يُعلَم فيه تحريم يجري على حكم الحِلّ؛ والسبب فيه أنَّه لا يثبت لله حكمٌ على المكلفين غير مستند إلى دليل؛ فإذا انتفى دليل التحريم ثَمَّ، استحال الحكم به».[٣] بمعنى أن الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد دليل التحريم وهو قول الجمهور[٤].

وهذا بالنسبة للأفعال، أما بالنسبة للأشياء، وهي متعلقات الأفعال، فإن الأصل فيها الإباحة ما لم يرد دليل التحريم، فالأصل في الشيء أن يكون مباحًا، ولا يحرم إلا إذا ورد دليل شرعي على تحريمه؛ وذلك لأن النصوص الشرعية قد أباحت جميع الأشياء، يقول أبو العباس ابن تيمية: «وأمَّا العادات فهي ما اعتاده النَّاس في دنياهم مما يحتاجون إليه؛ والأصل فيها عدم الحظر؛ فلا يحظر منه إلا ما حظره الله سبحانه وتعالى ... والعادات الأصل فيها العفو؛ فلا يحظر منها إلا ما حرَّمه وإلا لدخلنا في قول الله تعالى: {قُلۡ أَرَءَيۡتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزۡقٖ فَجَعَلۡتُم مِّنۡهُ حَرَامٗا وَحَلَٰلٗا} ...».[٥]

وقال إمام الحرمين الجويني: «من الأصول التي آل إليها مجامع الكلام أنَّه إذا لم يُسْتَيْقَن حجرٌ أو حظرٌ من الشارع في شيءٍ؛ فلا يثبت فيه تحريم في خلو الزمان».[٦] ومن طالع كتب العلماء يراهم يستدلّون دائما بهذه القاعدة. وأدلّوا على ذلك بما يلي:

١- قوله تعالى: {هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا}.

ووجه الدلالة من وجهين:

◈ الأوّل: أنّ هذه الآية وردت في سياق الامتنان، وأبلغ درجات الامتنان الإباحة.

◈ الثّاني: أنّ الله عزّوجلّ أضاف ما خلق لنا باللام، واللام تفيد الملك، وأدنى درجات الملك إباحة الانتفاع.

(١) قاعدة: الأصل في المنافع الإباحة وفي المضار التحريم، سعد بن مطر العتيبي، بتصرف بسيط.

(٢) وقد يعبر عنها بـ «العادات»؛ لتكون في مقابل العبادات، إذ الأصل فيها التوقيف .

(٣) غياث الأمم في التياث الظلم، للجويني، صفحة رقم: ٤٩٠، وينظر لصفحة: ٥٠٢.

(٤) انظر: (السيوطي، الأشباه والنظائر)، (صفحة رقم: ٦٠)، و(ابن نجيم، الأشباه والنظائر، (صفحة رقم: ٦٦))، و(الزركشي، المنثور في القواعد، رقم: (١٧٦/١) (٧٠/٢))، و(العلائي، مختصر القواعد الفقهية، رقم: (٥٨٩/٢)).

(٥) انظر: (القواعد النورانية الفقهية، رقم: ١٧٦، ط١-١٤١٦، طبعة دار الفتح: الشارقة) .

(٦) الجويني، غياث الأمم في التياث الظلم، صفحة رقم: ٥٠٩-٥١٠ .

٢- قوله تعالى: {قُلۡ مَنۡ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخۡرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزۡقِ...} الآية.

فهذه الآية فيها إنكار على من حرّم شيئا بلا دليل، فدلّ ذلك على أنّ الأصل الإباحة.

٣- قوله تعالى: {وَمَا لَكُمۡ أَلَّا تَأۡكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ وَقَدۡ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيۡكُمۡ}.

فهذه الآية دليل على أنّ ما حرّمه الله قد بيّنه وما سواه حلال، فهو سبحانه يذكر أنّه بيّن المحرّمات، ولا شكّ أنّه لو كان الأصل هو التّحريم لبيّن الحلال، لأنّ ما يخالف الأصل هو ما يحتاج إلى تبيين وتفصيل، لا الأصل.

٤- قال تعالى: {أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ}.

ومعنى تسخير الله للإنسان جميع ما في الأرض هو إباحته لكل ما في الأرض.

٥- وقال تعالى: {هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ ذَلُولٗا فَٱمۡشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزۡقِهِۦۖ} وهكذا جميع الآيات التي جاءت في إباحة الأشياء جاءت عامة، فعمومها دل على إباحة جميع الأشياء، فتكون إباحة جميع الأشياء جاءت بخطاب الشارع العام.

٦- قوله صلّى الله عليه وسلّم: ((الحَلالُ مَا أَحَلَّهُ اللهُ، وَالحَرَامُ مَا حَرَّمَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ مِمَّا عَفَا عَنْهُ))[1].

٧- ما رواه البخاري ومسلم عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلّى الله عليه وسلّم قَالَ: ((إِنَّ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرَّمْ فَحُرِّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ)).

٨- ولو كان الأصل في الأشياء هو الحظر لكان على الرسول صلّى الله عليه وسلّم هو أيضا أن يبيّن الحلال فحسب، ولا داعي لأن يبيّن الحرام، وهذا يردّه النظر والواقع.

مناقشة الأدلّة:

١- أمّا استدلالهم بقوله عزّ وجلّ: {وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلۡسِنَتُكُمُ ٱلۡكَذِبَ..} الآية. فهو بعيد؛ لأنّ القائلين بأنّ الأصل في الأشياء الإباحة لم يقولوا ذلك من جهة أنفسهم، وإنّما قالوه بالدّليل من الكتاب والسنّة. ثمّ إنّ الآية المذكورة حجّة عليهم أيضا، لأنّهم قالوا بتحريم شيء لم يقم الدّليل على تحريمه.

(١) أخرجه التّرمذي، وابن ماجه، عن سلمان رضي الله عنه، وله شواهد كثيرة يصير بها صحيحا إن شاء الله كما في «السّلسلة الصحيحة».

٢- وأماّ استدلالهم بحديث: ((وَبَيْنَهُماَ أُمُورٌمُشْتَبِهَاتٌ)) فغيروارد؛ لأنّ المراد بالمشتبهات في الحديث ما تنازعه دليلان أحدهما يلحقه بالحرام، والآخر يلحقه بالحلال، كما هو معروف في باب التعارض، أما المسكوت عنه أصلا فهو مباح.

٣- أما استدلالهم العقلي، فاعلم أنّ التصرّف في ملك الإنسان حرام إلا أن يأذن، فهو مما لا يتنازع فيه اثنان، أمّا بالنسبة لله فالأمر يختلف، لأنّ التصرّف في ملك العباد بغير إذنهم فيه ضرر عليهم، والتصرّف في ملك الله تعالى لا يتحقق فيه ذلك، فهذا قياس مع الفارق.[١]

- والثاني: الأصل في المضارّ التحريم. وقد يعبر بـ(المنع) أو (الحظر) بدل (التحريم (. والمراد به: أنَّ ما لم يرد بشأنه دليل من الشارع من المضار فالقاعدة في حكمه، التحريم[٢]؛ حتى يثبت خلافه.

وقال في ذات السياق القرافي: «الأصل في المنافع: الإذن، وفي المضار المنع، بأدلة السمع».[٣] وقال الإسنوي: «وأمَّا بعد الشرع؛ فمقتضى الأدلة الشرعية أن الأصل في المنافع الإباحة ... وفي المضار – أي مؤلمات القلوب – هو التحريم».[٤]

أما قاعدة الأصل في الأشياء الضارّة التحريم، وفي الأشياء النافعة الحلّ، فقد ذكرت في «مذكرة في أصول الفقه»[٥] وقد قال بها جلال الدّين المحلي الشّافعي (ت: ٨٦٤ هـ) في «شرح متن الورقات». وهذا المذهب ظاهره القوّة، إلا أنّنا إذا تأمّلناه جيّدًا وجدناه غير ذلك.

وذلك لأنّ الأشياء الضارّة إنّما حرّمت بدليل، وهو: قوله صلّى الله عليه وسلّم: «لا ضَرَرَوَلا ضِرَارَ»، ومن ثمّ علمنا أنّ الأصل في الأشياء الضارة التحريم. ولكن قبل ورود هذا الدّليل لا يمكن القول بالتحريم، بدليل أنّ الشرع في أوّل الإسلام قد أباح الخمر، ولم يزل المسلمون يشربونها حتى ورد النّصّ بتحريمها، فلوكان الأصل في الأشياء الضارّة التحريم لامتنع المسلمون عن شربها لما عُلِمَ ما فيها من ضرر على العقل والبدن. وإلى هذه الأقوال الثلاثة أشار الشيخ يحيى بن نور الدين العمريطي، المتوفى سنة ٩٨٩هـ،بقوله:

وَالأَصْـلُ فـِي الأَشْـيَاءِ قَبْـلَ الشَّـرْعِ ... تَحْرِيمُهـَا لا بَعْـدَ حُكْـمٍ شَـرْعِيّ

بَـلْ مـَا أَحَـلَّ الشَّـرْعُ حَلَّلْنـَاهُ ... وَمـَا نَهَانـَا عَنْـهُ حَرَّمْنـَاهُ

(١) انظر: (شرح «نظم الورقات» في أصول الفقه، مذكّرة لروّاد الغرفة الصّوتية، منشور إلكتروني).

(٢) انظر: (إرشاد الفحول، للشوكاني: ٤٠٩/٢)؛ و(رفع الحرج في الشريعة الإسلامية، د. يعقوب الباحسين، رقم:٣٩٣-٣٩٤) وانظر: (العمل بالاحتياط في الفقه الإسلامي، منيب بن محمود شاكر، صفحة رقم: ١١٢).

(٣) انظر: (الذخيرة، رقم: ١٥١/١).

(٤) انظر: (التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، صفحة رقم: ٤٨٧).

(٥) انظر صفحة: (٢٠)

وَحَيْـــثُ لَـــمْ نَجِـــدْ دَلِيـــلَ حِـــلِّ ... شَـــرْعًا تَمَسَّـــكْنا بِحُكْـــمِ الأَصْـــلِ

مُسْـــتَصْحِبِينَ الأَصْـــلَ لا سِـــوَاهُ ... وَقَـــالَ قَـــوْمٌ ضِـــدَّ مـــا قُلْنـــاَهُ

أَيْ: أَصْلُهـــا التَّحْلِيـــلُ إِلَّا مـــاَ وَرَدْ ... تَحْرِيمُهـــا فـــي شَـــرْعِنا فَـــلا يُـــرَدْ

وَقِيـــلَ إِنَّ الأَصْـــلَ فِيمـــا يَنْفَـــعْ ... جَـــوَازُهُ، وَمـــا يَضُـــرُّ يُمْنَـــعُ[١]

ولا يخفى أنَّ القول بأن الأصل في الأشياء الإباحة. وهو قول الجمهور. هو الّذي أصاب كبد الصّواب وعليه يجري الفقه لدى العلماء. إذ قال الإمام الشوكاني رحمه الله: المراد من هذه العبارة وأمثالها مما يدل على حصر التحليل والتحريم على الكتاب العزيز هو باعتبار اشتماله على جميع الأحكام، ولو بطريق العموم أو الإشارة أو باعتبار الأغلب لحديث: إني أوتيت القرآن ومثله معه. وهو حديث صحيح.[٢]

أمّا ما يذكره بعضهم من أنّ هناك قولا آخر وهو «التوقف» فلا معنى له، وهو قول بعض الحنفية، وأبي الحسن الأشعريّ، وأبي بكر الصّيرفي (ت٣٣٠)، فإنّ قولهم هذا يرجع إلى القول بالتحريم احتياطا، وقد سبق بيان ضعفه.[٣] ويقول الحق سبحانه وتعالى في سورة المائدة مخاطبًا المؤمنين الذين يحرمون ما أحل الله: {يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ٨٧ وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلٗا طَيِّبٗاۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِيٓ أَنتُم بِهِۦ مُؤۡمِنُونَ}[٤].

وقد ذكر المفسرون في سبب نزول هاتين الآيتين روايات، منها ما قاله الإمام الطبري رحمه الله في تفسيره[٥]: حدثنا بشر بن مُعاذ قال، حدثنا جامع بن حماد قال، حدثنا يزيد بن زريع، عن سعيد، عن قتادة في قوله: {يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمۡ }، الآية، ذكر لنا أنّ رجالا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رَفَضوا النساء واللحم، وأرادوا أن يتّخذوا الصوامع. فلما بلغ ذلك رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال: ليس في ديني تركُ النساء واللحم، ولا اتّخاذُ الصوامع= وخُبِّرنا أن ثلاثة نفرٍ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اتَّفقوا، فقال أحدهم: أمَّا أنا فأقوم الليل لا أنام! وقال أحدهم: أمَّا أنا فأصوم النهار فلا أفطر! وقال الآخر: أما أنا فلا آتي النساء! فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم فقال: ألم أُنَبَّأْ أنكم اتّفقتم على كذا؟ قالوا: بلى! يا رسول الله، وما أردنا إلا الخير! قال: لكني أقومُ وأنامَ، وأصوم وأفطر، وآتي النساء، فمن رغب عن سُنَّتي فليس منّي وكان

(١) متون أصولية مهمة، صفحة رقم: ٣٥٦/ ١-٣، الجزء الأول، إلياس قبلان، دار الكتب العلمية.

(٢) الشوكاني، نيل الأوطار، الجزء الثامن، صفحة رقم: ٢٧٨ .

(٣) انظر: العمريطي، شرح «نظم الورقات»، في أصول الفقه، مذكّرة لروّاد الغرفة الصّوتية، منشور إلكتروني.

(٤) سورة المائدة، الآية رقم: (٨٦-٨٧)

(٥) https://quran.ksu.edu.sa/tafseer/tabary/sura٥-aya٨٧.html .

في بعض القراءة: «من رغب عن سنتك فليس من أمتك وقد ضل عن سواء السبيل)[١]. وذكر لنا أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال لأناسٍ من أصحابه: إن مَنْ قبلكم شدَّدوا على أنفسهم فشدَّد الله عليهم، فهؤلاء إخوانهم في الدُّورِوالصوامع[٢]! اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئًا، وأقيموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وصوموا رمضان، وحُجُّوا واعتمروا، واستقيموا يستقم لكم.[٣]

وعليه يكون التحريم إذا حرم الخالق سبحانه وتعالى شيء فلا بد من نص مخصص لهذا العموم، وواضح، يدل على استثناء هذا الشيء من عموم الإباحة؛ ومن هنا كان الأصل في الأشياء الإباحة، كما في قوله تعالى: {حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحۡمُ ٱلۡخِنزِيرِ}، وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «حُرِّمَتِ الْخَمْرَةُ لِعَيْنِهَا» ذكره المبسوط عن ابن عباس، فيكون ما نص عليه الشرع من تحريم أشياء هو مستثنى من عموم النص، فهو على خلاف الأصل.

ويخلص الإمام الطبري بالقول أنه: «لا يجوز لأحد من المسلمين تحريم شيء على نفسه مما أحل الله لعباده المؤمنين من طيبات المطاعم والملابس والمناكح، ولذلك رد النبي صلى الله عليه وسلم التبتل على ابن مظعون، فثبت أنه لا فضل في ترك شيء مما أحله الله لعباده، وأن الفضل والبر إنما هو في فعل ما ندب عباده إليه وعمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنه لأمته، واتبعه على منهاجه الأئمة الراشدون» [٤].

فبين الشارع سبحانه وتعالى الحلال والحرام وما يؤدي إليه فجاءت الآيات القرآنية الكريمة والسنة النبوية الطاهرة موضحتين لهما دون لبس يقبل تأويلهما أو توظيفهما خارج سياق التنزيل، وأن العموم في دليل الإباحة، والتعيين بالشيء المعين في دليل التحريم، يجعل الإباحة عامة لجميع الأشياء، والتحريم خاصًّا بما ورد تحريمه، والأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد دليل التحريم، والأصل في الأفعال التقيد بالحكم الشرعي.

لا يمكننا أن نحكم على جميع العملات الرقمية في حكم شرعي واحد فهي مختلفة باختلاف أسامها ومنها المشفرة وغير المشفرة، والمستقرة وغير المستقرة ومنها من تلتزم بضوابط معينة وأخرى لا. وبالنسبة إلى البيتكوين فكما رأينا في الدراسة فهو مال متقوم شرعا تصلح به منافع عدة ويحترم عدة

(١) في المطبوعة: «عن سواء السبيل»، بزيادة «عن»، وليست في المخطوطة.

(٢) «الدور»، يعني جمع «دير»، وقد ذكرت القول فيه، انظر: (صفحة رقم: ٥١٥، تعليق: ١).

(٣) انظر: (بشر بن معاذ العقدي، الأثر: ١٢٣٤٤-» مضى برقم: ٣٥٢، ٢٦١٦)، أما «جامع بن حماد»، فلم أجد له ترجمة فيما بين يدي من المراجع. وهذه أول مرة يأتي إسناد بشر بن معاذ في روايته عن يزيد بن زريع بواسطة جامع بن حماد». أما إسناد: بشر بن معاذ، عن يزيد بن زريع، عن سعيد، عن قتادة» فهو إسناد دار في التفسير من أوله إلى هذا الموضع، برواية «بشر بن معاذ» عن «يزيد بن زريع» مباشرة. وسيأتي هذا الإسناد الجديد بعد هذا مرارا، برقم: ١٢٣٦٧، ١٢٤٢٣، ١٢٥٠٧، ١٢٥٢٤. وفي هذا الإسناد الأخير، نص صريح على أنه روى الخبر مرة بواسطة «جامع بن حماد» هذا، ثم رواه مرة أخرى عن «يزيد بن زريع مباشرة».

(٤) المصدر السابق

وظائف نقدية، يمكن امتلاكه وتخزينه وشراء السلع والخدمات به في عدة متاجر ومحلات في العالم، كما يمكن أن يصرف العملات الرقمية ويبدلها بأي عملة أخرى إن أراد.

في مسألة السُّفْتَجَةُ والعملات الرقمية

وفي ظل المعاملات العالمية للعملات الرقمية ومن أهمها البيتكوين، وجب ذكر مسألة السُّفْتَجَةُ التي تعرف في علم الاقتصاد على أنها "حوالة صادرة من دائن، يكلِّف فيها مَدينَه دفعَ مبلغٍ معيَّن في تاريخ معيَّن لإذن شخص ثالث، أو لإذن الدائن نفسه، أو لإذن الحامل لهذه الحوالة".[١]

أما في فقه المعاملات المالية، فلقد فسرها عدد من الفقهاء؛ فقال النووي: "وهو كتاب يكتبه المستقرض للمقرض إلى نائبه ببلد آخر ليعطيه ما أقرضه"[٢] ، وقال عنها القاضي عياض: "وذلك أن يسلف الرجل في بلد مالًا لبعض أهله، ويكتب القابض لنائبه ببلد المسلف ليدفع له عوضه هنالك مما له ببلده خوف الطريق". كما جاء تفسيرها في معجم المصطلحات الشرعية: "أن يقرض شخص آخر مالًا ببلد؛ ليستوفيه في بلد آخر، فيأمن الْمُقرِض من خطر الطريق، ومؤونة الحمل. ويستفيد المقتَرض من القرض. ومن أمثلته ما ذكره بعض الفقهاء على أنها حوالة، وبعضهم على أنها قرض".[٣]

فمسألة السفتجة، في صورة مبسطة تعني أن رجلا يستدين من آخر مالًا في مدينة معينة ويشترط عليه السداد في مدينة أخرى، وهذا ما قد يحدث بكثرة بواسطة العملات الرقمية حيث هي بطبيعتها غير محكومة بحدود وتخدم الناس عموما في جميع أنحاء العالم من غير وسيط ولا شروط. ولقد اختلف الفقهاء حول جواز السفتجة فمنهم من رأوا بجوازها ومنهم من أفتوا بتحريمها وقالوا إنها من الدَّين الذي جرّ نفعًا، وكل قرضٍ جر نفعًا فهو ربا.

كما انقسمت آراء الفقهاء في حكم السفتجة إلى أربعة أقوال:

- القول الأول: وهو قول الحنابلة حيث رأوا أنه لا تجوز السفتجة إذا شرط الوفاء في بلد آخر، وكان للمال المقرض مؤونة حمل وكلفة أما إذا لم يكن الوفاء في البلد الآخر مشروطًا، أو لم يكن لحمل المال مؤونة وكلفة فتجوز.
- القول الثاني؛ وهو للشافعية، والحنفية، والظاهرية، وقد ذهب إلى عدم جوازها أيضًا إذ كان الوفاء في البلد الآخر مشروطًا في العقد، لأنها تكون حينئذ قرضًا جر نفعًا وهو محظور شرعًا. أما إذا لم يكن ذلك مشروطًا في العقد فتجوز، لأن التبرع بالمنفعة من المقترض للمقرض من حسن القضاء.

(١) انظر: (المعجم الوسيط، صفحة رقم: ٤٤٩).

(٢) انظر: (النووي، تهذيب الأسماء واللغات، صفحة رقم: ١٤٩/٣).

(٣) انظر: (ابن نجيم، البحر الرائق، رقم: ٢٧/٦)، و(الدسوقي، حاشية الدسوقي، رقم: ٢٢٥/٣)، و(القلعجي، معجم لغة الفقهاء، صفحة رقم: ١٨٣).

- القول الثالث وهو ما ذهب إليه المالكية، وهو أنه لا تجوز إلا في حالة الضرورة. حيث يكون المقرض أمام أمرين: إما اللجوء إلى السفتجة وإما تعريض ماله للضياع. فتجوز عندئذ تقديما لمصلحة حفظ المال على مفسدة القرض الذي يجر نفعًا.
- أما القول الرابع والأخير والذي رجحه غالبية الفقهاء استدلالًا بما روي عن عطاء أن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه كان يأخذ من قوم بمكة دراهم ثم يكتب بها إلى أخيه مصعب بن الزبير في العراق ويأخذونها منه فسئل ابن عباس عن ذلك فلم ير به بأسًا فقيل له: إن أخذوا أفضل من دراهمهم؟ قال: لا بأس إذا أخذوا بوزن دراهمهم.

كما استدلوا بما جاء في بلاغيات الإمام مالك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال في رجل استسلف من رجل طعامًا، على أن يعطيه إياه ببلد آخر، فكره ذلك عمر بن الخطاب، وقال: فأين الحمل؟[١]

ووفقًا لهذه الرواية التي أخذ بها ابن قدامة وأبو يعلي وابن تيمية من الحنابلة وابن عبد الحكم من المالكية وغيرهم الكثيرون، حيث قال موفق الدين بن قدامة: "والصحيح جوازه؛ لأنه مصلحة لهما –أي المقرض والمقترض– من غير ضرر بواحد منهما، والشرع لا يرد بتحريم المصالح التي لا مضرة فيها، بل بمشروعيتها. ولأن هذا ليس بمنصوص على تحريمه، ولا في معنى المنصوص، فوجب إبقاؤه على الإباحة".[٢]

وأضاف ابن تيمية في نفس السياق: "لأن كلا من المقرض والمقترض منتفع بهذا الاقتراض، والشارع لا ينهى عما ينفعهم ويصلحهم، وإنما ينهى عما يضرهم".[٣]

(١) انظر: (موطأ الإمام مالك، رقم: ٣٩٢/٢).

(٢) انظر: (ابن قدامة، المغني، رقم: ٢٤٠/٤).

(٣) انظر: (مجموع الفتاوى، رقم: ٢٩/ ٥٣١).

المناقشة والترجيح

وحيث إن الأصل في المعاملات هو الإباحة وعلمًا أنه لا يوجد هناك دليل قاطع أو غير مباشر على منعها، فنرى من الصواب أن تكون السفتجة جائزة في المعاملات المالية للمسلمين؛ حيث إنها ليست من القرض الذي جرّ نفعًا إذ ليس كل نفعٍ يكون في القرض يمنع منه، خاصة وأن النفع هنا يكون مشتركا فيما بين الطرفين المقرض والمقترض فاشتراط وفاء القرض في بلاد أخرى مصلحة للمقرض والمقترض معًا من غير أن يكون هناك ضرر بواحد منهما، والشرع لا يرد بتحريم المصالح التي لا مضرة فيها، وإنما ينهى عن الأمور التي فيها مضرة للأفراد والمجتمع.

كما أننا لم نجد في الشريعة الإسلامية ما يمنع من تطور النقود واستحداثها خاصة عندما ذكرنا تاريخ النقود عند العرب ووجدنا أن ولقرون عدة تم استعمال نقود "أجنبية" مثل الروم والفرس. وإن الشريعة الإسلامية لا تعمل حدًّا على النقود وطبيعتها أو طرق تداولها بل تقوم على الحكم عليها بحسب ما تجلبه من مصالح لمستخدميها وللأمة الإسلامية عامة.

فالشريعة الإسلامية وضعت قواعد مالية واضحة وراسخة تبين الطريقة الصحيحة للمعاملات المالية، ونذكر هنا أهم القواعد الفقهية بخصوص البيع والمال، وهي:

أولًا، قاعدة الأصل أن كل ما صح نفعه صح بيعه إلا بدليل

فالأصل في البيع هو الإباحة والصّحّة، إلا إن اتضح أن هناك حتّى دليل على الحظر أو الفساد. وقد استدل الفقهاء بقول اللّه تعالى في القرآن الكريم: {وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ}.(١)

فالله أحل البيع الذي فيه منفعة متداولة بين أفراد المجتمع. وذكره في الآية بدليل العموم حيث إن لفظ البيع مفرد محلًّى بالألف واللام، ويفسر أهل العلم المفرد المحلّى بالألف واللّام بالعموم، ولكن الفقهاء اتفقوا على أنه ورغم مخرج العموم المذكور في الآية إلا أنه لحقها التّخصيص، حيث إن الفقهاء اجتمعوا على صحة حظر أنواع عديدة من البيع مثل البيع الباطل أو الفاسد أو ما لم يقبض، والبيع الذي فيه الغرر، وبيع ما لا يملكه الإنسان، والمجاهيل وعقد البيع على المحرّمات من الأشياء ومنها المخدرات والميسر والخمر والخنزير (و/أو)، الأشياء التي قد تسهل الإتجار في هذه المحرمات مثل بيع الأسلحة لجهات وأفراد غير رسمية قد تستعمل الأسلحة لأهداف إرهابية غير محمودة أو بيع العنب لصانع خمر من الواضح أنه سيستعمله في إنتاج خمره ويعتبر إذا أن البائع ساهم وسهل إنتاج الخمر.

(١) سورة البقرة، الآية رقم: (٢٧٥).

والمعروف أن البيع والتجارة فيهم خير ومنفعة حتى إنه يُذكر أنَّ النبيّ -صلَّى الله عليه وسلَّم- عندما كان شابا لا يتعدى العشرين من عمره بدأ يتاجر في أموال السيدة خديجة -رضي الله عنها- مع غلامها ميسرة؛ حتى تمكّن من جمع الكثير من المال مع ما حصل له من ثقة الناس ومحبَّتهم؛ وذلك لأمانته وحكمته. وفي رواية عن يحيى بن جابر الطائي ونعيم بن عبد الرحمن الأزدي قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "تِسعةُ أعشارِ الرِّزقِ في التِّجارةِ، والعُشرُ في المواشي".

وعن حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا".

ويقوم البيع الصحيح على ثلاثة شروط أساسية:

- أولًا، شرط من مصلحة العقد وهي المصلحة التي تعود على المشترط له أو البائع، يكون توثيق العقد لرهن أو ضامن أو شهود أو خيار، كاشتراط تأجيل الثمن أو بعضه إلى تاريخ محدد أو اشتراط أن يكون في البضاعة صفة معينة فتكون من صناعة دولة محددة أو من القماش الفلاني أو النوع الفلاني وهذا يكون لمصلحة المشتري حيث يمكنه الفسخ إن تخلف البائع من ضمان وتقديم الصفة المشترطة ويصح له أيضا الإمساك مع التعويض عن فقد الصفة فيقوّم المبيع مع تقدير وجود الصفة ويقوم مع فقدها ويدفع له الفرق.
- ثانيًا، شرط من مقتضى العقد، كأن يشترط البائع تسلم المبلغ نقدًا حالًا أو يشترط المشتري تسلم البضاعة حالًا أو تسليم البيت أو الأرض في زمن محدد مثلًا أو يشترط إفراغها حالًا، فكل هذه الشروط تنصب في مقتضيات العقد وهي تعتبر تحصيل حاصل حيث رضي الطرفان على تلك الشروط يضمن وجوب العقد عليهم، لحديث: "الصُّلحُ جائزٌ بينَ المسلمينَ إلَّا صلحًا أحلَّ حرامًا، أو حرَّم حلالًا. وقالَ رسولُ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ: المسلمونَ على شروطِهم".[1]

وتأتي هذه الشروط من البائع أو المشتري لتأكيد مبتغى الطرفين في حال كان هناك عرف في البلد مختلف عن الشروط المتفقة بينهم كأن يمنع من استلام البضاعة مباشرة كأن تبقى البضاعة في المعرض يومين أو ثلاثة أو لا يفرغ الأرض أو البيت المبيع إلا بعد مضي شهر مثلًا من توقيع العقد.

- وثالثًا، شرط البائع أو المشتري بذل منفعةٍ مباحة في المبيع مثل أن يشترط البائع أن يظل ساكنًا في البيت شهرًا كاملا قبل أن يفرغه ويسلمه إلى المشتري، أو كأن يشترط المشتري على البائع أن يسلمه البضاعة في محل آخر غير الذي اقتناه فيه مثل من يشتري عفشًا لبيته أو ثلاجة فيصعب عليه نقلها، أو من يشتري طعامًا ويشترط على المطعم توصيله إلى البيت. فعن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم: "باع جملًا واشترط ظهره إلى المدينة"[2] متفق عليه.

(١) أخرجه أبو داود، رقم: (٣٥٩٤)، وابن الجارود في ((المنتقى))، رقم: (١٠٠١)، وابن حبان، رقم: (٥٠٩١).

(٢) أخرجه البخاري، رقم: (١٧٣/٢)، ومسلم، رقم: (٥٣/٥)، وأحمد، رقم: (٢٩٩/٣)

ثانيا: قاعدة كل معاملة فيها غرر أو جهالة فيما يقصد فهي باطلة

والغررهوفي اللغة هو اسم يأتي مصدره من غرَّيغرّ، وهودائرعلى معنى النقصان والخَطَروالتعرض للهلاك. والغرَرَ بفتحتين هو الخطر وهو ما لا تعلم عاقبته، أي أن عاقبته مجهولة إما لعدمه وإما للعجز عنه وإما للجهل بقدره ووصفه.

واصطلاحا؛ فإن الغرر: هو عدم اليقين، مجهول العاقبة فيه أو خطر ومخاطرة. يقول أبو العباس ابن تيمية- موضحًا سبب النهي عن الغرر: "مفسدة بيع الغررهي كونه مظنة العداوة والبغضاء، وأكل الأموال بالباطل، كما أنه نوع من المخاطرة والقماروالميسر الذي حرَّمه الله في القرآن". [١]

قال القاضي عياض: هو ما له ظاهر محبوب وباطن مكروه، ولذلك سميت الدنيا متاع الغرور. قال: وقد يكون من الغرارة، وهي الخديعة، ومنه الرجل الغر بكسر الغين للخداع، ويقال: للمخدوع أيضًا، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم "المؤمنُ غِرٌّكريمٌ والفاجرُ خِبٌّ لئيمُ". [٢]

وعرفه أبويعلى فقال: "ما تردد بين أمرين ليس أحدهما أظهر". [٣]، وعرفه السرخسي فقال: "الغرر: ما يكون مستور العاقبة". [٤]، وعرّفه ابن عرفة فقال: "ما شك في حصول أحد عوضيه، أو المقصود منه غالبًا". [٥]، وعرفه ابن القيم فقال: "بأنه ما لا يعلم حصوله، أولا تعرف حقيقته ومقداره". [٦]

كما عرّفه الشيرازي فقال: "الغرر: ما انطوى عنه أمره، وخفي عليه عاقبته". [٧] ، وقال الأزهري: "بيع الغرر ما كان على غير عهدة ولائقة، وتدخل فيه البيوع التي لا يحيط بثمنها المتبايعان، ومنه التغرير بالنفس في القتال إنما هو حملها على غير ثقة". [٨]

وقد ذهب غالبية الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة وبعض الحنفية إلى أن الغرر يشمل ما لا يدرى حصوله والمجهول.

ومن المرادفات المشتبهة بالغرر نجد الجهالة، وتعرف الجهالة لغةً بأنها عدم المعرفة. أما اصطلاحًا فذهب الفقهاء إلى القولين:

(١) انظر: (جموع الفتاوى، رقم: ٢٩/ ٤٨).

(٢) أخرجه الطبراني، رقم: (١٩/ ٨٢) (١٦٦)، وابن عدي، (الكامل في الضعفاء)، رقم: (٧/ ١٦٣).

(٣) انظر: (شرح منتدى الإرادات، رقم: (٢/ ١٤٥)).

(٤) انظر: (السرخسي، المبسوط، رقم: (١٢/ ١٩٤)).

(٥) انظر: (شرح حدود ابن عرفة (١/ ٣٥٠)).

(٦) انظر: (كتاب زاد المعاد في هدي خيرالعباد الجزء (٥) الصفحة رقم (٧٢٥)).

(٧) انظر: (المهذب (٣/ ٣٠)).

(٨) النظم المستعذب، بهامش المهذب، الجزء الأول، صفحة رقم: ٢٦٢.

- القول الأول؛ وهو قول ابن تيمية والقرافي وغيرهم رأوا أن الغرر والجهالة متفرقان يمكنهما أن يجتمعا في مكان ويفترقا في آخر. وقد فرق القرافي بين قاعدة المجهول وقاعدة الغرر بقوله: وأصل الغرر هو الذي لا يدري هل يحصل أم لا؟ كالطير في الهواء والسمك في الماء. وأما ما علم حصوله وجهلت صفته فهو المجهول كبيعه ما في كمه فهو يحصل قطعًا، لكن لا يدري أي شيء هو.[١]

وأضاف: أما وجود الغرر بدون الجهالة، فكشراء العبد الآبق المعلوم قبل الإباق لا جهالة فيه وهو غرر لأنه لا يدري هل يحصل أم لا؛ وأما الجهالة بدون الغرر كشراء حجر لا يدري أزجاج هو أم ياقوت؟ مشاهدته تقتضي القطع بحصوله فلا غرر، وعدم معرفته تقتضي الجهالة به؛ وأما اجتماع الغرر والجهالة فكالعبد الآبق المجهول الصفة قبل الإباق.[٢]

- أما القول الثاني الذي ذهب إليه غالبية الفقهاء يميل إلى أن الغرر أعم من الجهالة فكل مجهول غرر، وليس كل غرر مجهولا. وهذا المعنى يتماشى مع تقسيم الفقهاء الغرر إلى أنواع ومنهم ابن تيمية الذي أقام المجهول كنوع من الغرر في القواعد النورانية الفقهية.[٣]

وعامةً، إذا حللنا أصل المعاملات المحرمة في الشريعة الإسلامية نجد أن التحريم يعود إلى ثلاث قواعد أساسية: الربا والغرر والغش أو التحايل. ولقد استدل الفقهاء بالمصادر الشرعية:

- عن أبي هريرة: "نَهَى رسولُ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ عن بَيعِ الغرَرِ، وعن بيعِ الحصاةِ". [٤]
- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ: وَعَنْ بَيْعِ ضِرَابِ الْجَمَلِ.
- وفي رواية أخرى عن أبي هريرة قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كسب الحجام وعن ثمن الكلب وعن عسب الفحل».
- كما لا يجوز للإنسان أن يبيع ما ليس عنده، يقول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يحل سلف وبيع ولا بيع ما ليس عندك"[٥] وسأله حكيم بن حزام قال: "يا رسول الله! الرجل يأتيني يريد السلعة وليست عندي، فأبيعها عليه ثم أذهب فأشتريها فقال صلى الله عليه وسلم: "لا تبع ما ليس عندك[٦]

(١) القرافي، الفروق، الجزء (٣)، الصفحة رقم: (٢٦٥).

(٢) المرجع السابق

(٣) محمد أبوزهرة، الملكية ونظرية العقد، (القاهرة، مصر، دار الفكر العربي، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م). صفحة رقم: (٢٥٩)، و(مصطفى أحمد الزرقا، الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد، (دمشق، دار القلم، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، ف ٣٧١.

(٤) أخرجه مسلم، رقم: (١٥١٣)، وأبو داود، رقم: (٣٣٧٦)، والترمذي، رقم: (١٢٣٠) واللفظ له، والنسائي، رقم: (٤٥١٨)، وابن ماجه، رقم: (٢١٩٤)، وأحمد، رقم: (٧٤١١).

(٥) رواه الترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأبو داود.

(٦) رواه الترمذي، رقم: (١٢٣٢) والنسائي، رقم: (٤٦١٣).

- وفي حديث ابن مسعود: ((لا تشتروا السمك في الماء فإنه غرر)) وهو ضعيف لكن معناه صحيح.
- عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم مرَّ على صبرة طعام، فأدخل يده فيها، فنالت أصابعه بللًا. فقال: "ما هذا يا صاحب الطَّعام؟ قال: أصابته السَّماء يا رسول الله. قال: أفلا جعلته فوق الطَّعام كي يراه النَّاس؟ من غشَّ فليس منِّي".[1]

وقد يناقش البعض أن الجهالة في العملات الرقمية موجودة حيث إنها عملات غير رسمية أسستها جهات مجهولة. لا تقدم لمستخدميها ضمانات ولا سندات تتكل عليها في حال فقدت العملة قيمتها أو انهارت كليا. خاصة وأن العملات الرقمية غير مغطاة بمعادن مثل الذهب والفضة وتتذبذب قيمتها حسب الإقبال والطلب عليها.

(١) رواه مسلم، رقم: (١٠٢).

ثالثا: قاعدة كل مباحٍ أدى تعاطيه إلى محرم فهو حرام.

وتدخل هذه القاعدة تحت قاعدة سد الذرائع الكبيرة والتي يشهد كل الفقهاء بمنزلتها العالية حيث إنها تقوم على تحصين نفس المسلم من المخاطر التي تعود عليه وعلى المجتمع المسلم بالضرر. فهذه القاعدة تبين أنه حتى إذا كان الشيء مباحا، ولكنه أدى بطريقة أو بأخرى إلى أمور محرمة فإنه يكون ممنوعًا. وتحرم الشريعة الإسلامية تعاطيه سدًّا لذريعة الوصول إلى الحرام، وقد استدل الفقهاء بقول الله تعالى: {وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ}[١]

وكما قال الرسول صلى الله عليه «الدين النصيحة» قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: «لله، ولكتابه، ولرسوله، ولعامة المسلمين». [٢] كما قال عليه الصلاة والسلام: "وإذا استنصحك فانصح له" [٣] ، وفي المنع من ذلك أخذ بمثال من يريدون خرق السفينة، وقد قال: "فإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعًا، وإن تركوهم هلكوا وهلكوا جميعًا" [٤] . وفي الحديث: "لعن رسول الله في الخمر عشرة: عاصرها ومعتصرها وشاربها وحاملها والمحمولة إليه وساقيها وبائعها وآكل ثمنها والمشتري لها والمشتراة له". [٥]

ففي الحديث نرى أنه حتى من عصر العنب يشارك في الإثم لأنه يعلم جليا ما عواقب ذلك العصر من خمر وسكر ومحرمات. وكما أنه على المسلم أن يصون نفسه ويحصنها فعليه أن لا يؤدي بغيره إلى ارتكاب المحرمات والفواحش. ومع أن الأصل في بيع العنب وعصيره الحل إلا أنه لما أدى تعاطيه إلى حرام عن طريق الخمر فصار حرامًا سدًّا للذريعة، لحديث أنَّ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ "نهَى أن يسافرَ بالقرآنِ إلى أرضِ العدوِّ مخافةَ أن ينالَه العدوُّ". [٦]

كما أنه لا يجوز بيع السلاح لمن غلب على الظن أنه يستعمله فيما لا يجوز كقتل نفسٍ معصومة أو الاعتداء على الحرمات أو ليقطع به الطريق ويخيف به السبيل فكل مباح أدى تعاطيه إلى محرم فهو حرام، حتى إنه لا يجوز البيع على بيع أخيه لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "لا يبع أحدكم على بيع أخيه ولا يخطب على خطبته إلا أن يأذن له". [٧]

(١) سورة المائدة، الآية (٢).

(٢) رواه النسائي، رقم: (٤٢١٠)، عن أبي هريرة.

(٣) رواه مسلم، رقم: (٢١٦٢).

(٤) رواه البخاري.

(٥) رواه الترمذي، وابن ماجه، من حديث أنسٍ.

(٦) الراوي: عبد الله بن عمر، المحدث: العيني، المصدر: عمدة القاري، صفحة رقم: (٣٣٧/١٤)، وخلاصة حكمه: صح أن هذه الزيادة [مخافة أن يناله العدو] مرفوعة وليست بمدرجة.

(٧) أخرجه البخاري، رقم: (٥١٤٤) واللفظ له، ومسلم، رقم:(١٤١٣)..

ورأى الفقهاء في هذا الحديث أن ما يؤدي إلى المخاصمة وغضب وتهاجر ما بين نفوس المسلمين فهو محرم، ولا بد من سد جميع الوسائل التي قد تؤدي إليه، ومن ذلك بيع المسلم على بيع أخيه أو شراؤه على شرائه فإنه لما كان مفضيًا إلى ذلك منعت الشريعة منه، فالأصل أنه مباح لكن لما كان يؤدي إلى هذه المفسدة منع منه، ومثله الخطبة على خطبته. ومن ذلك قد نستنتج أن العملات الرقمية التي ليس لها ضامن أو وكيل قد تؤدي إلى تشاجرات بين المسلمين وخصام، وعلى سبيل المثال اشترى مسلم على نصيحة أخيه حصة منها وضاعت فلوسه لا قدر الله.

وتكون العملات الرقمية وسيلة لمحرمات أخرى حيث كما ذكرنا فهي لا تصدر من جهات رسمية وليس عليها رقابة، وبذلك فقد تشجع البعض على ارتكاب جرائم مالية وتزيد من نسب الاحتيال والنصب في المجتمع، ويمكن بناءً على ذلك أن يقول بعض الفقهاء المعاصرين بمنعها وتحريمها لسد الذرائع على الأمة الإسلامية.

رابعا: قاعدة كل مغالبة مبنية على المخاطرة فهي قمار وميسر إلا فيما أجازه الدليل.

والمغالبة تأتي من مصدر تَغْلِيب. وجاء معناها في معجم الغني «غَلَّبَهُ عَلَيْهِ»: جَعَلَهُ يَغْلِبُهُ. و«غَلَّبَ مَصَالِحَهُ عَلَى مَا عَدَاهَا»: قَدَّمَهَا عَلَى غَيْرِهَا. أما الميسر فهو قِمَار، مُقامرة، وكلّ لعب فيه مُراهنة وهو طلب كل واحد منهما صاحبه بغلبة في عمل أو قول، ليأخذ مالًا جعل للغالب. والمعروف عنه في أيام الجاهلية كل ما يضم اللعب والمقامرة بالأزلام واللعب بالقَداح، ويأتي مصدره من يَسَر، كما كان لفظ الميسر يطلق على الجزور نفسها؛ لأنّها كانت تستعمل في لعب الميسر والأزلام.

ومصطلح الميسر يشمل كل لعبة اشترط فيها الطرفان أو الأطراف اللعب والمراهنة على المال علما أنه هناك احتمال بفقدانه والمغالبة تكون من باب القمار أيضا. وقد جاء ذكر هذه المصطلحات في المصادر الشرعية:

- قال الله تعالى: {يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ٩٠ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ فِي ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِ وَيَصُدَّكُمۡ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِۖ فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ}[1]
- قال الله تعالى: {يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِۖ قُلۡ فِيهِمَآ إِثۡمٞ كَبِيرٞ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثۡمُهُمَآ أَكۡبَرُ مِن نَّفۡعِهِمَاۗ وَيَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلۡعَفۡوَۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِ لَعَلَّكُمۡ تَتَفَكَّرُونَ}[2]

(١) سورة المائدة، الآية رقم: ٩٠-٩١

(٢) سورة البقرة، الآية رقم: ٢١٩

- قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: ((مَن لَعِبَ بالنَّرْدَشِيرِ، فَكَأنَّما صَبَغَ يَدَهُ في لَحْمِ خِنْزِيرٍ ودَمِهِ)).[١]
- قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: ((إنَّ اللهَ حرَّم عليَّ -أو حرَّم-؛ الخمرَ، والميسِرَ، والكُوبةَ)).[٢]
- وروى الشيخان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال مَن حَلَفَ مِنكُمْ، فقالَ في حَلِفِهِ: باللَّاتِ، فَلْيَقُلْ: لا إلَهَ إلَّا اللَّهُ، ومَن قالَ لِصاحِبِهِ: تَعالَ أُقامِرْكَ، فَلْيَتَصَدَّقْ. [وفي رواية]: فَلْيَتَصَدَّقْ بشيءٍ. وفي حَديثِ الأوْزاعِيِّ: مَن حَلَفَ باللَّاتِ والْعُزَّى.[٣]

فالشرع واضح في تحريمه للميسر والقمار وكل معاملة فيها نسبة من المغالبة والمخاطرة قد تؤدي إلى مال حرام وأكل الناس نقودها بالباطل، خاصة وأن هذه الألعاب الخطيرة تلهي الإنسان عن الأعمال الصالحة مثل ذكر الله بل وقد تلهيه عن فرائضه مثل الصلاة.

وفي قول الفقهاء عن الميسر والقمار:

- قال ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما: «الميسر هو القمار».[٤]
- قال السعدي: (هو كل المغالبات التي يكون فيها عوض من الطرفين من النرد والشطرنج، وكل مغالبة قولية أو فعلية بعوض).[٥]
- قال ابن سيرين: (كل لعب فيه قمار من شرب أو صياح أو قيام فهو من الميسر).[٦]
- قول الزهري عن الأعرج: (الميسر هو الضرب بالقداح على الأموال والثمار).[٧]

وللميسر عدد من السلبيات الكبيرة والعديدة فكما ذكرنا سابقا فهو يشغل عن القيام بالفرائض والأعمال الصالحة التي يؤجر المؤمن عليها حيث قال عز وجل: {وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِۖ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ}[٨] ويمكن للميسر أن يوقع بالمسلمين في العداوة والبغضاء، كما قال عز وجل: {إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِي ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ}.[٩]

---

(١) رواه مسلم في صحيحه، عن بريدة بن الحصيب الأسلمي، رقم (٢٢٦٠).

(٢) رواه أبو داود في سننه، عن عبد الله بن عباس، رقم (٣٦٩٦)، صحيح.

(٣) رواه البخاري في صحيحه، رقم (٤٨٦٠)، ومسلم في صحيحه، رقم (١٦٤٧)، عن أبي هريرة.

(٤) انظر: (تفسير القرآن العظيم، رقم: ٢ / ٩٢ للإمام إسماعيل بن عمر بن كثير ط. دار الفكر – بيروت ١٤٠١ هـ).

(٥) انظر: (الشيخ عبد الرحمن السعدي، تيسير الكريم المنان في تفسير كلام الرحمن، صفحة رقم: ٩٨ ط. مؤسسة الرسالة – بيروت).

(٦) محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري، رقم: ٢ / ٣٨٥، ط. دار الفكر – بيروت ١٤٠٥ هـ

(٧) إسماعيل بن عمر بن كثير، تفسير القرآن العظيم، رقم: ٢ / ٩٢، ط. دار الفكر – بيروت ١٤٠١ هـ

(٨) سورة المائدة الآية رقم: ٩١.

(٩) سورة المائدة الآية رقم: ٩١.

قال ابن القيم رحمه الله: «وإذا تأملت أحوال هذه المغالبات، رأيتها في ذلك كالخمر، قليلها يدعو إلى كثيرها، وكثيرها يصد عما يحبه الله ورسوله، ويوقع فيما يبغضه الله ورسوله»، [١]كما أن الميسر يؤدي إلى أكل المال الباطل وهذا ما نهى عنه ربنا الكريم بقوله تعالى: {وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ}[٢]

والميسر رجس من عمل الشيطان لقوله تعالى: {إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ} [٣] ، وقال في وصفه: {رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ} [٤] ، والتعريف بالرجس هو « في كلام العرب كل مستقذر تعافه النفس، وقيل إن أصله من الركس وهو العذرة والنتن»[٥] فالرجس هو العمل الدَنِيء، القَذِر، والقَبيح.

ورأى بعض العلماء من الذين حرموا العملات الرقمية وذكرناهم سابقًا، أن العملات الرقمية تشبه القمار والميسر وتأخذ من صفاته، حيث إن العملات الرقمية تتضمن مقدارًا غير هين من المخاطرة والمقامرة، وتبدأ هذه المقامرة من أول مرحلة وهي مرحلة التعدين، حيث من يستطيع تعدين العملة هو شخص واحد كل عشرة دقائق يحاول حل لغز الخوارزمية المطروحة واكتساب وحدات من العملة، ولكن إن فشل في ذلك فيذهب كل مجهوده هباء منثورا. فالفائز في عملية التعدين هو الوحيد الذي يستفيد من العملة الرقمية والباقي يخسرون جهدهم ووقتهم (حيث قد تتطلب العملية ساعات طويلة) بل وأنهم يستهلكون كهرباء وطاقة وحواسب ذكية من دون أي مقابل ملموس وهذا ما قد يشبه عملية المقامرة حيث قد يلعب القمار لعبة عصيبة وطويلة ويخسر كل شيء في لحظة بسبب الحظ.

ورأى البعض أن العملات الرقمية المشفرة تأخذ من صفات القمار حيث إنها غير مستقرة وتتذبذب أسعارها بسرعة فائقة ونذكر مثال سعرها في سبتمبر ٢٠٢٠ الذي كان يتراوح في حوالي عشرة آلاف دولار ليتصاعد بسرعة فائقة ويصل إلى ٥٨ ألف في مارس ٢٠٢١ مما يساوي تقريبا ستة أضعاف. وشاهد مجددا بعد ذلك تصاعدًا وهبوطًا قياسيًّا، وبذلك نرى أن العملات الرقمية المشفرة والتي من أهمها البيتكوين ليست كباقي العملات المركزية المستعملة من الدول السائدة حيث لا تتسم بالاستقرار، ويرى البعض أنها لا تؤهل أن تكون مخزنا لثروة أو مقياس للتسعير والتي تعد من أهم وظائف المال. بل رأى البعض أن العملات الرقمية المشفرة هي أداة لربح الحرام يراهن البعض على زيادة قيمتها والبعض الآخر على العكس بل هناك من يراهنون عليه في الاتجاهين ويَرحبون مالا على هذا التذبذب لا أكثر.

(١) ابن القيم، الفروسية الصفحة رقم (٣٠٩).

(٢) سورة البقرة، الآية (١٨٨) .

(٣) سورة المائدة الآية رقم: ٩٠.

(٤) سورة المائدة الآية رقم: ٩٠.

(٥) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، رقم: ١١٤/٢.

أضاف المحرمون للعملات الرقمية المشفرة أنها تشتمل على القمار؛ لأن الإنسان يبذل جهدا ومالا مقابل الحصول عليها، أما العملات العادية فلا يمكن للإنسان أن يشتريها بسعر أغلى من التي هي عليه إلا إن كان يحول بين عملات أجنبية وهذا أحل.

في الوقت نفسه، تظل أهم نقطة لمن يرون أن العملات الرقمية حرام وأنها مثل الميسر والقمار هي أن العملات الرقمية ليس لها ضامن لبقاء ثمنيتها وقيمتها ومجهولة الإصدار حيث لا يعرف الناس لحد الآن من أسس البيتكوين في ٢٠٠٩ ومن وراء الاسم الوهمي. خاصة وأن الحساب يمتلك أكبر مقدار من وحدات العملة وهذا ما يزيد في مجهولية العملات الرقمية ويصب في مخاطرة الفرد لو استثمر فيها.

الخاتمة والتوصيات:

وعلى ما سبق، فإن القول بجواز العملات الرقمية المشفرة لا يعني التشجيع على استخدامها والتخلي عن العملات الرسمية المحلية فيجب على كل مسلم أن يرعى محيطه وقوانين بلاده وأن يفكر في المصلحة العامة للبلاد قبل نفسه، خاصة وأن مخاطر العملات الرقمية لا تزال قائمة.

إذ لا يمكن للعالم الإسلامي أن يقف مكتوف اليدين أمام تطورات ما يسمى بالثورة الخامسة كما سبق وذكرنا وهي الثورة الصناعية الجديدة القائمة على تقنية البلوكشين ووجب إيجاد حلول تسمح بإنشاء واستخدام العملات الرقمية في ظل احترام الشروط الشرعية والضوابط الإسلامية.

وتكمن خلاصة ما جاء سابقًا بقولنا إن العالم متوجه إلى استعمال أكبر وأوسع للعملات الرقمية المشفرة التي بإمكانها أن تطمح في أن تكون عملة ثانوية في شتى أنحاء العالم خاصة أننا في ظل عولمة متزايدة ومسافات مقربة ولا يوجد مسلك آخر غير مواكبة هذا التطور الحتمي الذي تعيشه الحضارات الإنسانية منذ بداية الزمان، فمن المهم أن نتوقف عن تحريم العملات الرقمية وأن نعمل جاهدين على ضبطها عن طريق سبل جديدة، مثل إصدار الدول لعملات رقمية مشفرة تقوم عليها بقوانينها وتكون تحت سلطة البنوك المركزية الحكومية، وضبط ما يمكن أن يدفع بحرمة تلك العملات من مضاربة وربا وغيرها لتتسم بشرعية كاملة وتحترم في الآن نفسه الشرعية الإسلامية والاحتياجات المعاصرة.

وقد تعمق بعض الباحثين الاقتصاديين [١] في مستقبل النقود في العالم الإسلامي وطرحوا فكرة "الدينار الإسلامي المشفر" كمشروع مستقبلي مهم للنقود المشفرة في العالم الإسلامي يتناسب مع مقاصد الشريعة الإسلامية ويعزز هويتنا ومكانتنا في التجارة العالمية.

وبين الباحثون أهم الفاعلين في نظام النقود هذه والتي يقوم عليها بنك مركزي موحد يمثل البلدان الإسلامية المنخرطة مثل البنك المركزي الأوروبي القائم على عملة اليورو، وهيئة رقابة شرعية تقوم بدور الرقابة الشرعية على عمليات العملة والبنوك الإسلامية التي تتعامل بالعملة وتحرص على ضمان البعد الشرعي للدينار الإسلامي المشفر.

فيقول الدكتور معتز أبو جيب (أكاديمية إسراء بماليزيا): "العملات الرقمية المشفرة هي أصول من نوع خاص تأخذ أحكاما مختلفة وفقًا لأنواعها المختلفة والأصل بقائها على الإباحة إلا أن الحكم الشرعي لكل منها مرهون بضوابط، ويجري على البيتكوين ما يجري على النقود من أحكام وضوابط".[٢]

(١) انظر: (د.عويسي أمين، د.معتوق جمال، د.العيفة عبد الحق، دراسة: «مستقبل النقود في العالم الإسلامي «الدينار الإسلامي المشفر»، جامعة فرحات عباس، الجزائر).

(٢) د. معتز أبو جيب، العملات الرقمية المشفرة في عقدها الثاني: دراسة تحليلية فنية شرعية، ندوة العملات الرقمية المشفرة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ٠٨ نوفمبر ٢٠٢١.

كما أن من أهم المخاطر التي تلحق بالعملات الرقمية حسب ما أكدنا عليه سابقًا نجد التغير السريع والتقلب في أسعار العملات الرقمية المشفرة خاصة وكما ذكرنا سابقا لا توجد أسباب أساسية تحكم تحركات أسعارهم فالعملات الرقمية المشفرة هي عملات بطبيعتها غير مركزية لا تحكمها سلطة. فما هي العوامل التي يجب على المتداولين والمستثمرين في العملات المشفرة مراعاتها لتقييمها؟ من بين الأجوبة والحلول المطروحة نجد أن التنظيم الحكومي من أهم الحلول لمكافحة هذه المخاطر. ومن أهم السبل التي قد يتخذها التدخل الحكومي نجد أنه من الممكن أن يكون للحكومة تأثير مباشر على أسعار العملات المشفرة وقد يتم ذلك عبر طريقتين:

الطريقة الأولى:

هي أن تنظم الحكومات أسعار الأصول وهذا ما تنوي سلطة دبي للخدمات المالية القيام به حيث إنها تعمل على تنظيم الأصول الرقمية. وكان قد صرح وليد سعيد العوضي، الرئيس التنفيذي للعمليات في سلطة دبي للخدمات المالية أن ذلك سيكون من خلال منظورين:

- الأول عبر ترميز الاستثمارات – أو ما يسمى بـ "الأصول المالية الرقمية".
- والثاني، العمل على باقي العملات الموجودة في عالم الترميز، مثل الرموز المشفرة لحقوق استخدام الخدمات (Utility Tokens)، والرموز المشفرة القابلة للتبادل (Exchange Tokens)، (بما في ذلك بيتكوين)، والعملات المستقرة، ورموز النقود الإلكترونية.[١]

وعليه سيركز عمل سلطة دبي للخدمات المالية على:

- إصدار الأصول الرقمية.
- التأكد من تكوين الجهات القائمة على الأنشطة المتعلقة بالأصول الرقمية، مثل أمناء الحفظ، والبورصات، ومنصات التداول، ومقدمي المحافظ الإلكترونية.
- تسويق الأصول الرقمية.

(١) دبي للخدمات المالية، تدرس تنظيم الأصول والعملات الرقمية، وليد العوضي الرئيس التنفيذي للعمليات في حوار مع الخليج، ٢٧ يونيو ٢٠٢١ (بتصرف بسيط).

الطريقة الثانية:

يمكن للحكومات أن تأطر عمل العملات الرقمية بطريقة غير مباشرة عبر تأطير الحماس المفرط لفئة معينة من الأصول من خلال تكبيلها باللوائح التي تزيد من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية. مثال على هذا النهج هو تنظيم البيتكوين الذي يتم النظر فيه عبر ولايات مختلفة في الولايات المتحدة.

كما يمكن للحكومات تأطير عمل المنصات القائمة على هذه العملات وإجبارها هي ومشتركيها على احترام قوانين معينة لتجنب المخاطر المؤدية إلى الانهيار الاقتصادي سواء على مستوى الفرد أو خاصة على مستوى الدولة.

يجدر بنا ذكر هنا مثال ماليزيا التي ألزمت مؤسسي المنصات الرقمية الحصول أولا على تراخيص حكومية من السلطات المعنية تسمح لهم بإنشاء المنصات الإلكترونية كما وأنها وضعت ضوابط للمتعاملين في تلك المنصات ومن أهمها التسجيل بإبراز الهوية للمتعامل.

وقد نجد أيضا أن دولا عديدة وبعض الولايات الأمريكية أيضا تطلب من مستعملي العملات الرقمية سندات ضمان أو مبلغًا معادلًا بالعملة الورقية لتبادل العملات المشفرة داخل ولاياتها القضائية.

وأخيرًا، فيمكن للحكومات أيضًا أن تجعل الأصول نادرة من خلال فرض ضوابط عليها. مثال على ذلك هو حالة تجارة الذهب في الأسواق المالية حيث إن عليها قيود استيراد في العديد من البلدان.

يمكن أن تفشل جميع أنواع الإجراءات الثلاثة فلن يكون من السهل تأطير عمل العملات الرقمية خاصة في حالة العملات التي تعد جوهرية ولها قاعدة جماهيرية كبيرة مثل البيتكوين والإيثريوم. هذا لأن العملات المشفرة هي عابرة للقارات لا تحترم الحدود الوطنية ولمشتركيها دفاتر ومحافظ لامركزية منتشرة في بلدان متعددة.

إن كل ذلك، سيتطلب حتمًا تنظيم جهود جبارة لتنسيق عملها المنتشر عبر العديد من الاقتصادات العالمية. ونظرًا لتفاوت مستويات الاهتمام بالعملات المشفرة وتأثيرها على الاقتصادات الوطنية في أماكن مختلفة فلن تكون هذه المهمة هينة. ومن التوصيات الأخرى، نجد أنه من الجدير العمل على توحيد المصطلحات الخاصة بالعملات الرقمية المشفرة وعدم إطلاق عليها اسم النقود الإلكترونية أو العملات الإلكترونية. كما ووجب توضيح نوع العملات الرقمية التي نتكلم عنها فهناك كما ذكرنا سابقًا أنواع عديدة من العملات الرقمية منها المشفرة ومنها لا ومنها المستقرة ومنها لا وغيرها الكثير. فكل هذه المصطلحات ستساعد عامة الناس في فهم المسألة أكثر.

وأخيرًا وليس آخرًا، فقد وجب التشجيع على دراسة المسألة المطروحة أكثر عمقًا ومشاركة مختلف المحللين والباحثين فيها من فقهاء، وعلماء، وباحثين، ومحللين، ومهندسين في شتى المجالات من اقتصاد وعلم اجتماع وعلوم الكمبيوتروالحوسبة وتجار.. لدراسة العملات الرقمية بكل أنواعها، ليكون العالم الإسلامي متحدًا وجاهزًا لهذا التحدي الجديد.

الملاحق:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

قرار رقم: ٢٣٧ (٨/٢٤)

بشأن العملات الإلكترونية

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي، المنعقد في دورته الرابعة والعشرين بدبي، خلال الفترة من: ٠٧-٠٩ ربيع الأول ١٤٤١هـ، الموافق: ٠٤-٠٦ نوفمبر ٢٠١٩م، وبعد اطلاعه على التوصيات الصادرة عن الندوة العلمية للعملات الإلكترونية، التي عقدها المجمع بجدة خلال الفترة من ١٠-١١ محرم ١٤٤١هـ الموافق ٩-١٠ سبتمبر ٢٠١٩م، واستماعه إلى المناقشات التي دارت حوله، قرر ما يلي:

أولًا: المفهوم وآليات التعامل والمخاطر:

١. حيث إن مفهوم العملات الإلكترونية عام يشمل بطاقات الائتمان، وبطاقات مسبقة الدفع، والشيكات الإلكترونية وغيرها، وبناء على ذلك انتهت المناقشات إلى استعمال مصطلح العملات الرقمية المرمزة (المشفرة)، ومن أشهر هذه العملات: البيتكوين، والإثيريوم، والريبل رغم ما بينها من فروق، مما يميز هذه العملات أنها أرقام مشفرة، وليس لها كيان مادي ملموس، أو وجود فيزيائي، ويتم تداولها بين أطراف التعامل بدون وسيط. ويطلق على هذا التعامل نظام الند للند. وتصنف حسب الأبحاث المقدمة إلى ثلاثة أنواع: الأول: عملات (coins) وتصدق على البيتكوين، الثاني: بدائل العملات (altcoins) مثل اللايت كوين، والبيتكوين كاش، الإثيريوم والريبل، الثالث: القسائم (tokens) وهي أصول قابلة للاستبدال والتداول بالسلع والعملات المشفرة. ومن أبرز سمات النوع الأول اللامركزية، وتعني عدم وجود جهة حكومية أو خاصة تشرف على إصدارها خلافًا للأنواع الأخرى. وأغلب العملات الرقمية المشفرة تستند إلى تقنية سلسلة الكتل (block chain)، وهذه التقنية هي التي تنتج العملة وتحتفظ بالسجل الكامل للتعاملات بالعملة. ومن سمات البيتكوين وجود جدل حول شخصية المُصدر.

٢. يتم التعامل بالعملات الرقمية المشفرة من خلال المنصات الإلكترونية المتاحة على الإنترنت بشكل مباشر أو من خلال سماسرة. وهناك رسوم تدفع لتلك المنصات، ويجب أن يكون لكل متعامل محفظة إلكترونية خاصة على جهاز الحاسوب الخاص به، توثق ملكيته للعملات الرقمية المشفرة التي يملكها وإمكانية التصرف فيها. ومن أبرز ما يميز التعامل من المنصات والمحافظ الإلكترونية هو إمكانية التعامل بها بأسماء مستعارة وهو ما يطلق عليه الغفلية (anonymity).

٣. قامت بعض الدول مثل ماليزيا بإلزام الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المعنية لإنشاء المنصات الإلكترونية ووضعت ضوابط للمتعاملين في تلك المنصات وأبرزها التسجيل بإبراز الهوية للمتعامل.

٤. ورغم انتشار هذه العملات في العديد من البلاد في آلاف المحال التجارية فضلًا عن استبدال العملات الوطنية بها، وقبولها من بعض الجهات الحكومية، فإن العديد من الدراسات تشير إلى مخاطر تكتنف التعامل بالعملات الرقمية المعماة (المشفرة) بصفة عامة ومن أبرزها التقلبات السعرية.

ثانيًا: الحكم الشرعي:

١. من خلال الأبحاث المعروضة والمناقشات التي دارت تبين أن ثمة قضايا مؤثرة في الحكم الشرعي لا تزال محل نظر منها:

١,١. ماهية العملة المعمّاة (المشفرة) المرمزة هل هي سلعة أم منفعة أم هي أصل مالي استثماري أم أصل رقمي؟

١,٢. هل العملة المشفرة متقومة ومتمولة شرعًا؟

ثالثًا: نظرًا لما سبق ولما يكتنف هذه العملات من مخاطر عظيمة وعدم استقرار التعامل بها؛ فإن المجلس يوصي بمزيد من البحث والدراسة للقضايا المؤثرة في الحكم.

١. المصطلحات الخاصة بالعملات الرقمية: -

- المصطلحات الخاصة بالعملات الرقمية التي تبدأ بحرف A - ال2FA: المصادقة الثنائية (2FA) هي طبقة إضافية من الأمان تُعرف باسم «المصادقة متعددة العوامل» وتستخدمها غالبية منصات تداول العملات الرقمية. - ال51% Attack: هجوم الاستحواذ 51% هو نوع من أنواع الهجوم على بلوكتشين ويحدث عندما تتحكم مجموعة واحدة أو مجموعة من المعدنين بنسبة أكثر من 50٪ من طاقة التعدين في الشبكة أو الطاقة الحسابية. - الAddress: يقصد به عنوان المحفظة ويستخدم لإرسال واستقبال المعاملات. وغالبًا ما يكون المفتاح العام للمستخدم.
- الAirdrop: توزيع مجاني للعملة الرقمية أو التوكن للمستخدمين المحتملين وفقا لرؤية برنامج الإيردروب.
- ال Algorithm: الخوارزمية وهي سلسلة تعليمات لا لبس فيها تستخدم لغرض حل مشكلة ما.
- الAltcoin: العملات الرقمية البديلة للبيتكوين، ويستخدم لوصف العملات الرقمية الأخرى غير بيتكوين.
- الAML: مكافحة غسيل الأموال (AML) هو إطار يتكون من الإجراءات القانونية والتنظيمية للحد من وتقليص تدفق الأموال التي يتم توليدها من أنشطة غير قانونية أو مشكوك فيها.
- الAPI: هي واجهة برمجة التطبيقات – هي مجموعة من الوظائف والإجراءات التي تسمح للمستخدمين بالتفاعل مع بيانات تطبيق أو خدمة، مثل التبادل، لتنفيذ بعض الأوامر برمجيًا.
- الArbitrage: يقصد بها استغلال الفرق بين أسعار المنصات وشراء وبيع العملات الرقمية على الأسواق المختلفة للاستفادة وتحقيق الأرباح. - الASIC: الدائرة المتكاملة الخاصة بالتطبيق (ASIC) هي دارة مدمجة مخصصة لأقصى أداء في استخدام معين، بدلًا من الاستخدام للأغراض العامة.
- الATH: أعلى سعر على الإطلاق – أعلى سعر وصلت إليه عملة رقمية مقابل عملة أساسية، مثل الدولار أو BTC أو ETH أو BNB أو مقابل السوق بشكل عام.

المصطلحات الخاصة بالعملات الرقمية التي تبدأ بحرف B

- الBags:: ويقصد بها المحفظة التي تقوم بتخزين العملات الرقمية.
- الBear:: الدب، وهو اتجاه سلبي في أسعار السوق. وهي على عكس كلمة bull.
- الBull: الثور؛ وتعني اتجاها إيجابيا في أسعار السوق. وهي عكس كلمة (Bear).

- الBinance Labs:: هو صندوق تأثير اجتماعي ومبادرة لاحتضان واستثمار وتمكين بلوكتشين والعملات الرقمية لرجال الأعمال والمشاريع والمجتمعات.
- الBitcoin Dominance: هيمنة البيتكوين؛ وهي نسبة القيمة السوقية للبيتكوين مقابل مجموع القيمة السوقية لجميع العملات الرقمية الأخرى.
- الBitcoin Pizza: بيتزا بيتكوين؛ وهي قصة بيتزا بابا جونز سيئة السمعة التي تم بيعها مقابل 10،000 بيتكوين قديمًا.
- الBlock: البلوك؛ وهي الملفات التي تقوم بتخزين بيانات المعاملة التي يتم تسجيلها بشكل دائم على سلسلة بلوكتشين. عندما يتم إنشاء معاملة جديدة على بلوكتشين، يتم إضافتها إلى كتلة مع معاملات جديدة أخرى. وبمجرد إضافة بلوك إلى بلوكتشين، فهو غير قابل للتغيير.
- الBlock Explorer:: وهي صفحة ويب بلوكتشين على الإنترنت تسمح للمستخدمين بتصفح معلومات حول البلوك والمعاملات والأرصدة وتاريخ المعاملات.
- الBlock Height:: وهي عدد الكتل في السلسلة بينها وبين كتلة التكوين في البلوكتشين.
- الBlock Reward:: وهي مكافأة البلوك.
- الBlockchain: (بلوكتشين؛ وهي قاعدة بيانات أو سجل بيانات، لامركزي يسمح بنقل القيمة من شخص لآخر دون الحاجة لوجود طرف ثالث كما ويتم تسجيل جميع معلومات المعاملات في سجل غير قابل للتغير.
- الBollinger Bands:: وهي أداة للتحليل الفني تستخدم لاقتراح ما إذا كانت عملة رقمية معروضة للبيع أو ذروة شراء في الوقت الحالي.
- الBounty:: وهي مكافأة تنشرها مجموعة أو فرد لتحفيز عمل معين أو سلوك معين (مثل الإحالات) أو التطوير.
- الBUIDL: مماثلة لـ HODL، وهو مصطلح يشير إلى بناء مشروع فعليًّا.
- الBurn:: وهي عملية حذف بعض التوكن وإنقاص العدد الإجمالي من عملة رقمية معينة بشكل دائم، مما يقلل من إجمالي العرض.

المصطلحات الخاصة بالعملات الرقمية التي تبدأ بحرف c

- الCandlestick: الرسوم البيانية الشريطية العمودية المستخدمة في الأسواق المالية للإشارة إلى النشاط الأخير لسعر الأصل – أعلى وشمعة الشمعة تشير إلى سعر الفتح والإغلاق خلال نافذة زمنية محددة للشريط، والخطوط التي تمتد منه، والمعروفة باسم ذيل الشمعة، تشير إلى النطاقات الإجمالية، من الأعلى إلى المنخفض، خلال الفترة الزمنية. - الCentralized: (المركزية، وتعني كيانا واحدا (أو مجموعة) لديه سلطة مثل نظام الحكومات يعتبر مركزيًا.
- الCirculating Supply:: وهي أفضل تقدير لعدد التوكن غير المؤمنة / العملات الرقمية من أجل عملة رقمية.
- الCoin:: وهي عملة نقدية أورقمية مستقلة عن أي منصة أخرى، والتي يتم استخدامها للتبادل.
- الCold Storage: أو التخزين البارد؛ وهو استخدام محفظة العملة الرقمية غير المتصلة بالإنترنت لحفظ الأصول الرقمية.
- الCold Wallet: وهي محفظة غير متصلة بالإنترنت.
- الConfirmation: وهي بمجرد أن يتم إرسال إحدى المعاملات إلى شبكة، قد يتم تضمينها في كتلة (بلوك) يتم نشرها إلى الشبكة عند هذه النقطة، ستحصل على تأكيد. يمثل التأكيد درجة من الدوام على بلوكتشين
- الConfirmation Time: وقت التأكيد) – متوسط الوقت المستغرق لإضافة كتلة واحدة إلى بلوكتشين.
- الConsensus Mechanism: (آليات الإجماع، بعض الخوارزميات على الشبكة اللامركزية. وتشمل الأمثلة DPoS وPoW وPoA وPoS..
- الCPU:: وهي، وحدة المعالجة المركزية (CPU) هي مكون حاسوبي يقوم بتفسيروتنفيذ معظم الأوامر من أجهزة وبرامج الكمبيوتر. - الCryptography:: وهو طريقة لتخزين وإرسال البيانات في نموذج بحيث يمكن قراءتها ومعالجتها فقط من قبل المستلم المقصود. - الCustody:: وهي ملكية الأموال أو الأصول الرقمية، بعقد حماية من المحفظة وأصولها يعني أيضا عقد مفاتيح خاصة ومسؤولية الحفاظ على الأموال آمنة.

المصطلحات الخاصة بالعملات الرقمية التي تبدأ بحرف D

- الDAG: الرسم البياني اللحظي.
- الDAO: (منظمة لامركزية مستقلة) بشكل عام، نظام من القواعد المشفرة التي تحدد الإجراءات التي تتخذها المنظمة. قد يشير DAO أيضا: على وجه التحديد في DAO التي كانت على إيثيريوم.
- الDApps:: وهي التطبيقات اللامركزية (dApps) ويتم تشغيلها على شبكة الند للند P2P من عدد كبير من الأجهزة المحوسبة بدلًا من جهاز كمبيوتر مركزي واحد. ويسمح ذلك بتشغيل البرنامج على الإنترنت دون أن يتم التحكم به بواسطة كيان واحد.
- الDDoS: ، يعتبر رفض الخدمة الموزع (DDoS) هجومًا حيث يتم استخدام أنظمة متعددة لمهاجمة أحد الأهداف، مثل الخادم أو موقع الويب أو الشبكة، مما يؤدي إلى رفض الخدمة (DoS) لمستخدمي الخادم المستهدف أو موقع الويب أو الشبكة.
- الDead Cat Bounce:: وهو مصطلح تداول يشير إلى ارتداد في سعر عملة ما بعد انخفاض كبير.
- الDecentralized: اللامركزية؛ وهي عدم وجود طرف واحد لديه السلطة الكاملة ومتحكم بكل شيء.
- الDecentralized Exchange:: وهي منصة تبادل لا تطلب من المستخدمين إيداع أموالهم في المنصة للتداول ولا تحتفظ المنصة بأموال المستخدم. بدلا من ذلك، يتداول المستخدمون مباشرة من محافظهم الخاصة.
- الDelegated Proof of Stake: يُعد إثبات التفويض الموزع (DPoS) آلية توافق في الآراء حيث يصوت أصحاب التوكن على المندوبين لإجراء التحقق من الشبكة نيابةً عنهم. يتم تبديل المندوبين بشكل دوري.
- الDeposit:: وهي إيداع الأموال وشحن الحساب.
- الDepth Chart:: وهي تمثيل مرئي لحجم البيع مقابل الشراء من orderbook، وهو كتاب يظهر أوامر الشراء والبيع.
- الDifficulty: ، وهو مقياس لمدى صعوبة العثور على تجزئة تحت هدف محدد، (صعوبة التعدين).
- الDip: (القاع، وهو انخفاض مؤقت في سعر العملة الرقمية إلى أقل حد متوقع.
- الDoS: إن رفض الخدمة (DoS) هو هجوم بقصد تعطيل الشبكة.

- الDouble Spending: ، وهو الإنفاق المزدوج، وهو عندما تنفق العملة الرقمية أكثر من مرة. ويحدث نتيجة للهجوم 51 ٪.
- الDPoS: يُعد إثبات التفويض الموزع (DPoS) آلية توافق في الآراء حيث يصوت أصحاب الرمز المميز على المندوبين لإجراء التحقق من الشبكة نيابةً عنهم. يتم تبديل المندوبين بشكل دوري.
- الDust:؛ وهي صفقة صغيرة أو مبلغ لا يستحق الإرسال مع رسوم تكلفة ثابتة.
- الDYOR: أي قم بأبحاثك الخاصة (Do Your Own Research).
- الDump:؛ وهي تعني إغراق السوق بعمليات كثيفة لبيع عملة معينة مما يؤدي إلى هبوطها بشكل سريع.

المصطلحات الخاصة بالعملات الرقمية التي تبدأ بحرف E

- الEclipse Attack:؛ وهي احتكار الشبكة من أجل منع عقد معينة من تلقي المعلومات من العقد الصادقة.
- الEEA:؛ وهو تحالف مشاريع الإيثيريوم.
- الELI5:؛ وهو شرح مفهوم بمصطلحات أساسية للغاية بحيث يمكن لفهم بعمر 5 سنوات. (Explain Like I'm 5)
- الEMA: المتوسط المتحرك الأسي (وهي أداة تستخدم في التحليل الفني).
- الEncryption:؛ وهي تحويل المعلومات أو البيانات إلى رمز آمن من أجل منع الوصول غير المصرح به إلى المعلومات أو البيانات.
- الERC-20:؛ وهو معيار تقني مستخدم في بلوكتشين ايثيريوم. ويتم إنشاء التوكنات عليه.
- الExchange:؛ وهو سوق لتجارة العملات، حيث يمكن للمستخدمين شراء وبيع العملات الرقمية.

المصطلحات الخاصة بالعملات الرقمية التي تبدأ بحرف F

- الFiat:؛ وهي الأموال الورقية (الكاش).
- الFlappening: عندما يتفوق Litecoin على Bitcoin Cash في القيمة السوقية.
- ال Flippening: عندما يتفوق Ethereum على Bitcoin في القيمة السوقية.

- ال FOMO:: وهي الخوف من خسارة الفرص، وهذا يعني طلب الشراء الكثيف على عملة معينة أو السوق بشكل عام خوفًا من ضياع الفرصة.
- ال Fork: الفورك؛ ويعني الانقسام للعملة وهناك نوعان هما Hard Fork وSoft Fork.تجد معناهم بنفس المقالة
- ال FUD: ، الخوف وعدم اليقين والشك، ويشير هذا المصطلح عادة إلى المستثمرين الذين يتملكهم الخوف من إشاعة ما أو حدث معين وعادة ما يكونوا من المستثمرين الجدد أو عديمي الخبرة.
- ال Fundamental Analysis . (FA): ، ويعني التحليل الأساسي، ويكون التحليل الأساسي عن ماهية مشروع العملة ومن الفريق الذي يقف خلفها وعن أخبار رسمية أو داخلية للعملة عن عقود شراكة معينة مع أطراف أخرى.

المصطلحات الخاصة بالعملات الرقمية التي تبدأ بحرف G

- ال Gas: ، وهو رسوم التنفيذ لكل عملية يتم إجراؤها على بعض شبكات بلوكتشين.
- ال Gas Limit: ، وهو الحد الأقصى للمبالغ التي يرغب المرء في دفعها مقابل معاملة ما – ومجرد ترك الصفقة دون تكلفة الحد المسموح به للغاز، ستفشل الصفقة. وهذا الإجراء من أجل منع المعاملات منخفضة القيمة التي تسد الشبكات.
- ال Genesis Block: ، وهو البلوك الأولى من بلوكتشين، يشار إليها أحيانًا باسم block 0.
- ال GPU: ، وتستخدم وحدة معالجة الرسومات (GPU) بشكل أساسي لتعزيز أداء الفيديو والرسومات، ومع ذلك، يتم استخدامها بشكل متكرر في عمليات التعدين مع خوارزمية توافق الآراء على إثبات العمل. (Proof of Work
- ال Gwei: Gwei هي من فئات عملة الإيثيريوم. حيث إن 1 من Giga wei - Gwei يعادل مليون من wei.

المصطلحات الخاصة بالعملات الرقمية التي تبدأ بحرف H

- ال Hard Cap:: وهو الحد الأقصى لمقدار الأموال التي ينوي أي مشروع جمعها في الـICO الخاص به.
- ال Hard Fork:: وهو عبارة عن تغيير في البلوكشين. وهو تحديث برمجي لشبكة العملة، يعمل هذا التحديث على قاعدة جديدة غير متوافقة مع برمجيات سابقة دأبت على إنشاء وإمساك وإدارة

العملة.

- الHash؛ وهو التشفير الناتج عن الHash function.
- الHash function: دالة تقوم بتحويل المدخلات إلى مخرجات مشفرة ذات طول ثابت. تسمى الـ Hash.
- الHashrate:؛ وهو السرعة التي تقوم بإخراج التشير الHash. تقاس عادة في تجزئات في الثانية الواحدة.
- الHODL:؛ وهو المصطلح الذي يعني التمسك في العملة وعدم التفريط فيها مهما حدث لهدف سعري أو زمني.
- الHot Wallet:؛ وهو محفظة متصلة بالإنترنت.

المصطلحات الخاصة بالعملات الرقمية التي تبدأ بحرف I و K و L و M و N .

- الICO: ، وتعني العرض المبدئي أو الأولي للعملة، وهذه المرحلة تكون انطلاقة العملة حيث يتم بيعها من قبل أصحاب العملة للمستثمرين.
- الKYC: ، أي تعرف على عميلك (KYC) هو إجراء قياسي في صناعة التمويل. والذي يسمح للشركات بتحديد عملائها. حيث تطلب الشركات بيانات العميل الشخصية مثل جواز السفر وعنوان الإقامة.
- الLedger: محفظة الأجهزة المستخدمة لتخزين العملات الرقمية. وهي أيضا محفظة باردة لأنها لا تتصل بالإنترنت.
- الLeverage: الرافعة المالية، أي عندما يقوم الفرد بمضاعفة أكبر للأصل. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستثمار في أدوات مالية خاصة، أو الاقتراض مقابل الضمانات الموجودة للاستثمار مرة أخرى أو مضاعفة في ذلك الأصل. - الMarket Capitalization:؛ وتعني القيمة السوقية أو السيولة الموجودة بالسوق. - الMining Farm: مزرعة التعدين، وهو مجموعة مكونة العديد من الأدوات المحوسبة التي تستخدم في عملية التعدين، والتي تكون غالبا في مستودع أو مركز بيانات كبير مخصص لتعدين للعملات الرقمية.
- الNFT: ، وهو رمز غير قابل للاستبدال.

المصطلحات الخاصة بالعملات الرقمية التي تبدأ بحرف P

- الP2P: وهي اختصار لـ (Peer-to-peer) الند للند وهو الاتصال بين جهازي كمبيوتر أو أكثر ومشاركة عمل أو موارد دون المرور عبر خادم أو كمبيوتر مركزي منفصل. - الPaper Wallet:: المحفظة الورقية.
- الPonzi Scheme:: عملية احتيال يتم فيها استخدام أموال المستثمرين الجدد لدفع عوائد وعد للمستثمرين السابقين. لا تستثمر في هذه.
- الPrivate Key: مفتاح سري خاص يتم الاحتفاظ به واستخدامه في الدخول للمحفظة. احذر أن تخسره أو أن يتم سرقته.
- الProof of Authority: أو PoA هي خوارزمية تستخدم مع البلوكتشين التي تتقدم بسرعة نسبية.. ومع ذلك، مع PoA، يتم تعيين سلطة تلقائية، مما يعني أنه لا يمكن أن يكون هناك تحيز أو عملية غير متساوية بسبب عدم حصص غير متساوية.
- الProof of Stake: أو (PoS) وهي تقنية مبنية على أساس إثبات امتلاك حصة. هذه طريقة الحماية تحتاج إلى تأكيد وجود قيمة كافية من السيولة على الحساب. خوارزمية العملة الرقمية سوف تختار من السلسلة للتأكيد تلك الكتلة التي فيها الكم الأكبر من النقود. وهكذا، على سبيل المثال، لإجراء هجوم دوس سوف يتطلب الأمر الكثير من المال.
- الProof of Work: دليل العمل (PoW) هو آلية توافق الآراء. يضع الأولوية على الطاقة الحسابية. وكلما زادت القوة الحسابية داخل شبكة المعدنين، كلما زاد احتمال أن يقوم هذا المعدن سوف يقوم بالتعدين في البلوك التالي.
- الPublic Key: المفاتيح التي يمكن مشاركتها، مثل عنوان البريد الإلكتروني، ليتمكن الآخرون من العرض والإرسال إليها. ويقصد بها المفتاح العام للمحفظة.
- الPump: ، وتعني سحب كل طلبات البيع بالسوق وشراءها، بالتالي ارتفاع العملة بشكل سريع.

المصطلحات الخاصة بالعملات الرقمية التي تبدأ بحرف R

- الRecovery Phrase:: وهي مجموعة من كلمات المرور التي يمكن فك تشفيرها في مفاتيحك الخاصة، والتي تسمح لك باستعادة الأموال والوصول إليها في محفظتك.
- الRoadmap: جدول زمني مخطط لتقدم المشروع.

المصطلحات الخاصة بالعملات الرقمية التي تبدأ بحرف s

- الSatoshi: أصغر وحدة من عملة بيتكوين المسجلة على سلسلة. الكتل. وهو مائة مليون من بيتكوين واحد (BTC 0.00000001)، سميت باسم مؤسس بيتكوين المستعار، ساتوشي ناكاموتو.
- الScaling: زيادة القدرة الإنتاجية والمعالجة لبلوكتشين.
- الScrypt: خوارزمية تشفير بديلة لSHA-256 وأول استخدام لها كان بواسطة Litecoin.
- الSecurity Audit: مراجعة الخبراء لبعض العقود الذكية أو غيرها من أكواد بلوكتشين لتحديد ومعالجة العيوب التي يحتمل أن تكون مكلفة في التنمية.
- الSeed Phrase: مجموعة من كلمات المرور التي يمكن فك تشفيرها في مفاتيحك الخاصة، والتي تسمح لك باستعادة الأموال والوصول إليها في محفظتك. - الSegWit: خاصية تمت إضافتها لبيتكوين لتوسيع حجم البلوك.
- الSHA-256: خوارزمية تشفير التي تنتج شفرة 256 بت لسلسلة معينة، تستخدمها Bitcoin.
- الShadow: يقصد بها ذيل الشمعة الطويل
- الSmart Contract: والعقود الذكية هي عقود مؤتمتة تؤدي إلى اتخاذ إجراءات معينة عند استيفاء الشروط المحددة مسبقًا. وهي تعمل مثل «إذا ... ثم» شروط على سبيل المثال، فإنها تحتاج إلى شرط C قبل أن يتم تحويل الأموال من A إلى B. وهي شائعة على بلوكتشين إيثيريوم.
- الSoft Cap: هدف معين لجمع الأموال والذي يحتاج إلى تحقيقه لكي يعتبر الICO ناجحًا ولتطوير المشروع كما هو مخطط له.
- الSoft Fork: هو تغيير القواعد التي تخلق بلوكشين معترف بها وصالحة من قبل مبرمجين ولكن ليس له تأثير علي البلوكشين نفسه.
- ال Solidity:: لغة البرمجة المستخدمة لبناء العقود الذكية على إيثيريوم.
- الStablecoin: عملات رقمية تم تصميمها لتكون مرتبطة بقيمة واحدة ثابتة مثل التيثر يحتفظ بقيمة الـ1 دولار.
- الSybil Attack: استراتيجية هجوم يمكن من خلالها إنشاء هويات حسابات مزيفة بسهولة، مما يدمر مصداقية نظام سمعة أو نظام آخر يعتمد على التصويت.

المصطلحات الخاصة بالعملات الرقمية التي تبدأ بحرف T

- الTaker: المتقدم؛ هو الشخص الذي يقوم بالشراء من الطلبات المعروضة مباشرة حيث يقوم بعمل أمر يتطابق على الفور مع أمر موجود في دفتر الطلبات. - الTestnet: تعني تجريب شبكة تطوير شبكة البلوكتشين الخاصة بالعملة الرقمية. - الTicker: رمز التداول أو الاسم المختصر (عادة بأحرف كبيرة) يشير إلى عملة رقمية على منصة التداول.
- الToken: هي أصول كما الأسهم في الشركات وهي قابلة للاستبدال أو قابلة للتداول وغالبًا ما توجد على بلوكتشين. ويتطلب وجودها على منصة تبادل من أجل التداول عليها، وتستخدم أبعد من كونها مجرد أصل رقمي.
- الTotal Supply: الكمية الإجمالية للعملة الرقمية أو الرموز المميزة (التوكن) لعملة رقمية ما.
- الTrading Fee: الرسوم التي يدفعها المستخدمون للمنصات في عمليات البيع والشراء لعملة رقمية.
- الTransaction Fee: الرسوم التي يدفعها مستخدمو الشبكة إلى المعدنين أو الكيانات الأخرى التي تقوم بمعالجة المعاملات.
- الTuring Complete: خاصية نظام يمكنه نظريا حساب كل شيء بافتراض أن هناك ذاكرة كافية.
- الTXID: وهي اختصار لTransaction ID وهو رقم تعريف لمعاملة العملة الرقمية يمكنك تتبعها من خلاله.

المصطلحات الخاصة بالعملات الرقمية التي تبدأ بحرف U و V .

- الUTXO: المعاملة غير المنفقة.
- الValidator: عقدة على الشبكة تتحقق من سلامة المعاملات.
- الVolatility: مقياس للتقلبات في سعر العملة.
- الVolume: حجم القيمة الإجمالية التي تم تداولها على عملة معينة خلال فترة معينة.

المصطلحات الخاصة بالعملات الرقمية التي تبدأ بحرف w

- الWall: كمية كبيرة من الطلبات بقيمة محددة في دفتر الطلبات.
- الWallet: المحفظة، تطبيق أو برنامج أو موقع ويب أو حتى أداة ملموسة تستخدم لتخزين العملات الرقمية. وتشمل الأنواع المختلفة: المحافظ الباردة، والمحافظ الساخنة، ومحافظ الأجهزة، والمحافظ الورقية.
- الWei: أصغر رقم للإثيريوم. 1Ether = 1،000،000،000،000،000،000 Wei.
- الWhale: الحوت هو مصطلح معروف لدى الجميع، وهو الشخص الذي يملك مبالغ كبيرة بالسوق وأي حركة بيع أو شراء منه تؤثر على حركة السوق.
- الWhitepaper: نشرة معلومات توضح الجوانب الفنية للمنتج، والمشاكل التي تعتزم حلها، وكيف ستعالجها، ووصف الفريق، ووصفًا لاستراتيجية المشروع. عادة ما تصدر قبل طرح عملة أولية.
- الWithdrawal: سحب المال من حساب.

المصطلحات الخاصة بالعملات الرقمية التي تبدأ بحرف z

- الZero-Knowledge Proofs: إثباتات للتحقق من صلاحية المعاملات دون الكشف عن أي معلومات حول هذه المعاملات، وتوفير الخصوصية للمعاملة مع الحفاظ على شرعيتها.